

٢١٧٤

ب . ب

البنائية في شرح الهداية للمرغيناني، تأليف بدر الدين

الصيني، محمود بن أحمد - ٨٥٥هـ. بخط عبد الله  
اللاهوري سنة ١١٢٠هـ.

٣ج في مجلد (٤٢٥ق) ٣١س ٢١٢٣١م

نسخة جيدة، ناقصة الآخر بها تصحيحات بخطها

٦٢٦٤

نسخ حسن. طبع عدة طبعات آخرها سنة ١٩٨٢م

الاعلام (ط٤) ١٦٣:٧ أخبار القراة ١٠:٢٦

المذهب الحنفي، فقه المذاهب الالامية

١٢٥٨

أب المؤلف بد الخامسة ج د تاريخ النسخ

١٢٤٤

شرح الهداية للمرغيناني



אדא





٢١١



1

~~مكتبة جامعة الملك سعود  
الرقم: 7576 في 1408 هـ  
الكتاب: الفضايلة شرح الهداية  
المؤلف: الباجري، محمد بن أحمد - 786 هـ  
تاريخ النشر: 1400 هـ  
اسم الناشر: عبد الله اللاهوت  
عدد الأوراق: 1 - 2 ج. فرج (245 ص)  
ملاحظات:~~

1. نسخة ليرة التالية



كتاب البناء في شرح الهداية  
لمحمد بن أحمد العيني غير مطوع

٦٥ / ٤  
3

51937155

مكتبة  
الرقم: ٦٩٦٤ - ف ١٢٥١  
المصنف: البناء في شرح الهداية  
المؤلف: محمد بن أحمد العيني - ٨٥٥ هـ  
تاريخ النسخ: ١١٢٠ هـ  
اسم الناشر: محمد بن أحمد العيني  
عدد الأوراق: ٤٤٥  
ملاحظات: نسخة بخطه - ١٢٥١ هـ - كيلة

٢٥٨...



كتاب البنية في شرح الهداية  
للمؤيد بن احمد العيني

٣٥٤  
١٥٥٤

اول باب في بيان ما في كتاب البنية

١٥٥٤

١٦٤

مطهر

١٦٤



قدم على...

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا...

بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي سخر صدورنا بأوار الهدى وطلعتنا على غوامض العلوم بعد جراح الدقائق حتى طاعتنا  
على امتدادها المكتوب من البدايات إلى النهايات ونحضر الناس في جامع الحكمة بآثارها العظيمة وقفتنا بها على الصلوة  
نظن الغاية ونحياها به عن الوقوع في ضلالها وبها وبها في الغواية والضلالة والسهو على السنن والفتنة في الدنيا  
العترة محمد المبعوث في خير الأوقات لإتمامهم بحسب الرعايا وتجزئهم من ضلالت الرب وسوء العاوية وعليه وجهه الذين شذبه  
في طبعه من الشبهة واجهدها في حيازة الشريعة المطهرة بآثارها العظيمة والرواية ما دار كوكبها في غياهبها ونوع الخلل  
بالشبهة بعد فان العبد الفقير إلى ربه الغني لا يجد من أحد العبد عيسى الله ربه ودلعه بلطفه الخفي **قوله** الب  
كأن في الدنيا قد شاعت به عمالة السلفه ونفاخت به فتنة الفلاس في صياحه عمدة الدارين في مدارسه وقدره  
في كل من لم يزلوا مستعجلين في كل زمان ومكان سونه في كل مكان وذلك كقولنا ما كان في الدنيا من الفلاس المقاضين  
وشتموا على علم الفلاس في دواقيها بملامحة أسرارها في كافيها وأحاطة الحقائق وشتموا في أجيالهم من مقلديهم  
شتموا على عجمية ومقتضى الدين في أديانهم ومأشيا على أصولهم وقصودهم رغبة في معاديل غيرهم وذلك كقولنا في  
أين من يربح حقهم بل قد يفتقد في جماعة من الفضلاء وطائفة من الشياطين السريعة بالانقضاح وإظهار ما فيه من الأسرار  
فهم من طول وأمل ومنهم من قصر وأخذ منهم من إلهام القصباء وكثرة الأسباب والأعنة لآيات وشهد من اقتصر على ما وضع من  
المستحبات ومع هذا لم يعبه الخدم حشوه وحرقه شياطين خلفه على الفشل لعمري هذا الباب يستقيم في كل شيء ففهم  
هذا الكتاب ولم يكن ذلك للشيخ فيهم أصلا في الحق في ذلك علما وفتنا ولا كفا في باب بني هذا الفن على الكتاب والعنة الطاهرة  
ثم على المتأسسات الطاهرة على أنه لا يعود عن التصديق عند المآثر بالنظر في ما ذكره من مآثر هذا الشأن وكيفية تركه  
قد أخذ عنه الدين فمن الصلوة المهيبة يومه وقد يقال الله تعالى ما لا سلنا من رسول الانقياد بأذن الله وأطعوا الله و  
أطعوا الرسول وقال صلى الله عليه وسلم أصحابي لا تخرجوا بهم فتنهم فترك الخبر للصحيح العامي عن الشياطين  
والذهاب إلى الرأي والقاضي على اليسر لم يزل الرسول ولا يفتي به من له العقول والمثقف ولا يقصير في حق الصدوق ولا يفتي  
بالوجه الأكبر في التقصير فيه من كثر الخلفاء الذين قصروا في التهديد وأظهروا كذا في كتابهم بالانقياد  
لا ترى إلى كثر شراح هذا الكتاب وغيرهم من شراح غيره في هذا الباب قد ملأوا وأصبوا بغيره بغيره لأن  
فكان وأنا من هذا بعد أنا سلس الخبير والتقصير بالانقياد على بعض تركه بعض الأئمة لا يوافقون في  
الصلوة المهيبة إلا من هذا الأئمة على المسند وقد بينا من طرق الخلفاء في بعض من انصرفوا إلى الفقه  
الذي يملكه عليه من تعدد على كواكبهم المقعد من النار قال الحافظ أبو بكر الدين هذا حديث من طرق مطبوعه في

له مشايه في طريقة وقال إن راحة قد أخرج من غوامض ما أحدثت ويقال في ما عالج من الصلوة ولا يفتي في حديثنا جمع على  
العنة الله سواء وقد تفرغ في جماعة من الأئمة وطائفة من خلفاء الأئمة إلى أن أصبحوا بعد البراءة واستخرج من در  
الزواجر بحيث أن يضاعف في قلوبهم في هذا الشأن وباع في قصير في هذا الشأن وقد قصرت أيدي الاستدلال في هذا الزمان  
الوكيل لهم أصالة في التفتي إلى آراء المعاني والطهارات البينات حتى ما الفتن بطريق الجحش في الدعاء بمقتضى الراسم منه  
الصوتي سلب المراتب مستحق القوي حتى استوفى درسه على الأئمة وروى ما شفي له من قول الله لا تقبلون عني من الشاكرين  
وكذا وسوقهم وتقديم أهل الجليل في سائرهم على سبوقهم حتى لم يزل أهل العلم يندمونه في نقله ولا يعلمون في نقله ولا يعلمون في نقله  
الآن صاروا وأصبوا بنسب لأخذوا في الأمكنة مكانا أفتت في هذا عهد وفي الناحية في آخره في الجواب بالتمسك مع هذا الأمر  
من سنن الأئمة لا يجد بغيره من تحقيق أسانيدهم وقبول اعتقادهم في أنواع القتل ولا اعتقادهم في أنواع القتل ولا اعتقادهم في أنواع القتل  
بضرب الأضراس إلا سدا ردة كذا على أن دون مراتبهم خطر القتل والاختلاف في مآثم شتى صعب القياس ومع ذلك قالوا  
انت لهذا البعد في ذلك بعد الأمر فيقتضيه جلوه ومن نقلت حديثا صارا من كذا على أن لا يفتي في شروعي فيما ظلمت  
قوله ما قاما وحيث ركبا في عوالمهم وتوجهت تلقاء سدين ماريه وشرفت فيه شوكلا على العزير الوهاب معناه  
في الاستدلال بالأجاذيب الصحاح في هذا الباب وبموجها عما ذكره من الأخبار والمصلحة أبا عروضا من الأخبار الصالحة  
ومشهور إلى ما وقع لغيره من السوء في باب أصابة أورد في ذكر من الثقات الأئمة ما يحسد ما من سمته مقصد لكل واحد  
من كل أرب ومطلب لكل من شدة الكاين من كل صوب ويصد من برحها فالذين يروم منه ياب من المذهب بجمعها  
وكتبا في حقه شفا لكل علمي ومشي خاف لكل علمي لها عن نشره فيه سمي **كتاب الشبهة** في شرح الهداية معناه  
على الوهاب المير لكل معانيه في هذا الكتاب بأربع طرق الأولى ما احتج به به شئني وسيدى علامة الهداية  
العصر جلاله المشككت كشاف المضللات الشيخ شرف الدين بن أبي الرواح ميسر في خاص العماد في بحمد الله تعالى  
بقراءة الشيخ الفاضل أخواها العبد المروى عليه في يومه سنة مبدية عن كتابه في حدود عام ثمانين وسبع مائة والباقي  
حق ورواية عن شيخه الأمامين العلامة من شمس الدين الكندي في حاج الدين الكندي في حق روايتهما من الشيخ الأمام  
العلامة حسام الدين حسين السنتاني عن الشيخ العلامة حافظ الدين محمد بن محمد بن نصر البخاري عن الشيخ العلامة حسام  
الدين محمد بن عبد الستار بن محمد العماد في كثره من عن الصنف **الشبهة** ما احتج به به شئني العلامة جمال الدين يوسف  
ابن موسى الضعيف الملقب رحمه الله بعنه بقرينة شمس الدين بن أمير الدولة الملقب في إجازة في حدود سنة اثنين وثمانين  
وسبع مائة مبدية عن روايته عن شيخه العلامة فوام الدين أمين كاشي عن أمير عن الأئمة في الاتحاق عن شيخه بهان  
الدين الخدم من محمد بن سعد بن محمد بن محمد بن الحسين البخاري عن شيخه حبيب الدين الضعيف عن محمد بن الحسين المروى وشيخه معاذ  
الدين المذكور عن مثله الأئمة الكبار في عن المحدث **المثال** ما احتج به به الأئمة العلامة العلامة المروى بحمد الله تعالى  
الشيخ سراج الدين عزمي بالله سنة الظاهرة البروقية بالديار المصرية في حدود سنة ثمانية وثمانين وسبع مائة من أول  
الكتاب إلى آخر كتاب الكناش والباقي بالإجازة عن روايته قوله على شيخه العلامة السيد الشريف أحد شراح الكتاب عن  
حسام الدين العتافي رحمه الله **المراد** ما احتج به به الشيخ الأمام جمال الدين السبكي ثم الصالح في أم الصلوة في  
في حدود سنة تسع وثمانين وسبع مائة عن روايته قوله على شيخه الأمام فوام الدين الأتاني في حديث شراح هذا الكتاب قال  
رحمة الله **وكيفية** الله الرحمن الرحيم **باب** في هذا الكتاب بالجملة ولا يفتي في الحدود فتمت له بالكتاب  
العبد المستفتح هكذا عماد الدين بن علي السلام في كل ما روي بالأيدي فيه بقرينة الله وبجنته رحمه الله الرحمن الرحيم















مفتی محمد

[illegible]



















على غير هاتين الروايتين قلنا انهما ثابتان بالأدلة والكتاب والسنة ولا يهاجم الدين والدين بقوم الاعلى المحدث قلنا  
الاصولية والاصوليات الا ان كان ينبغي ان يقدم قلنا فهو متعلق بوجوه الكلام وهو علم مستقل بذاته فذكرنا ذلك والوجه تقديم  
الظاهر على الصلاة لانها شرط الصلاة وشرط النبي بسببه وحلته تعقبه والظاهر ما عرفت على وجود الشيء  
لا يكون فيه اية ضرورة يكون شرطه على الشرط طبعاً فقدم عليه ايضاً ومنعنا الوفاق الوضع الطبع وتقدم ما عطف  
سائر الشروط على الفعلية واستزاجه ونحو ما لا يمكنه الا سبباً لا اعتباراً بخلاف خبرنا فان الله تعالى استقصى فيما  
ما هو مستفعر عنه هاتين الروايتين وما هو واما دفع بيان الوضوء الذي هو طهارة صغيري غسل الذي هو طهارة  
كبيرة اما اقتداء بالكتاب العزيز فانه ذكر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما اعتبرنا منه الاحتياج الى غسل الوضوء بالمشبه كونه  
فان قلنا ما سبب الوضوء قلنا عند الظاهر القيام بالصلوة لظلال الحديث لا يقتضي وجوب الطهارة بعد القيام الى الصلوة  
ولا جعل القيام بها شرطاً لفعل الطهارة وحكم المراد ان شاخراً عن شرط الارضية ان من قال لا امره ان يدخل الماء  
فان ظلالاً انما يقع الظاهر بعد الدخول وهذا الاختلاف فيه بين اهل اللغة اية مقتضى اللفظ وحقيقته فعلى كل من  
قام الى الصلوة فعليه ان يتوضأ هكذا باطل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى  
فرضه اربع ركعات واحد فقال له عمر رضي الله عنه رابعه انك اليوم تفعل شيئاً لم تكن تفعله فقال عليه السلام عمداً  
علت كيلا يخرجوا الحديث اخرج به مسلم بن طرس بن يزيد عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصلوات الخمس  
يوم الفتح بوجوه واحد وسمع عليه السلام فقال له عمر رضي الله عنه فقلت لعلك صنعت اليوم شيئاً لم تكن تفعله فقال عمداً  
تعمد يا عمر وراه القديس ايضاً لفظه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات  
خمس كلها بوضوء واحد الحديث واخرجه الطحاوي بخوارية مسلم فدل هذا على ان القيام الى الصلوة غير موجب للظهور  
لوجوبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم طهارة لكل صلاة فثبت بذلك ان الآية مقدمة بحلق به في ايجاب الوضوء وهو اذا  
قام الى الصلوة من بعض جهته وروي الطحاوي في معاني الآثار وابودريك الرازي في الاحكام والطبراني في الكبير عن طريق  
ابن عبد الله ان ابن بكير بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن علقمة عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
اجنب اولها فلما انما نكحه فلا يكلنا واسئل عليه فلما روي علي بن ابي ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لهذا الحديث عليان الآية نزلت في ايجاب الوضوء من الحديث عند القيام الى الصلوة وان التقديم في الآية اذا قيل  
بلا والله ما تقدمت فان قلت حديث جابر المصنف غير ثابت فلا يلزم الاستدلال قلت لا نسلم ذلك ان سفيان يقول  
جابر ومعاوية الحديث ما رواه اربع سنه وعن شعبة هو مصدق في الحديث وقال هذا الحديث الحديث مطلقاً للدلالة  
في افعده وهو ايضاً باطل لاننا نعلم ان الذين دلت عليه الآية ولكن سلمنا لكن لا نسلم ان الذين دلت وجود اسنود له  
بوجود الحديث ولا يجب الوضوء ما لم يجب الصلاة بالبلوغ ودخل الوقت وعندنا هو الصلاة بدليل الاضافة اليها اي  
في السببية لكن شرط الحديث لانه يتقارر التيمم بلفظ الحديث والنحو البديل نص في الاصل لا لا ينافي مع شرطه  
به هكذا ذكر الشيخ حافظ الدين السفي رحمه الله واعترض عليه الشيخ فوام الدين فقال لا نسلم ان البديل انما ينافي  
صل شرطه وسببه وقد فارق في التيمم وفي شرطه في التيمم دون الوضوء قلنا التيمم هو عين التيمم لان التيمم في اللغة عبارة  
عن قصد قال الشاعر وما اريد به اذ لمحت ارضا اريد الغيرة بها لم يلحق بها اذ قصدت والقصد هو عين التيمم فاذا  
ذكر كيف يطلق على التيمم انها شرط التيمم والحال ان شرط التيمم اخرج عنه ما اذا سقط الاعتراض المذكور فان قلنا  
نص في الحديث في الغسل والتيمم دون الوضوء فدل ذلك ان الحديث هو سبب الوضوء قلنا السبب الصلوة وشرطه

[illegible]















ولا اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قاله تعالى اجابا في وجهه والطير انصب على الجبل فخرج  
منه ولم يزل العطف على الجبل فاما جبرئيل فذكره من بعد ذلك ليس له جبرئيل واما البيت  
فمنه من قاله في العتبات بيوت عطفه ما قاله الشاعر العطف على العتبات كلها جبرئيل فكان مضطرا  
يحب هذا البيت ويحب هذا البيت فاعادوا في عتباتهم فقلت بالبحر طوقا للديدا اكلنا رقتنا  
فمنه من قاله في العتبات ان العتبات انما هي كذا وكذا ولا يكون خلوده وقيل ما عطفه ان جبرئيل  
وقيل من قاله في العتبات ان العتبات انما هي كذا وكذا ولا يكون خلوده وقيل ما عطفه ان جبرئيل  
اللعن انما هو من العتبات انما هي كذا وكذا ولا يكون خلوده وقيل ما عطفه ان جبرئيل  
لا عطفه انما هو من العتبات انما هي كذا وكذا ولا يكون خلوده وقيل ما عطفه ان جبرئيل  
احدها على وجه العتبات انما هي كذا وكذا ولا يكون خلوده وقيل ما عطفه ان جبرئيل  
على وجه العتبات انما هي كذا وكذا ولا يكون خلوده وقيل ما عطفه ان جبرئيل  
دلالة عليه فحينئذ الوجه الثالث في هذا الكتاب في هذا الكتاب في هذا الكتاب  
وروي المسند في هذا الكتاب في هذا الكتاب في هذا الكتاب في هذا الكتاب  
العطف انما هو من العتبات انما هي كذا وكذا ولا يكون خلوده وقيل ما عطفه ان جبرئيل  
قول او قول عتبات الله تعالى ورد في البيان عنه بالفعل قول او قول اما قولنا هو ما ثبت بالتدليل في الخبر  
المؤثر ان الله عليه السلام غسل وجهه في الوضوء ولم يغسل لامة فيه واما قولنا انما هو جبرئيل وروى عنه  
وعلمنا الله تعالى عن عتباته انما هي كذا وكذا ولا يكون خلوده وقيل ما عطفه ان جبرئيل  
ما اخرجته من الى شعبة في مصنفه وقال حدثنا ابو الاحمر عن ابن اسحاق عن سعيد بن ابي كريب عن جابر بن  
عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هذا الخبر في هذا الخبر في هذا الخبر  
الله صلى الله عليه وسلم في هذا الخبر في هذا الخبر في هذا الخبر في هذا الخبر  
شعبة واما حديث ابن جبرئيل في هذا الخبر في هذا الخبر في هذا الخبر في هذا الخبر  
شعبة حدثنا ابن جبرئيل في هذا الخبر في هذا الخبر في هذا الخبر في هذا الخبر  
قوله ايا القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للاعقاب من النار اخرجته مسلم ايضا واما حديث عائشة رضي الله  
تعالى عنها واخرجته مسلم من طريق صالح بن عبد الرحمن في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
عليه سلم في يوم فري سعيد بن ابي وقاسم بن عبد الرحمن بن ابي بكر في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
الرواية في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
عبد الله بن عمر في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
بن ابي عمير في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
واسفيو الوضوء في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
سوي الجاهل في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
احمد بن محمد في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
عبد الله بن عمر في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها

وسلم يقول ويل

وسلم يقول ويل للاعقاب من النار واستاده حين وقا خروجه النور والطير انصب على الجبل فخرج  
من النار وعبد الله بن عمر في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
فيها اربعة مذاهب المذاهب الا اربعة وعشرين من اهل السنة والجماعة ان وطيفها الفصل ولا يعتد  
بمخالف من خالف ذلك الثاني مذهب الامامية من الشيعة ان الفرض سبعة والثالث وهو مذهب الحسن البصري في حديثه  
بن جبرئيل الطبري في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
البع بكمما وعن ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
ان الحاج خطيب بالاهواز تذكر الوضوء فقال اغسل وجهك وابدلك راسك واسموا راسك وابدلك راسك فانه ليس من سبيل  
ادب اقرب من جنبه من فدية فاعطوا بطونهما وقطروا وعرا فبهما فسمع ذلك الناس من ماله رضي الله عنه فقال  
صدق الله وكذب الكاذب قال الله تعالى واسموا راسك وابدلك راسك وكان عكرمة بن جهم وجعله ويقول ليس في الرجلين غسل انما  
هو مسح وقال الشعبي في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
ان العطف يشتمل على العطف في كل لسان العالم الاول نصب عليها الضميمة واحدة بواسطة الواو عند سبويه وعند  
البصريين بقدر الشئ في جبرئيل الاول والنصب على العطف على وعلى بعض فان ابا علي قال في جابر بن جهم النصب عطف على جبرئيل  
انما يجوز واسمه في الكلام المحسن في ضرورة الشعر ويجوز على شئ منه الذي يظن اللبس في تقديره اعطى زيدا وعمر بن الخطاب  
سورة بركه وخالف في بيان الكلام في هذا الذي ليس في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
كقوله تعالى اجابا في وجهه والطير انصب على الجبل لانه مفعول به وقد ذكرنا الجواب عن هذا من قريب في ردي في الاشارة  
المستقيمة في مصنفه وضوء النبي صلى الله عليه وسلم انه غسل وجهه وهو حديث عثمان رضي الله عنه المتفق على صحته  
يحدث عن علي بن ابي طالب عن جابر بن عبد الله بن زيد عن جابر بن عبد الله بن زيد عن جابر بن عبد الله بن زيد عن جابر بن عبد الله بن زيد  
واي جماعة من هؤلاء في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
سج رجليه في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
فرايد الاول يدل على ان العتبات واحدة اذ ليس فيها اثنان العدد فلا يجب تكرار الفعل في غسل رجليه واحده فقد روي  
الفرق وقد روي الامار بالمرة والمرة والثلث على سبيل بيان ان صلاة الله تعالى في هذه الآية لا يدل  
على وجوب الترتيب وعلى المولا لا يطلق النص على ذلك على ما ذكره ان شاء الله تعالى في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها في حديثه في عتباتها  
ليست بغير ذلك اباح الصلاة بعين هذه الاعضاء ومسح الرأس من غير شرط التسوية على ما يبيانه ان شاء الله  
تعالى الرابعة تدل على ان الاستسقاء بغير وضوء وان الصلاة جازية بتركه اذ المستبعد الموضع بيان ذلك ان معنى قوله اقام  
الى الصلاة اذ اقاموا هم عتباتهم كما ذكرنا في الآية اوجاه احدكم من الغائط او لا يستسقاء فمضوا وما  
فيهم المحقق هذه الآية الكريمة من وجوب غسل رجليه على ما اجماعنا على الحديث غسل هذه الاعضاء وايضا الصلاة  
به وجوب الاستسقاء في مسح من اباحة الآية وذلك وجوب المسح وهو غير جاز في الوجه الاخر من كراهية الآية اوجاه احد  
شكركم من الغائط الى غيرها فانما وجب التيمم على من جاز من الغائط وذلك كثرة عن قضاء الحاجة فاباح من قوله بالخير من غير  
استسقاء ذلك على من غير من الغائط استسقاء استدل بعض الناس بقوله تعالى وابدلك راسك في قوله المصنف على المسح على  
التقنين والمعنى واسموا راسك من جاز الاستسقاء في الغائط وانما ترك ذلك المصنف في قوله المصنف على المسح على المسح بدو من اللبس  
ولا يجوز فيه الاوجه الثلاثة التي ارفع على نه يستدعي عند كل جاز في الغائط لا في نفسه وما فيها ويجوز ان يكون سرقا على نقد















[illegible]







السر حسي

المدينة في



























































والأمر ضعيف

وإليه ضعف أيضا فقال البهقي روي رواية عن عيسى عن أن وفيها صريح في أن ثلاثا بالإنجيل خلافا للفظ النسخة  
ليست بحجة عند أهل المعرفة وكان بعض أصحابنا أحج ما قال قلت روي أبو داود والدارقطني عنه عن عبد بن محمد  
الواسطي عن شبيب عن الرب عن أبي يحيى الخزاز عن أبي خزيمة عن عبد بن حمزة عن علي بن فضال عنه  
أنه قول المحدث وفيه ما سمع بأسه ثلاثا ثم قال هكذا روي أبو خزيمة عن علي بن حمزة عن خالد بن خازم جماعة من  
المحدثين قالوا فروه عن خالد بن خزيمة وقالوا سمع بأسه مرة واحدة ومع خلافا لآبائنا قال ابن السكيت في مسح  
الأسرة واحدة **قال** الزيادة من النسخ مقبولة ولا يهازل أحد في حديثه ما قوله فقد خالف حكم المسح عليه جميع  
لأن تكرار المسح سنون عبد بن خزيمة أيضا إذا كان بما واحد على ما يذكره الضعيف عن قريب **م** والذي روي من  
التثنية محمول عليه بما واحد **ش** هذا حرج من الأحاديث التي فيها تثنية المسح التي أخرجها الشافعي وغيره  
أن يقال الذي يروي من التثنية على تقدير بونه محمول عليه أي على التثنية بما واحد لأن ذلك يقتضي الورد  
دون تكرار **الحمد** قال ناج النضرية قوله والذي يروي فيه من التثنية هو ما روي عن عبد الله بن أبي أوفى  
رضي الله عنه عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولنا سمع بأسه ثلاثا قلت الذي يروي عن عبد الله بن أبي أوفى المتكلم  
الذي فيه تثنية الفصل المسح هو وجده حتى خصه به قوله والذي ذكره عن جماعة من الصحابة يعني له تعالى عنهم ومع هذا  
من أخرج حديث عبد الله بن أبي أوفى من آية الحديث **م** وهو في التثنية **م** شرويع علي ما روي عن أبي خزيمة  
رضي الله عنه **ش** روي الحسن بن الجهم عن أبي خزيمة أنه إذا مسح ثلاثا بماء واحد كان مستونا فإن قيل قد صار  
الليل مستورا بالآية الأولى فكيف في أمراءه ثانيا وثالثا **أجيب** بأنه يأخذ حكم واحد والصحيح أنه عبد بن خزيمة  
يصير مستورا لقائمة فرض آخر لا فائدة السنة لا يتبع الفرض الآخر بل الاستيعاب من بما واحد والصحيح عن أبي  
خزيمة ترك التثنية فإن قيل روي أنه عليه السلام قولنا ثلاثا ثلاثا فكان مسح رأسه ثلاثا قيل له ثبت ذلك  
بمقتضى قوله ثلاثا وقد مر التثنية سنة يصح قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه مرة واحدة قاله صحيح أو  
**م** ولأن الفروض دليل أخري في الوضوء هو المسح لقوله تعالى واسمى أو سلك وبالذكر أن رأي بالذكر المسح  
بصية **ش** أي المسح **م** غسل **ش** لأن المسح مجرد الإضافة **م** فلا يصح سنونا **ش** مسحة للقدمين من يجمع عن  
كثير سنة لأنه يصح مثلا والفصل خلاف المسح **م** فصار المسح المقتضى أي فصار مسح الرأس المسح على الخف وبخليفة  
أن يقال مسح الرأس مسح في الوضوء وكل ما هو مسح في الوضوء لا يسن تثنية المسح الخف والمسح على الجبهة بخلاف الفصل  
لأنه لا يصح التكرار هذا مستعمل في قوله وبالذكر يصح غسله ومناه أن المسح بقصد التكرار بخلاف الفصل فإن  
لا يسنه بل يزيد في نظافة وتطهير فكان قياس الشافعي المسح على الفصول قاسدا **م** ورب الوضوء **ش** يجب  
لما عطف على قوله ويستحب فإله الأكل وقال الأزماعي عطف على قوله أن يقول فعله بكونه الترتيب مستحبا  
والمقصود بالمشط أن الترتيب سنة وكذا عند الحنف على ما يحتمل لأن **م** فبما **ش** لفاد منه نفسه به لأنه  
يضر الترتيب وجوز فيه الضيق الرفق في الضيق عطف على قوله ورب الوضوء والرفع على تقدير جوبه بعد أن تكون الجملة  
خبرية متعذوق وهما من بهما **ش** فإله الله يذكر **ش** والفرق في آية الوضوء وبالمياض **ش** أي هو بها بالمياض وهو صحيح  
بمنه وهو خلاف الميسرة وكذا الأيمن خلاف الأيسر يجمع على اليمن وسبأ وتبلي **ش** قاله نيب في الوضوء سنة عندنا  
**ش** أي الترتيب في أعضاء الوضوء سنة عند أصحابنا وفيه قال ما كد والبس والثوري والأوزاعي وعطاء بن السائب ومالك  
والزهري ورويعه الضيق والفرق في وجهه البهقي عن أكثر العلماء واختاره ابن المنذر وصاحبه البيان في أن يضر



الشيء من الصواب انما هو ولا يبرهن روي ذلك عن علي بن مسعود ان عباس بن موسى قال فيهم  
قوله في التفسير قوله في قوله تعالى ولا يبرهن احد منكم الا بالبرهان واللفظ في قوله تعالى  
عقله من قوله تعالى قوله الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
سالك وحكام عن صاحبه في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
الاستدلال ان الفاء للتعقيب والتعقيب في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
التعقيب فيه كونه في غير الاصل معطوف على الجواب في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
الوصل اذا كان كذلك في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
التعقيب كما في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
التعقيب وادعوا ان الفاء في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
لولا وجوب التعقيب لما اخرجت من المسمى ولذا في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
سجدة عن الكل ان شاء الله تعالى ولنا ان المذكور فيها سري في الآية المذكورة حرف الواو في قوله تعالى الحمد والثناء  
اهل اللغة في معنى المذكور بعد الفاء حرف الواو والواو لظن الجمع باجماع اهل اللغة وادعوا ان الفاء في قوله تعالى الحمد والثناء  
الكونية دون التعقيب وقيل ان سبويه عليه في سبعة عشر موضعاً من الكتاب نصاً على كونه حرف الواو في قوله تعالى الحمد والثناء  
هذه الاعضاء فعملنا بحرف الفاء والواو فعملنا في الفاء دخول الفعل في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
والفاء التي للتعقيب هي الفاعلة وليست هذه عاطفة بل جواب الشرط وذلك ان التعقيب في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
وقال ايام للمؤمن تكلف احب الي في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
ومن ادعاه فهو مكره وقال النووي وهو الصواب ولو كانت الواو للترتيب لكان قولنا الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
وقبله ادعاه فنعني انك لا بد ان دخلت الفاء في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
تجيز الحذف وكذا نقول نقول انما يدعوه مع استماع التعقيب والاستدراك لما روي عن علي بن ابي حمزة في قوله تعالى الحمد والثناء  
عليه فظ الذين تشبهوا به لا يبيح له ان يذكر مثله مما ذكره في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
والجواب ان حرف الفاء انما يقتضي التعقيب اذا دخلت على غير الفعل الاختيارية اما اذا دخلت على الفعل الاختيارية  
فلا يقال في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
مطلقاً سواء دخلت على ذلك ام لا في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
تكون للتعقيب اذا كانت عاطفة اما اذا كانت جواب الشرط لا تكون للتعقيب بل تسمى حرفاً رابطاً وقوله وما في  
اهل اللغة الفاء والالتعقيب ليس كذلك بل وضعت بل وضعت لعين كما ذكرنا ولا يمكن ان يقال الفاء في قوله تعالى الحمد والثناء  
الظفة علة لظننا العلة مضمومة فقلت المضمومة علة لما قلنا ان الفاء في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
عنه الاشياء من المملة والفاء التي للتعقيب لا تقتضي المملة اذا قلت جاء زيد فقول له جئت وعقبه يعني زيد  
فان قلت لا يكون فيها ملة فدل على ان الفاء في الآية المذكورة للترتيب بمعنى ثم وتسمى بمعنى الواو كما في قوله تعالى الحمد والثناء  
التفسيرين الدخول في كل اي وجوب احدهما في بعضهم ان الصواب رواية بالواو وقد يعني الفاء بمعنى الفاء كما في قوله تعالى الحمد والثناء  
بعوضه فافقها وهو عيب فان قلت الحرف في جواب بعضها من بعض فقلت هذا اذا كان الواو مع الواو واحداً وما اذا كان مع  
فلا يمتنع الجمع اليه وانما الجواب عما قاله نصرة الى ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله اساعين الا في قوله تعالى الحمد والثناء

وجه المذكور

وجه المذكور فيها حرف الواو وتوضيح ذلك ايضا ان الواو لما كانت لظن الجمع باجماع اهل اللغة مضمومة في قوله تعالى الحمد والثناء  
اذ اتموا الصلاة فاجلسوا كما واستحسنوا كما لا يبرهن من الفعل الفصل والجمع مطلقاً كما في قوله الرجل الحمد اذا دخل المسجد  
فاستقر الخ والمجن والسفل لا يبرهن من اللفظ بين هذه الاشياء مطلقاً كما في قوله الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
اليفعل فقلت انما نحن فيه وفيما ذهب اليه على السنة بدلالة الاجماع والمنقول اما السنة في ما ذكرنا او في سنة ان  
التي صلى الله عليه وسلم في يومه قبل وجهه والخلاف بينهما ولقد ذكرنا في السنة في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
هكذا في حقه روي في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
هكذا في حقه روي في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
اجماعاً في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
سجدة في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
يكنى ان تعجب من يدك على الارض ثم تنفضها ثم تسبح بينك على سمالك وشمالك على يمينك ثم تسبح بيمينك ولزيتك  
سبح الذين اقبل الوجه فاذا نيت جواز فقد يسبح الذين في اليمين على الوجه نيت في الوضوء لعدم الفاء في قوله تعالى الحمد والثناء  
دلالة الاجماع فانه لو انفردت المادة بنية الوضوء لجرأه انما فادان لم يوجد التعقيب واما المنقول فان الواو لما دخلت في قوله تعالى الحمد والثناء  
كان قول الرجل لمراته ان دخلت الدار فاني طلق كقولها ان دخلت الدار فاني طلق وليس كذلك فان الواو تطلق في الواو  
وفي الفاء يعلق الطلاق واما عن الشافعي في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
فيما استعاضة فانه قالوا احدى دار كعبه فاما علمنا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم واما عن الثالث وهو اسندنا  
بقوله تعالى ان الصفا والبرق من سماء الله فان النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
من الشعائر غير السجدة في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
التعقيب الماء للوضوء او للصلوة واسم الرابع وهو فعل من الفعل ان الواو في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
والنحو وانكرنا على الفاء ذلك وكذا في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
المصنف باجماع اهل اللغة كان قلت قد وافق الغرض في ذلك جماعة منهم قطرب والربيع وتعليقنا في قوله تعالى الحمد والثناء  
وهذا في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
لا يبرهن خلفهم اجماع الاكثرين علي بن خلاف القليل لا يمنع انعقاد الاجماع عند البعض والاضيق اما ذهب الى قوله البعض  
قوله باجماع اهل اللغة واما ما ذكرناه انما في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
وحدثت في الفصل هذا على المسح فتقول لا تنبيه ذلك لان فعل المصنف لما كان مقدم ما يلزم منه فتدبر حشر الفعل على  
المسح ولا يفهم منه الترتيب واما عن السادس وهو اسندنا انما باجماع منسحل الرجلين فنظرنا في قوله تعالى الحمد والثناء  
سكتوا غاليا وهو الوجه واليدان وفي سنن ارباعاً في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
التراب وقدم من ذلك الوجه لسبقه في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
الرجلان نقطة الاسلاف والصبي فعملهما على المسح ليدل على عدم الاسلاف والوسط في الصبي وادخل المسح  
بين الفصلين وقدم الوجه واخر الاسلاف ووجه الثاني في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
فيه فيكون فائحة استيعاب التعقيب واما عن السابع وهو خلفه في قوله تعالى الحمد والثناء والبرهان في قوله تعالى الحمد والثناء  
لما برز ترك التعقيب فيه عنه عليه السلام فكذلك لم يترك البلاء بفعل الذين تركوا المضمومة ولا شئنا



وذهب إلى أبيه في الرجل الذي والى له من ربه الأصابع...  
عقل حيلة الأصابع...  
أعقاب غسل حيلة الأصابع...  
الفضيلة الدرجة الرفيعة في الفضل...  
التياسة...  
منه في كثر من حديث...  
في كل شيء من ظهوره وتعلوه...  
أبو داود في العباد...  
سيرة في وضوءه...  
في حديث...  
رسول الله صلى الله عليه وسلم...  
وعنه...  
شوا رواه البخاري...  
وإذا أتى...  
المسجدات...  
ليس المصلين...  
وليس التوب...  
دخلوا...  
والعطاة...  
من المسجد...  
واجب...  
أبالي...  
أبالي...  
دواحيات...  
في صلاة...  
وفصل...  
سنة بعد عشر

سنة بعد عشر...  
والمبالغة...  
ليس منه...  
الأصابع...  
باطمها...  
واما...  
النبة...  
كلام...  
الحا...  
ويذكر...  
وقبل...  
يشرب...  
انه...  
في هذا...  
الغزوي...  
عليه...  
ويبلغ...  
في صراح...  
عليه...  
كان...  
الاجناد...  
رواه...  
ورسول...  
سواء...  
التمديد...  
في حديث...  
البرار...  
روى...  
فمن...  
الاجم...  
الحقوة...  
سنة بعد عشر



أنواع عليه

السلام انا لانتسب على طهره فاذا ذكر صاحب الهداية في القيد والحرز وما قاله من ان يصب على يديه  
 لكن قال النووي غير صحيح قلت ذكره الماوراء في الحاشية في شذوذه فقال ما رواه ابن ابي الصديق رضي  
 ان يصب على يديه - سئل الله صلى الله عليه وسلم الماء فقال انا لاجب ان يشاء كل من يوضوء به واحد قلت يعجز  
 وانما هو على حجة البراءة كتاب الطهارة واوبى على مسند من طريق اخر من مشهور عن ابي الجنوب قاله  
 رضي الله عنه فانه يصب على الماء لظهوره فيا دبرت ان السقي لقاله في ابي الجنوب في ابيات عن ابي الخطاب رضي  
 سقي الماء لوضوءه فباشرت استسقي فيقال له يا ابا الحسن فاني ما ريت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصب على الماء  
 فيا دبرت استسقي لقال له يا عافيا لا اريد ان يعني على وضوءي اجد قال عثمان الدارمي فقلت لا  
 ينصور عن ابي الجنوب وعندنا في سعد بن قيس قال لولا حالة اللطيف ودروى من حاجة والدار فظن  
 ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يكل طهره الى احد وفيه مطهرين الحميم وهو ضعيف وجاء في الصحيحين  
 السلام امان باسامة في صب الماء على يديه في قصة منها دفعه مع النبي عليه السلام من عرفة في حجة الوداع  
 سلم فاجاب فضيب على يديه الوضوء وليس في رواية البخاري ذكر الصب وفي حديث المغيرة بن شعبه كنت مع  
 الله عليه وسلم في سعد بن الحديث ثم جاء وعليه جبة شامة ضيقة الكمين فذهب يخرج يده من كمينها فنضى  
 يده من استسقيها فضيب عليه قنطرة وضوءه للصلاة ثم مسح على خفيه ورواه مسلم والبخاري ايضا  
 الامام القزالي كانت الاستعانة لاجل ضيق الكمر وهو ظاهر فانك ان الصلاح وقال الحديث يدل على انه  
 فان طلقا لانه غسل وجهه ايضا وهو يصب على وجهه وقيل كانت الاستعانة في السفر فاذا راى ابا ناشر  
 الوضوء وعن صفوان بن عسال قال صببت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخضر والسفرة الوضوء رواه  
 حاجة والبخاري في التماسيح الكبير وفيه ضعف وعن ام عيسى قالت كنت اوضو رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما فابره وهو فاقد رواه ابن ماجه ايضا واسناده ضعيف وروى الدارمي وابن ماجه وابو سلم الكمين من حديث  
 مع قلت يعود انه عليه السلام استعان بها في صب الماء على يديه وعنه ابن الصلاح لغيره في ابي اهدو والثر  
 من رواية ابي داود الا انها اقتصرت الماء حسب الماء الذي مذي فلم يوضو في الماء بالكلية فعمد المستدرك في  
 الى سئل الكمين من طريق بشر بن المفضل عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم فيوضا وقال  
 بكفي نفسك عليه واسألكم بها فنها ان ينقص يديه ذكر في الدارمي الماء وفيه عليه السلام قال اذا وضوتم  
 لا تقضوا ايديكم فانها من ارجح الشياطين قلت رواه ابن ابي حاتم في كتاب العلل من حديث البخاري بن عبيد  
 في البخاري ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث البخاري بن عبيد الله وضعفه وقال لا يجزئ الاحتياج به  
 لم يفرده في الضعفاء في فقد رواه ابن طاهر في ضعفه النصف من طريق ابن ابي البرية قال حدثنا عبد الله بن محمد الطائي  
 ابنه عن ابي هريرة في واه اسناده مجهول ومنها ان تكلم فيه كلام الناس ومنها ان يصب على وجهه ومنها ان يصب في الماء  
 لمكان على يديه ومنها التقيت في الماء ما رواه عن انس بن مالك رضي الله عنه انه عليه السلام كان يغتسل بالصاع الخمسة  
 الماء ويوضو بالدرهم والبخاري وسلم **فصل في نواقض الوضوء** ما عرفت من بيان نواقض الوضوء  
 ومنه واداره شرع في بيان نواقضه وهو جمع ناقض لا يافق لا يجمع على فعل الموت وشذوذا من هو ذلك  
 فلو كسج فاس وهالك ولكسج على اربعة في النقص في اللغة ابطال التاليف والبناء وغيره ثم يستعمل في نقص  
 العهد وللوضوء يجمع بطلان ما شرع لاجله وهو استباحة الصلاة ونقص من انقص في الاجسام براديه



ابطالنا ليهما معا صنفان لا يتعارفان به اخرجهما هو الطلوع والمطلوب هما من الوضوء استحالة الصلاة والوضوء  
في اللغة القطع وفي الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية تغيرت احكامها بالنسبة اليها قبلها اعني حجة بالكتاب  
والنبي فان قلت كيف اخرج هذا الفصل فصل لا يتون ومنها فصل لا يتون لان الاعراب لا يكون الا بغير  
والتركيب والتقدير هذا فصل في بيان فوائد الوضوء **الحاق التناقض للوضوء كما يخرج من السبيلين**  
اي العدل الموتر في اخراج الوضوء عما هو المطلوب به كما يخرج اي يخرج كل ما يخرج من السبيلين وما قبله والادب  
وانما قدور بالمضائق تصحح العمل على الوجه الذي لا يمتدح في المبدأ هو في هذا الخارج خبره وحمل الفان على  
الغرض من صريح وفي قضية جملة التي تسمى بها الحجة اسمية ولا بد في القضية للبدن من الغرض ههنا تقدير المعنى  
التي تفضل الوضوء في كل ما يخرج وانما اختار لفظ المعاني لفظ العدل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في قوله لا يجزى  
سليم الا باحدى معان ثلاث واختارنا ايضا من عبادة الصلاة فانه مقتضى ما كرهوا استعماله الا انهم انما  
الطحاوي فاستعملها فقتلوه من بعده والمراد من السبيلين سبيل الى الحي حتى اذا خرج من الميت يوم غسل الايام الغيرة  
فان قلت هذه الكلمة مستقصية بالرجح الخارج من الذكر وقبل المدة فان الوضوء لا يقتضيه في اصح الروايتين قلت  
الذي يخرج منها الاختلاج وليس بريح وايضا الفرج على الوجه لا نجاسة فلا يجزى والرجح النجاسة والرجح  
في نفسه وهو اختيار المصنف لكن قوله كمالا عامة تقتضي اول المعتاد وغيره وعن محمد بن الوضوء منها اهم النص فلا  
يتقرب عن عمل النجاسة ظاهرا ولهذا وصل اليه شيء ثم عاد عن الحقيقة فيعني الوضوء فانه لا يشغل عن نجاسة كذا في  
جامع قاضي خان والتمنا شيء قلت المصنف انه اجمع العمل على ان الخارج المعتاد من احد السبيلين كالفراغ والرجح من الذكر  
والهول والذي من قبله انقض الوضوء واختلوا في معتاد كالدود والحصة يخرج من الذكر فعدنا بنقض  
هو قولنا عطاء والخبر الصحيح وحاد من ابي سلمان والحكم وسفيان الثوري والادناعي وابن الميالك والساقبي  
واحمد واسحق وابو ثور وقال مالك ومثله لا يقتضيه كذا قال مالك في الدم يخرج من الذكر والنجاسة عذبة انقض  
وكذلك غسل البول ودم الاستحاضة فانه شرط ان يكون الخارج معتادا **القوله تعالى اوجاه احدكم من الغائط**  
**الغائط هو المكان الطين من الارض يمتدح اليه الانسان عند قضاء الحاجة** ستر من اعين الناس ووجه الاستحاضة  
به ان الله تعالى رتب وجوب التيمم على الحي من الغائط حال عدم الماء وهو لازم بخروج النجس فكان كذا في قوله  
كلمة ذكر الا انهم ارادوا الغرض والتميم يد على العلية واذا ثبت ذلك في التيمم يكتفي في الوضوء لا بد  
لا يختلف الاصل في السبيلين قلت المحدث شرط الوضوء فكيف يكون عمله مقتضى هذا لانه طه ليقض ما كان وشط  
لوجوب ما سيكون ولا تنافي بينهما **وقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث** **قالا ما يخرج من السبيلين**  
**استدلوا بالاية على دعاء ثم الحديث** ولكن هذا الحديث بهذه العبارة لا يعرف اصلا لكن مروي بالكتبين الذين  
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقض الوضوء الا ما يخرج من قبل او من  
الدار حتى يغيب ما لك وقال في اسناده احمد بن الحارث وهو ضعيف فان قلت هذا حديثه عليه السلام لا بد له على  
من غير السبيلين ليس يحدث قلت مقصوده ان باقى دليلين الحديث على ان الخارج من السبيلين حديث وهو  
على كمال قطعنا انما دلالة على اذ قلت احاديث سند كرهها حديث مالك هذا حديثه عليه السلام لانه شرط المعتاد  
كلمة يافيه عامة تقتضي اول المعتاد وهو قولنا عبد الحق في الاحكام الكبرية يخرج الى احد من حديث داود بن  
حدثنا شعيب بن قتادة قال سئل انس عما كان يتوهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من الحديث وادى للسائل

والتم قال

والتم قال من قال هذا لارويه عن شعيب بن عبد الله **ومنك المن قول البخاري وهو منك الحديث** ثم قال عبد الحق  
وهو مقتضى دينهم وكل ساعامة تقتضي اول المعتاد وغيره **قالا ما يخرج من السبيلين** واستاد  
به النبي في ذلك ما كانه يقول لا وضوء بما يخرج نادم كالحصاة والدود ودم الاستحاضة مستكلا بان الله تعالى كفى الغائط  
على الوجه الذي ذكرناه وهو قضاء الحاجة المعتادة فلا يكون غير ما انقضاه فقلت انقيدي بالادب دليلي في مقابلة ما يدعي  
خلافة وهو عموم كل ما وفي التوضيح استدلال من قال بان غير المعتاد لا يقض بقوله عليه السلام لا وضوء الا من  
اورج واه الترمذي وغيره بطائفة صحيحة من رواية ابو هريرة وبحديث صفوان بن يحيى والمراد في قوله كان يخرج  
الله صلى الله عليه وسلم يا من اذا سافرنا ان لا نخرج خفافا ثلاثة ايام وليا يدين الا من سبابة وفي رواية لا من جانا  
او من غائط وبول ونوم والحرم حديث علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث يقض ذكره وشوفا  
وفي رواية يوضو وضوء الصلاة وراه البخاري وسلم وعن ابن سعد وابن عباس رضي الله عنهما قال في الوضوء روا  
البيهقي والمذني في الوضوء غير معتادين وقد وجب فيهما الوضوء لانه خارج من السبيلين فيقتضيه كالمخرج والغائط  
اذا وجب الوضوء بالمعتاد والذي تعلمه البلوي بغيره او في الجواب عن حديث ابو هريرة رضي الله عنه انما اجزى  
عليه ليس المراد حصه من انقض الوضوء في الرجح فان شاء العقل فالتوهم من التناقض لم يلزم فيه بل المراد في وجوب الوضوء  
فيخرج الرجح حتى يد له عليه ما يرفع الشك من ربيع او صوت بدليل ما رواه مسلم من رواية ابو هريرة رضي الله عنه  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وجد احدكم من بطنه شيئا فاشك عليه اخرج منه شيئا فلا يخرج  
من المسجد حتى يسمع صوتا او يجد ريحا وثبت من حديثه بن زيد بن عاصم قال شك لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في البول  
فيجد اليه ان يجد الشيء في الصلاة فقال لا يضر حتى يسمع صوتا او يجد ريحا وراه البخاري وسلم والجواب عن حديث  
صفوان وهو انه بين وجه جواز المسح بنقض ما يمسح به وهو يقصد بيان جميع النواقض ودين فيه جواز المسح من  
لحدث الاصغر دون الاكبر والدم والقيح اذا خرجا من البدن فتجاءوا الى موضع يلحقه حكم الطهيرة **هذا مقتضى**  
**عقله** كل ما يخرج من السبيلين اي من المعاني التي تقض الوضوء الدم والقيح اذا خرجا من البدن وهما في قولنا  
المخرج لانه نفس النجاسة غير ناقضة ما لم يوصف بالخروج والاما حصلت الطهارة لشخص ما والثاني من البدن والاد  
به لا ينها اذا خرجت من بدن الميت بعد غسله لا يوجب إعادة غسله بل يوجب غسل ذلك الموضع على ما سياتي وان  
الجارح الى موضع يلحقه حكم الطهيرة وهو احتراسا عما يدور او لم يجزى لقائه لا يسمى خارجا لكن يسمى بدار وفيه رد  
لغيره رحمه الله فانه لئن اباد في خارج فما وجب فيه الوضوء والربع الشرط ان يلحق ذلك موضع الطهيرة الجملة كما  
كان في الجملة حتى لو سال الدم في الارض لا يقضى الا نقت بنقض الوضوء بخلاف البول اذا نزل الى قضية الذكر ولو ظهر  
لكن النجاسة هناك تقطع الى موضع يلحقه حكم الطهيرة وفي الاثنت وصلت الى ذلك ان الاستسقاء في موضع النجاسة  
والقاء في قوله فيجاءوا فيفسر لا ينها فيفسر الخرج والاصناف في قوله حكم الطهيرة من اضافة العلم الى الخاص فاعلم  
علم الطهيرة حكم هو طهيرة الجملة كما ذكرنا **والقيح** من الدم والدم والقيح بالرفع عطفا على قوله والدم والقيح ويجوزي الكلام  
فحكم القى منفصلا ان شاء الله تعالى واعلم ان الخارج النجس من غير السبيلين يقض الوضوء عند علمائنا وهو في  
العملية المبشرة بالجنة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر بن زيد بن ثابت والي موسى الاشعري وابي العرواء  
وفوقان وصدد بن النضر بن علقم قال ابن عبد البر وفي ذلك عن علي بن مسعود وعلمة الاسود وعاصم الشعبي  
وعمر بن الزبير وابراهيم النخعي وقادة الحكم بن قتيبة وحاد والثوري الحسن بن حي ولا واعي باحق







لا يصح له ان يركب الا وهو الذي يركب الا وهو الذي يركب الا وهو الذي يركب  
ابن حبان يضع الحديث والكتاب عن الائمة استماعا على من يراش وتقره ابن حبان وغيره وقال يعقوب بن حبان نسخة  
عدله وقال زيد بن خالد بن ابي اخطب من يراش الحديث اذا رواه الثقة باسنادين من رسل وسند في جملته واحد  
ومن رواه بالاسنادين جميعا الرجوع من نافع وداود بن رشيد وهذه المقالة تفيد القطع على انه عباس فان لم يقع ما وقع  
الاسناد بما يتطرق اليه فاما اذا وقع الاسناد على المرسلة فيكون المرسلة من غير ما يراش وتثبت والزيادة عن  
الثقة بقوله تعالى الذين سئلوا ان يركبوا من رسل طلقا فمنع بحجج في الماحول الشافعي الرضوخ على غسل بعض اعضاءه بدفعه  
ما جاء في الحديث المذكور او يركب فان الذي يوجب الرضوخ في غير غسل بعض اعضاءه بالاجماع وقد يقال في دفعه  
انه لم يركب في الرضوخ وهذا الحديث على غسل الدم فقط لم يثبت الصلاة التي هو فيها بالانصراف ثم بالفضل وما جاء في الحديث  
بمنع الرضوخ بل يستعملها وما الجواب من الشافعي فيمنع من غير ان يركب بعد عيشة رضوخه تعالى عنها بل يركب ودواما  
تحدث عيشة رضوخه تعالى عنها لا في سواه كان سندا او سلا لم يركب الاستدلال بالحديث المذكور من وجوه الاول  
انه لم يركب او اذ في درجات الاموال بالاحكام والجواز ليس الا بعد الانقضاء فدل بعبارة علي البناء وعلى الانقضاء  
بمقتضاها وانما لم يركب الرضوخ وطلق الامر للجواز بانها انما بعد الانقضاء فدل بعبارة علي البناء وعلى الانقضاء  
جواز ان يكون الامر بالانصراف واقفا بغسل النجاسة الحقيقية كرحا اصاب بدنه وثوبه لا الحديث قلت اخرج بطريق  
الشافعي الجواب السابق قوله لا اتوضأ وضوءك للصلاة مع ان غسل النجاسة الحقيقية يبطل للصلاة وما منع البناء بالانقضاء  
الانقضاء فيه او يركب من الذي يوجب الرضوخ الشرعي كذا في الرعايا كذا في الاسراء فان قلت البناء المعطوف على الاعضاء  
غير واجب فكذلك الانصراف والتوضي سب احكام المعطوفات قلت هذا الاستدلال بالادلة الفاسدة فان القرآن  
والنظم لا يوجب القرآن في الحكم وقد عرفت الامر الحقيقي للوجوب على من لم يقتضى للاباحة كما في قوله تعالى من وركبوا شركا  
له فلا يباح والسكروا كذا في قوله تعالى من وركبوا شركا له فلا يباح والسكروا كذا في قوله تعالى من وركبوا شركا له فلا يباح  
بالانصراف فان ظان ذلك فسد الصلاة فامر البناء في هذا الظن وقوله عني بعضهم العين وقوله لا اعدو ويضع العين من الصحيح  
يقال عني اذا اساء عاقرا وقيل بالترك وقيل بالسكون وهو ما يخرج من الجوف من القراود وانه ليس بقراود عادية  
واعلم ان لنا احاديث اخر في هذا الباب حديث عائشة رضوان الله تعالى عنها قالت جات فاطمة بنت الحسين الي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني استأخر فلا اطهر فادع الصلاة قال لا تأخذك عرق ولست بالمحضة فاذا قلت  
فدعي الصلاة واذا ادرت فاعسلي عنك الدم ونوفقي لكل صلاة حتى يبي ذلك الوقت اخرج في المائدة واخرجه احمد وابن  
ساجه ومن يركب كل صلاة وان فطر الدم على المصير وهذا فيه دليل على وجوب الرضوخ من الدم وبه على العادة بقوله  
فان قلت قالوا نعمي لكل صلاة من قوله عني فقلت قد سمعنا الترمذي لا يمكن ان يقول هذا من قبيل نفسه لانه عطف الامر  
بالنوفقي على الامر المتقدم من قوله فادع الصلاة واذا ادرت فاعسلي عنك الدم ونوفقي لكل صلاة فلما قال نوفقي  
لم يركب كل صلاة لان من اثبت الاستدلال او في ان قلت فاعسلي عنك الدم ونوفقي لكل صلاة فلما قال نوفقي  
على ما لم يقتضه الفصل في هذا من كونه رواية احمد بن حنبل فانها فاعسلي عنك الدم ونوفقي لكل صلاة فلما قال نوفقي  
ادبار الجمل لقطعه وجعله في الطهر من ثاب الزمان والعادة وهو الفصل بينهما فان قلت عني فادع الصلاة وان لم يكن  
لها ان اخذت بالاول وهو العيشة وعند الشافعي واصحابه اختلاف الا انهم هو الفصل فلا سيما في من الاجزاء والآخر

والاشرف

من الاشرف والاشرف اقرب من الاصغر والاصغر اقرب من الاكبر اذا جعل احدهما فيكون حائضا في ايام الطهرية استخاضه  
في ايام الضعف وروى سعد بن ابى طاهر عن ابى الدرداء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فمنا فلقنته في سجدة فذكر ذلك فقال  
مدق انا صليت وضوءه واه احمد بن حنبل في حديث حسن العلم اخرج في هذا الباب فحدثني سعد بن عبد الله  
عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان في القطن والقطر من الدم والنجاسة ما لا يدرك في  
سائلكم الا ان الله قد خلق من سلك من رضى الله تعالى عنه قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سلك من رضى الله تعالى عنه  
ما احدث بك في وضوءه البراءة في سنده وسكت عنه وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نظام في غسله روى الدارقطني واهله عن ابن عباس رضي الله عنهما في حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
انما وضوءه واجامه نافية والمثبت احق بالقبول الثالث من اخبارنا اكثر واضح لم يلزم غير صحيح الرابع من اخبارنا  
انما وضوءه في قبال العبادة ولا خروج النجاسة من تحت الثياب الطاهرة هذا الجواب لقول الشافعي في حديثه قال غسل  
بعض الاجزاء تعديلي ليس بمعقول وفيه اثبات لصحة النجاسة لما يخرج من غير التيسيلين بطريق القياس ومعنى في الحديث  
في ان والعبادة ظاهرة لان النجاسة اذا وجدت في محل تنقي الطهارة عن ذلك المحل اذا انزلت عنه توجد الطهارة فيه لا  
بعبارة شافعية وقال انا في النجاسة خفي اذا احسن مكانا بوجوب الاخذ بالتقريب الى الفرع ويضع كما لا يقتضي العباد  
والطهارة ومعنى اذا اخفست بمحل بوجوب كمال التقريب به الى الفرع تمام التعظيم في العبادة والنجاسة ضد الطهارة ومن الطهارة  
تحقيق احد الصدرين انقضاء الضد الاخر وهذا القدر ان يكون النجاسة نورية ذوات الطهارة في الاصل وهو  
قارح من السبيلين معقول يعني بركه العقل في قياس على غير وهو الخارج من غير السبيلين ولا اختصار  
على الاعضاء الاربع غير معقول لانه غسل غير موضع الامامة لكنه بتعدي ضرورة تعدي الاول اي كمال التقصا  
على الاعضاء الاربع بتعدي ضرورة المصوم عليه وان كان غير معقول الى ضرورة التزام حكما في تعدي ضرورة  
الاول وهو ان الطهارة بوجوب النجاسة وتحقيق هذا الكلام ان يقول بمن لا تعدي الحكم الحاكم للقياس ضرورة ان  
هذا الحكم احد ما شئت احكام النجاسة وهو المنع من الصلوة ومن المصغرة ومعنى انه موافق للقياس لانه لا يعظم الجرم  
لان القيام لعبادة الله بدين بدين يكون مثل العبادة بدين ظاهر والاخر الاقتصار على الاعضاء الاربع وهو حكم الحاكم  
مفيا من الاصل اعني السبيل فاذا تعدي الى موافق للقياس تعدي الى الفرع بصغره واصل الحكم لما وافق القياس لا بد من تعدي  
الانواع بالقياس فاذا تعدي لا سبيل انه تعدي وحده لانه خلاف وضع القياس اذ القياس مثل تعدي الحكم الشافعية لاسد  
معصوم فاصفة لا يجوز تعدي به دونها فتعدي ان تعدي بصغره وان كانت مخالفة للقياس وهذا لان الشيء اذا ثبت  
في غير موضع لا يعطى حكم نفسه وانما يعطى الحكم المقتضى كالوكالة الشافعية في ضمن اركانها فانها المزمع والمزيد بصغره  
والطهارة بنسبة ائمة الحلطان في السجدة قال الترمذي يعني قوله اي كمال التقصا من غير السبيلين بتعدي حكم الحاكم  
بموضع الامامة وبذلك ضرورة تعدي الاول وهو الخارج من غير السبيلين لا يشمل العلة يستلزم حكم الحاكم  
والخروج من الاول الخارج من السبيلين لانه مذكور او لا غير الخارج من السبيلين مذكور اخر فان قلت في الاصل وما  
الفرع وما شئت من القياس فانما تعلم هذه من كلام المصنف قلت يقول او لا القياس بان لا يترك احد المذكورين في غسل العلة  
والا فاما المذكور او لا هو الاصل والشافعي هو الفرع وسر وجهه ان لا يكون عطفها بمحل فاعسلي عنك الدم ونوفقي لكل صلاة  
نظامه وان لا يكون بعد كماله من القياس كقيام الصيام مع الاماكن اسما وان تعدي الشافعية بالقرع بعينه الفرع  
لنظيره ولا ضرورة ولا الاصل لهذا هو الخارج من السبيلين اعني في الاصل والاول والفرع هو الخارج من غير السبيلين















اصلاحاً

اصلا وانما الحق به وسكت فقال ابو اودر قوله في الحديث من نام مضطجعا فهو ميت متكررا في الاية قاله الله  
عز وجل فقال النار قطي نقر به ابو خالد الدؤالي ولا يصح فقال ابن حبان كان يزيد الدؤالي في كتبه الخطا فاحسن  
الوصف اجورا الاحتجاج به الا اذا وافق الثقات فكيف اذا انفرد عنهم بالمعضلات فقال الترمذي في العلل الكبرى  
محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال لا ينبغي فقال البيهقي السنن انكر عليه جميع المناظر وانما اسماعيل من قضاة  
دعاه في الخلافات انكر عليه جميع ائمة الحديث قلت في رواية كيف يقول انه حديث متكرر وقد استدل ابن جرير  
الطبري على الاضواء الامم فمضى اصطلاح ومع هذا الحديث وقال الدؤالي لا يفعله الا عن العلة والاشارة ولا بد  
تدبر في حق من قوله النار قطي نقر به ابو خالد الدؤالي ولا يصح غيره صحيح وقد تابعه فيه مهدي بن هلال عن  
ابن هزيمة عن النبي عليه السلام اذا وضع جنبه فليستخاء فخرج ابن عدي عنه حديثا يعقوب بن عطاء بن ابراهيم  
عن عمرو بن اشعث عن ابيه عن محمد بن خالد قال سئل عن رجل نائم لم يمس على رأسه ناعدا او قايما وضوء حتى يسطع جنبه  
الا يضر واخرج ابن عدي ايضا في البيهقي من جهته عن يزيد بن كثير البجلي عن يمين الحياطين عن ابن عباس عن عبد الله  
العماني قال كنت في مسجد المدينة جالسا اخفقا فاحتضني رجل من خلقنا فالتفت فاذا انا النبي صلى الله عليه وسلم فقلت  
يا رسول الله هل يدري عن وضوءه قال لا حتى تضع جنبك قال البيهقي تفرد به يحيى بن زيد بن كثير البجلي وهو ضعيف لا يجمع  
روايته وقول ابن حبان كان يزيد في اخره يرويه ما قاله فيه يحيى بن معين واحمد والنسائي ليس به باس قال ابو حاتم  
صدوق ثقة وروى عنه سفين النوري وسعيد وزهين معاوية وعصيرم وقال ابن عدي له اعدت صلاة  
فأروى الناس عنه عبد السلام بن حرب فقال لا اكله فان في هذا الحديث عنده صحيح لان مداره على ابي العالى وهو  
ضعيف عند الثقة وروى ابن سيرين انه واحد عن شيبان الا عن ابي العالى فانه لا يابى عن من اخذ ابا العالى  
ان يروي عن كل واحد احب بان ابا العالى ثقة عنه الثقة كالحمد وابراهيم النخعي والشعبي وكونه ايضا عن احمد  
يؤخذ في مواسيله وثقة سائره وقد استند هذا الحديث عن ابن عباس فانه لا يابى عن كل واحد يرفع راسه  
في حال الحديث ومع هذا قال في الحديث الذي ذكره المستظهر انه الترمذي سئل ابي بن عباس عن  
الله صلى الله عليه وسلم ولبس الحديث كذا عند الترمذي وانما الذي ذكره الترمذي فقد ذكرناه وقوله لان مداره على  
ابي العالى ليس كذلك وانما مداره على زيد الدؤالي وعليه اختلاف الفاضل ومع هذا كله ليس عندنا وانما نقله  
من تاج السيرة ربه ثم وجه الاستدلال بهذا الحديث من وضوء الاول في وضوءه عن نام قائما او راكعا والى فيه  
الحصير بانما من نام مضطجعا فان قال الخصم هذا لان وضوءه ثم يخص على نام مضطجعا ابا هريرة عليه السلام  
المستدرك المتكبر فامر قلت لا سيما ان انا هذا المصنف لم يذكره الا في رواية واحدة عن الحسن بن الحسن بن احمد  
الوضوء المعلق بصفة الاصطلاح فانه عليه السلام عليه السلام في هذا القابل وانما وجهه على التكرار والاستدلال  
التحليل استورا بما في النص من المعنى وهو الاسترخاء فان صاحب الدرر في هذا نقل عن يونس بن عمار الدين فقال  
في الدين الرازي انما يصح المعنى في الحكم ان يخص الكثير الذي لا بد ان لا ياتي وما للفقهاء في هذا من التكرار  
وفي سنده واعضه عليه بان ما في انا كونه عند الضوء لا يستمر فيه الا في وضوءه وقسم الشيء الى كونه في وضوءه  
ولا يقسمه بان دخول ان عليه او التواضع لا يستقيم في كونهما له صدور الكلام ولا يجمع بينهما والوجه الثالث في الحديث  
معلق وقوله فانما اذا نام استرخى معاصله فانه يدل على عدم الوجوب على نام قائما او راكعا او ساجدا او  
الاسترخاء وعلى وجوبه على الضطج ومن هو بمناء لوجوده فيه قال لا يابى عن قوله استرخى معاصله يعلم انما









































ذهب زيد وبيع القرم بعد ذلك فذكره الصانع في العباد في سائر القوم بغيره وليس بعد جماعة  
الساكنين من قسطنطينية في القرم بأعواضنا في اختيار الغريب وبعده ومن شئت من السور قلنا ان السور البقية والفضيلة  
كذلك السور البقية في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
ان يفتقر الماء على شجرة الايمن فلا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
ثم لا يستره في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
المكاتب الذي استعمل فيه في غسل رجله بنسب الملام هكذا حكمه بجملة من رضى الله تعالى عنهم في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
من كرمه في غسل سائر جسده ثم يغمس في ماء من غسله في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
يغسل الله عليه وسلم في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
فانبتت بحرقه في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
وقال غير بعض العبد وهو الماء الذي يغسل به في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
الكفر في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
ثلاث عشرة فأتت في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
لزوجته وفيه ما جاز في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
يلزم العلم بين الوضوء والغسل واستدل بعضهم بوجوبه عليه الصلاة والسلام في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
يحتل ان يكون ذلك لغرض آخر فذكر ذلك في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
ابره في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
اي يجمع الماء المستعمل في غسل الرجلين في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
ويشعر ان يكون هذا الغسل على ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
انه اراد بها النجاسة العمودة في ذلك الماء وهو المني الرطبة فان سميت رطل الله تعالى فان قلت لا بد من ذلك في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
فوجه في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
الغسل لان هذا الكتاب لا يشرح على القدر في كل ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
يسقط وان شئت في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
والضيق في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
وضفت المرأة شعرها وهاضفة ثا ووضفت ان اي عبقستان وندبه الجهر لا يلزمها فافقه لان يكون ملبدا  
لنفسه لا يصلح الماء الاصوله في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
شعره لا يتعدى العلقين ولا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
انه يجب ولا احتياط اصال الماء وقال انما في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
وصل بدون النقص فلا حاجة اليه وعن مالك انه لا يجب نقصن لغيره ولا اصال الماء الى شئ من الشعر والاشيعة

منه

وما قبله لدفع الحج وفي مسوط بغيره وجوب اصال الماء الى شعر عظامها في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
يذكر ان من جاز على الشعر وهذا المذنب في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
كان مخصوصا به من يترك هذه المسألة وكما في سورة الحجاب ثم انهم مخصوصوا بالاضفار وهذا كرهه الخلق وشنع  
لهن القصير الحج اذا بلغ الماء اصول شعره لم يغسله حتى اذا لم يبلغه انقصه لقوله عليه السلام لا يغسل  
رجلي الله تعالى عنها انما لا يغسله اذا بلغ الماء اصول شعره ثم انهم سئلوا عن رجل اغتسل في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
بنت الى البيت من ابي حنيفة ان العورة شاي الاكيت والفتنة في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
سئل ام سلمة عن ام سلمة رضى الله تعالى عنها في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
فقال لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
خير واحد ولا يجوز به الزيادة في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
مواضع البطحه مستثناة كذا حل العبد من قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
الجمع ان يقال ان لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
يقع الضام بين المرفعين فابعد من الاولي فاعلم ان قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
يجوز ان يكون العبد مستثناة كذا حل العبد من قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
والاصح انه غير واجب وهذا قال هو الصحيح لان قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
المحيط بصل الماء الى انبات النجاسة شعرا لا يجب عليها اصال الماء الى انبات شعرا اذا كانا معا  
ذكر ابو جعفر الجندب في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
لحديث ام سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
النساء اذا اغتسلوا ان يغتسلوا بوجوبه في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
اقول انهم ان يغتسلوا بوجوبه في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
على راسي ثلاث اوقات وفي المسوط وغيره بل هو باع ابن عمر كان ابن عمر ليس يصحح وانما هو التماس وفي الخلاصة وفي  
شعر الرجل بغيره اصال الماء الى الشعر من اصال الماء الى البشرة فرض وذكر الفقيه ان الاكيت من اغتسل من الاكيت  
يمسحون به على اصبعه في ستره ساقه في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
والا فلا قالوا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
الغسل سنة وقد كرهه العلماء واستعملوا وقد تقدم في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
الغسل والعلل كثيرة كما قالوا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
فاكان استعملوا هذا لفظ المعاني ما جئت به في جميع المواضع ولكن الاكيت في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
للسنة لو رويها لفظ المعاني في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
بالايقال لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
كله في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
يجب له الماء على طريق اليد على معنى اني اعني من هذه المقادير وجوبه في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام  
ولا وضع والذي دله الساجح انما يوجه انما كانت هذه المعاني موجبة لوجوب الغسل لا لوجوبه في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام من غير ما ذكرنا في قوله لا تأكلوا مما لا يصلح لكم من الطعام











انزال المني على وجهه الذي هو الوجه وما كان من الايلاج فان غسل الملاء لا يوجب الغسل ولكن لا يوجب  
عند ما خلت الملاء وقال السفهاء في الفتاوى ان من توارى المستنقعة قبل الاحتياج الى هذا الغسل لان الغسل  
كان من الايلاج كما ذكرنا فالتفت النظر في ذلك لفظ الحديث اذا انفق الملتان وان غابت المستنقعة على ما  
شاهدناه وفي رواية اخرى قوله توارى المستنقعة ليس بقيد بل ذكرنا ان الملاء الملتان من سننهم لم يزل  
وقال صاحب الدرر ما كان ينبغي رحمه الله به من ذكره الاشارة الى المعنى المروي بايجاب الغسل كما انه ذكر في قوله  
عليه السلام ما ابعثت الغلابي فلا يزل رجل ذكر سائمة الى الصلاة العسوية او في قوله انما فوفان عند غيب الغسل  
اذا احتاذي القبحان وتكون ذكره كغيره اياه الايلاج المستنقعة يوجب الغسل وقال بعض توارى في حقيقته وقبل او  
ادى حتى انتهى وقدر حقيقته من سقوطه ما كان ادنى ليقول ان الايلاج في اليمين واليمين في الفتاوى الملتان ويخرج  
الا يلاج في اليمين والميمنة والصغير التي لا تستوي الا يلاج في اليمين واليمين في الفتاوى الملتان ويخرج  
عليه تعين العبادة ثم خاتمت الرجل موضع القطع وهو ما دون ذورة المستنقعة وخاتمت الملاء موضع قطع جلده منها كوني  
اليدين في الفرج وذلك لانه يدخل الذكر ويخرج البول وبينهما جلدة مستنقعة  
تقطع منها في الملتان وهو خاتمت الملاء فاذا غابت المستنقعة في الفرج فقد خاتمت في خاتمتها والملاء اذا غابت في الفرج  
الملتان فانه اذا احتاذي القبحا وهذا يقال في الفتاوى سائت اذا احتاذي وان لم يجسها فالتصفا ولكن يقال  
موضع خاتمت الملاء لفتاوى ذكر الملتان في طريق التعليك لعمري والفرق في ذلك الملتان بين بناء على عاده  
العرب فانهم يحسنون النساء والعلية السلام الملتان للرجل سنة وللنساء كرمته اى حق الزوج فان جماع الفتى  
الذي قلت لم يذكر في الحديث ولا من اخرجه وقال لا تراه في الحديث في باب ادب الفاضل في باب من قال لا يجرى  
لا يظن باسائه الى شدة ابن اوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الملتان للرجل السنة وللنساء كرمته من  
غير انزال. يعني انزال ليس بشرط في الفتاوى الملتان في وجوب الغسل فانه اذا انزل يوجب بالايجاع اذا المعنى ان نفس  
الانثى تكون في وجوب الغسل ولا يزال ليس بقيد او هو يرد قول من يشترط الانزال من الصباية يعني الله تعالى  
فمن المهاجرين قوله لم يزل ليس بقيد او هو يرد قول من يشترط الانزال من الصباية يعني الله تعالى  
الماء يري من الله تعالى عليهم منهم من رجع الى موافقة الجاهل منهم من لم يرجع ويقول هؤلاء قال داود وعطاء بن ابي  
داود وسلف بن عبد الرحمن وهشام بن عروة والاعمش والزهري ومن رجح ان لا يغسل من الايلاج في الفرج ان لم يكن لانزال  
عثمان بن عفان والزهري من العوام وطه بن عبد الله وسعد بن ابى وقاص ورفع بن جندب وابن عباس وسواهم  
من يفسر وحيرة الانصار انتهى جمهور العلماء من الصباية والناس بعد من بعدهم على وجوب الغسل في الفتاوى الملتان  
فانه لم يزل ويروي ذلك عن عائشة لم المزنيين وابى بكر وعمر بن الخطاب والحسين وبنو ابي ابيهم النخعي والثوري  
والجوهري والشافعي واحمد بن حنبل في الفتاوى الملتان في الفرج هو الموجب للغسل سواء كان  
او سواه فثبت موضع الملتان منه موضع الملتان منها لم يصح لو نصوا الملتان في الفتاوى من غير الايلاج فلا غسل  
بالانفاق ويوجب الغسل سواء كان في الفرج قبل او بعد من كل حيوان ادنى وبه رجحوا او سيطر بعد ما كانا  
وقال ابو حنيفة لا يوجب الغسل في الحيضة وقال ايضا فان اولي بعض المستنقعات وطول ذورة الفرج او في البنية  
الغسل لانه لم يوجد الفتاوى الملتان فان انقطع المستنقعة فانه الباقي من ذكره قدر المستنقعة فادى في وجوب الغسل  
وتعلقت به احكام الوحي من المهر وقوله فان اولي في قبلتني مستكلا او اولي المستنقعة في فرج او وطأ احد الملتان

فلا غسل

فلا غسل على واحد منهما الا لا يمتثلان يكون خلقه زائدة فلا يتول عن الطهارة الشك في ذلك ان كان الوحي صغيرا او الموطأ  
صغيرا فقال احمد يوجب عليها الغسل واذا كانت الصغيرة بنت تسع سنين وشبهها بوطأ وجب عليها الغسل  
عن الفقيه يجمع عليه لم يبلغ جماع الملاء يكون عليها جميعا الغسل قال ابو حنيفة ان لا يزل ملاء فم رجل الفاضل  
كلهم احمد على الاستبراء وهو في اصحاب الراي ليدفعه انتهى بولف على كونه حقة ان كان يحد حرة الفرج وجب كذا  
ذكر لا يظن ولا فلا ولو دخل الملاء في فرجها ذكره ميت او ميتة لا يوجب الا الا اذا خلا الفرج فوجب في الملاء في الفرج  
وهي كمن لا يغسل الملاء لان بقا البكارة يعلم انه لم يوجد لانزاله ان اجتمع البكر فيما دون الفرج فثبت عليها  
الغسل الوحي لان لا يوجب بدونه ولو جامعها وبها دون الفرج فدخل ميتة في فرجها لا يوجب عليها الاغتسال  
منه فان حبلت منه ميتة من وقت دخولها حتى ينجس عليها فقتلها والظاهر الماضية وعن محمد بن ابي ابيها  
فعلينا الغسل انما غلبت عليه كغسله في العدم بالظن وفي العكس الحكم بالعكس نكاحا من العلة واذا اجتمع الملاء فغسلت  
ثم خرج بها حتى لا يجل الغسل لهما لعدم نزول الماء منها وجماع الغسل يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به قوله  
عليه السلام اذا انفق الملتان وغابت المستنقعة وجب الغسل انزل اولم يزل. الحديث اخرجه الامام ابو محمد  
الله بن وهب في سننه اخبرنا الربيع بن شهاب عن محمد بن عبد الله بن عمار عن شعيب بن ابي عمير عن جده عبد الله بن  
المنصور عن ابيه عن ابي جابر عن الغسل فقال اذا انفق الملتان وغابت المستنقعة وجب الغسل انزل اولم يزل  
وذكر عبد الله بن ابي احكامه من جهة ابن وهب فقال اسأله ضعيف جدا فظاهر انما ضعفه بالمرح بن شهاب وقد عرفت  
ما رواه المطهر بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
حقيقة روى الله تعالى عن محمد بن شعيب عن ابي عمير عن جده عبد الله بن عمار عن شعيب بن ابي عمير عن جده عبد الله بن عمار  
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا احتاذي القبحا بين شعبا الاربع وسر الملتان فادى وجب الغسل واسلم في رواية لم يزل وعن عائشة  
رواه الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم وسر الملتان فادى وجب الغسل وقدره وجب الغسل وقدره  
وعائشة اذا اجاد الملتان وجب الغسل وقدره انما رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم انما غلبت رواه الترمذي وصححه  
عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انفق الملتان اغتسل رواه الطحاوي وعنه اذا انفق الملتان وجب الغسل  
رواه الطحاوي والحدود في سننه موقفا وروى عن عمار بن عبد الله بن عمار عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
رواه ابن ابي شيبة في حقيقته والطحاوي وعنه على سبيل رواه الطحاوي وعنه عبد الرحمن بن الابرة قال كان ابي يعقوب في عيشته  
نحوه تقاعنها قبل ان احلها لغيره فادى بت فقلت ما يوجب الغسل قال اذا انفق الملتان فادى وجب الغسل  
ومحمد بن سعد في الطبقات قوله شعيب بن ابي عمير عن جده عبد الله بن عمار عن شعيب بن ابي عمير عن جده عبد الله بن عمار  
الاجماع في الملتان والوجلان والفتان وقيل الرجلان والشقوق واختار الفاضل في عمار ان الملاء شعيب الفرج الاربع  
اي فواحيه الاربع والفتان ربع الملاء وان لم يضر ذكره لانه لا يوجب الا في الفتاوى الملتان الملاء اجاد اذ  
موضع الاخر وهو كناية عن مجازة احدهما الاخر بغير الملاء فانه اذا انفق الملتان سواهما من الملاء الملتان  
بالمرح في ذكر الملاء والموافقة الواجب التي تختم فيها وهو من احسن الكتابات حيث صدرت من امرأة عذرة الملتان  
ليست اول او ما احتلم وكلاهما بصدقه كذا في كذا اي كان الفتاوى الملتان من سيرة الامام في انزال المني والسبيل في الفتاوى  
عليه علم اذا كان خفيفا وله سبب ظاهر فقام السبيل لظاهره فقام الملاء في الفتاوى الملتان سبب  
الانزال ونفسه خفي وهو يعني قوله ونفسه اي نفس الانزال الذي ترتب عليه الغسل يوجب بصره اي عن بصر الملتان



البرصية

و هذا القيد

وهذا الذي واطوره واستجب الحمد للدين الضرر حيث قال المخرج من الجوف وسفل الفم غسل فوجب الغسل فصح الاستسقاء  
المخرج من الجوف عين الفطامه والامتناع طهر والطول لا يوجب الاظهار فصل في حق بطون ربه بالشد يد ربه وجه الغسل  
به على جوب الغسل هو ان الله تعالى منع الزوج من الوطئ قبل الاغتسال والوجه قصره واقع في ملكه فان كان لاغتساله سباحا  
او سحبا لم يمنع الزوج من حقه بعد ان اوجبه حتى يطهر به بالشد يد عنه حتى يطهر به حتى يغتسل فان في الغتسل  
لعمامة حتى يطهر ومنه وكل الغتسلين يجب العمل بما فيه اوجب الغتسل لان الله تعالى منع الزوج من الاغتسال بعد الاغتسال  
انه لو اغتسل وفي قبل الغتسل لا يغتسل ويغسل عليها وقت غسله كالماء يذهب الشافعي الى انه لا يقع به حتى يطهر به  
فوجب بين الامرين وكذا النفس بالاجماع اي وكذا المخرج من النفس وجوب الغسل بالاجماع وسواء انه لا يغتسل ويغسل  
واكتفوا فيه عن نقله او قاس على الغتسل لانه اقر في نقل الاجماع ابن المنذر وابن جرير الطبري وغيرهم وسن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الغسل للمعروف والعبد ونحوه والاحكام اما الجوف ففي الصحيحين من حديث عمن اللطاب رضي الله تعالى  
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اذا ابدا لحدكم الجوف فليغتسل وليس الامر للوجوب كما اتخذه اهل الظاهر لان الامر للغسل و  
يجب عليه وقد نال السب قول الحكمي قول ائله لما رواه البخاري وسلم من حديث يحيى بن سعيد انه سئل عن عمر بن  
الفضل يوم الجمعة فقالت سألت عائشة رضي الله تعالى عنها فقالت انك انما سئلت عن يوم الجمعة والاحكام  
في يوم الجمعة فقبل لها فغسلوا واخرج مسلم عن عروة عن عائشة انك انما سئلت عن يوم الجمعة ومن العولي وما  
من الغبار ويصيدهم الغبار فخرج منهم الرجل فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم انك انما سئلت عن يوم الجمعة والاحكام  
الاحكام يظهر ان يوم الجمعة والاحكام عن قريب انشاء الله تعالى والاحكام فرو عن الفاكه بن سعد ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الغتسل يوم الجمعة وكان الفاكه بن سعيد يامر اهل بيته بالغتسل هذه الايام رواه ابن ماجه  
وداود الطبراني في صحيحه والبراء بن عازب رواه في يوم الجمعة فادوا يعرف الفاكه بن سعيد عن هذا الحديث وهو صحيح في يوم  
فقيه يوسف بن خالد السبيعي قال في الامام تكلم فيه وروى ابن ماجه من حديث ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم الغتسل يوم الاضي وفيه عباد بن الفضل هو ضعف قال ابن عدي لا يرويه وروى البراء بن عازب عن سعد بن  
بن ابي رافع عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل للمعبد في يوم الجمعة والبراء قال اذا ساءت ضعيف قال  
ابن القطان وعلقه محمد بن عبيد الله قال ابن عدي ليس بشي وقال البخاري في تاريخه في حديث الفاكه بن  
سعيد واما الاجرام فخرج مسلم في الحج عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت فغسلت اسماة وعيسى بن مريم في يوم الجمعة فامر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان يركن اياهما الى الغتسل وخرج الشجر اسم موضع واخرج ابن ماجه في حديثه عن ابن زيد بن  
ثابت عن ابيه انه في النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة والبراء قال حديثه عن ابن عباس قال في يوم الجمعة  
يخرج هذه الايام وقيل ثابته فاقبل قال في رواية عنه وعن مالك الله حسن علي بن ابي طالب في يوم الجمعة والبراء  
والاجرام مستقيمة وهو قول طائفة من العلماء وسمى هذه الايام يوم الجمعة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اي البسوط وقاله مالك وهو واجب اي يغسل الجمعة واجب ربه قال الحسن بن عطاء بن ابي راجح والسبب في دفع جماعة القائلين  
بقوله عليه السلام من الجوف فليغتسل الحديث رواه الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في الذكر والبراء والبراء  
وسلم ولقظها من جاد سنك الجوف فليغتسل وحديث اخر رواه ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في حديث  
الله صلى الله عليه وسلم قال اغتسل يوم الجمعة واجعل على كاهك وحديث اخر رواه ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في حديث  
صلى الله عليه وسلم قال اغتسل يوم الجمعة واجعل على كاهك وحديث اخر رواه ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في حديث







والمر

ومن الأثر والاحتياط والتحقيق والتفاسد وأربعة مئة غسل الفم والعينين وغرفة الأقدام وأربع وجوه وهو غسل الميت  
والأحد سبعة وهو غسل الكافر إذا أسلم بهذا الاسم ولو لم يكن جنبا أو لم يغسله فإمكان جنبا لم يغسل حتى أسلم فغيبه  
فإنه من المسانحة في الخطأ أو غافل الغسل بسبعة ثلاثة فغسل العنق والخصية والفاسد وأربعة مئة غسل ما ذكرنا وأربعة  
الأرجل شاملا ذكرنا وأربعة مئة غسل الكافر إذا أسلم وللجنون إذا أفا في العشي أو أبلغ بالليل وأن بلغ بالانزال وجوب  
في شتره غصص الطحاري ويغسل الغسل أيضا للدخول مكة أو الوقوف بالندوة وغسل مائة مرة النبي صلى الله عليه وآله في بياد  
أفعى السحاب الثلاثة الكرامة في مناسكته ويغسل في مناسكته الغسل لصلوة الكسوف الاستسقاء وكله أو كان فيه  
سوء في كل اجتماع الناس وإن لم يذكر ولا يصح للسلم زوجته الزينة على غسل الجنابة لأنها غير الحائض وبغسلها من الكبر  
إلى الكنايس وليس الذي يغسل الماء ومسح على يديه على الأظفار والكتف والجلد أو كانت استسقاء أو كانت  
رسول الله صلى الله عليه وآله لمكان أبنته فأنزل المقداد بن الأسود مسال النبي صلى الله عليه وآله فقال يغسل ذكر  
ويغسل وري، وأية فيه الوضوء وفيما الوضوء فغسل يديه فغيبه الوضوء هذا من حديث  
رواه الأئمة من الصحابة يقولون على من سجد وعقل بن يسار وعقل بن يسار وعقل بن يسار وعقل بن يسار وعقل بن يسار  
عبد الله بن سعد عند إرادته معاً وأية من صالح عن العلاء بن الربيع عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن رجل سجد على وجهه فقال يغسل يديه فغسل  
من ذلك فركب وأنتيمك وتوضوء رك الصلاة ورواه أحمد في سننه وحديث عقل بن يسار عن عبد الله بن يسار  
عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
فأعنه أن يلقى من الذي سجد فأرسل رجلا إلى النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك الذي سجد فغسل يديه فغسل  
الماء وتوضوء وسجد وحديث عقل بن يسار وعقل بن يسار وعقل بن يسار وعقل بن يسار وعقل بن يسار  
قال حدثنا سعيد بن منصور قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا الأعمش عن سفيان الثوري عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
عن أبيه قال كنت أجد من يقرأ فاتر المقداد أن يسال النبي عليه السلام عن ذلك واستخبرته أن أسأله أن أبنته  
فقال أن كل من يغسل يديه يغسل إذا كان في غيبه الغسل وإذا كان الذي غيبه الوضوء ورواه أسحق بن إبراهيم  
أيضا في سننه ونقله أنه سئل عن الذي يغسل يديه يغسل إذا كان في غيبه الغسل وإذا كان الذي غيبه الوضوء ورواه أسحق بن إبراهيم  
من ذكره في قوله يغسل يديه من أمدي ومن هذا التقطيف ومن ثدي بالتشديد وأما إلى في وجوب الغسل بعله كثر  
ودفع يغسل كل يغسل يديه فاقول إذا كان الواجب الوضوء كان الواجب أن يغسل يديه فاقول إذا كان الواجب الوضوء  
شاهد أن الذي ذكره في فصل الغسل إذا كان الواجب أن يغسل يديه فاقول إذا كان الواجب الوضوء كان الواجب أن يغسل يديه  
ذكره من أنفاسه ما لا قلت أنه من عادة المصنف أن يذكر من يدين عليه حتى يفي بدينه فاقول إذا كان الواجب الوضوء  
أن ذكره مستغنى عنه بالكلية لأنه علم من قوله كلما يخرج منه السيل من قلت ذكره هنا لتأكيد ما كان فيه من ذكر  
الموجب للأنباء في أخذ منه الأكمل أيضا قال الأكمل أيضا وذكره قصر جبا بالحق لقول مالك رحمه الله فاقول  
جواب الوضوء بها وأجاب الأثر في جواب آخر وهو أن يكون لبيان حكمه فمن به سلس البول لا تطهر لا يغفر  
بول في الوضوء بها ينقص وقال صاحب السيرة أنما ذكره ما مشاهد من البول والماء أن الغسل لا يجزئ ما مشاهد  
جواب المذنب والذي يغفر الواجب حكومت الدلالة المحذرة في الطاعن وقد يقال يجوز وهو غير معروف ويقال أيضا  
في الوضوء كسر الدالة وتشديد الباء من ودي يغفر الف ويقال من ودي يغفر الف هو الغليظ من البول يغيب الفرق

ومن الاقوال















































استغفار

استقام

استغفار































بما رت فضلات النبي صلى الله عليه وسلم في كنفه الطاهر الطاهر من الله العظمة من الريح والصلابة والنجاسة التي في رجليه  
فما ذهب اليه بقوله تعالى ثم علمهم على كنف المينة وهو يعلم المشركين فأن المينة اسم لما فيه الروح بجميع اجزائه وهذا  
لوحده لا من مينة فسر ما تحت وبغوله على السلام ما بين من المينة وبغوله عن الامانة المينة عبارة عما في كنفها  
بلاذكاة والشعر وهو لحياتها بدل ليل هدم الام بالقطع فكيف تصور ان يكون سبة ويقال ايضا لم لا يجوز ان يكون اللاد  
في الاخرة حرمه الاكل فلا فصل حرمه الاستماع والجواب عن المدعى انه ليس على قوله تعالى من اصواتها وادبارها واستماعها  
انا انا وسما على الجرح وهذا مستان عام وقد لا يكون بالبحر والسماء ويمن ابن عباس قال انما حرم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من المينة لحياتها فالله والشعر والصوف فلا بأس به وادى الدار فظن ملاما ويمن ام سلمة رضي الله عنها في روج  
النبي صلى الله عليه وسلم فقول سبعة سول الله صلى الله عليه وسلم يقول لاس يسكن المينة اذا وقع ولا بأس بمصوبا وشعرها  
وقولها اذا فصل بالماء وادى الدار فظن ايضا فان قلت في اسناد الحديث الاول عند البخاري بن مسلم قال ان الماء فظن في مينة  
وقال الحديث الثاني في سبعة في المينة قال الماء فظن هو ترك قلت ان حيايات ذكر عبد الجبار المذكورة الشكايات وما يوصف  
فانه لا يوصف فيه الضعف لا بعد بيان جوده والروح الميم غير مقبول عند الحاذق من الاصوليين وهو كان كتاب الاوزار  
وما يركب ما قلنا ان النبي عليه السلام تاولا باطنية شعره فقصه بين الناس وهو حديث متفق عليه وهذا يدل  
على طهارة الشعر للمباين قالوا ان الشعر ليس كالبشرى اما قسم الشعر للشرك وقد يكون بالبحر كما يكون بالطاهر كما قاله الامام  
قلت هذا مما يشك في بطلانه فان الشعر لا يكون بالبحر وهذه التكاليف العبدية مما يورد في الامانة كتاب الامانة الكبرية  
له لغيره الذي ليس له راد الا باطل الحرف وقال ايضا ان الذي اخذه كل واحد كان يسجد لمصفا عنه قلنا هذا ليس من الامانة  
لان فيه اساءة الى الحكم بالتميز على ما لا يفي في غير ايضا صحيح في طهارة عظم المينة بعد ما يمس من رضى الله تعالى عنه ان  
النبي صلى الله عليه وسلم استسقط بسط من عاج اخرجته اليه في سنة ثم قال وادى بقية عن سيوكة الجوهري في سنة  
قلت لا نسلم ان فيه رداء من جوهريين فانه رداء عن جوهريين فانه رداء عن قيادة عن انس وهو الله تعالى عنه وتحتج ايضا  
بما روى ابو داود في سنة باسناد عن حبيب الشيباني في سنة سليمان ابن الحبة عن نوبات بن سويلي سول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال لم يوفيات استسقط طهارة فاداة من عصب وسواوين من عاج واخرجه ايضا الطبري في سنة وادى عدي بن كاهل  
ومحمد بن هارون في سنة فان قلت قال ابن الجوهري حبيب وسليمان جوهريان وقال في السنة في حبيب الشيباني في سنة  
وقال انما ذكر عليه هذا الحديث ولا اعلم له غيره قلت ويمن حبيب سالم المادي ومسلم بن صالح جرحه وخبره في بيان  
من جامع محمد بن حادة فاشقت جهالة واما سليمان فان ابن حيان ذكر في الشكايات وتحتج ايضا بما روى ابن بكير في  
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سنة من المينة حلال الا انما طهرها فاما الحلال في  
الشعر والوبر والصوف والعظم والسن فكلها حلال الا ان لا يدرك في اخرجه الدار فظن ثم قال الحديث في ضعفه قلت وذكر في  
ان غير الحديث في بقائه وادى فاصح من غيره من ابن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال قال عليه السلام اوفوا الاطراف والدم  
والشعر فانه سبعة قلت هذا راء النبي من جهة ابن حدي وقال هذا اسناد ضعيف ثم اعلم ان العاج جمع عاجية والوجه  
العاج عظم الفيل وكذا قال في العاج ايضا الذي هو عظم السمكة البرية قال الامام في سنة ثم روى حديث في سنة  
العاج ما يجرط من ثياب النعيلة فلا تباها مينة واما العاج الذي هو عظم السمكة البرية الذي هو عظم السمكة البرية  
فقد رت السوار والما ثم روى مما قال جرح بن قيس الجوهري انكسها لها سكا من غير عاج ولا يدل هذا على ان  
العاج غير الذي هو عظم السمكة السوار من عاج او يدل والواحدة مسكة في سنة العاج قبل الذي هو عظم السمكة السوار

وقال الخطيب

وقال الخطيب في العاج الذي هو عظم السمكة في الحكم والعاج ثياب النعيلة فلا يجرط من ثياب النعيلة ولا يجرط من ثياب النعيلة  
للمسكة الذي هو عظم السمكة السوار من عاج او يدل والواحدة مسكة في سنة العاج قبل الذي هو عظم السمكة السوار  
وقد عرفت فاذا كان من دليل من مسكة لا غير قلت الذي يفتح الدال المعبر وسكون الباء الموحدة والمسكة بفتح الميم والسكين  
المجسمة وقال الساجي في سنة من اجزاء المينة اي لان كل واحد من الشعر والعظم من اجزاء المينة والمينة بخسة جميع  
اجزائها ولو جرح شعر او صوف او وبر من مأكول اللحم في حال حيوة فالامام الى من العاج بخسة كانت الاجزاء على طهرها  
وان كان جرحه من غير ذلك انقطع او ينقص فهو نجس على وجهه ولا يطرأ الا الجرح وفي وجهه ان سقطت بخسة  
فطاهر فان شئت فسمه وثنا الله لحياته فيها من النجاسة انه غير الشاة وفي غيرها يرجع الى اجزاء المينة وهذا الايمان  
يقطعها شي لا يجرط الحيا في اجزاء المينة لاني لم الجوان يقطع هذه الاجزاء الا ترى انه اذا قصر ظلفه او عافه  
او شتره في الامانة لم يجرطه فلا يجرط الموت هذا وجه المدعى واصل القضية يرجع الى ان هذا الشعر لحياته في الامانة لا يجرط  
يقطعه وكل الامانة يقطع لحياته في هذه الشاة لحياته فيه واما ان طاهر او غير طاهر على الاختلاف فهو نجس على وجهه  
وفي المسئلة هذا الاختلاف بناء على ان لحياته الشعر والعظم عندنا وقال الشافعي فيها حيا وفيها حيا في العظم حيا فيون  
الشعر من مأكول اذا ذكر الفصل فظن طاهر وادى عليا بان الجوان يجرط العظم فيكون فيه الحيا واجب بان طهره  
فيه لكان اتصاله بالبحر فان قيل قال الله تعالى من عظم العظام وهو يجرط على حصول الحيا فيها واجب بان هذا شاة  
تحتج على العظام الا بعد من مأكول فلا يدل على سبق الحيا فيها والمراد به اصحاب العظام بان ثبات اللحم عليها وقطعها واعادة الاصل  
الى اجسادهم فلا يدرك حقيقة حيا العظم وقال صاحب الكشاف في ردها حية رتبة في بدن حيا حسا او يكون حيا في الاصل  
فكله جعل الحيا في رتبة العظم لاجزاء الاخر لا تقتضي احوال الله ثباتان قلت نفس هذه الاجزاء مينة فتكون بخسة لقوله  
حرم عليكم الميتة قلت الميتة عبارة عما فادته الحيا بلاذكاة وهذه الاشياء الاحياء قبل ما بينا والمدن الاية حرمه  
الاكل فلا يلزم من ذلك حرمه الاستماع والدليل عليه حديث سمعته رضي الله تعالى عنه في هذا المذكور فانه قال في هذه الاشياء  
قلت نعم تقول نجاستها حية فاذا اعتدلت وادى بها الدم المتصل والرطوبة النجاسة طهرتها فان قلت الشعر بينهما  
لاصل قلت هذا الذي لا يدل على الحيا الحقيقية كما في النبات والشجر فذكر مجموعا الاصل غير مسلم لا يجرط من ثياب النعيلة  
لاصل كما اذا ذهل الجوان بسبب مرض وطال شعره وفي النهاية وبين الناس كلام في السن انه عظم او طرف عصب او اسنان العظم  
لا يحدث في البدن بعد الولادة وما قبل قوله من عظم العظام والشعر في العصب وادى بان في احد ما من حيا لما في من  
الركبة ونجس الموت الا ترى انه يجرط على قطع بخلاف العظم انما فان قلت اذا طعن من الاذي مع المنطة لا يجرط قلت ذلك  
لوجه لا يجرط لحياته وفي فتاوي فاضحة ان اصله في عنته فاداة فيها من كل اذى يجرط من ثياب النعيلة ولو صلى معه  
جلد حية اكثر من ردة الدم لا يجرط من ثياب النعيلة وان كانت مذبوحة لان جلدها لا يجرط الدباغ فلا تقوم الذكاة مقام الدبا  
واما قصير الحية فضة اختلاف المشايخ فيل الشجر في طاهر ذكره القائل في السار والاشد الصحيح انه طاهر فان  
عن الميتة طاهر جوهري على معجزة غير مينة يجوز ان كان عينا طاهره كانت فيها طاهر او لو صلى معه جرحه في اذني  
من يجرط من ثياب النعيلة لم يجرط من ثياب النعيلة لان ما كان سودها نجسا لا يجرط من ثياب النعيلة وما كان طاهر  
بطهر ولو جرح الميتة من الدجاجة الميتة فوجعت في الماء قبل ان كانت باسنة لا يفسد الماء سقطت ماله يعلم ان عليها  
قد لا ان رطوبة الجرح ليست نجسة لهذا قال الربان جرحي البول طاهر حتى يطهر موضع المني بالفرق وفي الذخيرة الخ  
الكلية طاهر اذا كانت باسنة ولو صلى جرحا من صلاته واسنان الانسان بخسة اذا سقطت ولو صلى بها الا يجرط



كل النسخة التي هي من بعض المفسرين من ان كان مكان استنائه استاذ كلب يجوز صلته وان كان  
ادى لا يجوز وهذا غريب والفرق ان الكلب يقع عليه الذكاة ولا يقع عليه الذكاة فلهذا لا يجوز صلته  
ومن ان يوسف من الانسان طاهر حتى نفسه نجسة في حق غيره حتى لو اتيته بانه نكاحا كانت صلته ولو اتيته  
بغيره لا يجوز ولو لم يكن نجس لم يكن النجس ونزعه لانه صار باطنا خلفه وسقط حكم نجاسته ودم الشهيد ما  
دام عليه وبطاهر يجوز الصلاة عليه فاذا زال صار نجسا وما في الميت قبل نجسه ما في النائم طاهر عند حقيقة  
ومع وجه الله عليه الصلوة والتبجيل المسك ان كانت بحال لاصحابه لم يفسد في طاهره والاصح انها طاهرة  
بكل حال ذكره في النسخة هذا اذا كانت من الميتة ومن الذكاة طاهرة وما ذكره كشيء كونه من السباع لا يطهر بالذكاة  
لان سورها نجس هو الصحيح بخلاف البشري ونحو طهارة سورة ذكره في طهارة البشري المرفوض في الموت وال  
الحياة كذا في التعليل هذه اشارة الى ان بين الحياة والموت نقابا للعدم والملكه وقال السفياني في النسخة ربه الله  
تعريف بل انهم المسمى بنفس المسمى الموت امر وجودي يلزم منه والى الحياة قال الله تعالى خلق الموت والحياة وما  
نحيت الموتى وما موجودي قبل الموت مقتول به الحياة وقبله ضاد بنية الحيوان وقبله لا يصح عنه احساس ما في  
الحياة فان تراجح الشريعة قوله ان الموت والى الحياة هذا طريق المارة الموت حقيقة حاله يلزم منها ان اللى الحياة  
لانه امر وجودي قال الله تعالى خلق الموت والحياة فان قلت الموت حقيقة وجودية بما ذكرنا في الموت لا يكون عدما قلت الماروا  
بالحق القديم والى من نفسه وسر لا يفسد طاهره فان مقتضى التركيب ان يقال طاهره ولكن القديم هو  
الانسان طاهره فطاهره ومنه عبادته شعر الادبي وروايات نجاسة اخذ امام الهادي العنصور الماروا  
وبها تراءى الفقيه احمد بن محمد بن عيسى في كتابه وهو الصحيح في كتابه وهو الصحيح في كتابه وهو الصحيح في كتابه  
وعد من الكلام فيه مقتضاه وقال السفياني في كتابه لا يمتنع به ولا يجوز بوجه من روي الحديث عن السفياني  
نرجع من نجس شعر الادبي في الحقيقة شعر الانسان طاهره اذا قلنا ان لا نجس بالموت في اصح القولين وان قلنا ان لا نجس  
به لأم ولنا ان حرمه لا شاع به ولا يبع كذا في شعره اي لاجل كونه من الادبي في حكم النجس والشبهة يرجع الى الشعر وفيه  
كراهة يجوز ان يرجع الى الشعر ايضا وكونه من كراهة صاحبه يجوز ان يرجع الى الانسان وهو الطاهر فلا بد على نجاسته  
في ان الطاهر النجس اي حرمه لا شاع به اذا كانت لاجل كونه من الادبي في حكم النجس وكذا البيع لان فيه ضرورة  
وبلوي فانه متى خلق الانسان وسطا للصحة لا بد من ان يتساقط على بعض شعوره فليست يفسد به فلو نزع تلك جزاء الصلاة  
اضاف الى ما على الناس من الدليل ان فيه ضرورة وبما يبيح ما حكمه ضيقا نزل على الناس في دفع له قصة يشترط له  
الباقي لا الرتبة فاشترط لم خلق نفسه فقام بصلية فقال له الضيق اليس هذا على يد هيكلا يجوز فقال نعم لكن  
اذا اضطررنا في ان غططنا في القدر العارفين فثبت ان فيه ضرورة **فصل في نجاسة البول** هذا فصل في بيان نجاسة  
ماء البول وما كان من نجاسته سواء الالود اخلت في باب الماء الذي يجوز به الوضوء وذكره فيه ولكن لما كان في هذا الفصل  
الكل كثر اختلاف احكام ما ذكره الباب ذكره في فصل على حدة فكذلك اورد احكام الادب بالاعينها ايضا فذكرها  
مفصلة على حدة وقد تكلف هذا وحسن هذا الموضع وذكره في اشياء لا بد منه فانه فقال السفياني في كتابه ان نجاسته  
بشخصه من نجاسته في حق راي كل واحد عليه في كتابه البول مقتضى ان لا يخرج كله في بعض النسخ واستدعي  
في كتابه البول على حدة من نجاسته لانه من الماء القليل يقتضون ان يكون متصلا به من غير فصل ولكن بما لفته  
في الحكم يقتضون ان يكون متصلا منه ففصله بفصل على حدة وحاية المعنى فيه صاحب الادب وما ذكره

لم يذكر

في ذكر الاكل كذا في هذا الموضع لا يلائم تحت وتشرى على المصلين في زيادة كلامه لا يتعلق المسألة المذكورة في هذا الباب على ان قوله  
كان ينبغي ان يذكر وفيه المناسبة بين هذا الفصل وبين المسألة التي ذكرت قبله والتي ذكرت قبله سلسلة شعر الميتة ونحوها  
وشعر الاوى ونحوه وبين هذا الفصل وبين سلسلة الماء القليل سافة بعيدة فيها سائل كثيرة في هذا الموضع ما ذكر  
واذا وقعت البنية نجاسة نرجحت في الكلام انما في التركيب ومعها في الفاطمة فتقول الواو فيه تعميروا والاستفتاح  
يستفتح بها كلامه وسمعت من سائعي الاثبات منهم الشيخ العلامة حسام الدين صفار بن عيسى وغيره ومع هذا فذكر  
هنا عن كونها عاطفة على ما فيها ويكون ذكر الفصل بين العطر والمطوق عليه معنى الذي ذكرناه من الجملة المعترضة  
ومعنى الوقوع السقوط والبر بجمع القلة على الوب والاب بمره بعد الباء ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول اباها اذا كثرت  
في الباء وقد ياءت بهم في الهمزة المفعلة وقال ابو زيد ياءت اباها بمره في قوله يطبخ فيها وفي لافه البيرة على ذلك  
وجبره قوله نرجحت من نرجح اييب نرجحا وهو استقام ما فيها يقال نرجحت البيرة نرجحت الازم وسعدى في المديح قوله  
لمد بديهة وهي بين نرجح بالقرين يعني اخذ ماؤها واخذ ماء البيرة يقال بين نرجح وقال الاثرابي قال الشاعر  
نرجحت البيرة لخاله قال لم يزل على المار وقالوا ان نرجح النجاسة لا يتم الجواب اقول هذا تكلف ناشي عن عدم البيرة في قوله  
نرجحت ليس بجواب وحده بل الجواب هو ما بعده ومن قوله وكان نرجح ما فيها من الماء طهارة لان قوله وكان عطف على قوله  
نرجحت اي نرجحت النجاسة وكان الى اخره فيكون معنى ما قالوا من ان الماء قبل بعد التكليف بعد ما قاله المصنف بقصر الجازم  
قالوا نرجحت اي البيرة ما فيها من النجاسة والماء وبقي قوله وكان نرجح ما فيها من الماء زادنا الحسن قوله من قاله فقدم  
راي الامر يقتضي في اخره فصل اخره انما فقال الاكل بل نرجحت اي ماؤها نجاسة المضاف بعدم الانها مركبات نرجح العين غير  
مكن ونرجح النجاسة لاجل نجاستها فحينئذ ما قلنا والنا ثبت اعتبارنا للاسناد الظاهر لان قوله وكان نرجح ما فيها  
وليس عليها فقلنا انما نرجحت من نجاستها من الماء القليل هو الذي هو النجاسة فحينئذ هذا بعينه كلام السفياني في كتابه  
بقوله قبله والنا هو السفياني قال الاكل وفيه نظرا فحينئذ لم يكن لخراج النجاسة ذكره في قطع البيرة الا لخراجها  
ومن هذا ذهب بعض السارحين الى ان نرجحت النجاسة وجواب الماء هو المعنى من قوله نرجحت الى قوله طهارة  
لها ويكون تقديره نرجحت النجاسة وكان نرجح ما فيها من الماء طهارة لها بقوله اذا لا تراى يقول اباها الشاعر  
السفياني في السكاكي وغيره ما في قوله هذا تكلف ناشي عن عدم النجاسة في ذلك ان قوله  
نرجحت ليس بجواب وحده بل الجواب هو ما بعده الى اخره ليس كذلك بل الجواب هو قوله نرجحت والضمير في نرجحت لا يرجع الى  
قوله نجاسة بل يرجع الى البيرة والتقدير نرجح ماؤها البيرة من قبل جري النهر سال الميزاب ونرجح ما فيها افرغها عنها فاذا  
خرج جميع ما فيها من الماء يخرج معه النجاسة بالضرورة وقوله وبقي قوله وكان نرجح ما فيها من الماء زادنا الحسن قوله  
يخرج جميع ما فيها من الماء فقلنا ان نرجح ما فيها من الماء لا يجتاج الى غسل حيطانها وخراج ما فيها من التراب ولا غيرها  
ثم قول الاكل وفيه نظر عيب شديد لان المار من انما نرجح الى البيرة افرغ ما فيها من الماء والنجاسة وقوله  
ذهب بعض السارحين اراد به الاثرابي لانه جعل الضمير في نرجحت النجاسة وقوله والركبة الجواب الجواب محمول  
ما ذكرته في قوله غير ان قوله والتقدير ان يقال نرجحت النجاسة والماء ليس يقتضي ان يكون متصلا به ما قلنا في  
نرجح ما فيها من الماء طهارة لها النجاسة هذا الجان البيرة في نرجح من غير نرجح على غسل الميزاب ونقل الاوجال  
وقد علمت هذا ان هذا كلام مستقل بذاته هذا المعنى من غير اشتراك بما قبله في المعنى جاع السلف ارادوا بالصحة  
السارحين يعني الله تعالى عنهم ولم يراع احد من السارحين مع كثرة هم وعيوب بعضهم التفتيح في هذا الكتاب فوجوه المتعلق بها



























فجعلها من جنس ما يباعه نفسه الماء منزلة قطرة خروا في الماء فاستعمل في ما لا يباعه من جنس ما يباعه  
لان موضع القطر لا ينفك عن جنس ما يباعه فان كان البير حبيبا او ذات عين جارية من فم عين معينة وكان القبا  
ان يقال حبيبا كما في بعض النسخ كذا لان البير موشة واما ذكر اللفظ المذكور في اللفظ او م ان فعيل بمعنى مفعول  
وفي الصحاح ماء معين اي عين من مفعول من مفعول اذا حفرت واستندبت وبلغت العين ذات ثلث المير اصله او  
نايدة قلت ما ذكرته عن الصحاح يدل على ان البير نايده ومنه يقال ماء معين ومعين وعيون وعان الماء اي يان ولكنه ذكر  
في فصل المير اصغت لارضا عما يستعمله معين اي جاز في هذا المير اصله لا يكون نوحا تفسير لقوله معين قاله  
تاج السبعة ويقال صفة وهو لا صوب اخرج من هذا الماء هذا جواب السئلة واسأري قوله مقدار  
ما كان فيها من الماء الان اعتبار الماء الذي كان من وقوع البير فيه من وقوع البير في الماء او من وقوع الماء في  
فيما كان الماء ان يحضر حصة مثل موضع الماء من البير فيصب فيها ما يخرج منها الى ان تلي ارا من موضع الماء من  
البير طول وعرضا وعمقا ويحصى على كل بعض المساحة حتى لا يشرب الارض الماء المصبوب فيها او من سائل فيها  
اي البير نفسه ويجعل المبلغ الماء علامة ثم يخرج منها عشرة دلاء ثم يقر في القصة فيسقط من ماء البير  
فيخرج لكافة منها عشرة دلاء حتى يبقى من القصة ثلث حتى اذا كان ثلث الماء عشرة قصبات انقص عشر دلاء  
قبضه واحدة يعلم ان كل الماء بما في ثلثيها يخرج تسعون دلاء اخرى وهذا ان عن يوسف اي هذا ان البير  
مروان عن يوسف وعنده مايتا دلوا في ثلثيها دلو اي عنده مايتا يخرج مايتا دلو ثلث ثمانية دلو كما  
اي كما في نسخة الله بن جارية في المسألة المذكورة عليها شاهد في يده وهو يذاد من كثرة الماء في ابارها  
لما وكة وجلة فالمايتا يكون من طريق الوجوب والمائة الاخرى بطريق الاستحباب للاحتياط في امور الدين ولو  
قيل هذا الفصل بقدر ما ياتي في ثلثيها قد تدمر هذا الجواب وعن الحنفية رضي الله عنه وفي الجامع الصغير بمسألة  
اي دوي عن الحنفية في مسألة الحكم المذكور يخرج حتى يذهب الماء اي حتى يجرى الماء لا يبقى فيه شيء  
يسقط التكليف لانه يعتمد لا سقاط حصة وفي فتاوى الشهابي عن الحنفية اذا خرج مايتا دلو او ثلث ثمانية فقد  
فيهم الماء وهو المختار وقدوة الحنفية في اشتراط الغلبة على ما بين الذين رضي الله عنهم فذكر ابن المنذر  
قاله بعض المصلح قلت قال الطحاوي حدثنا محمد بن حبيب بن هشام الرعيقي قال حدثنا علي بن سعيد قال حدثنا  
سوسن بن اعين عن عطاء عن شبرة وزاد عن علي بن عطاء قال اذا انقطعت الدالة او الدابة في البير فانزجها  
بطلب الماء ورواه الشيخ في بعضه حديثا وكيع عن عطاء بن السائب عن زاذان عن علي بن عطاء  
تأخذه في القارة تقع في البير قال يخرج الى ان يذهب الماء ولم يقد رابو حنفية الغلبة بشق لانها شفاوة وهذا ظاهر  
الرواية قالنا في صحيحه الصحيح عنه الخرو عنه تفوض الى ما يميل اليه وعنه مايتا دلو وعنه مائة دلو ففيه في ابار  
الكوفة لقلة مايتا وعنه لا يستحب في الغلبة مايتا دلو وثلث ثمانية ذكره في المحيط وفاضل خان في المحيط في رواية مايتان  
وخبرون دلو لان ماء هاغاشا لا يجاوز ذلك كما هو رايه اي راي الحنفية اي عبادته فان لم يدر ان يفرغ  
من هذا الى راي المبتلي به كما فعل كذا في تفسير البيرة الواقع الكثير حيث قال هو ما يستكر الناظر وكما في حيل الغرام  
وحد التقادم وانقطاع حو الغلبة فان قيل قد رابو حنفية هذه البايخ بالسنة الثانية عشر الف عام وسبع عشر  
الجارية بالراي وكذا قد روت الطائفة الواقعة في البيروم ولبيلة وقد رابو في ثلاثة ايام بالراي اجاب عنه الشيخ  
رحمه الله بان المتزوج في المقادير التي ثبتت في الله تعالى ابتداء دون المقادير المتعددة في القليل او الكثير

اصل جيب

فصل منه

فجعلها من جنس ما يباعه نفسه الماء منزلة قطرة خروا في الماء فاستعمل في ما لا يباعه من جنس ما يباعه  
لان موضع القطر لا ينفك عن جنس ما يباعه فان كان البير حبيبا او ذات عين جارية من فم عين معينة وكان القبا  
ان يقال حبيبا كما في بعض النسخ كذا لان البير موشة واما ذكر اللفظ المذكور في اللفظ او م ان فعيل بمعنى مفعول  
وفي الصحاح ماء معين اي عين من مفعول من مفعول اذا حفرت واستندبت وبلغت العين ذات ثلث المير اصله او  
نايدة قلت ما ذكرته عن الصحاح يدل على ان البير نايده ومنه يقال ماء معين ومعين وعيون وعان الماء اي يان ولكنه ذكر  
في فصل المير اصغت لارضا عما يستعمله معين اي جاز في هذا المير اصله لا يكون نوحا تفسير لقوله معين قاله  
تاج السبعة ويقال صفة وهو لا صوب اخرج من هذا الماء هذا جواب السئلة واسأري قوله مقدار  
ما كان فيها من الماء الان اعتبار الماء الذي كان من وقوع البير فيه من وقوع البير في الماء او من وقوع الماء في  
فيما كان الماء ان يحضر حصة مثل موضع الماء من البير فيصب فيها ما يخرج منها الى ان تلي ارا من موضع الماء من  
البير طول وعرضا وعمقا ويحصى على كل بعض المساحة حتى لا يشرب الارض الماء المصبوب فيها او من سائل فيها  
اي البير نفسه ويجعل المبلغ الماء علامة ثم يخرج منها عشرة دلاء ثم يقر في القصة فيسقط من ماء البير  
فيخرج لكافة منها عشرة دلاء حتى يبقى من القصة ثلث حتى اذا كان ثلث الماء عشرة قصبات انقص عشر دلاء  
قبضه واحدة يعلم ان كل الماء بما في ثلثيها يخرج تسعون دلاء اخرى وهذا ان عن يوسف اي هذا ان البير  
مروان عن يوسف وعنده مايتا دلوا في ثلثيها دلو اي عنده مايتا يخرج مايتا دلو ثلث ثمانية دلو كما  
اي كما في نسخة الله بن جارية في المسألة المذكورة عليها شاهد في يده وهو يذاد من كثرة الماء في ابارها  
لما وكة وجلة فالمايتا يكون من طريق الوجوب والمائة الاخرى بطريق الاستحباب للاحتياط في امور الدين ولو  
قيل هذا الفصل بقدر ما ياتي في ثلثيها قد تدمر هذا الجواب وعن الحنفية رضي الله عنه وفي الجامع الصغير بمسألة  
اي دوي عن الحنفية في مسألة الحكم المذكور يخرج حتى يذهب الماء اي حتى يجرى الماء لا يبقى فيه شيء  
يسقط التكليف لانه يعتمد لا سقاط حصة وفي فتاوى الشهابي عن الحنفية اذا خرج مايتا دلو او ثلث ثمانية فقد  
فيهم الماء وهو المختار وقدوة الحنفية في اشتراط الغلبة على ما بين الذين رضي الله عنهم فذكر ابن المنذر  
قاله بعض المصلح قلت قال الطحاوي حدثنا محمد بن حبيب بن هشام الرعيقي قال حدثنا علي بن سعيد قال حدثنا  
سوسن بن اعين عن عطاء عن شبرة وزاد عن علي بن عطاء قال اذا انقطعت الدالة او الدابة في البير فانزجها  
بطلب الماء ورواه الشيخ في بعضه حديثا وكيع عن عطاء بن السائب عن زاذان عن علي بن عطاء  
تأخذه في القارة تقع في البير قال يخرج الى ان يذهب الماء ولم يقد رابو حنفية الغلبة بشق لانها شفاوة وهذا ظاهر  
الرواية قالنا في صحيحه الصحيح عنه الخرو عنه تفوض الى ما يميل اليه وعنه مايتا دلو وعنه مائة دلو ففيه في ابار  
الكوفة لقلة مايتا وعنه لا يستحب في الغلبة مايتا دلو وثلث ثمانية ذكره في المحيط وفاضل خان في المحيط في رواية مايتان  
وخبرون دلو لان ماء هاغاشا لا يجاوز ذلك كما هو رايه اي راي الحنفية اي عبادته فان لم يدر ان يفرغ  
من هذا الى راي المبتلي به كما فعل كذا في تفسير البيرة الواقع الكثير حيث قال هو ما يستكر الناظر وكما في حيل الغرام  
وحد التقادم وانقطاع حو الغلبة فان قيل قد رابو حنفية هذه البايخ بالسنة الثانية عشر الف عام وسبع عشر  
الجارية بالراي وكذا قد روت الطائفة الواقعة في البيروم ولبيلة وقد رابو في ثلاثة ايام بالراي اجاب عنه الشيخ  
رحمه الله بان المتزوج في المقادير التي ثبتت في الله تعالى ابتداء دون المقادير المتعددة في القليل او الكثير



في التبع كما ذكره في الباب الثاني من كتابه في بيان كيفية تكليف يتم ما ذكره من التعليل  
قلت ان حقيقة المناقشة ما تروى بين القليل والكثير كيف يتم ما ذكره قلت ان حقيقة المناقشة  
بالرأي الذي ذكره من جهة الرجوع الى احوال الناس لا استقلال ولا استكمال ما ذكره فلا كما جازا عن بعده  
الا ترى انه جعل الشك في ما ذكره كثيرا وما ذكره قليلا وصرف الحين وال زمان اليسته اشهر الايام والمخبر ولد  
الاخبار والسنين المشهورة من حيث قيل قايلا ابو نصر محمد بن سلام برخصة هذا الحكم يقول رجلين اذا قا  
لما هذا البصر مائة ولوا وما يتا ولوا ونوح ذلك القدر لا لاخذ بقوله الغير هو المرجع فيما لم يثبت من الشرع  
فيه فنقد بحال الله تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كثيرا لا تقبل كما في جزاء الصيد حيث لا يصح به ذواهد منكر  
الشهادة حيث قال الله تعالى وقد وعد الله منكم لها بصادرة في امر الله هذه جملة من البتة المتقدم والمخير في  
صفة لرجلين والبصرة بفتح الباء الموحدة وهو مصدر من بصير يصير بالشيء عليه والبصير العا  
والمعنى هذا الما بصادرة اي علم بالامر والحق والخبرة وهذا السبب بالحقه اي المعنى المستطوع ان الكفا  
والسنة في الكتاب لا شائان نصاب الشهادة الملمة لما ذكرها وقا لينة شاهدة في بيته ويقال معوقه  
وهذا السبب بالحقه اي بقوله الفقهاء حيث اعتبروا قول الرجلين في تبيين الاشياء فان وجدوا اياهما بالبر  
ان المصون في البصرة او غيرها من الخيارات في حق وقعة في جلة وقعة حال من الفارة والوجه  
ان تكون صفة لفارة وقيل انهم اذا علموا وقت الوقوع يحكم به اليما من من ذلك الوقت بالافتاق ولم تنسخ جملة  
وقعت حالا والوا فيه والخاله قوله ولم تنسخ عطف على اليما لانه اعادة او اجاب بفساد اليما اعادة  
البصر في المصون صلو يوم وليمة الكفا قوتها في امثها وقيل على عطف على اعادة او ليس بعطف على اعادة  
كما في كلامه انما ينسب لانه فعلى اصابه ما في ايام هذا البصر في الجلة صفة منى وان كانت الفارة قد انقضت او  
انقضت فان قلت اذا كان الحكم الانقضاء اعادة صلاة ثلاثة ايام ففي التنسيف بطريق الاولي في ما فائدة ذكره قلت لا شك ان مدة  
التنسيف تزيد على مدة الانقضاء فالقاعدة في ذكره في الزيادة على ثلاثة ايام وليا لهما اعادة وصلاة ثلاثة ايام وليا لهما اعادة  
وهذا اي هذا الحكم في الصور بين عدلين حقيقة وهو الله تعالى منه وهذا لم يذكره في ظاهر الرواية وانما روى الحسن عن ابي حنيفة  
كذا في البداع والالبس عليه من حيث ينبغي تحقيقه استوى وقعة هذه الفارة في البصر وقوله منى بيننا ول عدم اذ حجة الصلاة  
عدم سئل عن ان اصابها ان البصير لا يرد بالثبوت اليقين هو كون الماء طاهرا والسك في جاسته فيما في البصير  
لا يرد به فلا يحكم بالجماسة الا من البصير يوفو بها لان البصير يزول يقين شكه وهذا الذي ذكره هو القياس لا يحتمل  
منها في البصر ويحتمل ان تقع فيها هي بينة بان القبا الرجح العاسف او بعض السفهاء او الصبيان او القبا بعض اعداء  
الدين او بعض من لا يعتقد بغير ما يكثره او لعدم تعبير كون الماء وطعه وراجه ما او بعض بعض الطيور كما حكى  
عن ابو يوسف انه كان يقول بغير البصير حقيقة التي راى جداره وهو جالس يستانه في شقاها فاخته فطرحها في بحر  
فرجع عن قوله لا لصلة الموائد ان يضاف الاقرب للشك في الاستناد وذلك قبل وجودها في البصر فان قلت  
هل الحكم لما في جرات الماء الطاهرون قلت مدة اعادة الطاهرون معلومة فيجعل الماء طاهرا من او مدة العقد ان  
القتضاء ابداه وهذا ما قبله يجوز ان يضاف قد صار منه استحباب الحال ان البصير كانت طاهرة وايضا ما ذكرناه في طاهر  
الدمع وما ذكره التحكيم للاجباب والظاهر دفع دون الاستفاد والاجاب فصار يمكن راى في قوله خاصة الا  
من اصابته فانه لا يلزم اعادة شئ من الصلوات بالافتاق على الامح ذكر الحاكم السعيد وهو رواية بشر المروسي في

حقيقة ذكر

حقيقة ذكره في البداع وكذا ودخل المصل حاشية في كسرة ولا يدري في مائة اه ايت المرأة في كسرة ما لا تدري متى نزل  
وكذا لو مات المسلم امرأة فصلحية فجات سلمة بعد موته وقال سلمة قبل موته وقالت الوتة بعد فالقول انهم ولا ي  
حقيقة روى الله تعالى عنه ان الموت سبطا هو اى السبب الظاهر موت السبب الظاهر موت السبب الظاهر موت السبب الظاهر موت  
في فصار الحكم وهو بحسب الماء اى بالموت عليه اى بالوقوع وان احتمل ان يكون الموت بغيره لان السبب الظاهر لا يفرقة  
مقابلته السبب الظاهر فيكون راي انسانا عند حية ملفوفة يغلب على الظن انها قتلتها كذا ذكره في كسرة سبب لا يفرقة  
جرح انسانا لم يزل صاحب فرائض يفتي فان الموت بضاف المخرج وان احتمل ان يكون سبب آخر كذا في المصلحة وكذا  
له وحده فتبين على يضاف القتل الى اهلها وان احتمل انه قد وقع على اخر فعمل اليهم الام ان لا يتفاد في قبل القادام  
هذا كانه جواب عن سؤاله عن من يفتي ان يقال لما كان الحكم بضاف الى سبب كذا من موجه التفصيل قريبا بال  
تفاد وعنده فاجاب عن ذلك بقوله لا يتفاد ولعل ان الحكم بضاف الى سبب كذا من موجه التفصيل قريبا بال  
بل يفترب ساعته ثم يموت فقد روى يوم وليلة في غير المتفق لانه من ذلك تصور ذلك بالثلاث في المتفق لانه  
لا يتفاد في قبل بعد العهد وتقادمه وادى المتفاد ثلثة ايام وليا لهما كفا في الصلاة على الميت الذي دفن بالعدالة عليه  
المشائنة قلت ما تقدم وهو اليوم فيقعد بالثلاث اي بئذ في ايام وليا لهما وعدم الانقضاء والتفاد في قبل العهد  
اي الزمان فقد روى يوم وليلة لان ما دون ذلك اي ما دون اليوم والليمة ساعات لا يمكن قطرها المازن انما  
لايات الساعات الزمنية فانها مضبوطة بالمراد الساعات جمع ساعة ويجمع على الساعات عند اهل اللغة الوقت  
الماضي واصلها سعة فقلت الزمان الفاعل لها وانفتاح ما قبلها وما سلة الساعات جواب عن قولها في قياس سلة  
البصر على سلة من رايه ثوبه جاسة لا يدري في اصابته فاجاب اول بطريق المنع وهو نظير قوله وما سلة الساعات  
المذكورة فقد قال المصنف اي تصور الزمان في الساعات يوسف وهو في عنهما السك والامالي سمع هشما وحادين  
وعبر ما روى عن محمد بن عبد الرحمن وعلى بن الغبيرة بغير الاجواب والبصير في صريح البخاري قال البخاري مات  
بعد اذ في شهر ربيع الاول سنة احدى عشرة ومائتين ودخلت عليه سنة عشرين ومائتين ولم تعد سنة في المار  
بشيء وانما حدثت عن جعله وكان من الودع وحفظ التنسيف المجد بشي على حية عظيمة حمره على هذا الخلاف  
اي الخلاف المذكور في سلة الفارة فيقعد بالثلاث في ايام بئس اي يقعد بثلاثة ايام وليا لهما في القبر والبر والجم  
الياسمة ويوم ولية في الطريق اي بعد يوم ولية في البصر الطريق فيل ان المعنى في هذا من ذات نفسه فترجعا  
على قياس قوله في حقيقة وقيل روى عن ابو يوسف عن ابي حنيفة روى الله تعالى عنها وذكرها في سيرة نوادة ان من وجد  
مينا في قربة اعادة من اخر فموتة فاعادها فيه للشك فيما قبله ذكره في المحيط والبداع بعد من اخر ما احتمل فيه وقيل في البول  
يستر من اخر ما لم يزل من اخر ما عرف في المحيط الدم لا بعيد حتى يستقر لان الدم قد يصيب في الطريق على  
المين فان كان الثوب يابس هو غيره فهو كالم وفي البداع لوقع حقة فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم متى دخلت بها  
فان لم يكن لها ثقب بعيد الصلاة من يوم وضع الفطن شها وان كانت لها ثقب بعيد ثلاثة ايام وليا لهما عند كسرة  
سلة البصر قلت مراده اذا كانت يابسة ولو سلك من بطريق التسليم بان يقال سلة الالبس كما قلتم لكن بين القوم  
في البصر في شأه روى بقوله قال الثوب يراى في عينه فلو كانت النجاسة اصابته فادركه العلم والمراد وزن مفصل بالفتح  
اسم مكان الوضوء والبر مقابل عن بعض فقهاء فان اي حكم الثوب حكم البصر اذ ان قياس البصر النجاسة في البصر







قال السراج ان اول من اصابه العسر في الشفا في ذكره من العذاب وانه لم يذكر قبله ان السور وهو ما خالطه العذاب كانت  
ذكر السور ذكر الله فخلق ذكره من وجهه الاكل في هذا وقال لا تراى ولا يقال كيف روح الضمير اليها العذاب غير ممكن لان  
الشيء فاقية مقام الذكر لان السور كان من جنس العذاب صارت ذكر السور كذكر العذاب فقلت هو لا ياتي من اعادة الضمير  
الى السور المذكور من ما قبله لاجل ان السور لا يتولد من العسر وقد صرح الشفا في قوله ان السور يتولد من العسر  
ما ذكرنا عن قريش ورواه عن ذكر السور ذكر العذاب غير ظاهر لان هذا طريق القوم ولا قصار او يعطون ان السور يطلق على  
العذاب وقد لا تراى ان السور فاقية مقام الذكر فله يظهر من ذلك واي شيوة موجبة من ذلك حتى يصوم مقام  
الذكر بل ظاهر ان العذاب يد على ان الضمير يرجع الى العسر في السور ولا يكتفي بذكر السور فلهذا وقد كثر من قريش  
دفع ذلك باتفاق ان قوله لا تراى يتولد من العسر اي اطلاق قوله السور من العسر يكون بطريق  
ان السور يخرج من العذاب فهذا لا يعنى ان السور من العسر فلهذا قد اختلفوا في حكمه فلهذا قد اختلفوا في حكمه  
في بعض النسخ ان الضمير من العذاب يرجع الى العسر في السور ولا يكتفي بذكر السور فلهذا قد اختلفوا في حكمه  
وهو يتولد من العذاب فيكون ظاهره ان السور لا ياتي من العسر بل من العذاب فلهذا قد اختلفوا في حكمه  
من ظاهره ان السور لا ياتي من العسر بل من العذاب فلهذا قد اختلفوا في حكمه  
ولا ياتي من العذاب بل من العذاب فلهذا قد اختلفوا في حكمه  
عنه قد ورد في بعض النسخ ان السور لا ياتي من العذاب بل من العذاب فلهذا قد اختلفوا في حكمه  
والله اعلم بالصواب

الكلب يمشي

الكلب يمشي فقال مالك وداود وطارق وبلغ في حين او سمعت فلان من اكله في الغنم انما  
كانت رعيه الكلب من اكل البهيمة ويحصل الا انه لم يروى عنه ثلثا من اكله في الغنم انما  
تقربا اذا شرب باطريق لسانه ومن شرب له قال وبلغ بكسر اللام وكسر هاء من وبعده عن ذلك هو على ما من سيد وروى  
ابن ابي عمير في حديثه ان رجلا من بني النضير شرب من لبن الكلب فبلغه من شربه ان شربه من لبن الكلب فبلغه من شربه  
بلغ بالضعف وزاد ان القطان وبلغ بكسر اللام كما في المصنفين قال ان خالويه وبلغ بالضعف وزاد ان القطان وبلغ بكسر اللام  
قال ابو زيد بن ابي عمير في حديثه ان رجلا من بني النضير شرب من لبن الكلب فبلغه من شربه ان شربه من لبن الكلب فبلغه من شربه  
فروا كل واحد في شربه وليس كل شرب ولو كان الشرب اعم ولا يكون الويلغ الا للسلح من يتناول الكلب لسانه وروى شريكه  
فاذن الويلغ من صفات الشرب يحسنها لسانه والشرب عياره من توصيل الشرب الى الفم من داخل الفم لا من خارج  
انه يقال ضربت الماء الشجر والارض والمصدرين وبلغ الكلب الويلغ بالضم في الخط في قوله ان كثر من الويلغ بالضم وقال الشفا  
الويلغ الويلغ من الكلب والسباع كلها هو ان يدخل لسانه في الماء وعين من كل ما يجزعه شريكا قليلا او كثيرا او قال  
في شرحه فان كان من غير ما يجزعه وقال لعقته وخيسته قال المطهر فان كان لا تارعا يقال الحسن وان كان فيه شئ يقال  
وقال ابو زيد بن ابي عمير في حديثه ان رجلا من بني النضير شرب من لبن الكلب فبلغه من شربه ان شربه من لبن الكلب فبلغه من شربه  
سوي لسانه لقوله عليه السلام يعسل الاناء من ولوغ الكلب ثلثا من اكله في الغنم انما كان رعيه الكلب من اكل البهيمة  
الله تعالى عنه وروى عنه من طريقين الاول اخرجها الدار فطوى ثلثه من عبد الوهاب ابن فضال عن اسماعيل بن عمار  
عن هشام بن عروة بن ثناء عن الامام عن ابي هريرة روى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الاناء من ولوغ الكلب ثلثا من اكله في الغنم انما كان رعيه الكلب من اكل البهيمة عن الكلب من اكل البهيمة  
الارض من اكل عبد الملك عن عطية عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اكل الكلب ثلثا من اكله في الغنم  
وليعسله ثلاث مرات فان قلعت الدار فطوى ثلثه من عبد الوهاب ابن فضال عن اسماعيل بن عمار  
بروي عن ابن عباس عن اسنادنا عن اسنادنا عن اسنادنا عن اسنادنا عن اسنادنا عن اسنادنا عن اسنادنا عن اسنادنا  
بله وان اذ اسروى عن اهل الجاهلية قلت ظاهر هذا الكلام والطلاق القول وان لا يصح الاحتجاج به وان اذ اسروى  
اهل الجاهلية كاد اسند في عدم الاحتجاج به وعلى هذا قد خالف البيهقي ما ذكره في باب ترك الويلغ من الدم وقال  
ما روي عن الساميين صحيح وقال القدوري في تحريده ان قول عبد الوهاب ابن فضال عن اسماعيل بن عمار  
وما تصحيفات غير معتد به حتى يبين صفة الضعف فان المرح اليهم غير معتد به من كلام البيهقي ايضا ان  
يكون الراوي ثقة من وجهه دون وجهه وهذا لا يصح ومع هذا لا يصح ما روي عن اسنادنا عن اسنادنا عن اسنادنا  
من حديث عبد الملك عن عطية عن ابي هريرة اذا ولغ الكلب في الاناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات وروى ايضا من  
حديث عطية عن ابي هريرة انه كان اذا ولغ الكلب في الاناء يهرقه ويغسله ثلاث مرات ورواه الطحاوي ايضا باسناد  
صحيح فارقلت قال البيهقي في حديثه عبد الملك من بين اصحاب ابي هريرة في الفاظ الثقات من اصحاب عطية واصحاب  
هريرة يروونه صحيح مرات وعبد الملك لا يقبل منه لانه يخالف فيه الثقات والاهل المفضل والثقة في زمانه تركه  
ربيعه ولم يمتحج به البخاري في صحيحه وقد اختلف عليه في هذا الحديث فيهم من يرويه عنه مرفوعا منهم من يرويه  
عنه مرفوعا عن ابي هريرة روى الله تعالى عنه من قوله منهم من يرويه عنه من فعله وقد عساه انما روى عن ابي هريرة  
فيه في نسخة حديث الصحيح وان ابا هريرة لا يوافق البيهقي في حديثه عن ابي هريرة عنه وكيف يجوز تركه في الحديث



الاشياء من اوجه كثيرة لا يكون لها غلط رواية واحدة فقد عرفت مخالفة لفظة بعض احاديث فليست هذا غلط منه لا  
للمدرك رواية الطحاوي صحيح وكذلك رواية العاصم قطعي عنه صحيح فاما الامام هذا سبب صحيح واما ابن عدي ايضا  
عن عبد الملك كما ذكرناه وعبد الملك قد اخرج له مسلم صحيحه وقال احمد التوراني بن النفاذ عن التوراني هو ثقة تلقى  
عنه وقال احمد بن عبد الله ثقة ثبت في الحديث ويقال كان التوراني يسمي الزمان ولا يلزم من تركه لا احتياجه اليه  
يترك قوله وتكثيره على الطحاوي بانه اعتمد على الرواية المرفوعة في نسخ حديث السبع باطلا لانه لما صح عند  
الرواية حله رواية السبع على النسخ توفيقا بين الكلامين وتفسير اللطخ في قوله هرة ولا سيما قد ثبتت الرواية  
المرفوعة بالرواية المرفوعة ورواية الزرقاة مصنفه عن سعد بن شاذان الزهرية عن الكلب يلع في الآثاء قال في فضل ثلاث  
مرات هذا الزهرية لو لم يثبت عند نسخ السبع لما اقبلت في قوله الزهرية ورواية الزرقاة في مصنفه ايضا عن ابن  
جرير قال قال ابي عطاء بفعل الآثاء الذي يقع فيه الكلب قال ذلك كسبعا وخمسًا وثلاث مرات فان قلت قال  
البيهقي وقدره ويحيى بن زيد عن ابيه عن ابن سيرين عن ابي هريرة في قوله بالسبع كما رواه في ذلك دليل على خطأ رواية  
عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة في الثلاث قبل بل يثبت ان يكون قوله بالسبع قبل ظهور النسخ عنه او يكون ذلك بطلان  
الندب وتحط عبد الملك بطلان وقدره ويحيى بن زيد في قوله هرة مرة واحدة ايضا قال عبد الزرقاة احسن ما سمع من الزهرية عن ابن  
سيرين عن ابي هريرة في قوله يلع في الآثاء قال في نفسه مرة واحدة وسأله صحيح وجاهه يعالج الصحيح في هذا الادلة  
على ثبوت انتساح السبع عند وان مراده في رواية الثلاث هو ان يكون على الندب والاستحباب وقال الطحاوي  
ولو وجب ان يعمل عبد السبع ولا يجعل ينسجها لكان ما رواه في نفسه سبع مرات وغيره الشافعي في قوله  
فان زاد على هرة والزيادة في من الناقص فكان ينبغي لهذا المصنف ان يقول لا يلع في الآثاء حتى يفصل ثلث مرات  
السبع اعتبارا لثبوت السبع كذا لما اخذنا بعد ثبوت جوازا فان ترك هذا للندب فقد رتب ما الزهرية خصه  
في ترك السبع ولا تقدم بيان ان غلط النجاسات يطهر فيها الآثاء بفعل ثلاثا لم يثبت فاد واما الخوف ان يطهر  
ذلك فان قلت قال ابن القزويني العلل المتشابهة في حديث الكلب يسجد بعد ثلاث رواه هذا الحديث لا يصح في نفسه  
الكلب يسجد وهو من لا يصح حديثه فليكن قال ابن عدي بعد ثلاث رواه احمد له حديثا منكر اخر هذا واما ما جعل  
عليه احمد بن حنبل من جهة اللفظ في القرآن فاما في حديثه فاما ما جاء به اسما والسبب بلا في الماء دون الآثاء فلما جسد  
الآثاء ولو غلبه فلما اقبل اي لسان الكلب يلع في الآثاء الذي في الآثاء ولا يلع في الآثاء فلا يمس الآثاء من وقوعه وقد  
اعتمد الاجماع على وجوب غسل الآثاء بولوغه فلما اقبل اي بالنجاسة لانه لئلا يلع في الاجماع وقال الكلبي لا يجوز ان  
يكون المراد بولوغ الكلب الآثاء عجمه فيكون السبع ملا قيا فلا يلزم الاستحباب واجيب بان بولوغه حقيقة في شرب  
الكلب واشباهه المماثلة بالطرائق لسانه والكلام في الحقيقة اذا قصده منها فربما قلت هذا السؤال المماثل  
للسنن في ذلك في نظرات بولوغه هو للندب لسانه شربه ولم يشرب وكان في الآثاء ما في اوله من هذا الحديث  
ما في قوله عليه السلام بفعل الآثاء من بولوغ الكلب لانه اذا شرب النجاسة من اي نجاسة سواء الكلب وفيه قوله  
ما كان عند سوا الكلب طاهر فيكون الكلب طاهرا عند شربه وذكرنا ان النجاسة من ما كانا في النجاسة في الطهارة وبجاسته  
وطهارة سوا الماء ووث في الكلب ودوده وعجمه والبرص لا يورث النجاسة بغيره بين اليدوي والمضري ثم  
اختلفوا في النجاسة هل هي من الكلب او من العنكبوت او من غيره من الدواب في البهاج وفي الاصل  
فاما عين الكلب فثمة ويؤمن به انه ينسج كذا من لا يمسقه بعضهم فالرواية في طهارة جلده باليد في قوله

فصل

في فصل سائر البهائم ما الحيوان النجس الكلب والخنزير والشياع يخرج كونه لانه نجس العين ولهذا قالوا في كل اذ انزل  
واقتصر به على شرب الكلب من قدر الدماء لم يخرج الصلاة عنه وذكره في حقه الميتة الذي صح عندي من الروايات  
في التوراة والاسان في ان الكلب نجس العين عند سوا وعنده حقيقة ليس نجس العين وما يذره قطره في كلب وقع في بروج  
حيوانا جاب قرب انسان نجس الماء والشرب عند سوا ما اخذ في حقيقة نجس العين واما هرة يفعلون بها الهالك  
الواردة في هذا الباب وحكي باسما ما لفته للاجماع فقال ابن حزم فان اكل الكلب في الآثاء ولم يلع فيه زاد دخل جلده  
ان ذمه او وقع كلب فيه لم يلزم غسل الآثاء ولا يراق ما فيه البسة وهو طاهر حلالا لانه كما كان وكذا لو وقع الكلب  
في بقعة في الارض او في يد انسان او في سائر اشياء فلا يلزم غسل شئ من ذلك ولا يراق ما فيه والعدو في القتل  
اي يقبل العدو في غسل الآثاء لم ينع على الثلاث فان قلت اعاد العدو بطريق الوجوب والاستحباب فليكن بطريق  
الاستحباب لان روي الحديث المذكور هو ابي هريرة كما ذكرناه وقدره ويحيى بن زيد عن ابن سيرين انه قال غسل من واحد  
فدل ان مراده في رواية الثلاث للندب والاستحباب ويدل على هذا انتساح السبع للعدو على ما ذكرناه ان شأنا الله  
فما وقد شنع ابن حزم هنا على حقيقة وآثار الادب وقالوا لا يوجب غسله لا بفعل الآثاء من بولوغ الكلب لانه لو اكل  
وان كلب في الآثاء يهرق اي شئ كان فهذا قوله لا يحفظ عن احمد بن الصبان ولا عن التابعين واحتج له بعض مشايخه  
بان ابا هريرة قد روي عنه انه خالفه وهو باطل لانه روي هذا الخبر لسأوط عبد السلام بن حرب وهو ضعيف على  
صحة رواية سبط الثلاث لم يثبت في الاصل خلاف السنة وخلاف ما روي به عن ابي هريرة فلا ينبغي عليه الصلاة  
والسلام ان يقول ابا هريرة الذي احتج به قلنا قلته هذا كلامه في غاية السجادة والسفاهة لان لم يقل الا بحقيقة  
بالمرة فيه لم يقل في الاثاء ولا في احد من اصحابه بل في سبع ثلاث مرات كما اقبلت ابي هريرة وهذا محقق عن  
ابي هريرة وكيف يقول هذا قوله لا يحفظ عن الصبان والحكم على حديث عبد السلام بالسقط ساقط باطل ويحتمل السلام  
ثقة مأمول حافظ اخرج له البخاري ما عتقنا ايضا ابن قدامة المعني بسا حيث قال قال ابو حنيفة لا يجزى العدو في شئ  
من النجاسات انما يغسل حتى يغسل الطن نقاؤه من النجاسة وفي الحديث الصبي يرضع على السبع وفي اخر حديث  
الثلاث والخمس والسبع وحديثهم بروية عبد الوهاب بن الصنعان وهو ضعيف قلت قدس الجواب عن هذا حديث ابي  
هريرة رضي الله عنه في علة المذكور فيما مضى وهو حجة على المناقضة اشتراط السبع اي حديث ابي هريرة المذكور حجة  
على المناقضة اشتراط غسل سبع مرات في بولوغ الكلب الآثاء وقد ذكرنا وجوب ذلك وقال بعضهم ان ينبغي ان يقولوا  
عليها كذا في عدم نجس الماء قلت لم يقل ذلك لانه روي عنه ما يقتضيه النجاسة وقال الصبان واذ اقرضنا الغسل بعد  
النجاسة فهل هو على الندب او الوجوب فيه واما ان قيل في الحاق الخنزير به فكذلك في اختصاصه ذلك بالندب من  
اتخاذ الكلب وتسميته في غسل الكلب وايضا هل يتصور هذا الحكم بالماء او بغيره اي بغيره او بغيره انما هو في الماء  
خاصة وبوداية ابن وهبان انما الطعام بمنزلة آثاء الماء وايضا هل يرق الماء والطعام فيه ثلاثة احوال اذ ارقها  
في ترك الارض فيها وتخصيصها بالماء دون الطعام هل يغسل الآثاء بالماء الذي يلع فيه الكلب فقال القزويني من علمهم  
لا علم من اصحابنا ايضا فيه وحكي الشيخ ابو طاهر عن بعض اشياخه انه ذكر انه المذهب على قولين في ذلك من عند من يغسل  
لجماعة الكلاب سبعًا والكلب الواحد اقل من رسته سبعًا وقيل سبعًا سبعًا ولا يمسح به بول في الثلاث  
اي لا يمسح به بول الكلب من الشيا وبغيره يطهر بفعل ثلاث مرات قالوا انما يراق في الاجماع وفيه خطا لانه  
عند الشافعي لو رسته بغيره لا يغسل سبعًا في الندب وفي شرح الوجوه سائر فضائله وبقوله كذا

السفاهة











وہو: دلائل

وحتى المجبى كذا الى شرب المز  
ثم شرب الماء على الصوديوم  
الماء بالاجزاء















ابن أبي عمير

1

تذكره وظاهر هذا اللفظ يقتضي انه من سنن ابن عباس لكن الظاهر في صحة جملة من سنن ابن سعد وكذلك الجواز في سننه وللفظ الاما سنن المذكور من ابن عباس من ابن سعد والله وعرضنا النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجوز فبني في جنازة قال ما ظهر هذا الحديث في سنن ابن عباس لان ابن هبة كان كتيبه قد احترق وقد وثق وروى من كتب غيره فصار في احاديثه ما كبر ورواه الدارقطني في سننه وقال تفرد به ابن هبة وهو ضعيف ورواه ابو الاحدث هناد وسليمان بن داود العيني في الاحدثا شريك بن ابى خزيمة عن ابى زيد عن عبد الله بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليلة الجوز ما في اوداك فقال نبيذ فقال ثمة طيبة وما طوبى لقلوبنا ابو داود قال سليمان بن داود عن ابى زيد قال كنا فالت شريك ولم يذكر هذا ليلة الجوز واخرجه الترمذي عن حديث ابى زيد سوي عن بن حريش عن عبد الله بن سعد قال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في اوداك قلت نبيذ فقال ثمة طيبة وما طوبى لقلوبنا فوضا منه وهو الشيخ علي الدين في غزوه وهذا الحديث الى النساء ايضا فان لم يكن فيه وقد ضعفوا هذا الحديث بثلاث على احدها جهالة ابى زيد والثاني التردد في ايراد هذا هل هو اسديت كيسان او غيره والثالث ان ابن سعد لم يثبت مع النبي عليه الصلاة والسلام ليلة الجوز بيان المول قال القرطبي ابو زيد رجل مجهول لا يعرف له غيره هذا الحديث قال ابن حبان في كتاب الضعفاء ابو زيد شيخ روي عن ابن سعد ليس يدري من هو لا يعرف له غيره هذا الحديث قال ابن حبان ابو داود ومن كان بهذا النكت لم يروا لا خبرا واحدا خالف فيه الكتاب والسنة والجماع والقباض استحق بيانها ما رواه وقال ابن ابي عمير في كتاب العلى سمعت ابنته عمة يقول حديث ابى خزيمة في الوصية بالنبيذ ليس بصحيح وابو زيد مجهول وذكر ابن عدي عن الترمذي قال ابو زيد ما الذي روي حديث ابن سعد في الوصية بالنبيذ مجهول لا يعرف بصحبه عبد الله ولا يصح هذا الحديث مع النبي عليه الصلاة والسلام وهو خلاف القرآن وبيان الثاني في ايراد هذا فقيل هو را سديت كيسان وهو ثقة اخرج له سلم وقيل هما وجلان وان هذا ليس را سديت كيسان وانما هو رجل مجهول وبيان الثالث وهو ان كون ابن سعد مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجوز روي سلم عن حديث الشعبي عن علقمة قال سألت ابن سعد هل شهدتمكم اجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة قال لا فقد ناه في التسمية في الاودية والشعاب فقلنا استطيع عليل قال فبينا بسر ليلة يا سمعنا اذ هو جالس فبصرنا فقلت يا رسول الله فعدنا انك فطنتنا فلم يجدك فبينا بسر ليلة قال اني داعي الجوز قد هبت معهم فقرأت عليهم القرآن فاطلق بنا فويلنا انارهم وانا ربيزناهم وسالوه الزاد فقال لكم كل عظم ولكم كل برة علفا لد وانكم قالوا لا شئنا بهما فانما هما اخوانكم وفيه لفظ المساء قالوا كرسع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجوز وروى ابى كنت سمعته وفي لفظ واما من جاز الجديدة ورواها ابو داود فمخض لم يذكر القصة وللقصة عن علقمة قال قلت لعبد الله بن مسعود من كان معكم مع النبي عليه السلام قال كان معنا احد ورواه الترمذي بتمامه في الجامع في سورة الاحقاف وقال ابو حنيفة في الاما النبي وقد انت الاحاديث الصحيحة على ان ابن مسعود روى عنه لم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجوز وانما كان معه حين انطلقوا به ولعلنا يريه انارهم وانا ربيزناهم والجواب عن الاولى ان ابا بكر بن العزم ذكر في شرحه للترمذي ابو زيد سوي عن بن حريش روي عنه را سديت كيسان العيس الكوفي را بوز ورواه هذا صحيح عن عبد الجبار ولا يعرف الا بكتيبته فيجوز ان يكون الترمذي را به انه مجهول لا سم ولا يصرف ذلك فان جماعة من الرواة



































فاعلم يا بني ان الارباب والاعباد والبنين والبنات ليس بمبدئية الاصح فان قلت فبئس الاصح بدلت على ان  
 سرية غير الاصح ويكون الاستدلال بما روي عن ابن عباس وجعلوا في غير ذلك كون الاستدلال في يوسف وانما في ذلك  
 يروى عن ابي يوسف ما هو عليه عند الشافعي قال كذا ذكره في التواتر ورواه عن ابي جعفر في الاستدلال الصحيح لما روي عليه  
 الصلاة والسلام جعلت في الارض سجدا وظهر ارواه البخاري وسئل عن قوله عليه الصلاة والسلام انما ظهر في السجدة  
 هذا الذي ذكره في الحقيقة استدلالا في حقيقة من جعلوا في السجدة اربابا في الارض قال نعم فيها المنفعة فلا يخرج شيء  
 منها وان الارض كلها جعلت سجدا وما جعل سجدا هو الذي جعل في الارض سجدا وهو روي في الرواية الاخرى وهي جعلت في  
 السجدة اربابا واجب ان اسفلها فترى ان ما كان بها جميع طرق حوشية في الارض سجدا وظهر ان اسفلها فترى ان ما كان بها  
 وسبق كون التربة برادها الراب بكل مكان تراها ما يكون فيمن الراب والارض اربعة من جنس انما كان الرابا يقابل  
 التربة وبانه منهنم القلب وهو ضعيف عند جميع الاصوليين قالوا لم يقل به الا الدعاء وهو يدل بسطوطه على جميع اجزاء  
 الارض وظهر ان عطفه على قوله سجدة معناه وجعلت في الارض ظهورا فيمن روي من شعور القلب فقال ان اللفظ انما  
 في شرح الحاشية قوله عليه الصلاة والسلام انما جعل في الارض سجدا فليصل دليل على ان الارض كلها فانه قد تكرر  
 في ارض رمل وجو اربعة ذلك ما تكرر في ارض عليها راب وجوز ان يكون ذكر التربة خرج مخرج الغالب انما يجوز غيره  
 فان قلت قوله فليصل لا يدل على انه ينبغي ان يوصل الى الارض سجدا باصل بعينه وقوله عليه الصلاة والسلام في ذلك  
 الا انه لا يصل في غير ظهوره عند الحقيقة ورواه عن غيره وبانه تلزمه الاعادة عند من يار به الصلاة في غير ظهوره كما انما  
 هذا الوجهين احدهما لم يذكره النبي صلى الله عليه وسلم في قوله وجبت اعادتها لغيرها عليه الصلاة والسلام انما وجب الاعادة حكم  
 الصلاة في غير ظهوره وهذا الظهور في سجدة وجب اجزاء في دعاء وقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث في بعض وجه بعض  
 غير ان ابا يوسف قد عليه اي في الراب اوله فانه يجوز عندما بهما لا غير الضمير عليه رجوع الى الراب ما قلنا  
 ويجوز ان يرجع الى الثالث في ايراد ابي يوسف الراب على ما ذكره الشافعي في هذا الراب الذي اتفقنا به بالحديث الذي روي  
 اليه قل بقوله راد راد بالحديث هو الذي يعني في قوله وهو انما جاء الى الله سؤل الله صلى الله عليه وسلم وكان يخفى للمصنف  
 ان يقول بالحديث الذي ذكرناه او نحو ذلك وهو لم يروه فكيف يقول رويته ولما اي في حقيقة قوله في هذا وجه الله  
 ان الصعد اسم لوجه الارض فذكرنا عند قوله في السعد ما قاله اهل اللغة معنى الصعد الذي قال المصنف معنى  
 عن الاصمعي للميل وتعد وانما في الرجاء وقافية عاني للفران الصعد وجه الارض واما في قوله في الراب  
 او لم يكن الا الصعد ليس الراب انما هو وجه الارض كما كان او صعد الراب عليه او غير ذلك الله تعالى تصحيح معصدا  
 فلما قلنا ان الصعد ليس الراب انما هو وجه الارض لا يعلم خلاف اهل اللغة فقال اعادة الصعد الى الارض انما لا يتفق  
 فلا يخبرني في أي معنى وجد الارض الصعد في قوله ان يكون ما يصعد اليه من باطن الارض فقال لا بل المصنف  
 سمي به لصعوده وهو اشار الى انه فصل بمعنى فاعل فاذا كانت كذلك فتبين ان الراب الميت بقصد المطلق بلا دلالة  
 ليس كذلك بل يكون بمعنى فعل بمعنى صعد عليه واذا كان معنى فاعل فاعل فانه يكون بمعنى جاسد وليس المراد ذلك كما  
 وان كانا قالوا انما جميع بمعنى فاعل ايضا فالتحقيق ان اشار الى الميل وانما في قوله وجب ان يرجع اليهم في هذا الباب  
 ثم قوله في قوله الميت بقصد المطلق بلا دلالة ليس كذلك لان الصعد وان كان مطلقا فقد فيه بالصفة وهي  
 قوله طيبا ولكن اختلافه فان معناه طاهره على ما تذكره عن رجب والطيب بمعنى الطاهر وهذا جواب عما  
 الشافعي ان معنى طيبا في قوله تعالى فيمن اصعد طيبا انما استدل به بين الناس على انه لا يقول انما اصعد طيبا

بالثبت فغير الجواب أن الطير مشترك بين الطاهر والتنجس والملاذ والميت فما معنى الطاهر فإن الطبيب المتخصص  
 الميت وما معنى التنجس فقالوا إما معنى الطبيب المتخصص وإما معنى الملاذ فلهذا قلنا من طبيبات ما نرى قسماً كثيراً ما معنى الميت  
 فقولنا نعم والملاذ الطبيب يخرج نيابة بأثر ربه ولا كمال على ما معنى الطاهر وقد أريد به الطاهر بالإجماع لأن الطهارة  
 شرط فيه لأن النجاسة لا تكون طاهرة إذا أريد به هذا المعنى ولا غير لأن المشترك لا يعم له عمل عليه أي عمل على الطاهر  
 ههنا التي موضع الطهارة لا ينافي آخر الآية ولكن يمد بطهر كالتراخي لو كان التراب الميت نجساً لم يخرج التراب  
 منه إجماعاً فلو كان لايات ليس له أثره هذا الباب فإن قلت الطبيب الآية يقرون بالاعتراض فيكون لايات التي إذا اقرن  
 لا لايات تناسب الذرع أفهم مراد بالإجماع هذا فليعرض المراد من الطاهر أن الطاهر لا يكون طاهر فغيره أنه يعمل على  
 المذكورة والطاهر مراد بالإجماع كما ذكرنا إضافة ما أعين أحد حاشي المشترك إلا لأنه يظل الباقي لأن المشترك لا يعم  
 له فإن قلت استأنفنا بل يعم المشترك قلت شرط فيه أن يمنع الجمع وأن يتوجه اللفظ عن القرينة الصارفة إلى أحد  
 المعاني ههنا لم يجره ودلت القرينة على أن المراد الطاهر ثم إن النجاسة لم يجب عن قولنا إن عبارة قوله أنه عمل على  
 عنه أن الطبيب لا يفيد غير الواحد فكيف لا ندر أيضاً المنقول عن بعض من الطبيب الصعيدي أن المحدث فهو يدل على  
 جواز التيمم بعد الحدث لا إذا كان الطبيب الصعيدي وعلى ما عنيط وهو المأثورة ثم استدلال هذا الأمر يدل على  
 أنه يجوز التيمم بالسبعة وذكر النووي أن النجاسة هي التراب الذي فيه ملحوظة كالميت والتميم جازر وحديث أبي  
 جهم أيضاً يكره أيضاً على الشافعي وهو أنه قال قيل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينسج على من يتيمم على ما وضع بالمدنية  
 فلفظه رجل فسلم عليه فلم ير إلا النبي صلى الله عليه وسلم حتى أتى إلى المياد فمسح بوجهه وديده ثم رده عليه السلام رواه  
 البخاري سنداً وسلاماً تعليقاً قال الطحاوي حجت المدينة حسنية من جهة سودة من غير تراب ولم تكتب للطهارة  
 لهذا التيمم لأفعله عليه وقال إن الصغار لما لم يكن يسلم النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز أن يمسح على التيمم استراط التراب  
 وقال لما نرى قول الشافعي في سائر وقال الذهبي إجماع الصواب أن يمسح بالصفين ثم لا يستلزم أن يكون عليه  
 أي على الصعيدي عبارة عند أبي حنيفة رضي الله عنه أي القبايا الذي يترقب باليد ليس شرط عند حنيفة فلا يجرى الجهر  
 المسك والصفرة المسماة يجوز وقال أبو الوليد إذا ضرب يده على شيء أو غبار عليها أو على العربة ولم يتخلل يده شيء يجوز  
 عند أبي حنيفة قوله قال مالك وعند محمد روايتان في رواية لا يجوز بدون الغبار وهو قوله أبو يوسف والشافعي واحد  
 وأبو وعند عدم الغبار عند أبي يوسف روايتان وفي البيهقي قول أبو يوسف الشافعي الغبار ليس من الصعيدي وفي فاضل  
 إخوان وعنه بغيره وبعد ثم أنه جمع وقال الغبار ليس من الصعيدي كذا رجع عن جواز التيمم بالأصل ولم يكن نحوه فيه  
 جسده بالطين ثم حيف جاز التيمم عليه وكذا في قيسم الطين جاز إلا أن فيه مسألة وفي الدر المنثور والتميم جاز في حنيفة  
 بالطين وعن محمد روايتان إلا إذا كان من مغول أو المأذ أو الواسية غبار فمسح به وجهه وذراعيه وأدب التيمم جاز عند أبي  
 حنيفة فذكره في الذخيرة وفي مسألة الأصل الواسية وجهه يدرأ عنه غبار ولم يجره عن التيمم قالوا وأنه لا يمسح به  
 وجهه وذراعيه حتى يضر يده عليه وقال الشافعي يجوز التيمم بتراب أو نخلة أو ثوب أو حصي أو جدار أو دابة ونحو ذلك الثوب  
 في شريح المذهب وقال العبد سري وغيره وكذا في ثوب يده على خنطة أو شعير التيمم وفيه عبارة وكذا التيمم على غير  
 كل شيء أو خنجر أو شعير أو بصر أو زنده وفي البيهقي جواز بغبار الثوب النجس إلا أن وقع التراب بعد ما جفت الثوب وعند

بالتفصيل في شرحه















أحمد

بلغت المادة ١١١







وَالْعَالِيَاتِ

المستحققة

[illegible]



















الفصل

محتاج فیما

[illegible]

3











































































ما یکون

١٠٠

وفى العصف

وقيل لا يكره منه بالكم عند عانة الشايع لعدم الملازمة بالبدن الحميم خوفاً من حرقه واسم لها شرة باليد وبالعابل وبهذا  
 اجنبية وطعن في ذلك حلاله جنيناً بالخذاع بها بحال قريب وكذا ثبت حرمة المصاهرة بالبرص باليد وفي الخبرين  
 من الاس بالبرص بالكم وجعلت ذواتهم بمعلق كسيلة من عترة تحت برصها لانهما في سبها بالكم لان فيه ضرره وهذا  
 عان الشايع وكراهه بعض مريضة الاخرين وكبرهم من كتب الفقه والتفسير والسنن لانها لا تختلوا عن ايات من القرآن كما  
 يسها بالكم بلا غلظ وفي الاصل ما يحسن الكفاة من سبه وان اغتسل وفي الفوائد الطهيرة النظر الى المصنف لا يكره للنجس  
 والمقاصد وكبره الحديث كتابة القرآن عند محمد وهو حق لمجاهد والشعبي وابن المبارك وفيه اخفاء الفقيه ابو البتة فان تاج  
 الشرع وعليه الفتوى وعين لا يبين سبه لاسه اذ كانت الصفة على الارض لانه لا ينجس بالبرص ايمان الكرم تابع للبرص  
 ذوات الكرم ولهذا الرضا بسط على الفحاشية وسجد عليه لا يجوز ذلك الوفاق مختلفاً واستغناء على الحاشية وكذا لو حلف بمص  
 الارض فحلف على ثيابه على الارض بحيث يعلق كسب الله بغيره شكل كسب التفسير والحدوث والفقه وما فيه ذكر الصفة  
 حيث يرضى اهانته سبها بالكم ان فيه ضرره اذ ان سبها بالكم ضرورية وفيه مفسدة وقد كراهه الاكلام ولا  
 بأس بدفع المصنف الى الصبيان المحدثين في الاموال لمصاهرة به بدفع المصنف الى الصبيان المحدثين لان الجمع المنيح  
 دفع المصنف اليهم تصحيح حفظ القرآن فان حفظه الصغر لا ينسحق في الحفظ والكبر لا ينسحق في الذكر وفي الاس  
 بالظهرين حجابهم في اس الاول بالظهر الصبيات حجابهم اي متنفذة وكلفة والضرر بهم يرجع الى الصبيان لانها  
 المالك والا لمياء بحيث حال هرج بالاولياء والمعلمين الداعين والابوة مافض على ما ينبغي من العلم ان ذكر المصنف  
 هذه المسئلة اعني دفع المصنف الى الصبيان كما يجب ان لا يسل الذكر منهم الحر وان لم يفسد الحر وان لا يوجبه الوجه الصبيات  
 في اقتراحه لم اشار الى دفع تلك التهمة بقوله لان والجمع تصحيح حفظ القرآن لا يفسد حاصل هذا الكلام اذ لا يمتنع غير ان  
 دفع المصنف اليهم تغلق امره في حفظ القرآن بخلاف عدل ان شاء الله وهذا هو الصحيح الذي الذي وكراهه من جواز دفع  
 المصنف الى الصبيان هو الصحيح واكثر منه عند بعض المشايخ ان ذكره مكرهنا على الدافع مكره بعدم الدفع قال اي  
 اي القدوري واذا انقطع دم الحيض اقل من عشرة ايام مثلاً انقطع دمها لثلاثة ايام او ثمانية ايام او خمسة عشر يوماً لان هذا  
 الايام ثلاث عاداتها لو حيض ولو طهر حتى يتعطل اي لو حيض لزوجها اذ يطهر حتى يتعطل لان الدم يدر بفساد الدال و  
 ضمها اي يميل تارة ويقطع اخرى او تارة اخرى فلا بد من الاغتسال ليخرج جاب الانقطاع اي انقطاع الدم ويحجب  
 ما ذكره ابن عدي تها من عدة الاغتسال الصبر وتها من الطهارة حقيقة وفي البدرية اذا كانت المرأة سبداً او ذات عا  
 فاقطع دمها على العادة او غيرها ما لم ينقطع الماء ونها يكره وطهر الى ان تمام العادة وان اغتسل وفي الحيط لا تقطع مادوت  
 الضرر ولكن بعد مضي ثلاثة ايام فاعتزلت او مضي عليها الوقت كره وطهر الزوج والتزوج زوج اخرى تأقي عاداتها و  
 تغتسل ما لم ينقطع على اسعادتها اذ كانت الاغتسال الى اخر الوقت فالاحمد في اخر هذه الماله بطريق الاستنباط وما  
 دون عاداتها بطريق الجواب ولو لم يتنسل اي هذه المرأة التي انقطع دمها اقل من عشرة ايام ومضي عليها الوقت الاصل  
 فهو قد انقطع فيه الله بعد الاغتسال عند حاتم بن علي يوسف فذكر ان تقول الله اكبر بفتنة فتدعي الاغتسال و  
 التهمة وهو قول الله اياه الله اكبر على اختلاف المذكور حله طه لان الصلاة صارت ديناً في حقها لانها اذا ادر كس  
 الوقت ما يسهل الاغتسال الصبر في فعله القضاء لان الاغتسال يحكم بطهر ارتباها اذا بقي من الوقت ما يسهل فيه التيمم ففقد ركعت  
 جزاءه الوقت فهي طاهرة فعليه قضاء تلك الصلاة وان شئت عن الاداء لان نفس الجواب لا يفسد في الاداء الا في  
 ان النائم اذا استيقظ على طه القضاء بخلاف ما اذا بقي من الوقت ما يسهل فيه التيمم الاغتسال لانه لا يحكم بطهر ارتبا











في الرضعات

[illegible]

الاول اتم قال







من العادة الثانية في العادة لها فلا يحصل المدة صلبة خفيفة وهو ربه قال بعض الشافعية وهو رواية عن  
وهو السهر الرازي لا يستلزم التكرار فلا قال أبو يوسف في بيت مرة واحدة وما كان يثبت مرة واحدة  
اختلافه بالزيادة والنقصان في استحبابه جلت كذا ما استعمله ثم نستظهر الثلاث في العادة على غير  
أصلية وجعلته فلا أصلية على غير عشرين المعدل من أربعين ومن خالفين وطهر من خالفين في ثلثيات  
رات ستة ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثم استمر بها الدم فاما نوع الصلاة من أول الأثر  
ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر  
دسة عشر طهر ثم استمر بها الدم فخمسة ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر  
عشرة طهر ثم استمر بها الدم فخمسة ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر  
طهرها ويومان من حبسها لم ترهها الدم فخمسة ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر  
خمس عشرة طهر في أن تربت دم من وطهر من عشرين بان رات ستة ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر  
وما وسنة عشر طهر ثم استمر بها الدم فخمسة ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر ثلاثة وما وخمسة عشر طهر  
فيل عاديها رات أول مرة ثلاث العادة لا تستعمل ربة الخاف مرة واحدة عند ما يكون حبسها ثلاثة طهر  
خمس عشرة طهر رات في المرة الثانية فاليوم الرابع من طهرها ولما رات ستة عشر فاربعة عشر حبسها بقية طهرها  
ويومان من حبسها الثاني في ذلك ستة عشر طهرها واما المراتين فتركون من أول استمر ثلاثة وتصل ستة  
عشرة العادة ليستة عسل من واحدة واما العادة لليلة في رات ثلاثة وما في طهرها فثلاثة طهر  
الدم بان رات خمسة وما وسبعة عشر طهرها واربعة وما وسنة عشر طهرها ثلاثة وما وخمسة عشر طهرها  
فيل عاديها وسط الأعداد فتدفع من أول الاستمر اربعة وتصل ستة عشر طهرها فثلاثة طهرها فثلاثة طهرها  
تدفع من أول الاستمر ثلاثة وتصل خمسة عشر طهرها فثلاثة طهرها فثلاثة طهرها فثلاثة طهرها  
وما وخمسة عشر طهرها واربعة وما وسنة عشر طهرها وخمسة وما وسبعة عشر طهرها ثم استمر بها الدم طهرها  
وما وخمسة عشر طهرها فاما تدفع الصلاة من أول الاستمر ثلاثة وتصل خمسة عشر طهرها فثلاثة طهرها فثلاثة طهرها  
لليلة على العادة الأصلية فلا يترجح لا تستعمل العادة الأصلية لأنها دونهما والشك لا يقتض ما هو في ذلك  
لوهن الأصل لا يقتض الوتر الأثمة وقال شيخنا في تحصيل العادة الأصلية بالجملة سألها كانت العادة  
فالمختصة لا يثبت لليلة الأربعة ستة وسبعة وثمانية وتكون فيها مختلف العادة الأصلية من رات  
سبعة ثمانية بكرة رهاضة والعادة الأصلية تقتض بالتكرار بخلافها تكونها مختلفة شفا وية في نفسها يكون  
العادة الضمنية جملة الأصلية فخمسة عشر أيام من كل شهر ففي الشهر لا تكون العشرة من أول رات  
حبسها واما الشهر استخاضة فكلها حكم الطهرات كدنها نوصا الوقت كل صلاة ثم بعد ذلك حبسها عشرة أيام من  
كل شهر لا أعرفها حبسها فلا يخرج عنه بالشك أي من ذلك الدم المرق في العشرة حبسها فلا يخرج عن كونه حبسها  
بالشك لا يفتننا لا يدخل فيه ولا أيام صالحة له فاذننا وزاد الدم العشرة نيقنا بغيرها فكانت خطا هذه حكمها  
الفصل في فضل الأجر وفيها ما لم يأت من الصلاة في الأجر لا يكون الأجر العقد والتكبير وعقد هذا الفصل أحكام  
الاستخاضة وقد ما عاينا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا انفسنا  
ومن به سلس البول وما عطفها ما قبله وسلس البول كلاما أصليا في بيتنا ونحن مقدماء هو قوله

به في البيت

به في الجملة صلاة الوصول وسلس البول يخرج الدم والرجل سلس البول بالكسرة يقال شق سلسا في سلسا وأصل شق بالكسرة  
عناد وفلان سلس البول بالكسرة أو لا يستلزم وسلس البول بالكسرة يسلس بالفتح من باب علم يعلم والرفع  
بالرفع عطف على ما قبله وهو دم لا يري أي لا يسكن - والرجح الذي لا يري بالرفع أيضا عطف على ما  
قبله يقال دقي الدم يرقى رقا ورقا أي يسكن وكذلك الدم يتنقش - جملة في هذا الرفع على أنها خبر المبتدأ  
المذكور أعني في الاستخاضة وما اضيق عليه - الوقت كل صلاة - اللام فيه للتعليل فيصلون بذلك الوضوء  
فالوقت ما شأنا وأما العلة التي أتت - وبه قال الأثر في البيت واحد هكذا ذكر عنه أبو الخطاب في الهداية ولم  
يحك خلافا وفي المعنى لا بد فدلته نوصا لكل صلاة وبه قال الشافعية رضي الله تعالى عنهم والشافعية رضي الله تعالى عنهم  
أصحابنا أيضا وهو غلط منه وقال ابن حنبل في الحديث في هذه رواية عن أحمد وقال مالك رضي الله تعالى عنه لا يخرج الوضوء  
علا السخاضة ومن به سلس البول وهو قوله ربه ويكرهه وأبو بكر الرضا به سبق لكل صلاة عند  
ذكر في التمهيد وذكر كبر من أصحابنا في كتبهم عنه أنها نوصا لكل صلاة وفي الاستخاضة أنها تغسل لكل صلاة  
سواء قال النووي رضي الله تعالى عنه والمختصة نوصا لكل صلاة وهو مذهب الشافعية رضي الله تعالى عنهم أيضا كما  
نذكره لأن وقال الضعيف في نفسه أخرى وقت الظهر فغسل الظهيرة وقت العصر والعصر آخر وقت وكذا كل تغسل  
في آخر وقت الظهر فغسل في ذلك ليلة العشاء والفرق بين من رضي الله تعالى عنه وجوب الغسل عليها لكل صلاة و  
عبدنا لا يجب عليها الغسل لأمرة واحدة لخروجها عن الحيض وهو قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن  
بعدهم كقول سوادهم وابن عباس وسعيد بن المسيب وقال بعض من جمع بين الظهور  
بعضهم تغسل كل يوم غسل مرة واحدة عن عافضة وابن عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب وقال بعض من جمع بين الظهور  
العصر بغسل بين المغرب والعشاء بغسل وتصل الصبح بغسل وأخرج من قال بوجوب الغسل لكل صلاة بما روت  
عائشة رضي الله تعالى عنها أن لم يجبه بنت جسر استحيضت فصالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرأها أن تغسل  
لكل صلاة والجراب عن ذلك أنه عذر لم يرفعها إلا بعد من الزهرية واما سائر أصحاب الزهرية فاتهم بقولون فيه  
عن عرو عن عائشة أن لم يجبه بنت جسر استحيضت فصالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها هو عرف  
وليس بالحضنة فامرأها أن تغسل وتصل ففهمته ذلك فكانت تغسل لكل صلاة وبها أبو بكر القبيصة عن عائشة  
بعضها تغسلها إنما أت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المستخاضة منها نوصا لكل صلاة ففهمها بذلك بعد  
وفاء النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعلل نسخ ما روت عنه عليه الصلاة والسلام إذ لا يسوغ لها خلاف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ويحل ذلك على الاحتياط بحال الثانية أيام عاداتها فافهم فإن قلت وبها أبو داود امرأة كانت ترقى على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغسل عند كل صلاة فقلت إجاب النبي عن  
ذلك لا الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل لكل صلاة وليس  
فيها شيء ثابت وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها وأخرج من قال تغسل مرة في أي وقت شاءت من النهار ما  
رواه أبو داود في سننه من حديث معقل بن أنس عن علي بن أبي حمزة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة استحيضت  
كل يوم وأخذت صوف فيها سم أو زيت للجراب عن ذلك أن عليا رضي الله تعالى عنه أمرها بالاعتزال كل يوم  
الاحتياط واما الصوفة التي فيها السم والزيت فان بها يدفع الدم وينشفه ومغفل العين المبهمة وبالقاف  
وأخرج من قال بأنها تغسل من طهر إلى طهر ما رواه مالك عن سمي بن عبد الرحمن في المسئلة سئل سعيد بن







دما در واحد

[illegible]















ذلك انه في النقص بعد ان كان من اهل البيت فاستحق لقبه من الروايات لان النقص لم يكن  
الطهر او غير طهر فلو كانت ساعة وما كان يومين يوما لا سحبت طهره في ساعة كان الاربعون يوما فاستحق  
وعند هذا ان لم يكن الطهر خمسة عشر يوما فكذا كان حجتا عشر يوما فاستحق ان يكون الايام ثمانية  
حيث ان يكون اكثر من ثمانية الايام والاعمال استقامته وهو رواية ابن المباركة عن النبي صلى الله عليه وآله  
عشر يوما يكون اكثر من ثمانية الايام والاعمال استقامته وهو رواية ابن المباركة عن النبي صلى الله عليه وآله  
شهر الايام في يومين فاستحق ان يكون الايام ثمانية الايام والاعمال استقامته وهو رواية ابن المباركة  
ثم انقطع عنها الدم فاستحق ان يكون الايام ثمانية الايام والاعمال استقامته وهو رواية ابن المباركة  
اعبارا في الشهر من النقص والعدولان قالوا اذا ولدت فاستطاعت ان تقطعت عدي في مقدار بعض الايام  
التقاسم مع ثلاث حصة عند ذلك حصة بعض اقله بحسبة وعشرين يوما وصديقه يوسف واحد عشر يوما وعند  
هذه الساعة وما في قول القوم والعدولان فافله لا يوجد وتولدت امرأة ولد اولم تروا عند ذلك حصة في نفسها  
وعليها الغسل احتياطا لان خروج الولد لا يخلو من قليل الدم طهر فاستقامت اجاب العبد وانما السحابة  
اخذوا يقولون حصة في ثمان بقية الصدق والشهيد وهو الاصح عند مالك والشافعي في ثمان ثمانية وعشرين  
للمنزل في يوسف في طهره ذكر في الامامية فلا يغسل عليها الدم هكذا نقل عن محمد وبعضهم اخذوا بقوله  
في المعتمد والمأوى من الصحيح ان تقدم الولد على ايام ارمه طهره على الخروج اوعلى خروج الدم  
من الرحم فاعني اي تقدمه عن استداد ما جعل على الحية هكذا وقع في بعض النسخ ايضا في استداد  
قوله ما جعل على الحية وقوله في الحية جلة وقعت حال من قوله على او النسبة الصحيحة هكذا استدل بعض  
علمائهم بخلاف الموضع بقوله من استدار بالثوبين اي من استدار دم وقوله جعل على جلة وقوله في الاستداد وجعل على  
صيفة الجمل على نصيب على انه يقع لان جعل قوله عليه اي على خروج الدم من الرحم على الاستداد في النسخ  
في وجع الرحم اخرج من ذلك خلاف الموضع حيث يستدركه استداد الدم ثلاثة ايام شرعا يعلم بذلك ان الدم من الرحم  
ان لا يلبس على كونه من الرحم لا استداد والآخر اي انما النفاث اربعون يوما وفيه قال الشافعي وابن المباركة  
وابن عبيد واصحابه وهو قول اكثر اهل العلم وحكي اليشتين سعد عن بعض اهل العلم انه سيعون يوما في الحية  
والشديد هو قول مالك والاصالة في المدايع وعن مالك والشافعي في رواية طهرتها ستون وذكر الشافعي في رواية  
نقصته اربعين قال ابن النفاث ثم رجع مالك فقال سال النساء عن ذلك فاحال عليا دهن وعن الحسن البصري حصة  
وعن الاوزاعي من الغلام خمسة وثلاثون وعنه ثلاثون ومن لم يدر او يوهن وعن الشافعي اربعة عشر يوما والرائد  
على اربعين استقامة كالمزانية الموضع على ايام محدث ام سلمة رضي الله عنها انما الغسل على  
عليه لم وقت النفس اربعين يوما هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي في ما يروى من ما جاء في سنة عن احمد  
بن محمد عن زهير عن علي بن عبد الله عن علي بن سهل عن سبعة عن ام سلمة كانت النساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم فحدث بها اربعين يوما او اربعين ليلة وكما نصلي على وجهها الورس عن عيسى بن الكوفي ورواه القاسم بن سفيان  
وقال حديث صحيح لا سواد ولم يجره ورواه الدارقطني والبيهقي في سننها وقال الخطابي وحديث سبعة اثنى عليه  
استحسنه قال محمد بن يحيى في الحديث احاديث هذه الباب معلولة واحسنها حديث سبعة الا انه لا يثبت في الكلام ان النفاث  
حيث قال حديث سبعة معلولة لان سبعة لا يعرف حالها ولا يعرف غيره هذا الحديث في الاصل ابن ابي حنيفة في كتاب

النقص ان كثير

النقص ان كثير في رواية ما في الاشياء العلومات فاستحق لقبه من الروايات لان النقص لم يكن  
الدم في الساعة هذه اربعة وكثيرين زيارته فكذا قال ابن عبيد في ثمانية فقلت كثيرين زيارته رواية اخرى لا  
داود حدثنا الحسن بن يحيى قال حدثنا محمد بن حاتم قال حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن ماعق عن كثير بن زياد  
عن سهل قال حدثني الازدي قال حدثت قد خلت على ام سلمة فقلت يا ام المؤمنين ان صغيرة بنت جندب تامل نفسها  
يقضي صلاة الحيرة فيقال لا يقضي كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وآله لم تقضي في الشهر اربعين ليلة الايام  
النبي عليه السلام يقضي صلاة النفاث فان قلت رواج النبي عليه السلام لم يكن شهرين تقضي صلاة النفاث في الشهر  
تقضيها وتكاملها من قبل الحيرة فلا معنى لقوله قد كانت المرأة الى اخره قلت ارادته به تقضيها من غير اربعين يوما  
وروايات ومروية سيرة النبي صلى الله عليه وآله عليه لم تقضي في الشهر اربعين يوما تقضيها من غير اربعين يوما  
المروية في رواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه لم تقضي في الشهر اربعين يوما تقضيها من غير اربعين يوما  
من طهرت الشئ ماله من عشرين طلبا وظللت به واظلت به والورس في الشهر اربعين يوما تقضيها من غير اربعين يوما  
يكون باليمن يخرج على المرت بين النساء والصيف فيجده من الحيرة للوجه وقال ابن الاثير الورد سريته اصغر يصنع به  
والمرت بكر الرأ وسكون المير وفي اخره ثمانية بري من على الورد هو من المير يصنع له المير وسكون المير وفي اخره  
صا دجوه وهو من النبات وهو للادراك لفاكهة الانسان قوله كاللحم فيصير كالكاف والدم وهو في بعض النسخ كالمير  
وهو لون بين السواد والخمر وروي في هذا الباب احاديث اخر منها ما رواه ابن ماجه باسناد عن ابي حنيفة عن رسول الله  
الله صلى الله عليه وآله وقت للنساء اربعين يوما الى ان ترضي الطهر قبل ذلك ورواه الدارقطني في سنة ثم قال لم يرد عن احمد  
بن حنبل بن سليم وهو ضعيف وسناده واهل الكوفة سندوا عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص قال وقت رسول الله  
صلى الله عليه وآله ثمانية اربعين يوما وهو من سيرة النبي صلى الله عليه وآله عليه لم تقضي في الشهر اربعين يوما  
لما كان ايضا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه لم تقضي في الشهر اربعين يوما  
اوله فاذا رأت الطهر قبل ذلك فوطأه وان جاؤك اربعين فوطأه المسحاة ثم تغسل وتغسل فان عليها  
الدم فوضات كالماء ورواه الدارقطني في السنة اربعين يوما تقضيها من غير اربعين يوما  
هذا الحديث وسناده حديث عائشة رضي الله عنها اخرجها الدارقطني في السنة اربعين يوما تقضيها من غير اربعين يوما  
في ثمانية اربعين يوما واخرجها ابن حبان في كتاب الصحيح فالت وقت رسول الله صلى الله عليه وآله عليه لم تقضي في الشهر اربعين يوما  
يوما الى ان ترضي الطهر قبل ذلك ورواه الدارقطني في السنة اربعين يوما تقضيها من غير اربعين يوما  
ومما حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه لم تقضي في الشهر اربعين يوما  
ومن حديث ابن ابي العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه لم تقضي في الشهر اربعين يوما  
اربعين يوما الا ان ترضي الطهر قبل ذلك فان بلغت اربعين يوما ولم ترضي الطهر قبل ذلك فوطأه المسحاة  
اسناده العلوي من كثير ضعيف وهذه الاحاديث يشهد بعضها بعضا وهي على الشافعي ومن وافقه من ان اكثر  
الشافعية يومين او اربعين يوما وحكي ابن المنذر في سننها عن عيسى بن عمار عن ابي حنيفة عن عمار بن ابي  
الطاهر عن ابي عمار عن ام سلمة ولا يعرف ام سلمة في عصرهم وقال ابن عبيد عن عبد الله بن مسعود في رواية  
هو السنة المجمع عليها ولا يصح في مذهبه جعله الى شهرين في نسبه وانما يروي عن بعض النسخ يومين وقال الخطابي  
لم يقل بالشهرين لعل الصابة وانما قاله بعض من يروى في رواية ايضا مثل مذهبها عن ابي الدرداء وصفها ورواه















[illegible]

والغنى في قوله الخ  
الغنى في القصة  
أو النقص

١٠٠

عن الأوزاعي قال أئيتنا سعيد القعير في حديث عن أبيه عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أوطى أحدكم  
الأذى فمات التراب له ظهوراً في الزهري فأن قلت قال ابن القطان في كتابه في الطريق الأول هذا الحديث رواه أبو داود وابن  
طريقه لا يظهر بها الصحة فإنه رواه من لا يظهر حديث محمد بن بكر عن الأوزاعي ومحمد بن بكر عن الصفا في الأصل القصص الذي رواه يوسف  
صعيف وضعيف ما هو من الأوزاعي قال عبد الله بن أحمد قال في حديثه برز في أسباحتكم وقال صالح بن أحمد بن  
حنبل قال في حديثه ليس بشيء وقال المنذري في شخص الأول فيه محمد بن عثمان وفيه مقال في حديثه والثاني فيه  
محمد بن قيس بن بكر بن سعيد بن يحيى بن معين فقال كان صدوقاً ثقة وقال ابن سعد كان ثقة ومحمد بن عثمان وثقة يحيى  
وأبو زرعة وأبو داود والنسائي في صحيح الطريق من ذكرناهم والثاني في الأول ولنا حديث إلى محمد بن عثمان في رضى الله  
عنه رواه أبو داود أيضاً الضعيف عن موسى بن اسمعيل عن حماد بن سلمة عن أبي النعمان العوفي عن أبي بصير عن  
سعيد القعير قال في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل إلى صاهبه أدخل عليه فوضع يده على يده فلما رأى القوم  
ذلك القوم ألقوا له أقصافاً رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حكمكم على القافألكم قالوا أرى أن ألقيت عليك أقصافاً  
فعلنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن خير رجل عليه السلام أنا في ما خفيت أن فيها قدر أو قال إذا أجاز أحدكم  
إلى المسجد فليطأه ثمانية طيعة فذا رواه أبي الحسن ويصل فيها ورواه ابن حبان في صحيحه ولم يلقه لم يلقه فيها  
ورواه عبد بن حميد والحق راووه وأبو يعلى الوصفي سائدهم يحيى بن أبي داود روى الله وأبو داود اسمه مدره  
الهمزة وأبو نصر اسمه المنذر بن مالك البصري وأما حديث عائشة روى الله عنه فمما رواه أبو داود أيضاً عن  
محمد بن الوليد أخيه سعيد بن أبي سعيد عن القعير عن حكيم بن عمار عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جاءه ولم يذكر  
القطر ورواه ابن عدي في كتابه عن عبد الله بن زياد بن سمعان القريشي في طريق سلمة عن سعيد القعير في غير القعير  
بن حكيم عن أبيه عن عائشة روى الله عنه قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يطأ به في الأذى قال التراب  
لها ظهوراً وعبد الله بن زياد وضعفه البخاري وما كان واحد من معين ورواه الدارقطني سنداً صحيحاً وهو ضعيف وقال  
ابن الجوزي قال في كتابه هو كتاب وقال أحمد بن محمد بن علي في الأذى رواه الجماعة وجعل الفعل المذاشمة ونقصه  
فعله وقال ابن الأثير وهو القريشي المولى وجه الاستدلال بالأحاديث المذكورة ظاهره قال قالنا قالنا فظاهره  
تراب أبي نبلجاً سيما وكان الأوزاعي يفعل هذا الحديث على ظاهره وقال غيره إن يمسح القدر في فعله أوقفه تراب  
وجهه وروى عنه عن عوف بن الزبير وكان الشقي يمسح الفعل والخف يكون فيه السرقة عن باب السور ويصير  
بالقوم وقال أبو زرعة في القف والفعل إذا سحرهما بالاف حتى لا يجد له دجماً ولا أثره خوف أن يخرجه فإن قلت الحديث  
مطوق فم فيه أبو حنيفة بقوله الجماعة التي ما جرم قلت التي لا جرم لما خرجت بالانفصال وهو قوله عليه السلام قال  
التراب ظهوراً أي من بل نجاسة ونحن نعلم يقيناً أن الفعل والفت إذا سحر البول أو الخمر أو بهاء المسح لا يخرج من  
أخر الملة ذلك الخلف في الحديث صدق فالأذى الذي يقبل لأن لا يمسح حتى إذا بول أو خمر أو سحر بالرجل أو  
التراب تحت فانه يظهر أيضاً بالمسح عليها قال مسلم أنه وهو الصحيح فلا فرق بين أن يكون حجر النجاسة منها أو من غير  
هكذا ذكره القتيبي أبو جعفر والشيوخ الإمام أبو بكر بن محمد بن الفضل عن أبي حنيفة ومحمد بن أبي يوسف سئلوا ذلك لأنه  
لم يشترط الخلق فإن قلت لعل الأذى المذكورة الحديث كان طيناً قلت الأذى في لسان الشرع يجعل على النجاسة كتابة  
عن عينها ولو كان طيناً لصرح باسمه ولم يذكره بالكتابة لما فيه من السرور يدل عليه فإن لا يظهره فإن قلت الحديث  
لم يقبل بين الجماعة التي لا جرم لها وفي التي لها جرم فان اسم الأذى يطلق عليهما وذكره لم يقبل بين الرطب و

عن ابو بصير



البايس وانتم قد فصلتم بينهما قلت بل فصلنا الحديث بن الرب والبايس بالعليل الذي كناه ايضا فان قلت قد ياتي  
صعيد سافط العبرة لانه عليه السلام لم يقبل الصلاة قلت نعم بل لم يقبل الصلاة في ذلك الوقت و  
يصلون يكون لا فلو لم يقبل الصلاة في ذلك الوقت لم يقبل الصلاة في ذلك الوقت ولا في ذلك الوقت ولا في ذلك الوقت  
الافضل لان صلاة الجهر وكسافة النجاسة بغيرها فيه ورحا وتماجد العبد في الجاه فلا يفي بها  
الافضل وهو معصوم ثم يجتنبه للرب اذ اجف يعني مجتنبه للرب لا نفسه فاذا انزل الى الجاهم والافضل  
اي للرب لانه لما جزيه في نفسه فليس مع الرب فلا يفي الا بالسر وهو عفو عتلات البدن لان وطوره وليفته و  
بعض العرب منع من المذاق بخلاف التوب لان النجاسة سدا خلة فلا يخرجها الا الماء وادخلها من النجاسة فيه ممكن  
وفي الرب اي وفي التوب الرب لا يجوز حتى لا يغسله لان السج بالارض يكتفى اي يكفي بغسل الرب لا  
يغسل ويغسل ما لم يغسله اي لا يغسله ولا يغسله اي لا يغسله ولا يغسله اي لا يغسله ولا يغسله اي لا يغسله  
بالارض اي اذا مسح الجهر بالارض يعني اذا ادرك على سبيل المبالغة حتى يفي في النجاسة بطوره الجاهم الباهي في البرية  
وكذلك البلية بكسر الهمزة وسكون اللام واليهوي بالكسر ايضا والبلاء كلها اسما وهذه من المواد المتأخضة الواردة  
وعليه مستأجنا اي على قول الجاهم سفا شتا واداء النهر والافضل ما روي يعني اطلاق قوله عليه السلام فاكثر  
بها اذ بحيث لم يقبل بين الرب والبايس في هذا الاطلاق قد مر اننا قد قلنا في هذا الفصل ذكر الحلال في صلاة  
لواحيات النجاسة لفظا والكعب والبرق في الصلاة عليه ثلاث مرات فطهر من غير جفاف فان اصابه بول اي فان  
اصاب اللثام بول اي ليس له حتى يغسله نعم ان البول فيه بالمحافى وكذا البول لاجرم له اي وكذا البول اذا اصاب  
لثامه لاجرم له كما مر لان الاجزاء اي لان اجزاء البول يغسله بغيره اي بالحناء الذي اصابته النجاسة الرطبة  
من الرمال والرماد والاراب فغسله بغيره اي الذي اصابه فاذا اجف قد كلفه بالارض فغسله بغيره اي فغسله بغيره  
الاجري فيه الا افضل وان يغسل التوب لصلته اي يكون قرح في حالها وقولهم اجزاء التوب يغسله اي يغسلها  
قرح لرجلها وتكون بمجرة غير متخلخل كثير من اجزاء النجاسة فلا يخرجها اي اجزاء النجاسة الا افضل بالماء  
او يباح طاهر بل قال استحق لفظ الماس في الذي صرعه فوسخ القول حكم التوب لا يطهر بالذلك بل يغسله ثلاثا  
ويجفف في كل مرة والمقيس به قالوا في التوراة والافضل في كل مرة حتى واحد في رواية الا ان ما قال يغسل  
واياه وهو قول السج الجهر وقول بعض شيوخنا في كل مرة من ان هرب وادى معاذ البلي في حب عقله وطبعا اي  
كونه طبعا فاذا اجف على التوب اجزاء فيه الفرك اي كفي فيه ذلك ولكم وقوله اجزاء من اجزاء بقا الاجزاء التي اي  
كفا في حياضه في غير موضع الا في بعض الفقهاء يقال اجزاء بمعنى قضا والمعنى على هذا اجزاء الفرك عن الغسل اي تاب  
عنه واعتققت الاول مضمون والشان في هذا ما لا يوافق المذهب الذي لا يغسل التوب بالافضل الا ان كان لاسر الفرك  
وتحت روجه بالكان ياول واستثنى ما اذا لم يكن طاهرا فلا وهكذا ويحسن بن زياد عن ابن جعفر رحمه الله وقال  
الفقهاء اعمل ان ابراهيم وعندي ان المني اذا اخرج في لسان لا يغسل على سبيل الدفق ولم يشترط على ربه لانه يطهر  
بالفرك لان البول الذي خرج من الفم لا يغسل على سبيل الدفق فاما اذا اخرج المني على سبيل الدفق لم يغسل على سبيل الدفق  
يكتفى بالفرك فعليه ان يقول اذا ابدل البول فغسله على سبيل الدفق فاما اذا اخرج المني على سبيل الدفق لم يغسل على سبيل الدفق  
فيه الفرك فلو ابدل البول فغسله على سبيل الدفق فاما اذا اخرج المني على سبيل الدفق لم يغسل على سبيل الدفق  
لم يخرج المني لا يطهر التوب بالفرك الا ان يقال انه مغلوب بالمني فيجعل بهاله وروى عن محمد بن النعمان عن جعفر بن محمد عن  
الافضل واسفله

اعلاه واسفله

اعلاه واسفله لا يطهر الا بالافضل كذا في الميسر وهو في فاضل خان التوب اذا اصابه المني ويسر فرك عظم طهرا  
في قولها وعن ابن جعفر روايات واطهرهما ان بالفرك فعل النجاسة بخلاف الصلاة فيه واذا اصابه الماء بعد غسلها  
الافضل والرواية عن ابن جعفر وعندهما لا يعود نجسا وعن الفضل ان من المني لا يطهر بالفرك لانه رقيق وعن محمد بن  
المنذر اذا كان غلبا تحت بطر الفرك وان كان دقيقا لا يطهر الا بالافضل والصحيح انه لا فرق بين مني المرأة ومني الرجل كذا  
لو تعد المني في البطانة يطهر بالفرك قال الربيعي هو الصحيح واختلاف المتأخرين في الطمان التوبة في التوب والصحيح  
يطهر بالفرك لا على خلاف لعامة الخلف ذكره في الميسر وفي شرح بكر اصاب التوب من غلبت تحت طهر التوب كالمني  
لقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها فاعطيت الكان رطبا واوقية الكان يايسا هذا الحديث بهذا اللفظ  
شريب وقال ابو الجوزي في التحقيق والحقيقة يحتقون على نجاسة المني بتدبير وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
لعائشة اغسليني الكان رطبا واوقية الكان يايسا قال وهو حديث لا يروى في غيره من حديث عائشة  
قلت عدم المعرفة من غير الاستدلال في معرفة غيره مع ان اصل الحديث في الطهارة وقد روي في سائر الروايات من  
حديث عائشة قال كنت اغسل المني من توب النبي صلى الله عليه وسلم فخرج الى الصلاة وان وقع الماء في ثوبي فقلت  
ايضا كنت اغسل المني من توب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج الى الصلاة فخرج الى الصلاة فخرج الى الصلاة فخرج الى الصلاة  
عن عائشة قالت كنت اغسل المني من توب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج الى الصلاة فخرج الى الصلاة فخرج الى الصلاة  
البيان في سند وقال لا نعلم سنده عن عائشة الا بعد الله برهان جبر من الله تعالى عنهما ورواه غيره عن المرأة من سلاطين  
الاناس من حلفوا التوب بماء من التوب في غسل فيه وبرهنا في وقع في صحيح مسلم كذا في التوب من توب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم فغسل فيه وعندنا وروى في صحيح مسلم كذا في التوب من توب رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل فيه وعندنا  
في صحيح مسلم كذا في التوب من توب رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل فيه وعندنا في صحيح مسلم كذا في التوب من توب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان لا شية في صفته سائر جمل من لفظ اب رضي الله عنه فقال لا يغسل على طهارة فقال الكان رطبا واوقية  
واكان يايسا فاحكمه وان خفي عليك فامسحه وعن عمر بن الخطاب انها يغسلان المني من التوب وعن ابي هريرة في المني  
التوب ان رايته فاعسله والا فاعسل التوب كله رواه الطحاوي وعن جابر بن سمرة انه سئل عن التوب الذي يباح مع  
اهله فيه قال صلى الله عليه وسلم لا يغسله ولا يشقه قال ان النجاسة لا يغسل الا في الماء وسئل اشق يقول الله تعالى  
عنه عن طهارة اصابها نجاسة لا يدري من صغرها قال اغسلها وعن الحسن ان المني ينزل البول هو لا النجاسة وانما هو  
قد غسل المني بالماء يغسل التوب منه وهذا الالة النجاسة وقال الشافعي في الموطأ هذا هو الصحيح في حكم  
صاحب السان في بعض المراسين في لحن ومنهم من قال القول في مني المرأة فقط قال النووي في التوب بالافضل  
نسيه ونسيه والمسألة انما فرقة سوا نجس منها بطوره وبعدها ان نجسا سبها كما لو ابل الرجل ولم يغسل فزاد في مني  
غيره لانه لوجه احدها الجميع طاهرا الا في التلبس بالثوب والنجاسة في الجميع نجسا لانه مني ما يوجب طهارة  
وعنه بنحو واحد مع الشافعي في صحيح قوله في حاج المس فقوى بهار في عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت افرك  
المني من توب رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسله رواه الطحاوي وخرجته البراءة قالت كنت افرك من  
توب رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسله وهو يغسل عن عائشة كانت تحت المني من نيا به وهو في الصلاة قال المني  
لوان الذي نجسا لما جازت الصلاة معه وكان عليه السلام سئل المني من توبه يعرف الاخر ثم يغسل في رواه احمد  
وعن ابن عباس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن المني يغسل التوب فقال هو ينزل في الحائط والبصاق وانما يغسله كذا











الصلوة والسلام من البيت وان البتة في مقام الوصف فلا كان قليل الجاهل ما بها بل خلوها ما بها للزوال الطهر  
الاولي والمراد من الصلوة الكسابة في الجاهل ما بها بل خلوها ما بها للزوال الطهر  
انفسه حيث ما بها بل خلوها ما بها للزوال الطهر  
بحوز حارضة خيرا واحد للزوال الطهر  
بالاجاع فصاره خيرا واحد للزوال الطهر  
قلت ليس قد تقدم ان طهارة المكاتب بعد لا تفرقة في ما يكف طهارة المكاتب بالذلة كما كانت بالعبادة في  
كونه فطيرا حتى تبت الحدود والفكرات بل لا في الموضوع فوجب ان لا يجوز الصلاة عليها كما لا يجوز التبرع  
بها الجيب بان الة هنا طهارة لان المصيرين اخذوا في تفسيرها فطيرا المراد به تطهير الثوب وقيل المصيرين  
للمع من التبرع فطيرا لان العرب كانوا يجرؤن اذ يابهم فطيرا وقيل المراد به تطهير الثوب من الغبار والخالق  
الرجية واذا كان كذلك فطيرا لا يكون الا بغير من اكثر استطهارة الثوب وهو خطأ وتكون الثلاثة لذلك  
فطيرا لان في معنى الة هنا لان من من تطهير الثوب وهو الذي تفحصه اللغة وبقية النفا سيرا لتساوعها  
اللة بل فيها تفسيرها التصوف فكيف يكون هذا في الة لا يكون واحد من هذه المعاني خلاف المعنى غير فطيرا  
فكيف يصير فطيرا في الجواب السديد ان يقول من من هذه الة غير حارة الصلاة والعبادة والعبادة والعبادة  
اعدت للخدمة والبرور واعمال المصيرين في جوارحه من تطهيره من الواحد فان قلت التصرف لعمومه والاحوال لا ينسب  
غيره اخله فيه وانما ثبت ضرورة ولا عزم لما ثبت في الضرورة والمصيرين في سبيل العزم قلنا لا نسلم عدم  
في الاحوال لانه فقال وثبات فطيرا ولا تطهير الثوب في كل حالة بل تحقها الموضوع بعد ذلك فصارت فطيرة الة  
فانظر وقد دردم كلامنا في ابتداء وخبره باقي والمراد به الدرهم الشهيل نسبة الى موضع سمي به في  
وفي العرب الشهيل من الدرهم بقدر عرض الكف وفي الخط الذي هو ما يكون شدة من الكف وفي صلاة الاحد الدرهم  
الكبير المتقال نصفه ما يبلغ وركبه شفا الا في بعض الكتب قدده بالدرهم البلي وعند بعض ائمة الشيعة الله يعتبر به  
وما به في الاسرار ودرهم لا يبلغ لايحوز الصلاة لكن تكثر الصلاة معها وما به في ايتما دون قدر الدرهم  
وهذا الخبر لا يخفى من الجبل المعلق كل من البيان كالدن والبول والخرخرة الدجاج وبقول المار وغيره والمجبة  
جولها عمارة كاستي قوله جازت الصلاة منه جازت الصلاة جملة فعلية في محل الرفع على ان هذا الخبر المستدل  
قوله وقد دردم قوله مع اربع قدر الدرهم وما دونه وان زاد لم يرجع يعني وان زاد الجبل المعلق على قدر  
الدرهم لم يرجع لانه وقال في قوله مع قليل النجاسة وكثيرها سوا في الميسر وقال في ذلك في اذا كانت  
النجاسة بحيث يقع البصر عليها منه وفي الملية النجاسة دم وغيره دم فغيره الدم اذا لم يدر كذا في بعضه فلا  
طريق احدها يعني عنه والمثانية لا يعني في النجاسة اما الدم فيعني عن القليل من دم البزاعة والكثير في كثير  
وجما ان اصحاب الة يعني عنه وقال الاسطر في معنى دم غير الة في قول اصحاب الة يعني عن المقدار الذي  
يغناه النجاسة في النجاسة في معنى دم غير الة في قول اصحاب الة يعني عن المقدار الذي  
ولا يعني في النجاسة في معنى دم غير الة في قول اصحاب الة يعني عن المقدار الذي  
عن احد ائمة الكبار شفا حشر وحكمه ايضا انه يعني عن النجاسة والقطعة من النجاسة عنه فيها بين ذلك  
وقال النووي في النجاسة انما يعني عن قليل الدم وفي كثير جهات شهود ان احدها في الاسطر لا يعني عنه

واصحابنا في

واصحابنا في الاسباب يعني عنه وهو قول ابن شريح واما في اصحابنا القليل ما يعني عنه المروي  
عدد وعفواوا الكثير ما عليه في الثوب وطهارة وقيل القليل قدر ما دون الكف وفي الجرد احد ما الكثير  
ما يظهر لنا طريق غير ما في القليل ووجه واصحابنا الرجوع الى العادة وهذه الة في قوله دم غير اما في دم نفسه  
فغير بان احدهما ما يخرج من بيرة فله حكم دم البزاعة بالاعتقاد وانما في ما يخرج من القصد فغيره طهارة  
لان النجس الوجوب للظهور المصيرين في ثوبك فطير وغيره من الاحاديث لم يحصل بين القليل والكثير  
لان النجاسة في من مع لم يصير ما لا تأخذ العين لعدم امكان احتراز عنه ولان القليل لا يكثر الخبز  
عنه فيجعل عقرا اجاعا لان ما عمت بليته سقطت فصليت واما الحديث فانه لا يخرج ولا يخرج في تكليف  
ان الة وقد درناه اي الكثير الذي هو خلاف القليل بعد الدرهم المعطى في مكان النجس فاجم  
عز الكف كما في ما عمت ما في اخذ موضع الاستنجاء اخذنا من سوي لا يفعل مطلقا الا اكل  
مفعل مطلق من قدره لان فيه معنى اخذ فاما احزان يقال تعبيره وقد درناه حال كونه اخذ في  
موضع الاستنجاء والمراد من موضع الاستنجاء موضع خروج المذرة وروي عن ابي ابراهيم النخعي زاد وان يقولوا سجدوا  
للقصد استنجاء ذلك فقالوا سجدوا الدرهم فان قلت الاخر وهو قوله ثوبا يك فطير لم يفضل بين القليل والكثير  
فلا يعني عن القليل قلت القليل غير مراد به الاجاع بدليل معنى موضع الاستنجاء فيعني الكثير واجاب بعضهم  
بما روي عن ابي هريرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الدم اذا كان اكثر من قدر الدرهم اعاد الصلاة  
فشرط اعادة ثوبا في الزيادة على قدر الدرهم فلهذا الحديث اخرجناه في فطيرة في سنة عن روي عن عتيق عن  
الزهرية عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت فاما الصلاة من قدر الدرهم من الدم وفي فطيرة اذا  
فالثوب قد دردم غسل الثوب واعيدت الصلاة وقالوا في هذا حديث باطل ووجه هذا انك لم تدرك  
وقال ابن حبان هذا حديث موضوع لا شك فيه لم يقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن اخبر عنه اهل الكوفة  
وكان روي عن عتيق عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الثوب الذي روي في الموضوعة من طهارة روي عن زيد  
بن الحارثي واغلظ في نوح بن ابي مريم وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثوبه وعليه ثياب في الثوب الذي  
فيه الدم وادخل على صلاته عن القام بن محمد انه روي في ثوبه وهو في الصلاة فقلعه ولم يستقبل فدل على  
ان شيع الدرهم في القليل منه وذكر في الاسرار عن علي بن ابي سفيان عن ابي عبد الله في ثوبه ثوبا في النجاسة  
والدرهم وعن عائشة رضي الله عنها قالت صلى النبي صلى الله عليه وسلم في ثوبه ثوبا في النجاسة وقال رجل يا رسول الله هذه لغة  
من دم فتبصر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يليها فبعها الى عاتكة صميرة في يد العاتكة فقال يا عاتكة  
عائشة ولم يبع صلاته فدل على ان القليل من النجاسة محمل لامة بغيره لا يستعمل لامة القليل منها  
وابضا عنه نظرا لوم وعن عمر رضي الله عنه انه قد رها فطير فالتجمل في طهارة فربما من كفا ذلك  
على ان ما روي لا يمنع فادله في جمل قوله استنج في منع النجاسة لم يروي اعتبار الدرهم من حيث الساحة  
واستدلوا في بيان اختلاف عبارات عمر رضي الله عنه في اعتبار الدرهم فروي عن محمد بن ابي عبد الله  
وهو قد دردم الكف اي ما روي في اصحابنا وهذا الاعتبار روي عن ابي عبد الله في الصحيح  
احد الروايات عن اصحابنا وهو الصحيح ذكر في عبد النوار وقال الدرهم الكثير هو ما يكون شدة من الكف وروي  
من حيث الوزن وهو الدرهم الكثير المتقال اي اعتبار الوزن في الدرهم هو الدرهم الكثير المتقال ذكره هذا







اصل يوسف وحده في هذه المسألة لا بد من ذكره وقال السفياني في اواخر اصله في حقيقته رعاية لقوله  
بالاقتطاع فانها ما شاع في الاربع ان الله تعالى اخبر خلقه المسبوبات عن خلق الارض في سوطه في قوله من لا من خلق الارض  
والسموات العلى وبغيرها استمر ذلك وذكر خلق السموات في خلق الارض على قوله الذي خلق السموات  
والارض وبغيره كذا في الآيات وقال الاكل والاركان فتدبر ما كان في ذلك ولعله باب في هذا الذي  
ذكره انما يعني كلامه القضاة الباعين والاربع في ذلك في عبارات الفقهاء بل هم ساجدون في عباراتهم في ذكر القضاة  
مما لزمه لقواعد الصنف واصطلاحاته الخاصة لان جعله في ذلك المعاني كما سبعة في موضع من الكتاب ان يشاء  
الله تعالى ولما اصاب التوجيع من الروث واحشا البقر والاشياء جمع حتى يكسر لك المعية وسكون المشاة  
قال الجوهري الخنثى ليدرك كل حيوان ذو ظلف والخنثى بالفتح مصدر خنثى يخنثى من باب ضرب يخنث  
مترابا اكثر من قدره ليدرك كل حيوان ذو ظلف والخنثى بالفتح مصدر خنثى يخنثى من باب ضرب يخنث  
وهو اي الضن ما روي انه عليه الصلاة والسلام ربي بالذو وقال هذا رجسا وكس للديت اخرج  
الفاخر في مقامه عن عبد الرحمن بن ابي نبي عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في القنطريون  
فاسرقوا ان اتيته بسلامة اجماع فوجدت جبرين والتمست انك لم اجد فاخذت ذوثة فاتيته بها فاخذ  
لحمي من ذوثة الروث وقال هذا وكسروا من ارجاه وقال فيه هذا رجس بالمعروف والدار وقطعت البيوت والار  
فيه اني محضين بذلك وجوب الاستبراء بسلامة اجماع وسياقي عن فرسان شاة الله تعالى لم يوافق  
غيره حجة في محل الرفع لانها خيلت في قوله لان الضمير في قوله اي غير ما روي عن الحديث المذكور وهذا  
اي بوجهه في التفسير لم يوافق فيه فصار ينبت الغليظة النجاسة فيكون الروث والخنثى من النجاسة  
الغليظة عند يوسف يشاء اصله والتحقيق بانها روى اي ينبت النجاسة في النجاسة يتعارض  
التفسير كما وجدت لا يستلزم عزاء بل يجد في القدرين وقال اي اي يوسف وقد وجد في قوله اي اي  
المصلح اصاب ثوبه من الروث الخنثى اكثر من قدره ليدرك كل حيوان ذو ظلف والخنثى بالفتح مصدر خنثى يخنثى من باب ضرب يخنث  
دفع الثوب كذا في قوله لان لا يجتمع فيه اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف وقد وجد في قوله اي اي يوسف  
قال الله تعالى فاعشروا بالاحسان في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
وعند ابن ابي شيبة السري في لسانه في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
وهذا اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
ويكون لان فيه ضرورة اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
اي الروث لا يستلزم الاشارة الى ان النجاسة في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
اي الضرورة في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
فهنا دون الضرورة في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
او يقل الضرورة في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
تفسيره اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
للرؤب عا لا يثبت النجاسة في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف

من اي يوسف

اي حصة الضرورة فلا يغتف في ثبوتها ثانيا لما قاله العرب العذرة فان الحكم فيها كذا في الاتفاق فان قلت هذا التعليل  
بخلاف التعليل الذي ذكره في قدر الفداء والسفر في فصل القراءة وهو قوله ان السفر في اسقاط الصلاة فلو لم يفرغ  
تحقيق القراءة او اجبت يستلزم وجود التحقيق في ثبوتها ثانيا لما قاله العرب العذرة فان الحكم فيها كذا في الاتفاق فان قلت هذا التعليل  
في قوله ان الصلاة في السفر لا تسقط الا في الضرورة في السفر من قبل رخصة لا سقطت فيها وهما ان ياتي في الضرورة  
سروعة اعتدال سقوط العذرة في السفر فلا كان كذلك الساكن كان في السفر من قبل رخصة لا سقطت فيها وهما ان ياتي في الضرورة  
فقط فكان في القراءة حجة ابتداء لا ينافي ذلك راعى المصنف لفظ الاسقاط في الركعتين ولفظ التحقيق في قدر القراءة  
اشارة الى ما قلنا فلا فرق بين ما كوله في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
وحال ذلك ان لا فرق بين ثبوت النجاسة في اصل النجاسة في الروث عتلت اختلاف في النجاسة ولم يفرق في ذلك لا  
نقرا لشارع قوله اليه بقوله وافرقت بينهما اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
الاجنبية في قوله ما كوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
قال ابو حنيفة مطلقا ووافقه اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
ان كان من ما كوله في قوله ما كوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
معدا له لما دخل المروي في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
وذلك في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
في حلقه المنصور وما قاله في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
فكان دخول المروي في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
الفاخر في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
طين عارضة وافرقت لما فيه من الضرورة وان كان تراه محظوظا بالاحسان ويطبق على هذا اسئلة عدة  
وهي ان المار والياب اذا اخلط وصار طينا واحدا ما يفسد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
ايها ان طاهرا فالطين طاهر في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
والكلية والخنثى اذا صار طينا في الحلية وعند ذلك اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
في الخف مروي اي رجوع محمد عن قوله في الخف مائة لا يطير به بالدك روي عنه وقد تقدم ان منعه ان  
النجاسة التي خارجها اذا اصاب الخف لا تجري فيها الدك بل يشترط فيه الغسل فرجع عن قوله في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
يجري فيه الدك ولا يحتاج الى الغسل لما روي من كثرة الصرقة في طريق الري وكثرة الرخام فان اصابه  
اي الثوب بول الدك لم يفسد اي الثوب يعني لم يفسد اي حتى يصير فاحشا بان يبلغ  
دفع الثوب عند اي حنيفة واي يوسف وكل واحد منهما اصله اما عند اي حنيفة فانه يفرق بين ما كوله  
وبول الدك يفرق بينهما في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
دفع الثوب في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
صافا فاحشا بان لا يفرق بين ما كوله في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف  
وكل منهما على اصله في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف قد وجد في قوله اي اي يوسف



















سَدَلِیَّان

[illegible]

مکاتیب



ابن اسحق قال ليس ابو عبيدة ذكره وذكر عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه انه سمع عبدا له يقول في النبي صلى الله عليه وسلم  
الفايط فامروا ان ابيه ثلاثة اجار فوجدت جبرين والتمست اثنان فلم يجدوا فوجدت روية فالتفت اليها  
فاخذت الجبرين والتمت الروية فوجدت هذا كسر وجه الاستلال به فاهلانه اني بالجبرين ولم يتبع ثانيا وقال الحجازي  
حدث عبدا له دليلا على ان الثلاثة ليست بشرط ياديه انه عليه الصلاة والسلام فقد لفظ في مكان  
لم يكن فيه جارة لقوله لعبد الله تاولي ثلاثة اجار ولو كان يحضره جارة لما احتاج ان يتاولي غيره من  
غير ذلك المكان ولما اقتصر على الجبرين دون ذلك على ان الاستحباب يجري بما يجري منه الثلاثة اذ لم يجري  
الثلاثة لما اكتفى بالجبرين ولا عبد الله اذ تاولي بالثلاثة وقال ابن القصار قدوة وفي بعض الاثار ان النبي لا يصح  
انه اني بجبرين قال ولو صح ذلك فلا يستدل الا بشاهدين صحيحين لا به عليه الصلاة والسلام اقتصر للوضوح على  
جبرين او ثلاثة يحصل لكل واحد منهما اقل من ثلاثة اجار ضرورية ولا يقتصر على استيفاء الاحد للوضوح وبذلك  
الاخر ولما ذكرنا الثلاثة خرج مخرج التعاليق لاكتفاء بمحصول الانفاذ بها لا بفتح الشط او بعد الثلاثة جلي  
لاستحياب ولان الثلاثة متروكة عندهم حتى انه يكتفى بالجبر الواحد اذ كان له ثلاثة احرف فيقوم مقام الثلاث  
فكذلك يقوم الجبر الواحد اذ حصل الانفاذ مقام الثلاثة لمحصل المقصود من الانفاذ فلا معنى للقول على لفظ الثلاثة  
مع حصول المقصود المفهوم من الشرع وعن احد لا يجري به جملة ثلاثة احرف فان قلت عبد الوارث المطلق على المقيد  
وهو الثلاثة قلت هذا النوع على الصلوات وليس سلفا فقد يقع المرجع عن تاركه فالتقي وجوب الاستحباب بثلاثة اجار  
وبين ان المارد بالامر بالاستحباب والتدب فان قلت قد فهمت ان النبي يعني الكراهة وتكلم لا يمنع الجواز قلت  
نعم فهمت ايضا ان المقصود من الامر بالتسليم بتخصيص ازالة التماسه وجعلها وتخصيصها فاذا حصل ذلك  
قلنا فان قلت بجبريه ومن لا فلا يخرج على ترك الوارث بعد الثلاث قلت هذا فاشد لانه ان حصل التقا بالثلاثة  
فاذا زاد على الثلاث لا تكون مستحبة عند كروان لم يحصل بالثلاثة فان زاده واجبة عند كروان فانه من  
قريب فان قلت قال ابن المنذر قد ثبت انه قال لا يكفي احدهم ودون ثلاثة اجار قلت لا نسلم ذلك ولئن سلمنا  
فصله لا يكفي لانه الحد الامر المستحب وايضا قد تركوه في الجملة ثلاثة احرف وايضا فانه عليه الصلاة والسلام  
قد اكتفى بجبرين ولم يطلب اثنان ولا به اذ انا بالاول لا يكون الثاني والثالث استحيابا لانه ازالة التماسه  
ولم يزل في الثلاثة بعد الا في العدة لان فراخ الجبر يحصل بالواحد فقلت نحن نعبد ما في باب العدة  
بالصغيرة وعدة الوفاة قبل الدخول بخلاف ما نحن فيه فانه لا يجب بزوج الصور والزوج والدودة والمصا  
وجبر ان العدة على خلاف القياس فان قلت لا يستعمل الا في الواجب قلت باطل بدليل ما خرج به التماسه  
عن ابي بردة في الاضحية قال عندك جذعة قال اذ جبرها ولن يجزي احدا بعدك والاضحية عيب واجبة عندكم  
بل هي سنية فان قلت حديث الجار الذي استدله فيه ثلاثة اشياء اولها في الانقطاع بين ابني اسحاق  
وعبد الرحمن بن الاسود الثاني في عبد الله بن اسحق في البيعة والخلافات عن ابن ابي شيث قال  
ليس قط يجب هذا ولا اضيق قال ابو عبيدة لم يحدثني ولكن عبد الرحمن بن فلان ولكن لم يقل حدثني فلان  
وسار الى اختلاف في استاده قال ابن ابي حاتم قال سمعت ابا نيرة يقول في حديث اسمايل عن ابي  
عبيد بن جابر انه ان النبي صلى الله عليه وسلم استحبني يحيى بن ابي الدرداء فقال ابراهيم بن عبد الله بن اسحاق  
فهم من يقول عن ابني اسحق عن ابني اسود عن عبدا له ومنهم من يقول عن ابني اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد عن

ومنهم من يقول

ومنهم من يقول عن ابني اسحق عن عبدا له والصحيح عند حديث ابو عبيدة وذكر ان اسمايل عن  
اسحق عن ابني عبيدة واسمايل اعظمهم الرابع وروي الدارقطني ثم ابي اسحق عن طريق عبد الوارث ومنهم من  
قلنا بتر عن وعلة بن قيس عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ذبيحة خاجته فامروا ان  
بابه بثلاثة اجار فانما جبرين وروية قال في الروية وقال ولذا جبر الجبرين من الاول والثاني ان ابنا ربي شاخج  
هذا الحديث فقال وقال ابراهيم بن يوسف عن ابني اسحق عن عبد الرحمن هذا قول الانقطاع والتدليس ايضا ودليل  
اخر على رفع التدليس ما ذكره الاسحق بن عيسى صحيحه المستخرج على البخاري بعد رواية الحديث من جهة يحيى بن سعيد  
عن ابني زهير بن معاوية عن اسحق بن عبد الله بن يحيى بن سعيد لا سني ماخذ عن زهير عن ابني اسحق بن عيسى  
لا ي اسحق بن عيسى عن ابي اسحق بن عيسى عن ابي اسحق بن عيسى عن ابي اسحق بن عيسى عن ابي اسحق بن عيسى  
لكونه اعظم وافق من اسمايل والجبرين الرابع ان الحديث البخاري وليس فيه الزيادة المذكورة ولا يثار  
بفتح على الواحد يعني انما عليه السلام من استحب فليترامس بالثلاثة ولا يرفع على الواحد ولا يلزم ان  
يكون ثلاثة اجار واحدا او ثانيا او ثانيا فليترامس بالثلاثة ولا يرفع على الواحد ولا يثار ولا يرفع  
من قوله عليه السلام وليستج ثلثة اجار من ترك الظاهر فانه لو استحب بجبريه ثلاثة احرف والآخر جمع  
حرف وخرج كل شيء بطريق وسفر وجده جار بالاجماع فلا يصح استدلاله به على النص او قوله ما رواه يعقوب  
الاستحباب وما رواه عنكم فليس الجبر على الحكم فويضا بين الحديثين ففسله اي غسل موضع الاستحباب  
بالماء افضل من الاستحباب بالجبر واختلف السلف في الاستحباب اما المهاجرون فكانوا يستحبون بالجبر وانكر  
الاستحباب بالماء سعد بن ابي وقاص وحذيفة وابن ابي شيث وابن المسيب قالوا انما ذلك وصف النساء وكان الحسن  
لا يغسل بالماء وقال عطاء وكان الامام يستحبون بالماء وكان ابن عمر يراه بعد ذلك لم يكن يراه وقال جريش بن جندب  
رواه طبري له قال رافع بن خديج وعنه اشركان يستحبون الحوض لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يطهروا  
في احوالهم يتبعون الحجارة بالماء اراد بالافرام اهل قبا والماء لا يستحبون ان يزلت هذه الآية قاله عليه السلام باهل قبا  
ما هذا لكان الذي انما الله عليكم قالوا ما من احد الا وهو يستحب بالماء وفي رواية قال باعتراف انما الله  
عن رجل قد اعطى عليكم قال الذي تصنعون هذا الوضوء او عند الفايط وقالوا يا رسول الله شيع الغايط بالماء  
الثلاثة ثم شيع الاجار الماء على النبي صلى الله عليه وسلم رجال يحبون ان يطهروا واجمع الطهارة والاستحباب بالماء  
يقوله تعالى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين يعني المتطهرين بالماء قال هكذا قال عطاء وسئل عن علي بن ابي  
تقاة عنه ولا يجوز ثم هو ادب اي اغسل بالماء بعد استعمال الحول والمداد بالماء وروي عن عائشة رضي الله عنها  
عنها انه عليه الصلاة والسلام كان يغتسل بقعدة ثلثة رواه ابن ماجه وعن عائشة قالت ترك انما جبرين  
بغسلها انما الغايط والبول بالماء فان سئل الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل انما جبرين منهم رواه احمد والبيهقي  
حذيفة وعن علي بن ابي طالب قالوا يهودت بعدوا وانتم قتلتمون سلطانا فاجابهم الجاهل بالماء رواه ابن  
الاسيا على مقي الحظ وليس فيه عدلا ثم بالماء ان ادب في محض عليه السلام ثم صار سنة سار اليه بقوله  
وقيل هو سنة زانما لرواية على رضي الله عنه المذكورة انفا وفي الحلية افضل للمع بينهما فاذا  
اقتصر على احدهما قالوا ابي وان اقتصر على الجبر جاز وفي شرح الوجيز لو كان الخارج من السيلين نادرا  
كالدم والقيح فنبهه بولان احدهما انما عليه السلام لان الاقتصر على الجبر تحقيقا على خلاف النص

(11)











انه قال امرت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل خروجه الى المدينة بستة وعشرين سنة في يوم من ايام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الحسن بن علي بن احمد بن محمد بن علي بن ابي طالب وعنه عن ابي الحسن عليه السلام ان من لم يصلي في صلاة واحدة من الصلوات  
صلى الله عليه وسلم بعد من الصلاة وانما فرقيت قبل الجهر بثلاث سنين وقيل خمس سنين والعقل يجمعون ان وقت  
الصلاة كان ليلة الا سراجان قلت ما الحكم في كون الظهور والعصر والعشاء اربع ركعات والعصر ركعتين والخروج ثلثا  
قلت كل صلاة من صلاتها بخلاف صلاة ادم حين خرج من الجنة واختلفت في اهل البيت والعليل في السنن الجوزية  
ركعتين الاولى شكر لله تعالى من خلقه اللبيل والثانية شكر الله لوجوه منادى كما انما كان في شطوعا وفرض عليهما  
والظهور صلاة ابراهيم عليه السلام حين امر بدينج الولد وذلك عند الزوال الاول شكر الله لولده والثانية  
لحين الفداء والثالثة لرضائه تعالى والاربع شكر الصبر فانه كان شطوعا وفرض عليهما والعصر صلاتها بدين  
عليه السلام حين اجاب الله من اربع ظلمات ظلمة الاله وظلمة البصر وظلمة الموت وظلمة البيل والمغرب صلاتها  
عيسى عليه السلام الاولى لشق الاوهية عن نفسه والثانية لشق الاوهية عن امه والثالثة لزيادات الانبياء  
عليه تعالى والعشاء صلاتها موسي عليه السلام حين خرج من ابواب سور دخل الطريق وكان في غم المرأة وغم اخيه طوف  
وغم فرقة يونس وغم ولاده وشكر الله تعالى حيث جاء من الضيق واغرق عدوه فلما اجاب الله من ذلك كله وقوة  
من شاق الوادي صلى الله عليه وسلم اربع ركعات فظننا ان الله من سحر الشيطان **اداء التوقيت**  
اي هذا باب في بيان مواقيت الصلاة فاعلم ان كتاب الصلاة والمواقيت يقع بركات والمبقيات ما في  
به ايجاد واما مواقيت الصلاة ومكان كواقيت الاحرام ويقال المواقيت جمع وقت على غير انما سريقال  
وقت السجدة ووقته ووقته بوقت اذا بين حده والتوقيت اذا ثبت ان يجعل الشيء وقت يخص به وهو بيان  
مقدار المدة واصل بركات ومواقيت الصلاة بالانكسار ما فيها قال الجوهري المبقيات التوقيتات المضروبة في المصلي  
والموضع ايضا يقال هذا مبقيات اهل الشام للوضع الذي يحدونه ولما كانت الصلوات قسمين الاولى لآخرة  
كل قسم للوقت والعدين وانما في عارضة كصلوة للمنازة والكسوف والاستسقاء وغيرها من الازمة تدبر  
باعتبارها ووقتها فبعضها يتكرر في سنة مرة وبعضها في عدة من بعضها في كل يوم خمس كان معرفة الاوقات  
اهم من الصلوات ولان التوقيت سبب والسبب يقدم على السبب فلهذا بعد المستند ببيان المواقيت وله جهتان  
جهة انه وجوب الشرط لانه سبب للوجوب وسبب للاداء فلهذا كما استحق التوقيت **اول وقت الجهر اذا طلع الفجر**  
قديم بيان عرفه الفجر وكان الواجب ان يعتدي وقت الظهور لانه اول صلاة ام بها جبريل عليه السلام  
ولكن وقت الجهر وقت شقوة اوله واهله صلاة وجبت بعد النوم والنوم اخر الموت كان ابن ابي بابل  
وقت يجازيها لباد انما اذا انقضت على يقظان اعلى الناس ثم لان صلاة الفجر اول من صلاتها ادم عليه السلام  
حين اضبط من ليلة كما ذكرنا عن قريش فقلت كيف قلت وقت الجهر وقتها المثلث في اوله واخره وقد قال ابن  
الاصمعي من الشافعية اذا استيقظت في وقت وتكون الصلاة قضاء بعد الطلوع الشمس قضاء قلت هذا  
القول خارق للجماع فلا يلتفت اليه وقال ابن المنذر راجع اهل العلم على من يصلي الصبح قبل طلوع الشمس ان  
يصليها وفيها لان صلاة الفجر في الحسنة الوجوب اذا لم يتصل بمواقيت الصلوات الخمس وضعت ليلة الا  
قال الجوهري ليلة وجوبها وذلك لما روينا من ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
الصلوات ليلة الا سراجين لم تفتت حتى جعلت خمس ثم ثوبى بالعبادة لا ليدل القول لعل وان

الفصل

لقد خلد الله

لقد خلد الله حسين ورواه النساوي لحدود الترمذي وقال حديث حسن صحيح وقال الترمذي في حديثه ما في الصلاة  
الظهور لانه جبريل عليه السلام ثم قال ولما انما عليه السلام بدأ بالحق للسائل المدينة وهو سائر عن الاول الذي  
صعد جبريل عليه السلام وثانيه ليحضر فلهذا استحسنوا ترتيبه قلت بعد ذلك في اهل الجاهلية الصبح قبل  
الظهر وقال الاثرابي لانها اول صلاة الفجر المضاف بخلاف قوله اذا طلع الفجر في اي الصادق وفي الجهر  
المشايخ في ان العبرة لاول طلوعه فلا سطرته وانسأته وهو اي الجهر الثاني في بيان العزيم في الاوقات  
اي في اوقات الصلوات وهو طرفة وما حينه قال الجوهري الا في الفجر الى الواحد في وقت سعة وعشر في الاكل  
احترز به عن الفجر الكاذب وضرب ايضا على ما في عن قريب ومقصود هذا بيان الفجر الثاني وهو الفجر الصادق  
الذي يدخل به وقت صلاة الصبح وهو الفجر المعزيم اي المنتهية الا في عرض الارض زواله وسمي الصادق  
لان صدق عن الصبح واخر وقتها اي اخر وقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس **المادة جبريل يطلع الشمس**  
وقد اوردت في قوله ما لم تطلع الشمس في اسم الكل على بعض لان في ليل ما لم تطلع الشمس من اول الوقت لما قيل  
طلع الشمس والمادة جبريل كما ذكرنا حديث امانه جبريل عليه السلام فانه ام رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت  
الاول حين طلع الفجر في اليوم الذي في حين استغفرت له كانت الشمس تطلع حديث امانه جبريل عليه السلام  
رواه جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم ابن عباس وعبد الله بن مسعود واليه في وعمر بن حنبل وابو سعيد  
الخدرجي والشرقي في ذلك وازعموا بربطه وابو موسى الاشعري والبراء بن عازب اما حديث ابن عباس في قوله ابو  
والترمذي عن ابن عباس عليه السلام قال اني جبريل عليه السلام عند البيت من بين فضلي الظهيرة الاولى فيها  
حين كان النبي صلى الله عليه وسلم في العصر حين كان ذلك في شئ سلبه ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وانظر الصاب  
ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى المرأة التي في الظهيرة  
كان ذلك في شئ سلبه لوقت العصر لا سبب في العصر حين كان ذلك في شئ سلبه ثم صلى المغرب لوقته الاولى ثم  
صلى العشاء الاخر حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين استغفرت لارض ثم التفت الى جبريل عليه  
السلام فقال يا محمد هذا وقت الانبياء فيك والوقت فيما بين هذين الوقتين قال الترمذي حديث حسن  
رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وابو بكر بن خزيمة في صحيحه فان قلنا اسناده محمد بن  
بن الحارث تكلم فيه احمد وقال بن مزيك الحديث ولبسته النساوي وابن معين وابن حاتم الرازي قلت هذا الحديث  
هو الحديث هذا الباب وشك هؤلاء الامة في حديث ابن عباس هذا الكلام لا وجه له ورواه كلهم مشهورون  
ابن عبد البر في التمهيد وقد تكلم بعض الناس في حديث ابن عباس هذا الكلام لا وجه له ورواه كلهم مشهورون  
بالعلم واخرجه عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن الحارث بن اسداه وعن العريضة عن عمر بن نافع  
بن جبيب بن مطهر عن ابيه عن ابن عباس عن عروة واما حديث جابر بن عبد الله الترمذي والنسائي في قوله  
جاء جبريل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم حين مات الشمس فقال ثم يا محمد فصل الظهور حين ماتت  
الشمس فكذلك حقا اذا كان في الرجل سئل جاء العصر فقال يا محمد فصل العصر فكذلك حقا اذا غابت الشمس  
جاءه فقال ثم فصل المغرب فقام فضلاها حين غابت الشمس ثم سئل فكذلك حقا اذا غاب الشفق جاءه فقال ثم فصل  
العشاء فقام فضلاها ثم جاءه حين طلع الفجر بالصبح فقال ثم يا محمد فصل الصبح ثم جاءه من العصر حين كان في  
الرجل سئل فقال ثم يا محمد فصل الظهر ثم جاءه حين كان في الرجل سئل فقال ثم يا محمد فصل العصر ثم جاءه لوقت







عبارة الوقت ونهاية هذا من الوقتين وعبارته حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله  
الانصاري قال جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
للفظ كما في حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
صلاة ذلك اليوم وفي حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
عليه الصلاة والسلام ان السابغين وقت الصلاة الوقت ونهاية هذا من الوقتين وعبارته حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
ما بين ما راى من قوله وقت وقوع على الابتداء وجبره قد ما هو قوله ما بين هذا من قوله من الاغاب وقع لانه  
سنة لقوله وقت وسبقه اللام بخلاف تقديره وقت كانه لا يقبل ولا يقبل بالحق كما في حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
بدخل وقت الصبح ولا يخرج وقت العشاء وهو السابغ الذي جدد طوله لم يقبله الظالم هذا نصير  
الطريق في الكذب وهو الذي يبطل بطلانه مستطردا فيهما في السابغ الكذب السراجان وهو الذي لا يقبل  
ثم يقبله طوله يعني يقبل أثره وبصير الجواب ما كان وبسبب كذا لانه يقبل ثم يسقط وبذلك ذهب النور فبطلت  
بطلته طوله فكان كذا وبما والعرب تشبهه بذكر السراجين احدهما طوله والآخر ان يتغير يكون في  
الاعلى والاسفل كما ان الذي يكسر شعرة فيه فياعلاه اسفله والاعلى اسفله بالحق كما في حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
به بدخل وقت صلاة الصبح ويخرج وقت العشاء ويجزم الاكل والشرب والجماع على الصائم ويقضي السابغ  
في كل اثناء ولا يخلو شيء من الاحكام باجماع المسلمين لقوله عليه السلام لا يترككم اذان بلال ولا الجفر  
المستطيل لما في المستطيل الا في هذا الحديث اخرجه مسلم وابوداود والنسائي والترمذي في كلامه في الصحيح  
واللفظ الذي في حديثه عن سواة بن خلفه عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا يفتنكم من جملتهم اذان بلال ولا الجفر المستطيل ولكن الجفر المستطيل الا في هذا الحديث اخرجه مسلم وابوداود والنسائي والترمذي في كلامه في الصحيح  
سموكم اذان بلال ولا يفتنكم الا في هذا الحديث اخرجه مسلم وابوداود والنسائي والترمذي في كلامه في الصحيح  
الترمذي رواه احمد وابن راهويه وابو يعلى الموصلي في صحيحه واما في نسخة في مصنفه  
قوله الجفر المستطيل هو الجفر الكذب والجفر المستطيل هو الجفر الصادق وقد مر في المصنف بقوله في المصنف في هذا  
اذ في الاقواما انت السابغين فيهما الى حق ان حجة وطلب قول ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
عليه وسلم وانته لما وردت اخرت الاخرى من تنويرك الا في قوله منات لغزة اضاءت وجرى ان يكون الاقوام  
واحدا وجعلنا في الفكر والمستطيل المستطيل في قوله في الجفر المستطيل والاسطرارة والظن ان القدر والذات والاسين  
فيه الطلب كما في طلب الظن في الجفر المستطيل في الاقوام اول وقت الظن في اول وقت صلاة الظهر اذا كانت  
الشمس رواه الترمذي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
وقت الظهر بدخل برقا الى السابغين الا في وقت الظهر في وقت صلاة الظهر اذا كانت  
النور في الجفر المستطيل هو الجفر الكذب والجفر المستطيل هو الجفر الصادق وقد مر في المصنف بقوله في المصنف في هذا  
اول حين زالت الشمس قد تقدم في حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
فصل في الظن في زمان الشمس وقد تقدم ايضا حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
عليه وسلم في زمان الشمس اخرجه الترمذي وعمره وقد تقدم في حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة

في وقت الصلاة

بالنبي عليه الصلاة والسلام وصلى النبي بالنا من حين زالت الشمس الظهر وفي حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
نالت الشمس من فطر السماء رواه عبد الرزاق واخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
الظهر اذا زالت الشمس لم يحضر وقت العصر وروى الترمذي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
واول وقت صلاة الظهر حين زالت الشمس اخرجه مسلم ايضا عن حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
ثم امر فقام بالظهر حين زالت الشمس فان قلت جازعته عليه السلام قال لا حتى يجلس على البيت من بيتين فيصلي  
الظهر في المرة الاولى حين كانت الفجر سلك الشراك قلت هذا هو قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
فيها فوجها بين المحدثين وبدل عليه قوله تعالى في الصلاة لعل الشراك في ليلته وهو قول ابن عمر وابن عباس  
وانس وعاصم بن النضر البصري وقالوا في قوله لعل الشراك انما حين زالت الشمس كان النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
من ورايه لان اخر الى ان صار مثل الشراك وهو اخر سبيل العمل وهو يكون على وجهها واللعن ان الكل قد رجع  
حين وقع على النعل الظن من اولها والآخر والآخر لا يكون الا بعد الزوال لانه ظن ان اي رجع والنبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
منه الرجوع والمراد من رجوع الظن من جازعته الى جازعته المشرق والآخر قد رجع اي اخر وقت صلاة  
الظهر عند الحقيقة وهو الله تعالى عند اذا صار ظن كل شيء شئ مسلم قال الاكل في اخر الوقت اذا صار ظن  
كل شيء شئ مسلم لا تسامح لان اخر الشئ من اذا صار ظن كل شيء شئ مسلم خارج وقت الظهر عند وكذا اذا  
كان شئ مسلم عند ما قال في رواية اخر الوقت الذي يتحقق عند خروج الظهر ليل قوله فيما بعد اخره  
الغاب حين يغيب الشفق ولا شك ان يغيب الشفق يتحقق للزوج فان هذا كلام الشافعي فانه اخذ  
منه ومنه كلامه من اخر الشئ من اجزاء ذلك الشئ فيكون وقت الظهر باقيا عنده عند المسلمين وعند المسلمين  
عند حمار ورواية المستطيل فلهذا في وقت الظهر على القولين على هذا من المتقدمين والذين في المتن  
هو قوله والعصر حين المير يلقطه قد صار شئ مسلم ولا سلة فيحتاج الى الوقوف فيها فاجاب عنه  
بجوابين احدهما ما ذكرناه والاخران المراد باخر الوقت هو الغاب من الذي يتحقق للزوج عند وهو ظاهر  
قوله تعالى فاذا بلغن اجلهن فاسكرهن اي قارب بلوغ اجلهن فكان لفظ لاخر من لفظ ليلته لانه لا اجل لان كل  
منها اسم تمام الشئ ثم يذكر الاجل ويراد به الغاب ويذكر ويراد به الانقضاء ثم اعلم ان قوله في حقيقته هذا هو  
رواية محمد بن وهب عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية المسند في حقيقته حتى يصير ظن كل شيء شئ مسلم وفي رواية ابو يوسف  
محمد بن وهب عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية المسند في حقيقته حتى يصير ظن كل شيء شئ مسلم وفي رواية ابو يوسف  
سنة خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظن كل شيء شئ مسلم سوى في القولين وروى المعلى  
عن ابو يوسف عنه اذا صار الظن اقل من فاستين يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظن كل شيء شئ مسلم  
وهي الشيخ ابو الحسن الكرخي في المبسوط جعل رواية المسند رواية محمد بن وهب عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه عن عبادة  
ابو يوسف عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية المسند في حقيقته حتى يصير ظن كل شيء شئ مسلم وفي رواية ابو يوسف  
ولا يدخل وقت العصر حتى يصير الظن فاستين وفي رواية المسند في حقيقته حتى يصير ظن كل شيء شئ مسلم وفي رواية ابو يوسف  
وقال مالك اذا صار ظن كل شيء شئ مسلم دخل وقت العصر ولم يخرج وقت الظهر بل يبقى بعد ذلك فذكر اربع روايات  
صالحا للظهر والعصر اذا دخل في المضي عن رواية ان وقت الظهر والعصر اذا زالت الشمس من عطا وظاهر  
اذا صار ظن كل شيء شئ مسلم دخل وقت العصر وما بعده وقتها على سبيل الاشتراك حتى تغرب الشمس فلا يسمو

حتى يقع على النعل



















بالصلاة

الأربعة قال انصرف في الشمس فقرأوا طلعته فقالوا لصديق له بعدنا فاقبل ثم تطلق الصلاة فبقي  
 ايضا ردا على الدواعي والاسفار وجميع بينهما فطلبوا الفداء في السبيل وابتدع ذلك الطائفة وكان من فروع  
 انطلقوا بالوقت شرع بالعبادة يخرج منها بالاسفار ولا يشرع بالاسفار وزعم انه قول الخليفة واي وصف  
 فلهذه وهذا الرواية الاولى وفي الاسرار شيخنا شيخنا علقان بناس في بيته بعد الفجر بلحظة المسجد اول  
 الوقت ثم ينظر الصلاة فيكون له ثواب المصلي بالاسفار قال عليه السلام اما كنتم في صلاة ما انقطع وفي الصلوة  
 وبلغ عن الكاهن بالحق والمكالم فيه اثم عليه ويستعمل في ذكر التسبيح بالصلوة ما دام تصورا والى صلاة  
 المسجد ثم يصلي اخر الوقت فسلنا الدعاء قبل الصلاة ونقطع الشمس لقوله عليه السلام اسقوا بالحق  
 فانه اعظم الاجر عبد الحديث روي عن جماعة من الصحابة بالفاظ مختلفة ولفظ المصنف رواه الخليفة منذ  
 من حديثه لرواه عن جماعة من الصحابة النبوية عليه السلام قال اسقوا بالحق فانه اعظم الاجر واخرجه الطبري  
 ولفظه بالحق اصح بالصحيح فانه خبره في رواية التوب بن يسار قال يحيى ليويس بن قيس قال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 الحديث فان ذلك كسب الخرج الطحاوي هذا واخرجه في مذهبه فلهذا جعل التوب كان مرضيا عنده وقال ابن  
 عدي انه من رواية فلت احاديثه بالذكر جدا او تقول هذا من رواية واما كيدان الاحاديث الصحيحة في هذا الباب  
 كثيرة ومن الصحابة الذين رووا حديث هذا الباب ابو زرعة الاسدي واخرجه الطحاوي والنسائي والطبري  
 ولفظه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصر من الصبح ينظر الرجل الى الجبل الذي يعرفه فيعرفه وايضا  
 بالزاي المعجمة اسعد فضالة بن عبيد بن برزة ومنهم من يروى اسد اخرج حديثه ابو يعقوب في كتاب الصلاة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اصبر بالصبح فكل اصبر بالصبح كان اعظم اجره وكان اولاها وذكر ابن ابي حاتم  
 ان البخاري قال محمد بن اسد له صحبة قال قال انه لا يعرف له صحبة قال ابو داود البخاري وفي حديثه تذاوير  
 النعمان اخرج حديثه البخاري والطبري والكثير من حديثه فليح من سليمان بن سلمة بن شعاع عن محمد بن قاسم  
 بن النعمان عن ابيه عن محمد بن اسد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسقوا بالحق فانه اعظم الاجر وكان  
 ثقات ومنهم ابو داود اخرج ابو اسحاق بن ابراهيم بن محمد بن عبيد بن اسد عن ابيه عن سليمان بن عبد الرحمن  
 التميمي عن محمد بن شعيب سمعت سعيد بن يسار يحدث عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فان اسقوا بالحق فانه اعظم الاجر ومنهم رافع بن خديج اخرج حديثه الطحاوي والطبري في الكبير والترمذي عن حماد  
 بن اسد عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اسقوا بالحق فانه اعظم الاجر ولفظه الطحاوي  
 اسقوا بالحق فكل اسقوا من مواضع للاجور اجركم ولفظه في رواية الفقيه فانه اعظم الاجر واخرجه ابو داود  
 ولفظه اصبر بالصبح فانه اعظم الاجر وكان اسقوا بالحق فانه اعظم الاجر واخرجه ابو داود وقال الترمذي  
 رافع بن خديج واخرجه ابن حبان في صحيحه ومنهم رجال من الانصار من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اخرج  
 حديثهم الطحاوي والنسائي كلاهما عن زيد بن اسلم عن جماعة من عمره عن جماعة من الانصار ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال انما اصبر بالصبح فواظم للاجور ومنهم ابن سعدوا اخرج حديثه الطبري في الكبير فالتسميع  
 فانه اعظم الاجر وكان اولاد ومنهم الجوزي الانصاري اخرج حديثه الطبري في الكبير فالتسميع فالتسميع  
 عليه السلام يقول اسقوا بالحق فانه اعظم الاجر والجوزي بن عيسى بن زيد بن اسلم اخذت اسما بنت زيد بن اسلم  
 ومنهم من يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اخرج حديثه الطبري في الكبير فالتسميع فالتسميع فالتسميع



اعظم الاثر في اسفار العرب والاسفار في غير ما هو قريب والامر بغير الوجوب فلا ينزل عن الاستصحاب  
اعظم الفعل التخصيص فيقضي ان احدهما اكمل من الاخر فان صيغة افضل تقتضي المشا وانه في الاصل مع وجوب  
احد الطرفين فاذا اجعل على التبيين والظهور قلت قد يخرج او لا الوقت من ابدى لان الشقاق في الظهور وطولوه بل  
خفي احد لا يدرك الاطلاق من جعل على المرافقة لم يدركه الاصل فالاشك في بظهر اجزم انت من قال ان يكون من العرف  
من جعلها لسان لا قبل بكتيبه وظهوره لا يصح من مستدع فان اوقات الصلاة علقه بالاوقات المتعين  
للعامة والخاصة والعالي والمجاهل والمرد والعمد وانما جعلت المتابعة ليعلم قرب المسافة فكيف الصواب في  
المصل ولا ياتي لم يوجد من النبي عليه السلام امر بالتحليل قط واما الوجوب منه فعل والمعل بطرق اليه احتمالات  
كثيرة ووجه الامر بالاسفار والامر بالاعمال به فان قلت الامر بالاسفار مجهول على لسان الفقيه فانه لا بد ما يفر  
لا لا نظرية الاسفار قلت التخصيص على خلاف الدليل ولا يجوز التخصيص بدون التخصيص بطل هذا التعاسا  
رواه ابن ابي خنبة عن ابي ابيهم النخعي ما اجمع اصحابه رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التفسير  
بالخير فان قلت قال الخطابي في تفسيره انهم لما امروا بالتحليل صلوا بين الفجر والاولى في طلبة الصواب وقيل انهم صلوا  
بعد الفجر الثاني واصبحوا بها فانه اعظم الاجز قلت هذا باطلا اصله اذ لم يقل انهم امروا بالتحليل ولم يقل انهم  
صلوا صلاة الصبح قبل طلوع الفجر الثاني بعد الفجر الاول ولو صلوا قبل الفجر لا يعتد بها فكيف يكون له اجزاء  
قلت قال النووي في وجوبه على نيت ولا تصح صلاته قلت ذب الاجز على الصلاة دون النية والصلاة اذ لم تصح  
فلا اجزله فيها وعليها النية واليقين في وقتها وان الاسفار تكتفي بالجماعة وتسمع الحال على النية  
الضعيف فاذ لم تكن فضل الجماعة فكان افضل راوي وقال الشافعي في تفسيره في صلاة كماله  
قوله وقتها وهو اذا تحقق طلوع الفجر به فالاحد في المسئلة افضل فقد في الفقيه اذ الوقت وبه قال مالك  
داود والشافعي ومحمد والسنن رواية وفي شرح الوجوب افضل عندنا في جعل الصلوات ويستحب تعجيل  
الصلاة على احد القولين اجمع الشافعي رحمه الله بقوله تعالى وسارعوا الى مفخرة ربكم وفيها قلت اخبار  
المسارعة في حديث عابسة روى عنه نفاستها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلي الصلوة تنقذ  
النساء شلعات ثم يظهر ان لا يعرف من الغلس رواه مسلم وابوداود والترمذي والشافعي في مسندهم في مطلقا  
بالعين المسئلة بعد الفجر والموت في شقارب الا ان التفتيح سئل مع تقضية الراس والمروط جمع شرطه في الميم  
وسكون الراء في السسة من صورها وخبر يرويه وقيل سداها شعر قوله ان كان كل ان تحفة من التقبلة  
عند البصر بين واللام هي الفارقة بينهما وبين النافية وقال الكوفيون ان نافية واللام بمعنى الاكفولة  
تقاربان وحدها اكثر من الفارقة بينهما وبين النافية وقال الكوفيون ان نافية واللام بمعنى الاكفولة  
الا ان الغلس لا يكون الا في السبل والقبض يكون في اواه واخر وهذا الحديث معقد بغيره واعتني ايضا  
بحديث اسامة بن زيد عن الزهري بسند الى اسعود الانصاري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
لو ان جبرئيل عليه السلام فاخبرني بوقت الصلاة للحدث فيه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح من يفسر  
في حديثه فايقظ بها ان كانت صلاة بعد ذلك الغلس حرم ما لم يجد الا ان يسفر عما ابوداود وقال الخطابي  
هذه حديث صحيح لا سناد وحدث هشام عن قتادة عن قيس بن ابي حنيفة عن اشعث بن قيس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم  
انه صلى الله عليه وسلم لم يبق الا الصلاة فليتك كان قدما بغيرها قال الحسن اية روى مسلم في حديثه القاسم

قوام عظام

قوام عظام فانه كانت من بايعت النبي صلى الله عليه وسلم قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم في الاعمال افضل ام الصلاة  
لاول وهما بعدت عليه صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال له يا علي ثلاث لا تفرها الصلاة ان الله  
والجسادة له العشرت والامر اذا وجدت كذا او بعدت نافع عن ان عمره ان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الوقت انما هو مضاف الى الله ووسطه صلى الله عليه وسلم واخر الوقت عفاهاه والى باب من الامانة المسارعة لهذا السباب العباد  
لا التحليل فبانه غير وفيها الحزب وايضا المسارعة الى الموت تكون في المسارعة الى الشيء الذي هو افضل عند الله  
محذرة وذلك في كثير من الجاهل في تقليد لها وذلك لا يكون الا في التوراة في التعليل وعن ساجدنا ان المرأة التي  
تصلي الفجر تفسد ليلتها كمن تصلي سائر الصلوات ينسطق حتى تفرغ الرجال من الجماعة وقيل لا فضل لها في الصلاة  
كلها لا ينظر في اجماع الجماعة كذا في القضية وعن حديث عابسة اجماع الاول انه لا حجة له فيه لا يفرها الصلاة  
بصلوات صلاة الصبح سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له صاحب يعرف الرجل جليست في صلاة الليل  
والغسل جندت ليلته في وقت الاسفار في الاية وقال هذا بيت عذري في الدنيا اذا كانت فيه غلصة وفلة يستمر  
والله اذا انقضت بمرطها وغطت برأسها لا تعرف ذلك اذا كان مع قليل ظلمة الليل وهو الغلظ المذكور ان في است  
الغلة لعدم حرقة الشمس بل لا الاغسل في عليه ما رواه البخاري في من هذا الحديث فيه رجوع الى يوتهم  
ما يروون احد الثالث ان فعله عليه السلام قد اختلف في التفسير الاسفار كما ذكرنا من الاحاديث للفظين  
فارجع الى الامر بالاسفار في الصبح والامر بغير الوجوب فلا يترك الاحتياط الرابع ان حديث عابسة كان في  
الابتداء حين حضر النساء للجماعة ثم انسخ ذلك حين امر بالقرابة البيوت وقول ابراهيم النخعي ما اجمع اصحاب  
صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجمعوا على التفسير يدل على النسخ لان اجتماعهم على خلاف ما كان النبي صلى الله عليه وسلم  
فعل لم يكن الا بعد نسخ ذلك وبوت بخلافه والمراية عن حديث اسامة بن زيد النبي ان اسامة هذا قد تكلم فيه  
فقال احد ليس بشيء وقال ابو حاتم بنك حديثه ولا يصح به وقال النسائي والدارقطني ليس بالقوي وعن الشافعي  
ان يحيى بن ابي سعيد حدث عن اسامة بن زيد ثم تركه ما اخر فلم يبق حجة فاه قلت قال الحارثي في كتاب المناهج  
والتفسير حديث ابي حاتم بنك حديثه واسامة بن زيد في الحديث ولم يكن عليه السلام يدوم  
الا على ما هو الاصل ثم ويحدث ابن سعد في الحديث رواه اسامة بن زيد المذكور قلت يروى هذا ما اخرجه البخاري  
وسلم عن عبد الرحمن بن زيد عن ابن سعد ورواه عنه قال ما روت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة  
الفجر وقتها اجمع فانه يجمع بين المغرب والعشاء يجمع وصلى صلاة الصبح من العبد قبل ان تطلع الشمس في وقتها المعتاد  
كل يوم الا انه صلى الصبح قبل الفجر واما غلظها جدا ويوضحه رواية البخاري في الصحيح حتى يشرع وهذا ليس على ان  
عليه السلام كان يسفر في الفجر انما قالها صلاها بعد صلاة اسامة بن زيد ما ذكرنا والجواب عن حديث زيد  
ان الله حكاه فجعل احد فيه غلظ ونحو لا تنكره ذلك وقد كان يفعلها احبانا تعلما للجهان وغير ذلك من ذلك  
ولا يجوز ان يكون قد اخبروا السمرقندي الى اخر الوقت وهو المستحب لم يكن قد قرأه حبيب آية من آية بعد  
الرضاء وادخل الخلا ومحمد ذلك جند خيلته وقت الاسفار والمجاهد عن حديث ام فرقة انه ضعيف مضطرب  
لان روى القاسم بن خنم والقاسم لم يدرك ام فروة وهي بنت ابي حاتم اخت ابي بكر الصديق روى عنه في  
عنه لا يفي وقيل منه نقلها الصارفة وفيه في كونها الصارفة نظر والجواب عن حديث علي بن ابي طالب روى عنه  
نقاه ان روى عنه عبد الله بن معبد الجهني قال ابو حاتم هو مجرب عن ابي الجوز عن حديث ابن عمر رضي الله عنهما







مباح الاثرى او تاخير العشاء الى النصف الاخير مكره ولا يلزم من تركه الاستحباب لان التاخير الى النصف البليل مباح  
ولما اطلق النصف ذكره ادا انه يترى فقال المذهب من التفسير باليهوديات ما فيه التنبه باليهود فتركه مستحب لان  
الاجابة فيه قد تنصرف الى الساعه وذكره لا تراعى الاراد المذكور بقوله لا تسليح ثبوت الاستحباب في الكراهه ثم  
اجاب بقوله لا شك ان استباح احد التقنين مستلزم وجود هذا التجديد في استحياء الكراهه ثبت الاستحباب  
ضروقه واجاب السفتا ببيان الاستلال على ثبوت المذبح حكم القند مستقيم فيها لا واسطه بينهما فلا يستقيم فيها وفيه  
الواسطه ومن هذا الفرق الاستلال في حق المغرب والعشاء الا ترى انك لو قلت هذا مستحبه لانه ليس بساكن يصح ولو قلت  
هذا يصح لانه ليس بساكن ولا يصح لانه ليس بساكن امضا وقبحه وقال الاكل وما ذكره في النهي وهو في جواب هذا السؤال  
بني على امر القندين او التقنين لا يقتضي قلت من يقول القندين على جواب السفتا في وجوبه او القندين على الام  
الا ترى وقال عليه السلام لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب واخر العشاء هذا الحديث له اسو لكن بعينه هذا  
دوي ابو داود في سنه من حديث محمد بن اسحق عن زيد بن ابي حبيب عن زيد بن عبيد الله عن ابي ربه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب الى ان تشتبك النجوم محض ما رواه عن زيد بن  
عبد الله قال قدم علينا ابي ربه غاربا وعقبه ابن عمر بن ميمون على مصر فاخرا المغرب فقام اليه ابو ربه فقالوا  
له ما هذه الساعه يا عقبه قال شفتان قالوا اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب  
لما ذكر في المستدرك وقال صحيح على شرط مسلم وغيره ابن ماجه عن ابي عبد الله الطيالسي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه السلام لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب حتى تشتبك النجوم والمرا من الفطره النسبه كما في قوله عليه السلام عثر  
من الفطره وقوله ان تشتبك النجوم فكله ان تعدد في وقتها وانما تشتبك النجوم يقال تشتبك النجوم اذ ظهرت جميعا  
واختلط بعضها ببعض كثر ما ظهر منها وجه التمسك انما كانت حين لما كان سببا لوقوع الحيز كان التجديد سببا لاستحباب  
وكثيرا قال ابن تيمية الفعل بمعنى المجدد الى انما تهيئ للمغرب وقال الاكل وعثر عن بعض النصف في اخير الحديث  
عن الدليل العقلي بايجاب انه فعلة كذا لان الحديث فيه ولا على اخير العشاء فله الفصل بينه وبين الاول بل  
عقل في قوله لا يربط بل قلت هذا لا اعتبار في جوابه الا ترى قاله قال الغان قلت قدم صاحب الهداية الدليل العقلي على  
التفصيل وكان حقه ان يعكس قلت وقع في خاطري بالاهام الربا في ان صاحب الهداية انما اخبر الحديث عن الدليل العقلي وذكر  
متصلا به اخير العشاء لان الحديث فيه استحباب تاخير العشاء ايضا ففكر ان يفصل بين الحديث وبين سنده  
تاخير العشاء فقلت نعم في خاطري بالاهام الربا في ان هذا الجواب عبطا بل انما اشار اليه الاكل والجواب الطيالسي هو انه  
انما اخبر عن الدليل العقلي لا به دليل الاستحباب فيجب للمغرب ودليل ايضا للدليل العقلي لا به عللا كراهه التاخير  
لاجل التنبه باليهود فانهم يوجزون المغرب الى اشتباك النجوم كما رواه الله عليه السلام قال يحملوا المغرب ولا  
تسبوا باليهود فاخر عثر حتى يشمل المدلول ودليل العقلي ايضا وكان ذكره على الطريقة المعهودة من تقديم الحديث  
ودا حيز الدليل فانهم قالوا اي القند وحي حمانه وتاخير العشاء الى ما قبل ثلث اى وسبح تاخير ما  
العشاء الى ما قبل ثلث الليل وفي بعض النسخ القند وحي حمانه وتاخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل  
وبه قال مالك واحد اكثر اصحابنا وبعض ومن بعدهم قاله الترمذي في النصف مباح وما بعده مكره وقال  
الشافعي في القند بتقديمها افضل وهو الاصح كسائر الصلوات في الحديث بتاخيرها افضل ما لم يحا وروى اخيرا  
وحكى ابن المنذر ان الشافعي عن ابن سريج وابن عباس لما قيل ثلث الليل وهو مذهب اسحق في الميث ايضا وفي

قال الشافعي

قال الشافعي في كتابه المذهب وفي الصلاة القند بتقديمها وقال النووي وهو الاصح وقطع الترمذي في الكافي بتفصيل  
التاخير قاله هو اقوى دليل لقوله عليه الصلاة والسلام لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
روى هذا عن ابن عمر بن عبد الله بن خالد بن الجهمي عن ابن ابي طالب وروى سعيد بن جابر عن ابن عمر بن عبد الله بن خالد بن الجهمي  
ابن عباس وروى ابن عمر بن عبد الله بن خالد بن الجهمي عن ابن ابي طالب وروى سعيد بن جابر عن ابن عمر بن عبد الله بن خالد بن الجهمي  
عبد الله بن عمر بن عبد الله بن خالد بن الجهمي عن ابن ابي طالب وروى سعيد بن جابر عن ابن عمر بن عبد الله بن خالد بن الجهمي  
او نطقه وقال الترمذي حديث حسن صحيح وحديث زيد بن خالد رواه الترمذي في هذا الباب عن  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
فقال الترمذي حديث حسن صحيح وذكر الشيخ علاه الدين الترمذي في قوله هذا الحديث خماسا لا يداود ولم يخرج  
منه الا فضل السواك ولم يذكر فيه تاخير العشاء والجمعيه اصحاب الاطيان ابن عساكر والمناظر في حديث لم ينهها  
على ذلك ما تضمنه المذهب في حديث زيد بن خالد حديث الترمذي في حديث زيد بن خالد حديث الترمذي في حديث زيد بن خالد  
الصلاة واجيب من ذلك ما ذكره النووي في الصلاة مستندة على فضل تاخير العشاء وقوله لا يداود والترمذي في حديث زيد بن خالد  
اليطاب روى الله عنه رواه ابن ابي حبيب عن زيد بن عبيد الله عن ابي ربه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب  
والعشاء واخرت العشاء الى ثلث الليل قالوا لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
ابن ذر حديث عن ابي ربه عن زيد بن عبيد الله بن خالد بن الجهمي عن ابن ابي طالب وروى سعيد بن جابر عن ابن عمر بن عبد الله بن خالد بن الجهمي  
الله صلى الله عليه وسلم لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل قالوا لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
وسلم وروى ابن ماجه الحديث من رواية ابي داود عن ابن عمر بن عبد الله بن خالد بن الجهمي عن ابن ابي طالب وروى سعيد بن جابر عن ابن عمر بن عبد الله بن خالد بن الجهمي  
صلى الله عليه وسلم لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل قالوا لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
صلى الله عليه وسلم لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل قالوا لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
الصلاة الى ثلث الليل حديث ابن عباس رواه البخاري وسلمان بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
من سائر افعال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه البخاري وسلمان بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
امرهم ان يصلوا هذه الساعه وحديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه البخاري وسلمان بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
صلى الله عليه وسلم لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل قالوا لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
او عثر ذلك فقال حين خرج انكم تنظرون صلاة ما ينظرها الهدى بن عمر بن خالد بن الجهمي عن ابن ابي طالب وروى سعيد بن جابر عن ابن عمر بن عبد الله بن خالد بن الجهمي  
هذه الساعه ثم املوا ان فقام وسلي حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه البخاري وسلمان بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
والسلام العشاء النصف الليل قالوا لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب ان يوجز العشاء التي يدعونها العتمه وحديث جابر بن سمرة رواه مسلم قال كان عليه  
والسلام يوجز العتمه فان قلت كيف ثبت الاستحباب ههنا والنسبه في السواك مع ان قولنا فيما علق واحد ذلك استحياء  
في السواك لما مع المنطقه ولما لم يرد واجبا فلا استحياء في السواك مع ان قولنا فيما علق واحد ذلك استحياء  
لما مع هوانا حين وعثر انما حين لم يدل على الوجوب بل يدل على التنبه ولا استحباب وقال الا ترى انما هو اجاب لارائه  
واضا وحديث المواظبه في السواك ولم توجد في التاخير قلت فعلى هذا كان ينبغي ان يكون السواك واجبا على مذهب  
بعضهم ولان فيه الحجة تاخير العشاء فلعلم السواك ينبغي للجم وهو المأذون لاجل المأذونه وقال ابن المنذر  
السراة المساعه وهي الحديث بالليل واصل السر في ذلك وحديثون في قوله لا تزل الا في حق ما تجوز المغرب والعشاء الى ثلث الليل







الصحة والفساد ما شأنا في ذلك بقوله للاحتياط وهو الصحة والفساد الأنبياء أنه يجوز لأحد بعد الوقت لا  
أوضح بذلك وجه الاحتياط وذلك لأنه إذا أخر يوم الغيم بسلامة الصلاة بوقت بعد خروج الوقت فصلا  
جائز شقظ عنه الفرض بخلاف ما إذا أُجِّلَ ووقف قبل دخول الوقت فانها ما سجد في سجدة واحدة  
والأوقات التي ذكر فيها الصلاة أي هذا فصلها بيان الأوقات التي ذكر فيها الصلاة فصلها أي كبر مع  
سلا يجوز الصلاة فيه باعتبار الغالب ولا عدم الجواز مستفهم للكهنة لما فرغ من بيان أحوالهم في الوقت  
في بيان القسم الأول لا يجوز الصلاة عند طلوع الشمس لا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها الظهور  
شدة للشمس انقضاء لا يقال في الشتر الظهيرة ويجمع على الظهيرة زمانا للجرم الظهيرة الخارجة يقال أين حر  
الظهيرة وحين قام لها الظهيرة وقال الخارج والجرم نصف النهار عند اشتداد الزوال لا يجوز الصلاة في أواخر  
الشمس إذا أبدتها الفرض ففما في الجواز مطلقا وإن لم يرد عن غير فعله الكراهة والكراهة مطلقا على الجواز  
غير ويجوز إطلاقه على الفرض والواجبات التي لا يجوز في الأوقات وعلى الفعل الذي يجوز فقال السراج في الملام  
من قول لا يجوز لا ينبغي أن يفعل ولو فعل جاز وقال صاحب الدلالة في قوله لا يجوز الصلاة إلا بجوز فعله ولو شرع  
يلزم كما في البيع والفساد لأن الشيء من الأفعال الشرعية بعضه المشرع وفي أفراد ما دبه ما سجد الفعل ففعل  
هذا المراد من قوله لا يجوز الصلاة نوع مخصوص وهو الفرض ليس المراد جواز الصلاة في الأوقات المخصوصة  
يجوز لأحد أي كما وجبت لأن الشافعية بحسب الشريعة يجوز سجدة واحدة والكراهة والحفاظ على الأوامر  
الاستحباب في سراج الطحاوي ولو لم يسلطوا في هذه الأوقات الثلاث فله يجوز وكبره وقال الأكرخي يجوز واجب  
أي أن وقتها في الاستحباب في الصلاة لا أن يقضى ويقضى بأية الوقت المباح وإنما لا يجوز في هذه الأوقات  
لأنها وجبت كسائر ثلاثتها أي بالثبوت فقلت قوله لا يجوز إذا استعمل في عدم الجواز بالنسبة إلى الظاهر وفي الكراهة  
بالنسبة إلى الشافعية صلاة للشارع وسجدة الثلاثة يكون جها من الحنفية والجواز على رواية الأكرخي لا يلزم ذلك  
لأن في غير تلك الرواية لا يجوز الفعل أيضا وأما على رواية من أن الفعل يجوز مع الكراهة فلا يستقيم إلى أن  
لا يعدم الجواز مطلقا كما ذهب إليه البعض في المبسوط والمحيط للأوقات التي ذكر فيها الصلاة خمسة ثلاثة منها  
لا يصلح فيها أحد الصلاة عند طلوع الشمس لأن تيممها عند زوالها وتندحر بها الأعصر يومه فلا يطوع بعد طلوع  
الشمس لأن تيممها عند طلوع الشمس لا يطوع بعد صلاة العصر وقد كثر الخطأ والفتنة واليهان الأوقات  
التي ذكر فيها الصلاة التي تيممها وقتا ثلاثة منها تكرر لعقبي الوقت وهي المذكورة آنفا في هذه الثلاثة تكرر  
الطلوع التي لم يرد فيها شيء من الإجماع ولا كبره ولو شرع فيها شيء شرعه وجاز وأما ما في والمحيط في الوقت  
المشهور لكن لا بد من قطعها وأما ما في وقت غير مكره فالتحيط ولو فضاها في غير وقت مكره جاز وقد  
استدلوا بأنهم لو كان ما له سبب كركعتي الطواف ونسبة المسجد وسجدة الثلاثة وصلاة للشارع والمندود  
في هذه الأوقات والأوقات لا يجوز صلاة للشارع لأن ما جئنا مكره وفي الميكنان حضرت في وقت سجد لا يجوز  
ففيها خلافت ما ذكره ونصرا كذا في صلاة لا يجوز فيها صلاة للشارع ولا سجدة الثلاثة ولا يقضى فيها ولا يصلي  
تطوعا وكذا يكره أداء فريضة عند تيمم الشمس لا يصح الفرض عند الطلوع والزال وأما قضاء الفريضة المندود  
وفضا والواجبات الفريضة وسجدة الثلاثة في وقت غير مكره والوزن ذلك لا يجوز في هذه الأوقات والواجبات  
من التي تيممها عند طلوع الفريضة بعد فرض قبل الطلوع وقبل صلاة العصر بعد الغروب

قبل الغروب

قبل الغروب وعند الخطبة وعند الإقامة يوم الجمعة وعند خطبة العيد وعند خطبة الكسوف رخصة الاستسقاء  
كراهية التحفة ولكن بلفظ الكراهة وفي الخبر لا يفتل بعد صلاة الجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة  
العيد تحريم عقبة رخصته لقوله تعالى ثلاث أوقات بآثار سؤلاه صلى الله عليه وسلم أن يفصل بين ما وإن  
تغير فيها سؤلاه في طلوع الشمس حتى تنقضي وعند زوالها وحين تنقضي إلى الغروب حتى تغرب  
هذا الحديث رواه مسلم ولا يرد من حديث موسى بن عيسى بن مراح عن أبيه عن عقبة بن عامر الجهني قال قال  
لساعات كثر سؤلاه صلى الله عليه وسلم بها أن تفصل بين ما أو تغيب من سؤلاه حين تطلع الشمس ثم تغرب  
تنقضي وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تسيل الشمس وحين تنقضي الشمس للغروب حتى تغرب وإن تغيب  
المراد منه الصلاة على ما يحاسبه يذكره المصنف من قوله تنقضي أي قبل الغروب وقد وقعت هذه اللفظة  
هنا بآثار من سس وقت بناء واحد وأصل بيان لأنه من تعيب ويجوز فيه أيضا أن بين على الأصل ويجوز  
حذف أحدهما كما في قوله تعالى أنا نخلق الموتى نخلق فمن أحدي امتين وثلاثه صان بصيف أي ما يقدر  
صاف الشمس وصفت وتنقضي أي ما لا للغروب قوله حتى ترتفع أي الشمس وحدا لا ترتفع الذي سراج فيه  
الصلاة المتعلقا فيه ففي الأصل إذا ارتفعت الشمس قد ربح أو لم يربح بتأجيل الصلاة وقال الفضل بن أبي  
بكر على النظر إلى غيرها فالشمس الطلوع والباح الصلاة وقال الفضل بن أبي الحسن بقدر على النظر إلى  
قصرها فالشمس فيه فإذا نما من النظر سراج وقال أبو حفص السكندر في بوق بطلت وبوتق في أواخر سنة ما  
دانت الشمس تنقضي على خطها فحينئذ الطلوع وإذا وقع في وسطه فقد طلعت وحلت الصلاة كذا في المحيط فإن  
قلت التحصين بالثلاث في العدد بقيد الاختصاص عليه وقد ذكر تسعة أوقات لا يجوز فيها الفعل وتلك التسعة  
غير هذه الثلاثة فليكن منه أيضا لا العدد فليكن ما يلزم هذا أن يكون المراد بسلوكك المندوب عليه فالثلاثة  
المخصوصة حكما أن لا يجوز الفريضة والنوافل أيضا في بعض الروايات وأما غيرهما فليس بها عناه لا يجوز بعضها  
الفوايت وصلاة للشارع وسجدة الثلاثة وفيها خلافات الثلاثة المذكورة فإن ذلك لا يجوز فيها وإذا كان لا يجوز  
يختلف لا يلزم الإبطال بل يكون كل واحد منهما ثابتا بدليل على حدة فاما الثلاثة المذكورة فصدقت عقبة وظل  
تأخره وأما غيرها فبأحاديث أخرى مثل صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس في هذا العصر حتى تغرب الشمس وعين  
ذلك فقلت أن الإجماع في هذه الأوقات فلو شرع فيها ثم فقه هل يقضى وسؤره فلا يستقيم لأن شرعه  
لربيع فلا تصادف ففقه صلاة شرعه وقاله في صلاة من المبسوط لوطها العصر وهو في خلال  
صلاة الفريضة قبل أن يسلم فليس عليه وسؤره صلاة أخرى ما على قوله أنه ما خارجا عن الصلاة بطلوع  
الشمس وهو أحاديث روايتين عن أبي حنيفة والرواية الأخرى وإن لم يصحها جماعة من أحد التفرقة فقد فسدت  
صلاة بطلوع الشمس لا يجوز إذا انعقد هذا الوقت كما لا يجوز إذا انعقد هذا الوقت في هذه الحالة دون الضميمة  
في صلاة للشارع فلا يصح إحداهما على ما سأل أبو يوسف بل يرد الوضوء خصوص على الرواية التي رويت عنه أنه  
يصبر حتى تطلع الشمس ثم يتم الفريضة بفعل هذه الرواية أن فعله صادف هزيمة صلاة طلبة فكان حذرا والمراد  
بقوله وإن تقصر صلاة للشارع المراد بشدة وحين صلاة للشارع الجلال من قوله رخصه رخص الله  
عنه وإن تقصر فيها الصلاة على للشارع يقال في وقت من باب قصر يقصر ويهدر يقصر يقصر من المساجد  
فمن قال بغيره إذا أدته وأجره إذا جعل له قبرا يوري فيه وقال ابن السكيت أقره أي جعل له قبرا يوري



فيه وفعله تعالى ثم اذنه فاقبره وجعله من يقبره ولم يجعله باق الكلب فأكبره الانسان بالقبور قال ابن الاعراب  
اقبر اذا امر انسانا بحفر قبر فان قلت ذكر القبر في رواية الصلاة من اوجب من الجواز اذ الكفاية قلت قال في المسئلة  
هو من باب الكفاية اللازمة بينهما وقال الا ترى ان كفاية لا تارة في ذكر المردف واردة المردف في قوله المردف من  
اللائق من المذكور ما يكون بين الاذن والمردف على سبيل التبعية لان الكفاية انما تكون في الاذن من ما هو  
تابع ويراد به ما هو متبع ويراد فان قلت ما هذا الذي ابي هذه الدعوى فلا يوجد بظاهرها فيكون  
وقد المصلحة هذه الاوقات الثلاثة مكررها قلت اختلفت العلماء في هذه الاوقات فاختار طائفة بظاهرها وقالوا  
بكرة وفي الميت في هذه الاوقات الثلاثة وقال البيهقي ورواه عن القسمة هذه الساعات لا ينافي في الصلاة على الميت  
وهو عند كثير من اهل العلم على كراهة الدخول في تلك الساعات وكذلك جعل ابو داود وعنه الدق في قوله تعالى  
عليه في كتابه للشارع فقال ما جاء من الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها ثم في حديثه حقيقة المذكورة  
وذهب اكثر اهل العلم الى كراهة الصلاة على الجنازة في هذه الاوقات وسوي ذلك من ان عروها في عطاء والتخي  
ولا يرى في النووي وفيه قال لا يوصف واصحابه والحدوا سمي وكذلك جعله النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة ويؤيد على ما  
ما جاء في كراهية صلاة الجنازة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونقل عن ابن المبارك انه قال لا يعين ان تقبر فيها متانا  
يعني صلاة الجنازة انتهى وعن ابن ابي شيبة كان يري الصلاة على الجنازة في اي ساعة شاء من ليل او نهار وكذلك  
الدق في وقت كان من ليل او نهار وفي احكام ابن بري قال بعض العلماء لا يصلي عليها في الاوقات الثلاثة  
المذكورة حديث عقبة روى عنه انه قال ان يخاف عليها النتن وقبل لا يصلي عليها عند الغروب والطلوع  
فقط ويصلي بعد العصر وما لم تصف الشمس بعد الصبح ما لم تسفر وقال ابن عبد الحكم يصلي عليها في كل وقت كان  
لغيره وقال الليث بكرة الصلاة عليها في الاوقات التي ذكر فيها الصلاة وقال عطاء والتخي لا يصلي عليها في الاوقات  
التي ذكر فيها الصلاة فان قلت جعلها ما يدل على هذا الخبر قلت نعم في الامام ابو حفص عمر بن الخطاب في كتابه  
من حديث خارج بن سمعان عن ثوبان بن سعد عن موسى بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يصلي على من  
يظنون انهم ماتوا عند ثلاث طلوع الشمس لغيره لا في الغن غير مكرره اي لا في وقت الميتة هذه الاوقات المذكورة  
غير مكرره والحديث اطلاقه جهة على انما في تخصيص الفرائض في النوازل بكرة واختار شيخنا في الجواز  
وهذا الموضع كذلك رد السراح فيه ولم يجدوا في كتابنا في خصوص ما عر من مذهب ابن ابي شيبة في تخصيص الفرائض  
في كتب اصحابنا المتبعة عليها فقالوا في سبيل سرحه قوله والحديث باطلا جهة على انما في تخصيص الفرائض  
والنوازل بكرة وفي بعض نسخ الحديث ما يذكر الفرائض وذكر بكرة بالياء وفي بعضها لم يذكر النوازل والصحيح من الرواية  
ان يذكر الفرائض ويذكر بكرة بدون النوازل وبالله في تخصيص الفرائض وبالله في تخصيص النوازل في جميع الامكنة  
وتعبر حوا الفرائض والنوازل بكرة وذلك انما يوارى هذا الذي ذكرته وهكذا كان يحفظ شيخنا فان عندنا في  
يجوز الفرائض والنوازل فان شمس الامة السرخس ذكر في المسئلة حديث عقبة بن عامر وغيره من الاحاديث في  
ولا مكنة هذا الذي سواه عندنا في العموم الامام وقال ابن ابي شيبة في ما من الصلاة في هذه الاوقات بكرة الحديث روي  
عن الامكنة انتهى كلامه وقال تاج السرخس قوله في تخصيص الفرائض انما في تخصيص النوازل بكرة في قوله كراهة الفرائض  
هذه الاوقات قوله مكنة اي في تخصيص مكنة فان عندنا في هذا الحديث انما في تخصيص النوازل بكرة في قوله كراهة الفرائض  
صاحب الداية قوله جهة على انما في تخصيص الفرائض مكنة وقال ابن ابي شيبة في جواز هذه الاوقات الفرائض ومن

النوازل

النوازل ما له سبب تحية المسجد وركعتي الطواف وكذا في الجمعة والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء  
على انما في تخصيص الفرائض مكنة وفي بعض النسخ مكنة بالياء والصحيح ان يذكر مكنة بالياء انما في تخصيص  
الفرائض مكنة الصلاة ويقول ان الذي ورد في حق النوازل في حق الفرائض بدليل قوله عليه الصلاة والسلام من نام  
عنه صلاة او سبب كذا اذا ذكرها فان ذلك وفيها يعلم ان الفرائض ليس من حيث حق يجوز الفرائض الا في النوازل  
بكرة كراهة جميع البلدان اما النوازل فانها تكرر في هذه الاوقات لا مكنة فان مكنة مخصوصة من سائر البلدان لما روي  
ابو داود والبيهقي عن الصلاة في هذه الاوقات فقلنا بقوله لا مكنة فان يجوز الفرائض في جميع البلدان في مكنة وعبرها  
لان الفرائض من جميع البلدان ويجوز النوازل في مكنة خاصة لان مكنة خصت من جميع البلدان وهذا التقدير لا  
يغيب الاعلى واية مكنة بدون النوازل فانما هي في النوازل لا في غيرها ان ارد بقوله لا يجوز الفرائض وحده وان النقل  
جاء مكرره ولم يستعمل الحديث جهة على انما في جواز النوازل وان كان مراده عدم الجواز في الفرائض والنوازل  
جميعا لزم عليه ما نقل من الكرخي والاستحباب في جواز النوازل في مكنة وان كان الجواز مع كراهة النوازل في مكنة  
جهة على انما في الاداة انما في اصحابنا يقولون بالجواز مع كراهة النوازل في مكنة وقال في المطالع  
ذلك فيها ويجده من الشيخ وان كان عدم الجواز في الفرائض والجواز في النوازل في مكنة فان في بعض الروايات لزم  
اختلاف معنى اللفظ الواحد على سبيل الكفاية وهو غير جائز وانما في عدم الجواز في الفرائض والنوازل على بعض  
الروايات ولا يلزم ما نقل من الكرخي والاستحباب لانه اختار خلافه واذا اظهر كذا في قوله كراهة النوازل في مكنة  
الصحيحة هو ان يقال جهة على انما في تخصيص الفرائض مكنة لانه هو الذي يصيد ما ذكرنا من مذهبه وان كانت  
فيه اعلل وروى فاعده وهو ما وقع في بعضها من قوله في تخصيص الفرائض والنوازل بكرة وفي بعضها في تخصيص  
وفي بعضها لم يذكر النوازل قلت هذه الترددات والنص في البحث كلها من عدم الوقوف على مذهب الشيخ  
وعدم الرجوع الى ابيات كتب اصحابنا فيقول مذهب ابن ابي شيبة في جواز الفرائض في هذه الاوقات والنوازل ما له سبب  
تحية المسجد وركعتي الطواف دون النوازل المطلقة وفي مكنة يجوز النوازل المطلقة ايضا وقال النووي في الرواية  
يجوز في هذه الاوقات قضاء الفرائض والسنة والنوازل انما في النوازل في هذه الاوقات ورواه في جواز صلاة الجنازة ويجوز  
السلامة وسجدة السكرو ركعتي الطواف وصلاة الكسوف ولا يكره فيها صلاة الاستسقاء على الصحيح وعلى النوازل  
بكرة كصلاة الاستسقاء ويكره ركعتي الاحرام على الصحيح فاما تحية المسجد فانها في دخول الفرائض كد روي  
او اعتكاف او انتظار صلاة ويجوز ذلك ثم بكرة وان دخل الحاجة بل يصلي التحية فوجها في قسمها الكراهة  
انما في اذ اعرفت هذا فان نقل السني عن مذهب ابن ابي شيبة في قوله فان عندنا في جواز الفرائض  
في هذه الاوقات في جميع الامكنة دون النوازل في مكنة يجوز عند الفرائض والنوازل بكرة في قوله كراهة النوازل في  
فانما في كلامنا الذي قلنا انما في انما في مذهب ابن ابي شيبة في قوله كراهة النوازل في مكنة ما قاله الامام  
تبيين ان السنة الصحيحة الى اخره والا فرب الى المطالع ما قاله صاحب الداية ثم في نسخة اخرى في قوله  
والحديث باطلا يعني بكونه شافيا في الفرائض والنوازل جهة على انما في تخصيص الفرائض والنوازل في هذه الاوقات اي  
في مكنة وفي اي مكان كان وقوله والنوازل اي في تخصيص النوازل في الجواز فيها حال كونها فيها بكرة في نقلها ولا بد  
هذه العبارة عن جواز النقل الذي له سبب غير مكنة فيكون انه الشيخ كراهة في قوله كراهة النوازل في مكنة في قوله كراهة النوازل  
ما ذهب اليه قوله عليه السلام من نام عن صلاة او سبب فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وفيها جعلت وقت الذكر



وقد اختلفوا في مطلقا وله في جريان النفل بكونه من غير الله تعالى استثناء الوارد في حديث عقبه روى عنه ابي بصير  
وقوله عليه الصلاة والسلام يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
اي ساعة من اوله في الجمعة حديث ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام في الجمعة في نصف  
النهار الا يوم الجمعة وما روي ابو الخليل عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره الصلوة في الجمعة الا يوم الجمعة  
وقال ابن جبير في صحيحه ان يوم الجمعة والجمعة من غير ذلك ما حدثت من انام عن صلاة في الاخرة فهو مخصوص بحديث عقبه والله  
عليه ما روي ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غزوة خيبر فصار صلاة الجمعة فيه فقاموا  
فما انظروا الا الشمس وفي رواية التبريد او قد ياتي في الشمس ما روي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلاة الا بعد ان تطلع الشمس  
لم تطلع الشمس فليجوز قضاء المكتوبة في حال طلوع الشمس اخرها رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام بعد ان تطلع الشمس  
لاستثناء الوارد في حديث عقبه الا بكونه غريب لم يرد في المشاهير فلا يرد به عليها او يحتمل انه كان قيل النهي عن  
الصلوة في الايام اذ في احوال الدعاء قري حتى صلى في قال ابو بكر بن العزم هذا الحديث ليس صحيح ومن الراي ان الاصل  
الا يوم الجمعة يعني فلا يوم الجمعة كما في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم قاله ابو داود وقال ابو الفرج وفيه ثبت من لا يسلم وهو موقوف من روى عنه ابن مسعود  
كما هو من ذلك يوم الجمعة ومن سجد المنيعة بذكره ان روى عنه يهون من ذلك واباحه فباعطه في الشنا ودون  
الصيف وفي رواية الاوقات يوم الجمعة وجاز عند الشافعية احد ما يجوز لكل واحد في بقية الاوقات يوم  
الجمعة والاخر لا يجوز الا في وقت الاستسقاء يوم الجمعة دون بقية الاوقات يوم الجمعة وروى عن بعضهم تخصيص الاستسقاء  
من الشعائر وروى عن بعضهم قال صاحب المنيعة وعنه فان قلت بجواز حديث عقبه قوله عليه السلام من ادرك  
ذكر من الظهر ان تطلع الشمس فعداد ركعتيها في ان هذا يقتضي انه لو شرع في صلاة الفجر وتلعت الشمس في  
خلالها لا تصد صلاة كما ذهب اليه الشافعية قلت انه لبيان الوجوب باذنه من الوقت فلا يكره منه هيباك  
في هذا الباب انه يقتضي ان هذه الاوقات الثلاثة فلا يصلي الا في وقتها سواء كان لها سبب او لا وله قال ابو داود  
اجازة كقول الطوائف صلاة الجماعة مع امام المؤمنين الفوت واحتقت الرواية عن مالك في صلاة الكسوف وحين  
القران في وقت النهي ووجهه على يوسف واباحه استثناء يوم الجمعة ووجهه عطف على قوله صلى الله عليه وسلم  
روى عن ابن مسعود انه قال لا بأس بالصلاة في وقت الزوال يوم الجمعة واستدلوا به حديث ابن مسعود  
وقد ذكرناه في غير هذا الموضع في جواب الجواب عنه قال ابو الفرج وروى عطف على قول الكلام ولا صلاة جنازة اي  
ولا يجوز صلاة الجنائز والافات الثلاثة المذكورة هذا على جنازة حضرت قبل العصر ان الصلاة يجب  
بخصوصها كما في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
ما قصة كما وجبت لما روي وهو قوله وان نصبر فيها سونا ولا حكمة ثلاثة عطف على ما قبله اي في  
يجوز سجدة التلاوة هذا اذا كان تلى او سمع قبل هذا الزمان فصحت في هذا الزمان بعدم اجراء التلاوة في الصلاة  
انما في هذه الزمان فصحت سجدة التلاوة اذا كانت نافلة كما وجبت لانها في معنى الصلاة اي لان سجدة  
التلاوة في معنى الصلاة من حيث انه شرط لها ما شرط للصلاة من الطهارة وسر العورة واستقبال القبلة  
فما كان اعتبارا لحقوق الله لشدة التمسك به فيحصل بعد التمسك بالحوال ايضا كما في المبسوط فقال الامام  
قيل بانها لم تلحق بها في قوله عليه السلام لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل

الضاحك

الضاحك في سجدة التلاوة كما في الصلاة واجيب بان التلاوة في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
الصلاة التي وجدت فيها العزيمة لا تجوز الصلاة ذات عزيمة وركوع وسجود والحمد لله الذي هدانا لهذا  
من كان وجهه في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
قوله لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
وجوب الصلاة هو الجزاء القابل من الوقت الذي يترتب عليه الاداء لا ان له لعلنا بكل  
او تعلق بكل الوقت حكمة الوجوب الاداء بعده او الوجوب اذا الصلاة بعد ذلك الوقت لوجوب تقديم السبب  
بجميع اجزائه على السبب فلا يكون اداءه ولا تعلق الجزء الماضي اي لو تعلق بسبب الوجوب بالجزء الماضي من الوقت  
قالوا في كسرها في اخر الوقت فانه لا يبي بعد ذلك وقت يكون قضاؤه وان كان كذلك اي اذا  
كان الاس كذا في كسرها من ان السبب هو الجزء القائم الى اخره ففقد ادائها اي فقد اي الصلاة التي هي العصر كما  
وجبت اي بان اتصال الاداء بها فكان وقتها صحيحا بان لا يكون موصوفا بالركعة ولا تنسب الى السبب لانها  
نظير صلاة وجبة السبب كما لا فلا يتاوي ناضا وان كان ناضا اي ناضا بان يكون منسوبا الى السبب لانها  
بما تفت وقت الاصل وجب الغرض به ناضا فيكون ان يتاوي ناضا اي ناضا بان يكون منسوبا الى السبب لانها  
في الصلوات يعني غير العصر لانها وجبت كاملة فلا يتاوي بالناقص لان ما وجب كاملا لا يتاوي بالناقص  
وقال الامام في ذلك ان السبب هو الجزء القائم من الوقت فيه تسامح لان السبب اما اول جزء الذي يلحق الاداء والمضيق  
او كل الوقت عند خروجه فقلت المراد بالجزء القائم من الوقت الجزء السابق الى اخر الوقت لان السبب ينتقل من جزء الى  
جزء والسبب هو الجزء القائم وقال صاحبنا في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
الوقت وايضا يلزمه على تقدير رجوع القضاء والعصر في هذا الوقت لان الجزء القائم من الوقت ناقص يجب به العصر  
ناقصا فينبغي ان يجوز كعصر يومه واجاب عنه الشيخ عبد العزيز في الاول بان كل ذلك فحين اخر العصر للفرق  
حالا فكذا ان السنة حقة هو الجزء والقائم من الوقت وهو المعبر عنه بالجزء المضيق وهذا الثاني بان الجزء اذا  
تعيين السبب بحيث لا ينتقل اليه غيره كان السبب حينئذ تقويتا للوجوب كالجزء الواحد من الوقت في الصلاة  
الجزء الاول من اليوم والصوم قال الامام في ذلك ورد عليه به الفوات بالتقويت عن الجزء الاخير من الوقت انما هو  
باعتبار وجهه ومع الوقت لا باعتبار وجهه للسببية وكذلك الجزء الاول من اليوم لان وقت الصوم كمالها فاذا  
انقضت كانت لا مثله ان التقويت بمجرد اعتبار وجهه الوقت بل به باعتبار الجزء الاخير للسبب كما ترى انه اذا  
انقضت الظهر والغروب والعشاء في الجزء الاخير خرج الوقت كان ذلك اذ الاضواء فلو سلم ان السبب في وقت  
الشمس لم يمتد الى العصر فانه لم يتمكن حينئذ من السبب بل يمتد الى ما قبله من وقت السبب على خلاف ذلك كما علمنا ان  
حين جعل من وقت السبب الوجوب فقال سبب الوجوب هو الجزء الاول من الوقت فصار السبب حكم الوجوب  
ومعناه ان الواجب ولكنه وجوب توسع وهو الاصح وهكذا نقله علاء الدين الحاكم في شرحه في المبررات  
وفي التقويم لا يري من الناس من قل ان الاداء لما لم يلزم في اول الوقت لم يكن وجوب الصلاة متعلقا بآوله  
فانه غلط ويتأين وقت الفعل كالقراءة في مختصرا يلزم وجوب الاداء في السنة من اول الوقت خلافا  
لبعض من يفتي بان عباد الله في زمن قال الصلاة في اول الوقت تقع فعلا قال وهذا لا يصح فاما  
سبب الاداء من سبب الاداء من يقول الوجوب لا يثبت في اول الوقت وانما تعلق الوجوب باخره وسبب







سليمة رضى الله عنها في وقت الصلاة لم يزلها انقضت بها اذا قامت بعد العصر قالت لا انا حديث  
قوس من رواية الامام اسناد غير متصل ووجه من ترجم لم يسمع من يفسر قال ابن حبان لا يخلو الاحتجاج ثم يفسر  
بعض الفاظ الاحاديث المذكورة في قطع بين فريضة شيطان اختلوا فيه عجاويزه فبطلت صلاة مفارقة الشيطان  
عند ربه ومنها للطلوع والغروب وقبل فريضة من فركا تاقرت لهذا الامر اي بطله بري عليه ذلك لان الشيطان  
انما يتوكل في هذه الاوقات لانه يسول لعبية الشيطان يسجدوا لها في هذه الاوقات وقيل فريضة حزية واصحابه الذين  
يعبدون الشمس يقال هؤلاء من ان يومنا بعد وقت اخذوا قبل ان هذا قبل ونسبته وذلك ان باخرة الصلاة  
انما هي من شيطان فريضة في وقت فريضة ذلك في فريضة وقت الفريضة انما قالوا في الايام وقد فعلوا فيها  
فكأنهم لما فعلوا فريضة واحدة وانما قالوا بانفسهم الشيطان انهم حتى صفت الشمس صارت انهم يترددوا في  
دورات الفريضة فريضة واحدة وانما قالوا بانفسهم الشيطان انهم حتى صفت الشمس صارت انهم يترددوا في  
عند ربه وانما كان عند طلوعها لان الكفار يسجدون لها حينئذ وفيها لكونها الساجدة لها في صورة  
الشياطين له ويحذل نفسه ولا عوانة انما يسجدون له فيكون له ونفسه تسلط فيه شهوة اي شهوة  
الملايكة وتحضرها في وقت يسجدون له ولا بأس بان يصل في هذه الاوقات اما بالوقتين لمصلحة الصلاة  
التي قبل طلوع الشمس وما بعد صلاة العصر فيلزم وجوب الشمس الغوايت بالنسبة يقول بعض العلماء  
ويصل في الصلاة لان الكراهة في الاصل في هذه الاوقات كما تستحق الفريضة بغير الوقتين بعد كالمسحوق  
اي بالفريضة في وقت الفريضة لان الشيطان في الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
يعني ليست الكراهة في هذه الاوقات في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
الكراهة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
بين النبي والوارث في هذه الاوقات في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
نفسه في الشيطان في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
ويعا وجب لعنه اي لم يظفر الكراهة ايضا فيها وجب لعنه كسجدة الملائكة تكون فريضة بغير وقت  
على فعل العبد بدليل وجوبها بالسرعة فصارت كسائر الفريضة فان كانت فريضة في وقت الفريضة في وقت  
ودلت بغيره مقصودة حتى جازا فاشترى الكوع قيامها بغير وقت الصلاة وهذا هو وجهها وجب لعنه  
اذا ما وجب بعينه هي ما شرع واجبا ابتداء انه شرع لفائدة الاصل ثم صار واجبا بقاها في وقت  
هذا الواجب يكون فريضة مقصودة بغير وقت الصلاة والصوم وسجدة الملائكة من حيث انها  
وجبت ابتداء كانت واجبة لعنه فيها من حيث انها وجبت بغير وقت الصلاة وهذا هو وجهها وجب لعنه  
بغيرها فكانت واجبة لعنه فيها من حيث انها وجبت بغير وقت الصلاة وهذا هو وجهها وجب لعنه  
هذا الفعل مع انها وجبت بغيرها وهو ايضا حيد الميت وكذا لما لم يمت ابتداء مع جعلها واجبة لعنه فيها هذا  
تظهير في وقت الفريضة اي تظهير الكراهة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
يسبب جهته اي من جهة التلاوة لان جهة الشرع فكانت فريضة الصلاة التي لم يشرع فيها استلزاما فاداء

كان كذلك

كان كذلك يكره في المندورية هذه الاوقات لا يقال لا يكره في جهته اي انما قبل التلاوة في وقت الفريضة في وقت  
في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
ركعتي الطواف اي تظهير الكراهة ايضا في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
لغير ما هو في غير الطواف في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
فعله سبب ركعتي الفريضة وسنن الرواية والمندورية في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
وحيات عمر رضي الله عنه تظاهرها في البيت اسبوعا بعد صلاة الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
فصل ركعتين ثم ذهب فقال ركعتين مقام ركعتين فقد اخذ ركعتي الطواف الى ما بعد الطلوع وفي وقت الفريضة في وقت  
ولا يضرك وهو في الطواف اسبوعا بعد صلاة الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
فيلجوا في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
الذي شرع فيه ثم اسند اي وكذا تظهير الكراهة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
لان الوجوب لعنه تظهير الكراهة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
يرجع الى قوله في وقت ركعتي الطواف وصيانة الرواية يرجع الى قوله في وقت ركعتي الطواف وصيانة الرواية  
يقع الدال فان قلت ركعتي الطواف واجبتان عندنا فوجوبه من جهة الشرع بعد الطواف كوجوب سجدة التلاوة  
بعد التلاوة فينبغي ان يوجبهما كسجدة التلاوة في هذه الاوقات وقول المصنف بان الوجوب يحتم الطواف  
ينقص سجدة التلاوة فان وجوبها للتلاوة وهي فريضة ايضا فالتسجدة قد يجب تلاوة غيره اذا سجد  
غير قصد ولا كذلك ركعتي الطواف وبكراهة ان يندل بعد طلوع الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
لم يرد عليه اي على ركعتي الفريضة مما السنة الموكدة مع حرمه على الصلاة اي مع حرم النبي صلى الله  
عليه وسلم على الصلاة التلاوة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
عليه وسلم على ركعتي الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
ذكرنا فيما مضى من حديث مسلم الذي رواه عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم  
معلم اذا طلع الفريضة لا يصل ركعتين خفيفتين وهذا يدل على انه عليه الصلاة والسلام ما كان يريد على ركعتي  
الفريضة حرمه على ركعتي الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
وسلم بقرا فيهما يصل ابدا الكافون وقاروا الله احد في الميسر للشيخ الاسلام والذين عاينوا ركعتي الفريضة  
لحق ركعتي الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
لانه وقع في التلويح بعد الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
لما فيه من تأخير المغرب وتأخير المغرب مكره فيكون سببا لتأخيرها فان قلت مروي عن ابن عباس رضي الله  
عنه انها كانت المندورية اذا اذن قام ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتدوا في السجود حتى يخرج  
عليه الصلاة والسلام اعم لانك يمتدون ركعتين قبل المغرب ولم يكن بين الاذان والاقامة شيء قلت حجة ذلك  
علاوة اول الامر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتد في السجود في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
فيها ولم يفعل بعد ماله وقال النبي صلى الله عليه وسلم في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت  
حده ثم امروا بتجديد المندورية ورواه ابو داود ورواه مسلم في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت الفريضة في وقت



















































ونفر الجواب ان الامور التي هي على حق كما في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له  
صاحب الشرح والتعاريف ظاهر بين قوله ما بين سرته الى ركبته وبين قوله ما دون سرته حتى جبا وزر ركبته  
قال بعض المشايخ قوله الى ركبته غاية لا سقاط لان قوله ما بين سرته يتناول ما تحت السرة فالخرج ما تحتها بقي  
في الركبة تحت العورة وفي شرح الجمع والغاية قد تدخل وقد لا تدخل والموضع موضع الاحتياط فقلنا بانها عورة يخرج  
تغطيتها من العورة بقين وفي الدلالة يجاس الكروبي الركبة مركبة من عظم الساق والخذ فيكون الخضم تحتها  
من المبرج المرم ويرج المرم وطال المنصف في التجسس الركبة في اخر القدم عضو واحد والاول اصبع لانها في الحقيقة  
لحق العورة والى ما حرم النظر اليها من الرجال لتغير التمس او علة بقوله عليه السلام الركبة من العورة  
او علة عطفه على قوله علة بكل حتى وهذا جواب ثان وتقدم ان قوله عليه الصلاة والسلام ما بين سر  
الي ركبته يدل على ان الركبة ليست من العورة لقضية القول عليه الصلاة والسلام حتى جبا وزر ركبته يدل  
على ان الركبة من العورة وبما تعارض ظاهره فاذا ابقينا العمل حالنا ساقا وبعل جبينه تكون الركبة  
من العورة بحدوث اخر وهو بقوله عليه الصلاة والسلام الركبة من العورة وقال الاكل وبه نظر لان  
حتى اذا دخلت على الفل كانت بمعنى الفل سلك هذا الموضع فلا فرق بينهما وان ينبغي ان يقول وعلة بقوله  
عليه السلام والاولان المعارضة فانه بكل منهما والى ما بين الاولان لا معنى للركن مع دخول الغاية ومن الله  
بان كلمة الفل في المعنى الجمع فلا يكون ساقا فالتحقيق لادخاله على المصداق المنسوب لانه معان مرادة  
المعنى حتى يرجع البناء معنى مرادة في التعليق عن سلم حتى يدخل الجنة ومرادة الا في الاستاذ وقوله  
مع دخول الغاية لا طائل منه لانه اذا كان معنى لا يكون لغاية لم عند كونها لغاية لا بد من فنية على دخول ما بعدها  
وعلى عدم الدخول ايضا وان لم يكن فنية الا مع ان يدخل كما في موضع ثم الفرق بينهما يجوز وفيه المنسوب  
بعد ما كان في الحديث وعنده في اي القصب بان مقولا ينسحب الى ان كان مستقبلا ثم ان كان استقبالا  
بالنظر الى زمن المنكح والقصب واجبه لا يجوز الرجوع ايضا وفي الحديث القصب سبعين لان الرجوع انما يجوز ببلادة  
سقوط ان يكون حال او ما لا يخلو والاشارة بان يكون سبعا قبلها والاشارة بان يكون قصدا فان اردت التحقيق  
فلنرجع الى كونه ثم الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام الركبة من العورة اخرجها الدار فطريق سنة عن النظر  
من منسوب القراية عن عقبة بن حلفه سمعت عليا يقول قال عليه الصلاة والسلام الركبة من  
العورة وقال النبي صلى الله عليه وسلم واد قال ابن حبان لا يصح به وعقبة بن حلفه ضعفه ابو حاتم  
الرازي واخرج البيهقي في الخلافيات من جهة ابراهيم بن اسحق عن صفوان عن ابن جريح  
عن النبي عليه الصلاة والسلام قال السرة من العورة قال هذا محض من سئل وبهذا المدة كذا عورة  
بعض الناس كذا عورة فالاول النظر الى المدة والاشارة الى المدة وذكره من الاول لان الاشارة للمدة والاشارة  
باختيار تلك المضائق اليه كما في قولهم خضرة اصابعهم الا وجهها وكيفية القول عليه الصلاة والسلام  
المرة عورة مستورة اخرج الترمذي في اخر الرضا عن همام عن قتادة عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بان ماكد عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السرة من العورة قال ابن جريح  
استقرها الشيطان وقال حديث حسن صحيح عريه واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابي هريرة في قوله تعالى ولا يلبسوا  
الله ارب سقا في ثوبها واخرجه ابن جريح في صحيحه عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلبسوا

الصلاة والسلام

الصلاة والسلام المارة عورة مستورة حتى ينفذ الامر بلبسه فيزيد التأكيد وقبله من حقها ان تستر فالتأخر  
الي هذا التأخر لانه عليه الصلاة والسلام احب ان العورة المارة عورة مستورة من ذلك ان يكون  
النظر اليها حراما قال صاحب الدلالة قوله عليه الصلاة والسلام عورة مستورة اجاز وعنه شاهدان  
سورة وقد عظم عن الكذب والتلف فيعمل احبنا وعنه احبنا لا احبنا زعمنا فالتأخر على احباب الشر  
اي يجب عليها السر في المنبذية والكا في عناه من حقها ان تستر كما يقال الله محبوبا من حقها ان تستر  
لاجل الجنة وان قلت المنبذية كدلالة يدل على المنبذية ومعناه قد ذكرناه واقفا وبلا الذي ذكره انا هو بعد صفة  
قوله مستورة ولم يصح ذلك وقوله وكيفية يشير الى ان ظهر الكف عورة وهو ظاهر الرأية لان الكف عورة  
قاله الاكل فالتأخر اسما لظاهر اليد وباطنها الى السرة وكونه يتناول ظهر اليد فلا ينبغي عليه سر من حيث  
العرف ولا اعتبار لما قاله الساسع قد روي ابو داود في المسائل عن قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال ان المارية اذا حاضت لم تصلح ان ترق مشها الى وبها اي العند فقط اليد يتناول ظاهر الكف وباطنه  
استنى العصور انما استنى النبي عليه الصلاة والسلام العصور وما الوجه والكف من قوله المارة عورة  
وعنه التفسير الى النبي عليه الصلاة والسلام انما يصح اذا ثبت في الحديث الا وجهها وكيفيةها لا يتناول  
هذا دليل الاختصاص الذي لا يوجد الا بينا باظهار الوجه والاكف عن عورة الا بداه في يدها وفي نفسها  
خصوها عند الشهادة بالحاكمة والنكاح وفي المحيط الا الوجه واليد الى السرة والقدمين الى الكعبين و  
فان رجوع يرد المارة عورة الا ثلاثة اعضاء الوجه واليدين الى السرة والقدمين الى الكعبين وفي جامع البيان  
عن ابو يوسف في النكاح اذا راعها كذا باح النكاح الى يديها لا يراها في الحديث مع الرجل قالوا  
بن عبد الرحمن السفي في المارة عورة حتى يظهرها لقوله عليه الصلاة والسلام المارة عورة وعن احمد الكفان  
روايات قاله ابن المنصف رحمه الله وهذا اي لفظ القدر وروي في قوله وبه المارة كذا عورة  
لا وجهها وكيفيةها تنصيص اي نفس على القدم عورة لانها ليست يستسرها وروى المار  
هو الحسن عن ابي حنيفة انها اي ان القدم ليست عورة لانها تبسلى بايديها القدم او استسرها  
او مستسرة في ما لا يجره الف عورة ان اشبهها بالنظر الى القدم كما يحصل بالنظر الى الوجه فان لم يكن الوجه  
عورة مع كثرة الاستسها بالقدم اولى وهو الاصح ان يكون القدم ليست عورة هو الاصح وفي شرح الاقطر  
والصحيح انها عورة بنظر المفسر في المارة عورة في الاستسها في شرح مختصر الطحاوي القدمان فيها عورة  
قال الاستسها في غير النظر والظاهر في قوله عورة في حق الصلاة وقال الكوفي ليست عورة في حق النظر وتدل لان  
تكون عورة في حق الصلاة ايضا وفي المفسر في القدم من اختلاف المشايخ وقال الماوردي وحده الله والمراد في القدم  
ليست من العورة فقال الكوفي قد روي عن الحسن بن سعيد في قوله عورة في حق الصلاة في حق النظر وتدل لان  
ذكر الغاية تبعد المسألة عن سائر الجاه الصغرة على ما قاله المنصف من قوله وروى في القدم لم يرد  
وهو الاصح لان سائر الجاه الصغرة يدل على ان الصلاة مع كشف ما دون ريع الساق الكفان القدم بكسوفه  
لا صلاة وتلك ساجدا اي والمارة كذا ساجدا او ربعيا او ريع ساقها قبل ان كان الريع مانعا فانما ينبغي  
عن ذكر الكف فاما يديها ذكر واجبه باجوبة الاول قاله لا تراهي المانع هو الكف لا القدم والقدمان ساجدا  
بحدوث الوضوء وهو في الصلاة والسلام والقدمان الريع في كثير من النسخة بالما في









ولا يخرجها

المفتاح

فَيْضٌ وَاحِدٌ







عنه عن صلاة العزيم فقال لا كان حبسوا الناس على الجاسا فان كان حيث لا يراه الله من صلى قائما فانه  
قائما اجزاء لان في القعود سعة العزيم وفي القيام اداء وهذا لا يركب سببا الى ايماسا ان اولى اياها الوجهين  
احدهما الصلاة فاعدا موسى بالركوع والسجود والاخر قائما لان الاول من ابي الصلاة فاعدا موسى بالركوع  
والسجود من الفصل من الصلاة قائما لان السجود واجب نحو الصلاة وحق الناس لان سعة العزيم فرض  
سواء كان في الصلاة او خارجا ورجاء والله دليل بان في افضلية الصلاة فاعدا بالايما اي ذلك فعله قائما ولا  
خلق له انه عراب والسنة اخلي ولا اية الخلفه عن الامكان فالترك الخلفه كذا ترك كما عرف ولا اية  
عليه فان ابراهيم اعلم خلافا من المسلمين في ذكر النوي وذكر الحسام الشهيد والعارف ووافي خان في الزنا  
وابو نصر في شرح القدوري انه يصلي قائما ولم يذكر واهوا قائما وعللوا ان ترك القيام جائز في حاله الاخصا  
كصلاة الفاعد على الدابة الايا في الغفل وكنت العزيم لا يجوز في حال الاختيار حتى انها لو صلت قائما تسكتف  
قائما ومع ساقها فاعدا لا تسكتف نفسا فاعدا وذكر جواز قائما بالركوع والسجود في المسقط والمبط وغيرهما  
قال اي القدوري وجوب الصلاة التي يدخلها بنية لا يوصل بينهما وبين التوبة جعل اجتمع  
في ان الصلاة لا يصح بدون النية وقطع الجهر بان نية القلب كافية دون اللفظ وقول في عبد الله البرقي  
من الشافعية لا يجوز حتى يجمع بين نية القلب وفعل اللسان وليس في في وفي الحيد كذا بعض سنا نخنا  
اللفظ باللسان ودواء الله وفي الخطب النية شرط لفحة الصلاة وهي ارادتها بالقلب فرض الذكر  
باللسان فيشفي ان يقول اللهم ابي اريد صلاة كذا فبسته فعلها متى ما يقول في الحج من عرفه اي صلاة يورد  
ها كذا في المسقط قوله بنية الاخر اشارة الى ان الاصل في النية المقارنة بالسرور وازد بقوله بعمل  
اي عمل يتاقي الصلاة حتى لم يكن الشئ اليها فاصلا لعدم ساقاته واذا اضل بينهما فدل ساقا لا كوت  
النية موجبة عند التوبة فيسقط لانية فلا يصح في البناء مع شرط اتصال النية بالصلاة تحقها المعنى  
الاخلاص شرط في اعتبارها لفتح كلها استويا ولم يشترط في حاله البها المرح والشرط ان يعلم بقلبه انه صلاة  
بصلها وبطلانها انه لا يسأل عنها الا يمكن ان يجب بدنية من غير ذكر والصلوة في ائمة اشتراط النية  
قوله عليه الصلاة والسلام الاعمال بالنيات هذا الحديث ودواء الامة السنة في كثير من بحبي من  
سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ولغا سئل الاعمال بالنيات مثل لفظ الكتاب وفي رواية الاعمال بالنية  
ومعنى الاعمال بالنيات تحكم الاعمال بدنيا لمصلحة بها ومن جملة الاعمال العمل للصلاة ولا يمان الا بالنية ان  
ابتداء الصلاة بالقيام هو يوجد كثيرا ولاعبادة فاحتاج الى النية المميزة للعبادة عن المعتادة فالشرط  
النية فان قلت كيف يصح الاستدلال على شرطية النية او على عدم الفضل بينها وبين التوبة بهذا الحديث  
فان قوله عليه السلام الاعمال من قبيل الانقضاء على منقلب الى زيد ومن قبيل الحذف على من ذهب الشيخين  
وعلى التقديرين لا يعمى له وحكم الاخرة وهو الثواب مرد بالاجماع فلا يكون حكم الدنيا وهو الجواز والفسا  
مراد الا انه لا يعمى له ولا يفتى في الامتناع فقلت الجواز في حكم الاخرة ايضا اذ الثواب يخلق بالجواز اذ لا تراه  
مردونه وقيل بعد كون العمل معتبرا بالنية الحكم نوعان ففتن يحتاج الى النية بوقوعه معتبرا سرها  
فلا ابتداء الصلاة بالقيام اليها وهو مؤيد من العادة والعبادة ولا يقع التمسك بالنية والقديم

[illegible]



والسنة من كل تكبير في آخره وسنة هائلة بان كيفية الصلاة التي يدخل فيها اثنان وثلاثون  
كانت غير الفرض بان كانه فذلك يكفيه مطلق السنة التي فيها التمس من العادة ومحصل مطلق النية بان يقول  
نويت ان اصلي ولا ان اعمل بغيره اذ ما سجد راد اليه بين الفرض والنواظرة غرضية واحدة لا يجوز فيكون  
المراد احدها فكان حرف اسم الصلاة الى النقل لانه اذ هي لانه الفعل سرور في كل صلاة وقامت فكان منزلة  
الغرضية وعزها بمنزلة الجواز والكلام على الغرضية كما ذكره شيخ الاسلام وكذا كانت سنة اي وكذا تكبير  
مطلق النية كانت الصلاة سنة لان السنة فعل ايضا لكونها زيادة عبادة شريعت لتكبير الفرائض وقوله سنة  
يشمل سائر السنن وكذا التراويح وفي الصحيح ان احترزه عما ذكره بعض المشايخ لانه لا بد من ان يمضي سنة التي  
اذ فيها صفة زائدة على الفعل المطلق كما في الفرض وفي التمس من الاحباط ان يجرى سائر السنن وبه قالنا في قوله  
ذكر في شرح الوجيز والمعية الموافقة بان ما يتعلق بسبب او وقت فيستلزم فيه نية فعل الصلاة والتعيين  
فيكون سنة الاستسقاء والسوق والعباد والبرادج والضيقة وغيرها وفي الدواوين تعيين بالاضافة فيقول  
سنة الفريضة او الظهر او العصر او المغرب او العشاء ومنها عداها فيكون مطلق النية وان كانت وقتا اي وان كانت  
الصلاة فرقت من الفرائض فلا بد من تعيين الفريضة كالظهر مثلا فيقول نويت ظهر اليوم وعصر اليوم او فريضة  
الوقت او ظهر الوقت فان نوي الظهر لا يجوز لاحتمال الفريضة لانها سنة فلو لم يحصله التمس من  
في المحيط لوني الظهر بدون ذكر اليوم والوقت لا يجز به لانه ربما كان عليه صلاة فائقة فلا تعين الموقوف  
فريضة الوقت يجز به وتخرج الوقت لا وفي ان يقول ظهر اليوم سراك الوقت خارجا وكان في المحيط لا بد من  
نية الصلاة ونية الفريضة والتعيين حتى لو نوي الفريضة لا يجز به ولو نوي فريضة الوقت او فريضة الظهر يجز به وان  
ظن انه خارج الوقت والصحيح انه لا يجز به ولو نوي الظهر لا يجز به ولا يصح ان يجز به في فتاوى  
العراقي وعند الشافعي يوجب الظهر المفرد وقتا وان اتي به من اصحابه يجز به نية الظهر والعصر كما هو مشيئة  
في الحديث في استلزام نية فريضة الوقت ونية استقبال القبلة اختلاف المشايخ ولم يذكر في ظاهر الرواية عند  
الفصل شرط وعند المحدثين ان لا يجز به خشد وان تركه لاضحية الملائكة وهو الصحيح وبعض المشايخ قالوا ان كان  
يجز في المغرب كما قال الحامد وما كان يصلي الصلوة كما قال الفضيل كما في شرح الطحاوي ولو نوي فريضة الوقت  
يجوز ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في وجه فريضة الوقت جاز وعند الشافعي لا يجوز في اصح الوجوه وفي  
جاء الكروكي يوجب الجمعة ولا يوجب فريضة الوقت لانه مختلف فيه ويؤيدون في القول لا يجز به فمختلف فيه وفي  
صلاة الجمعة يؤيد الصلاة لله والدعاء للميت كما كانت المصلحة فتدبر بغيره في الصلاة اي الصلاة التي  
شرح فيها وسبقه اي نوي ايضا ساجدة الامام فاذا نوي صلاة الامام هل تجز به قال في الخلاصة لا تجز به  
وقال في شرح الطحاوي اجزاء وقام مقام نيتين وقيل يحتاج المقتدي الى اربعة اشياء نية الصلاة وتعيينها  
ونية الاقتداء ونية القبلة والصحيح ما ذكرناه في المذهب في يحتاج الى ثلاثة اشياء انما هي نية  
اي صلاة هي ما يوجب الله تعالى انها تؤيد استقبال القبلة والمقتدي يحتاج الى اربعة اشياء انما هي نية  
مقدمتها والاربعه هي ان نوي اقتداء بغيره ولا فضل ولا يقول من هو امامه وهذا الامام جاز لا يجوز تركه  
لا اقتداء ونية الامامة فلا امام ليست بشر عند عامة الفقهاء وقالوا لا يجوز تركه في الاصل لا يجز تركه  
واما نية امامة الشارح فيها خلافا لانه سادته تعالى باب الامامة وفي المذهب يقول المقتدي في الامام ان ابي

السفاني

فريضة الوقت

فريضة الوقت مستعمل القبلة مقتدى بالامام او بالامام ولو نوي الاقتداء بالامام ولا تعين الظهر او فريضة الوقت  
فصل الامام اختلاف فيه المشايخ فيلزم فيه والاصح انه يجز به دفع المحيط لوني الظهر ولم ينزلها الوقت قبل  
لا يجز به للشرح وقيل يجز به اذ الغاية عارضة ونية عدد الكعاب والسموات ليست بشرط عندنا وهو المذهب  
عند الشافعي وكما نية استقبال القبلة عند من ولو نوي الظهر فلا تافا وحسب الاقتداء صلاة له عندنا فعليه  
صلاته ويلغونه في غير ذلك او فتح المكتوبة فظن انها قطع فانها على نية النطوع فالصلاة هي المكتوبة لان  
الشرط كان الغاية باول العباد اذا قرأها جميعا شوز ولو شرع فيها على انها مستغنية فاذا احدى احده  
لا يصح ولو لم يكن احده فاذا هي مثله كما يصح في المسح والذخيرة لو اقتدى بالامام بوضو صلاته ولم يدبر  
انها طهارة وجبة يجز به ولو لم يبر صلاته وكنت نوي الظهر والاقتداء به فاذا هو في الجملة لا يصح لانه نوي غير  
صلاة الايام وفي غير رواية في سليمان زاذ العبي الامام الجمعة فاذا هي الطهارة جازت قاله سائر الامة وهو الصحيح  
ولو نوي الامام لم يجز به لانه لا يلد او عرجان الاقتداء ولو نوي الاقتداء به ويظن انه زيد فاذا هو عرج  
صح ولو قال اقتديت بزيد او نوي الاقتداء بزيد فاذا هو عرج ولا يصح اقتداء به وفي الذخيرة قال ساجدة الامام  
ان نوي الاقتداء بعد تكبير الامام حتى يكون مقتدى بالمصلي ولو نوي حتى وقت الامام فريضة الامامة جاز عند  
عامة علماء الجامة كانت يفتي الشيخ ابو ساهيل الزاهد والمالك عبد الرحمن وكان ابو سهل كنية لفضيلة عبد الواحد  
والعراقي ابراهيم وكثير من ائمة بغداد وقالوا في الاقتداء بالامام لا يجز به في الاقتداء بعينه لانه قبل  
التكبير كان الامام قال الله اكبر فيلان يكبروا اكبرا بعد قوله الله اجازهم وان فرغوا قبله عن ابو يوسف  
دواية خلف من ابوب عنه انه قال ان ساد الامام التكبير وجبه رجل خلفه فصرخ منه قبل الامام قال بعبدة  
ولا يجز به تلك التسمية وهذا يقتضي انه لو صدق رفعه يجوز لانه يلزم فساد الصلاة من جهة الامام فلا بد  
القتامة اي يلزم فساد صلاة المقتدي من جهة الامام لانه ضامن فلا بد من التزام الضروري ومنه الفساد  
لا يجوز ان يلقه بدون التزام فيستلزم نية المتابعة قال اي القدر في استقبال القبلة استقبال القبلة  
شرط لصحة الفريضة والواجبة الا في حال الخوف لقوله تعالى ولو اوجوهكم سطر اي سطر المسجد للامام وسطره غير  
وجهه وفي رواية لقائه عن علي رضي الله عنه سطر قبله قال الله تعالى فليس ليك قبلة ترضاها فامرنا بالترج  
سطر المسجد للامام فذلك على ان استقبال القبلة فرض ويقال حينئذ كثر في برا وجردا ان تمام الصلاة قولوا وجوكم  
لقائه اي نية وجهته وعن البراء بن عازب رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة صلى  
قبلة بيت المقدس ستة عشر شهرا اوسع عشر شهرا كان وجهه ان تكون قبلته قبل البيت وانه اول صلاة صلاها صلاة  
العصر صلى معه قوم فرج رجل من صلى معه فمر على مسجد ثم راكع وقال شهد الله انك صليت مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قبل مكة فطاروا كما هم قبل البيت اخرجوا في الصحابين وقال ابو ايوب وقيل لانه عشر شهرا وسئل عن من  
او شل عشرة اشهر وقبل تسعة اشهر في رواية اخرجوا في صلاة الصبح وشق بها سابل اصوله وفي رواية اما الشرح  
ففي الخبر الواحد وجوز في كتابه والسنة المتواترة عند الظاهريه وجوز في السنة بالكتاب عند الشافعي وليس  
بظاهر وعلم الشيخ ولا يثبت في حق المكلف قبل بلوغ الخطاب وجوز المطلق الشيخ وجوز الاجزاء في زمن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وبالنسبة منه واما الفريضة فمكية فلو قيل ان لا يجز به في قوله لا والله اذا صليت كسوفه  
الراس وعلت بالفتوح ائمتنا صلاتها اذا سرت راسها من غير تراخ لانه لم يطل ما سفي من صلاتها قبل علمها بالفتوح



وجواز الاجابة في امر القبلة ومن لم يعلم بغيره انه لم يطلع في الدعوة ولا استعمل الاستسلام من غير الاشارة الفقهية قاله  
الطحاوي ومن لم يعلم في هذا من اسلم بغيره او الحلف ببلاد الاسلام تحت لاجل من غير اسلم بغيره  
عليه ان يقتضي الصلاة والصيام وجبه خلال الشك في ما يندم ثم كان بمكة ففرقه اصابه عيبا في ان لم يصل  
الذي كان حاضرا في مكة ففرقه في استنباط اصابه عيب الكعبة سواء كان بين المصل وبينها حائل جدار وعينه ام  
لو يكن حتى لو اجتهد وصل بان خطاؤه قال الرازي بعيد وذكر ابن رستم عن محمد بن قيس بان خطاؤه بمكة وبالمدينة  
انه لا اعادة عليه قال وهو لا يقتضي عيب ان يكون بالمدينة والمواضع التي تمتعت صلاة عليه الصلاة والسلام فطحا  
فيها كذا لا يلهيها معلومة معين لاحياء عليه الصلاة والسلام بذلك او نقله وقال ابو اليقظا قبله المدينة حين  
وضع جبريل عليه السلام محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم عرفة انه شاسب للكعبة وقبل كان ذلك بالمعانية  
بان كشفت الجبال وادانت الجبال والى عليه السلام الكعبة فوضع القبلة عليها وقال ابو عبد الله الجرجاني وهو  
شيخ القدر في الفرض اصابه عيبها في حق الحاضرين الغائب ذكر في الذخيرة وعبرها ومن كان غائبا عنها  
ايمن الكعبة ففرقه اصابه عيبها في وجه الكعبة لانه الطاعة بحسب الطاعة وقال ابو جهمر لعل العارفين في  
وما كان من الجبال واحد وصح واوراد الزكي في ذلك في اخره الترمذي في ذلك عن علي بن عيسى وابن  
عمر بن الخطاب في قوله في القبلة من كان غائبا ولم يجد من يتبع بالقبلة اجتهد في طلبها وفي قوله في قوله في الام  
فرقه اصابه عيب في الاجتهاد والثاني ما نقله الرازي اصابه في وجه الكعبة وهو قول انبا قيس من اصابه وفي الدراية ومن كان  
بمكة وبين الكعبة حائل يمنع المشاهدة كالا بنسبة قال ابن حنبل حكم الغائب ولو كان في المار اصابه عيبا  
قاله ان اجتهد ولا يولي ان يصعد على الجبل حتى تكون صلاته في الكعبة يقينا وفي النظر الكعبة قبله من المسجد  
الحرام والمسجد قبله من مكة ومكة قبله الحرام واللام قبله العالم به قال مالك قبل هذا على التقريب فاما على  
التحقيق فالكعبة قبل العالم وفي الحسن بن ابي حنيفة وجوب شدة استقبال الكعبة والصحيح ان استقبالها في  
عن النية ذكر في البصير وغيره وفي الذخيرة كان الشيخ ابو بكر بن محمد بن الفضل يشترط نية الكعبة مع استقبال  
القبلة وكان الشيخ ابو بكر بن حامد لا يشترطها وبعضهم اختار ما قاله ابن حامد فيما اذا صلى الى الحراب وما قاله  
الفضلي في الصلوات والتمنا ان لا يشترط وفي البدايع هو الصحيح ولا يجز به نية الكعبة ولا نية الحج الا سواد القبلة  
الغرض ان العنان السما لا ابتداء البناء او وضع في مكان آخر ففصل اليه لا يجز به ولا العزيمة يجز به وكذا لو صلى  
على لا قبس بجوداته لم يقابل البناء ولو نوي مقام ابراهيم والحو وقد في مكة لا يجز به وان كان لم يأتها وعنده المقام  
والجواب البيت واحد اجزا قاله ابو حامد العياشي قال ابو نصر لا يجز به في المراسع الا في المراسع ان يصل الى المراسع او  
البيت لا يجز به وكذا لو نوي ان قبلته محراب سجدة لم يجز به علامته الصلاة قال اخا هذه لو نوي بالمقام الموضع  
عينه لا يجز به قلت يشترط سائسة القبلة هو الصحيح يعني كون فرض الغائب الصلاة جهة القبلة هو  
الصحيح واخترت به عن قول الشيخ ابو عبد الله الجرجاني ان فرقه اصابه عيبها يريد بذلك اشتراط نية معين  
الكعبة وقد تقدم لان التكليف بحسب الموضع وليسوع الغائب اصابه عيبها ومن كان حائفا من عباده  
او سبع اذ انزل في ان يفي على لوح يصل الى اي جهة قد رخص في الجوار والعذر فلا تكلف في التوجه فانه حالة  
التمشية اي فانه حكم هذا الغائب حكم من استبنت عليه القبلة في تحقق العذر فيوجهه الى اي جهة قد رخص لان الكعبة  
تعتبر لغيرها بل للاسلام بتحقيق المقصود بالتوجه الى اي جهة قد رخص وان اشبهت عليه القبلة وليس يحضره

من يسأله

من يسأله عنها لجهده وعلى الخوا في وليس الحال وقوله في عمل الرفع لانها اسم لبرو الصغير المنسوب في يسأله يجمع  
الاسم في جنبها الى الصلاة وقوله اجتهد جواب اما قيد بالاشياء لانه لو لم يشبه لا يجوز صلاته الى جهة التحريك بل يجب  
التوجه الى جهة الكعبة وقد تقدم من يسأله لانه اذا كان عنده من يسأله لا يجوز صلاته بالتحريك ويجب عليه الاستقبال  
حيثما وانما في هذه المصنوعة اشارة الى انه لا يجب عليه ان يطلب من يسأله وقد يقول اجتهد وصل لانه اذا صلى  
بدون الاجتهاد لا يجوز صلاته حتى يري عن اي جهة قال ابو حنيفة هو ان يقول لا يستغفره بالدين وفي القول ان رجل صلى الى  
غير القبلة سجد فاقوه ذلك الكعبة قال ابو حنيفة هو ان يقول لا يستغفره بالدين وفي القول ان رجل صلى الى  
البيت القول ما قاله ابو حنيفة ان كان فعل ذلك على وجه الاعتقاد لان الصلابة في قوله تعالى الله تعالى وتعالى  
لترى كل عملهم النبي صلى الله عليه وسلم في حقه حد بيان احدهما عن عامرين ربيعة اخرجه الترمذي وابن عامر عن  
اشعث بن سعيد السامي عن عامر بن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ابيه عامر بن ربيعة قال كنا مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم سفر راد الترمذي في ليلة فظلمت السماء واشتعلت عليه القبلة فصليت  
واعلمنا على فطلعت الشمس فلما نحن صليين العير القبلة فذكرنا ذلك للنبي عليه السلام فانزل الله عز وجل  
فاينما قولوا فتم وجهه الله الاية قال الترمذي هذا حديث ليس اسناده بذلك ولا نفعه الا من حديث اشعث  
السمان وهو يضعف الحديث ورواه ابو داود الطيالسي بسنده وزاد فيه فقال قد مضت صلاتكم وان الله  
الاية في قوله ابن القطان في كتابه الحديث مطوليا شعث وعاصم شعث مضطرب الحديث منك عليه الاحاديث  
واشعث السمان نسو لم يظن يروي المتكلمات عن الثقات وقال وفيه عيوب علي وهو متروك والحديث الثاني بين  
جابر بن زكري من ثلاثة طرق واحد ها اخرجه للمكثر المسترك عن محمد بن سالم عن عطاء بن ابي رباح عن جابر قال كنا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فظلمت لنا عنى ففتننا فاختلنا في القبلة فصلى كل واحد منا على جهة ففعل  
كل واحد منا خطيئة بيد يعلله فكانه لا يفتكرنا النبي عليه السلام فلم يجرنا بالاعادة وقال لنا فداخرنا صلاتكم  
قال الحاكم هذا حديث صحيح ومحمد بن سالم لا يعرفه بعدالة ولا خرج وقال لا يهني محمد بن سالم يكتفي باسبيل وهو  
واه ورواه الدارقطني ثم ابيهم في سنينهما وقال محمد بن سالم وضعف الطريق الثاني في اخرجه الدارقطني ثم ابيهم  
ولفظه ما قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية كنت فيها فاصابنا بقتلنا ففعل فلم نعرف القبلة ففصلوا وغطوا  
خطوطا فلما اصبحت وطلعت الشمس اصبحنا تلك المظبوط لعير القبلة فلما رجعنا من سفرنا سائنا النبي صلى الله  
عليه وسلم عن ذلك فسكت فانزل الله تعالى والله المستر والمغرب فاجابنا قولنا فتم وجهه الله قال ابن القطان في  
ومحمد بن الحارم والطحاوي الثالث عن محمد بن عبد الله العروذي عن عطاء بن جابر نحوه فان قلت يوحى به جازا اختلا  
لان في احد الطريقين كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية وفي الاخر بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية  
كانت فيها قلت الله فيقضيها ان السرية كانت جريدا جريدا رسول الله صلى الله عليه وسلم في النفس من فيها  
جاء واعتراهم ما ذكر واما فعلنا منها الى عسكرا النبي صلى الله عليه وسلم سألوه ان يكون الجريدين لم يجمع مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الا في المدينة حتى يكون قوله كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية بعث رسول الله صلى الله  
عليه وسلم سرية ما ذكره لان العمل بالليل الظاهر واجب وهو الدليل الرابع وهو غلبة الظن عند عدم  
دليل غيره اي فوق الدليل الظاهر علمنا ان يجتهد في القبلة من العالم ما وجدنا وكان حائفا قالنا جرح الترمذي  
ومن الادلة الحارثية القديمة المنصورة في كل موضع لان نصيبها كان باقيا في من الصلابة في قوله تعالى الله تعالى وتعالى

عليها



















مؤلفین

موقبل قوله تعالى وإذا قرأت القرآن اقرأه تدبراً فإنه يكون الخلاق الأمكم الملتزم على الالتزام لما بلغنا الأدب قوله  
تعالى وربكم تكلم وقال عليه السلام عن بها التكبير هو عطف على قوله ما يؤمنوا والحديث رواه خمسة من الصحابة  
عن عائشة نقلاً عن ابن أبي عمير عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
عن صفوان عن محمد بن عبد الله بن محمد بن عوف عن محمد بن عوف عن محمد بن عوف عن محمد بن عوف عن محمد بن عوف  
عن علي بن سالم قال اشترى الصلاة الطهور وعن بها التكبير وتعليقها التسليم قال الترمذي هذا الحديث أصح مما  
في هذا الباب وأحسن وعبد الله بن محمد بن عوف مدود وروى عنه في بعض أهل العلم من قبل حفظه وسبعين حديثاً  
استعمل يقول كان أحد بني حنبل أو سماعاً أو الخديجي يحضون بحدسي في أنه لم يرد هو معاصي الحديث و  
رواه أحمد وابن أبي شيبة وأحمد بن داود والبراءة سائدهم قال النووي في هذه الرواية وهو حديث حسن  
الثاني أبو سعيد الخدري روى عنه نقلاً عن حماد بن عيسى الترمذي وابن أبي عمير حديثاً طريفاً من سلمة بن  
أبي سفيان العمري عن أبيه عن حماد بن عوف عن أبيه عن حماد بن عوف عن أبيه عن حماد بن عوف عن أبيه عن حماد بن عوف  
وتحريم بها التكبير وتعليقها التسليم ورواه الحاكم المستدرك والحدوث صحيح الاستاذ على شرط مسلم و  
لم يخرج عنه إلا أحمد بن محمد بن أبي خنيس حديثاً في رواية في نسخة والبراءة في نسخة والبراءة في نسخة والبراءة في نسخة  
وتفرد به ورواه ابن أبي عمير في كتاب الضعفاء وروى محمد بن موسى بن سليمان قال هو الحديث وأعله به وقال النبي  
سوف الحديث وروى الموضوعات عن الأئمة الرابع عبد الله بن عباس روى عنه نقلاً عن حماد بن عيسى حديثاً الطبري  
في الكبير ما حدث عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
حديثاً أحده والبراءة والطبري من حديث حماد بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى أبو يحيى العتاب وهو صحيح  
قوله يخرج بها سبداً أو غير التسليم والتحرير بعد من حرم بالسند يده هو صفات الفاعلة وهو الصلاة ولا يرد  
له صفحاً لا المقصود بالثبات التحريم لها إلا إيقاعه على شيء آخر لأن ذلك غير شرط وكذلك الكلمة قوله وتعليقاً  
التسليم فإن قلت كيف قلت أنه متطابق لما علة قلت لأن الصلاة هي التي تحرم وتعلق بقوله لا زعمي أصل التحريم بالنسبة  
الكبرى عن عائشة منع المصلين الكلام والأكابر والترب وعينها هو شرط عدنان أي تكبير الموضع شرطية  
خارج الصلاة خلافاً لما في الحديث فإن عندنا ركنية فلا ذكر ولا أحد آخر من حق أن يحرم المصنف جازاً  
أن يردى فيها أي يشك التحريم الطهور لأن التحريم ما كانت شرطاً جازاً أو الفاعلة بقرينة الفرض وحده  
الثاني في ما كانت دكناً فلم يجر ذلك الذكر في يد جماعة فانتفاء هذا فزاعه منها أو شرع في التكبير قبل فقول  
رواه الشمس لم يظهر الزوال هذا فزاعه منها أو مكثرت العورة فصرحاً ما جعل فليس عند الفاعل شيئاً أو شرع في  
القصة في الصلاة من غير شرطية يصير شرطاً فيها عندنا جازاً قاله وقال شرف الأئمة يصح بناء العصر على البناء  
الظاهر وبناء الفرض على البناء على التكبير والقصص على البناء لأن التكبير شرط وبما قاله من أن البناء يحصل  
الجواب عما قاله لا يكون أقل من السجدة وهو أن الأقسام العقبية لها أربعة بناء الفرض على الفرض وبناء  
على الفرض وبناء الفرض على الفرض وبناء الفرض على الفرض وهو المذكور في الكتاب وهو يجوز غيره من الأقسام الأربعة  
أولاً وما قولنا وأما البناء الفرض على الفرض فمقتضى ما وجد فيه رواية والظاهر عدم الجواز أيضاً ما ذكرنا وقوله ثم  
فيه رواية غير صحيحة لأنه روي عن أبي الرجاء أن ذكره في الحديث هو يقول إنما هي في قول الاستاذ  
فيما ذهب إليه من شرطها أي للترتيب ما شرطه سابقاً لا كان سلباً استقبال القبلة وسنن العورة

کان

فردی

فِيهَا مِنْ الْأَرْكَانِ ١٢



مستقر

ولامعنه

五

فان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه ورجلاه فربما اخرج به الجاعة الاسلحة وسجنا ساخر  
الطاوي في شرح الامام ابن عمار قوله تعاضد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اذا قام الى الصلاة كبر ورفع يديه  
حذو منكبيه واليمين الى الخاء ثم رفع اليدين في اول الصلاة سنة باجماع لا في النبي عليه السلام واطب  
عليه مع الذكر وهو صلاة السنة خلاف ما اذا كان لا يترك فان ذلك دليل الوجوب قلت كيف يقول واطب عليه  
مع الترك فمن اين اخذ هذا بجميع الاحاديث التي وثقت في صحة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بدل من جميعها ورفع  
اليدين في اول الصلاة حتى قال ابن المنذر في مختلف اهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان رفع يديه  
او اتم الصلاة فلذلك ذهب قوم الى وجوبه كما ذكرنا وقال قوم بالاخلاق بدل على عدم اطلاعه فان فيه خلافا  
وان كان الجمهور على خلافه واليه ان لا يردى ايضا يقول نفع اليدين سنة لان النبي عليه السلام عمل الاربعة  
واجبات الصلاة ولم يذكر نفع اليدين قلت كيف بدل هذا عاصمة رفع اليدين بل بدل هذا من جميعها على كونه  
غير سنة ولا يلزم من هدم ذكر النفع فيه عدم كونه سنة مع هذا هو شراح الكتاب فصاحب الكتاب وادى  
وهو رادى قال السفياني فان قلت الواطئة دليل الوجوب فكيف استدله بها على السنة ثم اجاب بما حمله ان  
المصنف قال في اخذ باب او اذكر الفريضة لانه من الواطئة ثم قال هو الواطئة اما لو كانت دليل الوجوب اذا  
كانت عن غيرك وبنيته الترك معصا عن الواطئة قاله شمس البصرة في نافية لغيره في هذا المسألة لان النبي  
صلى الله عليه وسلم لم يترك الصلاة ولم يذكر نفع اليدين لانه ذكر الواطئة وادى على نفع اليدين عند التكبير في اول  
عليه سنة قلت هذا الجواب ما ذكرنا لكونه يقول وثبت الترك في اي موضع ثبت ذلك من بداهة من الصلابة وقد  
قلنا انما هي سنة لا على وهذا اللفظ اعلمنا القدوري في قوله ورفع يديه التكبير بشي الى الشرايط  
المقارنة اي مقارنته لرفع التكبير لان كلمة مع القرآن قال الصغار وسبحنا لاسلام حواير زاده ورفع  
بما نالت التكبير وهو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم اي الرفع مع التكبير يروي عن ابن عباس في قوله ذلك فيما  
روي عنه والحكي عن الطحاوي اي من الامام ابو جعفر احمد بن محمد بن سلامة الاربعة الطحاوي والحكي عبارة عن  
المعل يروي ان كان يفعل كذلك فيحكي عنه وفيه قال احمد هو المروي عن من هب ما ذكر ولا يصح ان يرفع اول تكبير  
اي الاصغر في المذهب ان المصلي يرفع يديه اول تكبيره فان في السقوط وعليه اكثر شيوخنا فيه ثلاثة اوجه احدها  
انه يستدعي التكبير هذا الدلالة ان في دفع التكبير والثالث بكبره وبداهة فارتشاد حذو منكبه لان فعله  
نفي التكبير يا عزيمه الله لان في تعقيب الرفع نفي التكبير يا عا سوي الله تعالى والتكبير بسنة الله تعالى والنبي  
قدم على الانبياء كما في كلمة التوحيد وثبت بان يقول تحت القدم في كل التوحيد ضرورة لا لا يمكن التكبير  
على النبي والاشياء حاصلة في ما عني فان النبي بالفعل والاشياء بالتعقيب يمكن القرآن ثم الحكم رفع اليدين لاشياء  
الكل باسمه والله وادى الله كانه بشي يد البني في الاخرى وبالسيد الى الدنيا قاله بلسان حاله بنده سال  
سوى الله الدنيا والآخرة والاهل في رايهم واعضت عنهما واجتبت الصغرة الله عز وجل والله اكبر اي في اعظم شأن  
يروي حقه هذا المقدار وقاله ابن حجر المالك يحكم رفع اليدين ان جاء الاصل في علم وخلفه في الآية كذا وقال ابن  
بطال رفعهما تعبد وقيل اشار الى التوحيد وقيل هو اعتقاد في حجة مطلوب بل هو اعتقاد اليدين وكبر  
للافتتاح مرة واحدة وقال الرازي في كبر لا يفتح مرة وهو اطلو وقال القرطبي في كبر التكبير بحية العظمى في  
وقيل يحصل بحية العظمى باختصاص تركه عند الافتتاح ويكون ذلك بحية كوجوبه العظمى ورفع يديه







[illegible][illegible]







[illegible]

انما فان كان له عرياً فهو العبد والكله **بشهادة** ان كان له الفقدور من الاذان الاعلى وهو **بشهادة**  
هو المتعارف وقال الكل قوله في الاذن العبد المتعارف **بشهادة** قبل جواب عما قاله في الاذن في الصفة كونهما  
اعظم من الاذن لكونه سنة والا فان لا يجوز فيه العربية فكيف جاز في الاذن ووجهه انه لا يشترط  
جواز الاذن مطلقاً بل بعضه وفي المتعارف فان الحسن وهو الله عنه **بشهادة** وفيما الحقيقة وهو الله عنه **بشهادة**  
الطارية وان من يولد ان الاذن جاز وانما في الاذن حصول المقصود وهو الاذن **بشهادة** وان  
من كلام صاحب الدرر **بشهادة** ان الصفا وقال في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
قال ولما فتح الصلاة بالامام **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
لما جئت فلم يكن متيقناً خالصاً **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
بشهادة وهو في اهل البصرة لا سيما ما لا **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
يا الله اعز اعز **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
وبعد به النبي على البصرة **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
هناك وضع بوسط كفة النبي على كفة السري وقال الاذن وما قبل بعد بعضه **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
فيل بعد بعضه يعني يقصد في يقصد وضع به النبي في كفة السري في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
نقل من اليعاقبة يعني احمد قصد وقصد بعد في دون البيا فاذن تكون البيا راية ذراع القطر عن محله ثم  
اعلم ان موضع اليد راحة اية اصل الوضع وصفته ومكانه وقت الاموال في هذا يضع فيه قال في قوله  
واسم **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
ويعد به النبي على السري **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
عمل اهل العرب وقال الاذن في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
على السري **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
الوضع **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
لا يبر ولا **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
عدي بهما كذا ويكون الرشح وسط الكف فقال ابو جعفر الحنف **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
وقال الشافعي ياخذ بالخصر والبرام هو المختار لانه يلمس من الاخذ الوضع وفي الدرر **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
لا يبر **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
استحسن كثير من شعبة الجمع بينهما وان يضع بالرفعة النبي على كفة السري **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
الوضع **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
ذكر في هذا وفي الوسط تحت صدره وفي رواية ابن الماجشون عن مالك يضع النبي على العمام والكوع من البر  
تحت صدره **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
السري **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**  
داود **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة** في قوله **بشهادة**

في البعض  
ان الصبح اذا طلع الى  
الكلية سنة النور الى

ایزداد



دکتر بنی سوخ

[illegible]























حيث يخرج منه والروايات وأما غيره من الشكايات فاما ما ورد في الحديث وما عرفت في رواية له الطبراني  
عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ما من مسلم بيت غلبا لم يصبه الا حرم الله عليه الجنة واما زهير  
وروي له الطبراني عنه عن أبيه من رواية لا يصاد به صد ولا ينكح العدو وكنت تكثر في رواية الطبراني  
والجليل في هذا حديث صحيح عن عليم الجهر السمرية وهو ان لم يكن من اقسام الصحيح فلا يثبت له صحة الحسن  
وقد حسنة الحديث في الحديث الحسن صحيح به لا سيما اذا تعدت شواهد وكثرت شواهد فان قلت قلت  
تركوا الاحتجاج به بحجة الله بن معتقل قد احتجوا بما هو اضعف منه بل احتجوا بالخطيب بما يعلم هو انه صحيح  
والبرقي لم يحتج به لنفسه هذا الحديث غير انه بعد ان رواه في كتابه المعروف بقرنه به في رواية ابو نعيم وابن عبد  
الله بن مقبل لم يحتج بها ما احتجوا به الصحيح وكذا في الحديث الصحيح والاحتجاج به في غيره صحيح فقد تابعه عبد  
بن بريدة وابو سفيان لما ذكرنا وعدم الاحتجاج ما احتجوا به الصحيح لا يستقيم بتعريف هذا الحديث الصحيح وما لم يكن  
احاطة الاحاد بنسب الصحيح ومع هذا انما يروي كثيرا ما يسمع لما يروي عن الحديث من السنة فذكر الحديث لم يروى  
فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ثم يقول وقال بعض الناس كذا وكذا يستدل به ويستنجى به عليه  
ولم يجد حديثا صحيحا في الحديث يروي في صحيحه فهذا اليهود والارمن في دار ما جعة مع ائمتنا انهم على  
الاحاديث الضعيفة والاسانيد الضعيفة لم يخرجوا منها شيئا ولو لا انها عندكم واهية بالكتابة لما تركوها  
وقد تفرقوا الشايعين بعد ذلك في الحديث وهو في ما فيها عندهم وقد بينا ضعفه من وجوه لان ائمتنا رضي  
الله تعالى عنهم احتجوا به عليه الصلاة والسلام كان لا يجر بها حديث الشريفة الله تعالى عنه اخرجها البخاري  
وسلم ورواه عن قريب فان قلت روي عن ائمتنا ان كان ذلك في الحديث وفي احد والدارقطني من حديث سعيد  
بن زيد بن سلم قال سالت ائمتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يرمي الله الرحمن الرحيم والملائكة واللعين  
قال ائمتنا نعم نعم شيئا من الخطأ وما سألني احد في ذلك قال الدارقطني اشاده صحيح قلت ما روي عن ائمتنا  
لا يوافق ما ثبت عنه خلافة الصحيح ويحتمل ان يكون الشريفة في تلك الحالة لكبره وقد وقع في ذلك كثير كما سئل  
ابو الحسن سئلا فقال عليه السلام فاسئلوا فانه حفظوا ونسبوا وكثرت حديثه وشيئا مما يثبت انه انما سأل عنه ذكرها  
في الصلاة اصلا لا عن الحديث وما احتجوا بها فان قلت يصح من الاحاديث بان يكون الشريفة بعد الاشارة  
صلياً او من قبل ذلك هذا مرد ولا به عليه السلام ما روي في الحديث ولا شريفة عن سنين ومات عليه الصلاة  
والسلام وله عشرين سنة فكيف تصور ان يصلي خلفه عشر سنين فلا يسمع يوم من الدهر بوجه هذا بعد  
بل يستحيل ثم قد روي في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وهو رواية من ابي بكر وعمر وسهل بن  
عثمان رضي الله عنهم مع تقدمهم في زمانهم ورواية الحديث فان قلت احاديث الاغصان شهادة على النبي  
واحاديث الجهر شهادة على الانبياء والاشياء مقدم على النبي قلت هذه الشهادة وان ظهرت وان صورت النقيض  
الاشياء على ان هذا مختلف فيه فالاولون على تقدم الانبياء وهذا المعطى في مقدم على الحديث واهية ذهب  
بما روي عن فاطمة بنت روي الاخذ بالاشياء من الصحابة اشهدوا الله المفضل وروى الجهر اربعة عشر صحابيا  
فقد روي الجهر بكثرة الرواية قلت الاخذ على كثرة الرواية انما يكون بعد صحة الحديث بل يروى فيها صحيح  
صحيح بخلاف ما روي في الاخذ فانه حديث صحيح ياتي عن طريق الصحيح والمسانيد المروية في البسملة  
مع ان الضعيفة لا يكون الترجيح بكثرة الرواية واحاديث الجهر وان كانت روايتها كثرها لضعفها فلم يروها

زياد

الجهر لا يثبت

الجهر لا يثبت وقد عرفت شواهده وتصحيحه للاحاديث الضعيفة بل انما وضعت في كتابه العلم المشهور  
يجب على اهل الحديث ان يحفظوا من قول المالك بن عبد الله فانه كثير الخطأ طاهر الفطن وقد عرفت ذلك كثير من  
عالمه وقلده وقد كثر ما لا يروي في حديثه من الاحاديث الضعيفة والغريبة والشاذة والمعللة وكثيره  
من حديث لا يوجد في غيره وحكي انه لما دخل مصر سأل بعض اهلها تصريفه شئ سمي الجهر بالسجدة فصف فيه  
بذلك فانه بعض المالكية فاقم عليه ان غيره بالصحيح من ذلك فقال كل ما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام  
في الجهر ليس بصحيح واما من الصلاة فانه صحيح وضعيف واليه في فانه شئ مستحب والمطيب فانه قد تجاوز عن حد  
التعامل والتعصب واحتج بالاحاديث المروية مع غيره بذلك وروى الخطيب عن عمر بن الخطاب قال لا يصح الاحتجاج  
بالجهر بالصحة وعارضه رواية الطحاوي باسناد عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصح الاحتجاج  
بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم الا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصح الاحتجاج  
بالجهر الا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصح الاحتجاج  
والاخذ به لان قوله ونقله يدل على قوة دين والبرهان في رواية كذا وكذا في الاحاديث الضعيفة والاحتجاج  
لها وتصحيحها لم يذكر ما قيل فيها فان كنت لا تدري في تلك المصيبة وان كنت تدري في المصيبة اعظم وقال  
الأكبر في هذا الموضع فان قيل خبر الاحتجاج بالشبهة ما ترويه البديوي الى اخرها وذكره في شرحه قلت اخذ جميع ذلك من  
الاستقاة في ربيع هذا ليس بآخرة فوفقا بين الاحاديث الواردة في الجهر والاخذ على طريقة اهل الحديث وقد روي  
الذي هو الاصل في الحديث نظير ثم عند ان حقيقة انه اي ان المصلح لا ياتي بها اي بالشمسية في كل  
ركعة وهذه رواية الحسن بن علي بن فضال عن ابي حنيفة وروى عن ابي حنيفة ان المصلح اذا سجد اول سجدة فانه لا يبعد لها ان  
شهرت لا تحتاج الصلاة كالنوع الذي كثره ائمة اهل السنة من الشيطان الرجيم فانها بقراءة واحدة في اول السجدة  
انقضاء وروى عن ابي حنيفة انه ياتي بها اي ان المصلح ياتي بالشمسية في اول كل ركعة وهذه الرواية  
رواها ابو يوسف عن ابي حنيفة وفي نسخة الفتاوى والاحسان ان ياتي بها في اول كل ركعة وهذه الرواية عندنا  
جميعا اختلاف في ذلك لا تختلف الرواية عنهم ومن قال مرة فقد غلط على صاحبنا غلطا فاحشاعه من تأمل كتب  
اصحابنا لكن الخلاف في الجواب فعندنا رواية المصلي عن ابي حنيفة انها تجب في كل ركعة كوجوبها في الاولى وروى  
الحسن عنه انها لا تجب الا عند امتناع الصلاة وان قرأها في غير وقتها الصحيح انها تجب في كل ركعة حتى لو سجد  
قبل الفاتحة يجب السجود في الجهر واما وجوبها خارج الصلاة فالصحيح انها تجب في كل ركعة انما يقرأها اول  
الفاتحة وكذا في سائر السجود الا عند غيره والجمع واحياط اي على سبيل الاحتياط لانها اقرب الى متابعة المصنف  
لان عليه اعادة الفاتحة فكذا اعادة غيرها وروى الحسن بن علي بن فضال عن ابي حنيفة ان قرأها عند السجود فحين  
اي قول ابو يوسف ومحمد ولا ياتي بها اي بالشمسية بين السجدة والفاتحة لان محلها اول الصلاة لا عند محمد  
فانه ياتي بها في صلاة الفاتحة اي فان المصلح ياتي بالشمسية بين الفاتحة والسجدة الصلاة التي تجزأت فيها  
بالقراءة انما لا يصح ما اذا اجهر فلا وعند السجدة في سجدة الصلاة بدو الشمسية فذلك خالف الاجراء وان  
يأتي بها في كل ركعة وهو المصنف عن ابن عباس وعنده ذلك الاحتياط وقال حنيفة الدين لا احتياط فيه لان عند  
سعيد بن ابي خازن تسمية المصنف في صلاة لكن لم يعهد هذا الخلاف لانها الصلاة لها بعد حتى يحسن  
قراءة البعيد خلف الامام فيما جازت واعتبر خلاف الشافعي لان سمع غيره ولم يعهد بخلاف في الجهر لا يقرأه والمخالفة

والدارقطني لا يكتبه

من السنن  
عن الترمذي



المسجد  
القديم

عن

فكبر ثم أقرأهم القرآن وبها شاء الله ورواه أحمد بإسناد معتد ولفظ في رحمة الله قوله عليه الصلاة والسلام  
 لأصلاة الأربعة أمتة الكتاب **هذا الحديث** أخرجه الأئمة السبعة كثيرون أحدث محمد بن الربيع عن قتادة بن  
 أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصلاة الأربعة أمتة الكتاب ورواه الدارقطني بإسناد صحيح الصلاة  
 لمن لم يقرأ بها أمتة الكتاب وقال أسناده صحيح وأخرجه ابن حبان من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال  
 الله صلى الله عليه وسلم لا يجزي حلاله لأربعة أمتة الكتاب قلت وإن كنت خلف الإمام فلا فإني خذ بيدي وقال أقرأ  
 في نفسك وجه الاستدلال بالحديث المذكور ظاهر وهو في حسن الصلاة عن الجواز الإجماع أمتة الكتاب ولفظ قوله  
 قلنا فأروا ما يسمي من القرآن وجه الاستدلال بهذه أن الله تعالى أمر بقراءة ما يسمي من القرآن مطلقاً وتعيينه بقائمة  
 الكتاب زيادة على مطلق القرآن لأنه نسخ فكون أدنى ما يطبق عليه القرآن فضلاً لكونه مأثراً به فأن قرأه  
 الصلاة ليست بقرآن بحيث أن تكون في الصلاة فإن هذه الآية في صلاة الليل وقد تضمنت فرضيتها وكيف تصبح  
 التكميل بها قلت ما شرع وكنا لم يصر منسوخاً وإنما نسخ وجوب قيام الليل دون فرض الصلاة وسقطها وسائر  
 أحكامها وبذلك عليه أنه أمر بالقراءة بعد النسخ بقوله فأروا ما يسمي منها والصلاة بعد النسخ ثبتت فلا وكل شرط  
 الفاعلية في الفرض شرطها في النسخ فلا ولاية تبقى اشتراطها في النسخ فلا يكون وكذا في الفرض لعدم المقابلة  
 وإيضاً الاعتبار لعدم اللفظ الخاص بالصلوة في قوله على عرف وتبين أن ذلك كله ما سجد والمحدث يعني  
 حينئذ ما تعين بقضى على المأمور قلت كذا قال هذا يدل على عدم معرفة ما بصلوة الفقه لأن كلمة ما سجد الفاعل  
 المأمور يجب العمل به ما سجد غير توقف ولو كانت جملة المجاز العمل بها قبل البيان لسائر الجماعات بسيرة الصلاة  
 والمحدث دعاه أي يسميها يسوع ذلك فيما ذكره فيلزم التركيب بالقرآن والمحدث والقام عندنا لا يعمل على ذلك  
 مع ما في الخاص من الاختصاصات فإن ذلك هذا الحديث مشهور أن العلماء ألقوه بالقول يجوز الزيادة بكلمة قلت لا  
 نسلم أنه مشهور أن السور مائة والتابعون بالقول وقد اختلف التابعون هذه السورة ولين سلتنا أنه  
 مشهور فالزيادة بالمعنى المشهور لا يجوز إجماعاً إذا كان عكساً إذا كان عكساً فلا هذا الحديث بحال لأن سجد يستعمل  
 لفظ الجواز ويستعمل النفي فيجب عليه السلام الصلاة لجواز السجدة لا في السجدة لأنه واجب لما روي عليه  
 السلام قال لأصلاة الأربعة أمتة الكتاب وغيرها وهي الصلاة والأربعة ولربما غلط الكتاب وقد ذكرنا عن موسى  
 ورواه عليه الصلاة والسلام على الإجماع الصلاة لأن قال قد الله أكثر ثم أقرأ ما يسمي ما سمعت من القرآن فإن  
 قلت في الجواز أصله فيكون هذا المراد قلت لا نسلم أن لأصلاة المراد بالمحدث الجواز ترك الأصل بدليل بعض التركات  
 قلت أخرج مسلم وأبو زرارة وغيرهم من حديث أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يقرأها  
 بأم القرآن فخرج من حيث يخرج عن تمام هذا يدل على الركبة قلت لا نسلم ذلك لأنه من خارج الحديث لا يخرج من نصيب  
 في صلاة نافضة وهذا لا يطعن به لأنها ثبت النقصان في النقصان وعن قوله لأن النقصان في الركن الذي في ذات  
 ولهذا فلا يجوز الفاضلة فإن قلت قلنا فأروا ما يسمي عام حضوره البعض فهو ما دون الآية فإن النقصان ذكر  
 في فصل القراءة أدنى ما يجزي من القراءة عند الاحتياطية الآية لا ما دون الآية خارج الإجماع فإذا كان كذلك يجوز  
 غضضه بغير الواحد بل الفاضل أيضاً قلت القرآن يتناوله ما هو غير عدا فلا يتناول ما دون الآية فإن قلت هذا  
 سببه على ما لا يمتها فلا فرض القراءة ثلاث آيات فصار الآية طويلة ما على قول الاحتياطية لا يستقيم لأن الفرض  
 بتناويعه بالآية القصيرة وهي ليست بجملة قلت شرطه أنه أن تكون الآية القصيرة كل من أو أكثر أو تناويع

بواقعه مرده

فليكنها قورا











والأصح أنه بعد الفرج من القراءة وقيل أنه ينبغي في حالة المزاج حرق الكحل من القراءة لأبصاره ثم هذه التكريرات كلها سنة  
عند الجمهور من الصحابة والتابعين والعلما من بعدهم وقال ابن المنذر وفيه قال أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وجابر بن  
الشيخ والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وما كان من الشافعي وروى عن سعيد بن المسيب عن عبد العزيز بن عبد الله بن عمر بن عبد  
الله لا يشرع الاستكبرية إلا حرام فقط ونقله ابن المنذر أيضا عن القاسم بن محمد وسال بن عبد الله بن عمر بن عبد  
الله بن بطاينة شرح الفرائض عن جماعة منهم معاوية بن سبرين وسعيد بن جبير وقالوا يعني أنفق الأمة  
أشاحة وليس كما قاله وقد قالت الظاهرية وأحمد في رواية أنها واجبات ويصدق التكبير حذفاً أو لا  
ويذكر عن موضع المد والمخفف في الأصل إسقاط ويصحب به عن ترك الطويل والتخفيف في القراءة لأن المد في  
أوله خطأ من حيث الدين لكونه استقفاً أي في أول التكبير وهو الهزة فإذا هم عابداً بكثرة ولا يجوز صلته  
لكونه سائكة كبرياءه الله تعالى باستقباله هكذا قاله الأثر في والذي قاله المصنف هو لأن الهزة للآثار  
ومعها ولكن من حيث أنها يجوز أن تكون للفرق بين الصلاة والكثرة في الصلاة فلو كان التكبير في الصلاة  
في كثر ولا يجوز صلته لأنه لا يذم الكثرة في الصلاة ولا يذم الكثرة في الصلاة فلو كان التكبير في الصلاة  
أيضا سنة لكانت الهزة إذا دخلت على كلام شق في قوله تعالى ثم نكحكم كنوزكم تكون للفرق بين الكلام  
المثبت وفيه ضعف من حيث اللغة وكذلك العرف بالقرآن وفي آخر من حيث اللغة أي المد في آخر التكبير  
وهو أن يمد الياء أي خطأ من لحن الكلام فيه في كلامه إذا أخطأ يقال فلان لحن فلما في أي خطأ في لحنه لا في نفسه  
وعن بعض المشايخ لا يصح شارباً ولو شرع ففسد صلته وفيه قال الفقيه أبو جعفر وفيه الميسر ولو قد افترق  
الله لا يصح شارباً وخيف عليه الكفر فكان فاصداً وكذا لو لم يأت الكثرة لكانت الصلاة لا يصح شارباً  
أكبر رجع كبر فكان فيه أثبات التركة وقيل أكبر اسم للسلطان وقيل أكبر اسم للفرق بين الصلاة والكثرة في الصلاة  
يجوز أن تشيع فتحة التاء فصارته الفاء فصارته الضمة الشعرية بحذف الراء من أكبر فكان أصله أربع بالفتح  
لأنه مروى عن إبراهيم التكريجيم واللام جرهم وفي رواية والألف جرهم أيضا وهو الجهم الذي روي عنه  
اللام جرهم بالحاء المهملة والذال المعجمة معناه سريح والجرم في المسارعة وسه حديث عمر رضي الله عنه  
إذا كنت فترسل إذا أقت فاجرهم ويعتمد بيدك على ركبتك أي يعتمد المصلي بيده على ركبتك  
الركوع ويخرج بين أصابعه يعني لا يصرها وفيه قال الثوري والشافعي وما كان وحدهما يعني قد جعلا  
إلى التخطي بين ركبتك إذا ركع أو صورته أن يصر إحدى ركبتك إلى الأخرى ويرسلها إلى بين يديه في التخطي  
كان ابن سبيع وأصحابه يقولون بالتطبيق وقال ابن المنذر ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع يده على  
ركبتك في الركوع ونقله عمر بن عبد العزيز عن جماعة وقد ثبت نسخ التطبيق قال صعب بن سعيد ابن عبد الله  
فجعلت يدي بين ركبتك في أي فلو كان تفعل هذا فصارته واما أن تضع اليد على الركبتين فهو عليه وفي  
شرح الأوزاعي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه الصلاة والسلام ما فعل التطبيق إلا مرة واحدة قوله عليه  
الصلاة والسلام لا تسرعوا في الصلاة إذا ركعت تضع يديك على ركبتك في الركوع وحدهما  
الطبراني في معجم الصغير والأوسط طريق سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال ركعتك في الركوع وحدهما  
عليه السلام المذنب في ثلاث سنين الحديث مطروك وفيه يابى إذا ركعت تضع كفك على ركبتك وأفرج  
بين أصابعك وأرفع يديك عن جنبك ورواه أبو سعيد الخدري أيضا في سننه وفيه في سبعة وعشرين عاماً له كعب

عائذ بالله

في أي يديه ووضعها على ركبتيه وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي  
رواه أبو داود والترمذي وأحمد ولا يندبط التفرج في هذه الحالة أي لا يستريح التفرج الأصابع أي كسرها  
الأي حال الركوع لم يكن آمن من الأخذ بالركب وفيه بأس السقوط ولا في الضم إليه حالة السجود أي لا يندب  
في الركوع الأصابع إلا في حالة السجود ولا في اليد فورية إلا في حالة السجود ولا في اليد فورية إلا في حالة السجود  
مواجهة إلى القبلة وفيها ورادك بين ركبتك العادة أي فيها وراد الركوع والسجود ترك الأصابع على العادة  
بعض لا يفرج كما يفرج ولا يفرج كما يفرج العادة وما روي من ترك الأصابع في رفع اليدين عند التحنيط فهو مندوب  
المندوب الذي هو ضد الطي التفرج بين الأصابع ويبسط ظهره في الركوع لأن النبي صلى الله  
كان إذا ركع بسط ظهره الحديث رواه أبو العباس محمد بن إسحاق السراج في سننه من حديث  
البراء قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع بسط ظهره وإذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة ورواه ابن  
ماجة من حديث راشد قال سمعت وأبصرت من حديث يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فكان إذا ركع  
سوي ظهره ولو صب عليه الماء لا يستقر وروى الطبراني من حديث ابن عباس من حديث وأبصرت سواه وروى أيضا  
من حديث أبي بردة الأسدي أنه قال يرفع رأسه أعلى من غيره ولا يرفع رأسه ولا يركع  
أي فلا يركع رأسه أي لا يطأ عليه يقال انكسر انكسر إذا قلبه على رأسه ونكسرت نكسرا واما  
بسمي لطي رأسه وحاصله أنه يسوي رأسه يعني لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لا يصب رأسه  
ولا يمشقه والحديث رواه الترمذي من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه فطوى وفيه قال الله أكبر ويكبر  
لم اعتدل ولم يصب رأسه ولم يرفع وقال الحديث حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه وروى مسلم بن عبد  
عائشة مطولا وفيه كان إذا ركع لم يشفع رأسه ولم يصبه ولكن بين ذلك وفي البخاري في حديث لم يركع  
يضع راحته على ركبتيه لم يعتدل فلا يصب رأسه ولا يرفع قوله لا يصب من صوب رأسه إذا خضع وكذلك  
صبيب وفي رواية لا يصب رأسه يقال صبي رأسه بصيبه إذا خضع جدا قوله ولا يمشقه من لا ترفع يدا لرفع  
رأسه إذا رفعه وسه قوله تعالى طعن مغفر وسهم ويقول سبحان رب العظمى ثلاثا أي ثلاث مرات هذا  
قول عائشة أصل العلم بخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ثلاث وهو من أحد أساطين الكعبة قوله  
ذلك أدناه أي أقول ثلاث مرات أدناه واختصا في الصغير الذي فادناه فقبل يرجع إلى المصدر الذي وعليه  
قوله ويقول إذا في القول المسنون وقال الشيخ ما قول الدين جامع إلى الاستحباب أو التذلل فان الركوع بدون هذا  
الذكر جائز وقيل أدنى كمال التسيب المسنون وقيل أدنى التسيب المسنون قلت على كل التقدير هو أصح قبل الذكر  
ولكن يفتقر هذا إذا قرئت على ذلك كما في قوله عليه السلام من توضأ بهم الجمعة فيها ونعت أي فالسنة أحسن  
ونعمه الفصل وفيه الأخيرة إذا زاد على الثلاث في سجدة الركوع والسجود فهو أفضل بعد أن يكون المغرب على وقتي  
خسنا أو سبعا هذا هو الحق في تمام الإمام فلا ينبغي له أن يطول على وجهه معيل القوم وقال الثوري يقول الإمام  
حسبا يمكن القوم أن يقولوا ثلاثا ولا يشرع لها ولا في قول الإمام ثلاثا وقيل يقول أربعاً يمكن القوم أن يقولوا ثلاثا  
يقول ثلاثا وفي الضفة المقدسة يسبح الله أربعاً الإمام رأسه وفي الغزوة أن زاد على الثلاث حتى يذهب إلى غير ذلك  
فهو أفضل عند الإمام ليكون جمع لهم قلت ينبغي أن يكون تسعاً قال وعند صاحبه السبع لا ينعدها ما عدا تسعاً  
عشر لا نهاء العدم بها وإذا ترك التسبيح أصلا أو في مرة فقد وعي عن غيرها أنه يكره وفي الحديث الركوع لا يركع

٢٨١



أما من ثلاث حتى يرفع الإمام رأسه ثم المقتدي تسبيح ثلاثاً ثم ويكبر من الركعة الأولى المثلث الصحيح أنه تابع  
للإمام وقالوا لا يجوز قول الإمام بأركوعه سبحان ربنا العظيم ثلاثاً على فردة حتى يتمكن القيام من أن يقولوا ثلاثاً  
قبل رفع رأسه ومن الحسن البصري رحمه الله التمسك بركوعه سبعمائة والوسط خسر وإنه ثلاث وكان عمر بن عبد العزيز  
رضي الله عنه تسبيح سبعمائة سبحان وقال الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو حنيفة ولو سجد كان إسباقة التسبيح  
عند ما والى الكمال عند الشافعي أحد عشر ركعة عليه الصلاة والسلام إذا ركع أحدكم ركعة فليقل ركعة وسجد سجدة  
العظيم وذلك إذا أتاه هذا الحديث وداه أوداه والزمه من حديث ما حقه من حديث عوف بن عبد الله عن ابن  
سعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع أحدكم ركعة فليقل ثلاث مرات سبحان  
وذلك إذا أتاه وإذا سجد فليقل سبحان ربنا العظيم ثلاث مرات وذلك إذا أتاه هذا الحديث وأوداه  
ولفظ الترمذي إذا ركع أحدكم ركعة فليقل ثلاث مرات سبحان ربنا العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك إذا  
سجد فليقل سبحان ربنا العظيم ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك إذا أتاه وأوداه وهذا الحديث عن ابن  
عبد الله لم يرد كما عندنا بن سعد وقال الترمذي هذا الحديث ليس أصح منه بصلوات لم يرد عندنا م أي إذا كان  
الجمع هذا نصير المصنف يعني في له وذلك إذا أتاه بقوله أي كمال الجمع جمعاً بين لفظي السبوحين فان تسبحة الأئمة قاله  
بسبوطه لم يرد هذا لفظه في الجواز إنما المراد به إذا في الكمال فان الركوع والسجود يجوز بدونهما لهذا الذكر فان  
السلام في بسوطه يرد به إذا في من حيث جمع العدد فان أجمع العدد ثلاثاً والمصنف جمع بينهما فقال إذا في كمال  
الجمع قلت أخذ هذا من كلام السفياني في بسوطه وجه لا نه لعل له ذكر في الحديث ولا له معنى بالصواب إذا في كمال  
أوداه وقال الترمذي ثم قال لا كذا فان قيل المصنف في مثله أو في الجمع ثلاثاً فامعنى كمال الجمع الجواب أن في الجمع لغة يجمع  
في الاثنين لأخيه جمع واحد وأما كماله فهو ثلاث لأن فيه معنى لجمع لغة واصطلاحاً وسرنا فان قيل كمال الجمع ليس  
ولا يجمع فربما هو مذكور أجيب بأنه سبق ذكره فلا يترك الثلاث قلت إذا أطلق الجمع لإيراد به المعنى المعنى وقوله  
وأما كماله فهو ثلاث لئلا يترك ذلك ثلاثاً قبل الجمع وكما له نهاية **سورة** متعلقة بالركوع قال مالك يسجدنا  
ذكر عدد وفي الركوع والسجود وذكر قولنا سبحان الركوع سبحان ربنا العظيم وفي السجود سبحان ربنا العظيم وقال  
أحمد وإن قاله جاز قول صاحب المنظومة في مقالة مالك وترك تسبيح السجود بسجد بسجد هبه والفتحة عنه  
غير صحيح وعند أبي طيغ البجلي كذا في حنيفة ذكر التسبيحين والركوع والسجود ثلاث مرات فربما ذكره فرة  
الفرق في الركوع أو السجود أو الجمع الأربعة وفي المحيط متى عمل القعدة قال محمد بن علي عند الركوع وقال أبو يوسف  
عند السجود قبل هذا بعد ثلاث وضع اليد على الركبتين سنة فلا بد من جعلها للوضع وفي الروضة يذكر أن بعض  
فيه شبه القوس عند أهل العلوق في الحنيفة سمع الإمام في الركوع خلق التعال هل ينطق قال أبو يوسف سالت أبا  
حنيفة وأما إلى ليلى عن ذلك فلهاء وقال أبو حنيفة اختص عليه أرا عظيماً يعني المترك وروي هشام عن محمد  
أنه كره ذلك وعن أبي طيغ أن كان لا يرى به بأساً به قال الشيخ إذا كان ذلك مقدار المستحقة أو التسبيحين وقال  
بعضهم بطول التسبيحات ولا ينبغي العدد وقال أبو القاسم من الصغائر كان الهام غنياً لا يجوز أن كان فقيراً لا يجوز  
وقال أبو الليث أن كان الإمام عرف الهام لا ينطق وإن لم يعرفه فلا بأس به أخيه أعانه على الطاعة وقيل إن كان  
الركوع لا يركع الهام خاصة ولا يركع الهام الشفوي إلا أنه قد سكره وقيل كان الهام شريكاً لا يكون  
وتعالمه ومن أدرك الإمام في الركوع فقد أدرك الركعة ثلاثاً القصيدة وفي قولنا إن ليلى وسورة عن الحسن وظهر في

أحد إذا أدركه

أحد إذا أدركه في الركعة الركوع يصير مدركاً للركعة وعن ابن عمر بن زيد بن ثابت رضي الله عنه قالان وجدتم  
وقد رفعوا رؤسهم من الركوع كبر وسجد ولم يركعوا بها وعن ابن عمر بن زيد بن ثابت رضي الله عنه قالان وجدتم  
الركعة وبقيت بركعة أخرجه للركوع فان أقص على الأولى جاز وروي ذلك عن عرويد بن ثابت وابن المسيب وعطاء والمسن  
الحق وميمونة بن مران والحكم والثوري وما كان وأما في واحد وعن محمد بن عبد العزيز بن علي بن كريبين وهو قول جاز  
عليه سليمان شيخ الإمام هذا إذا فرغ من الأولى في الافتتاح وكذا لو روي بها للركوع عند ما جازت فقلت منه ذكره في  
الحديث والحنيفي في هذا أحد لا يجوز وإن لم يركع ولا افتتح جاز عند ذلك فها جازاً فافق الزخري إذا  
أدرك الإمام في السجدة الأولى والفتحة في الركعة وترك القعدة ثم خرسا جازاً ثم يرفع رأسه ويقول سبحان الله ثلاثاً  
سأي ثم يرفع الصلوات من الركوع ويقول سبحان الله من جازة يقال له استغفرت وسمعت إليه وسمعت إليه كل معنى  
أصعبت إليه قال الله تعالى لا تسبحوا هذا القرآن وقال الله تعالى لا تسبحوا إلا الملائكة الأصل للمراد منه التسبيح بما لا يرقى إلى  
أسماء السجدة أعني الملائكة فيقول سبحان الله ثلاثاً ثم يركع القعدة ثم يركع جازاً ثم يركع جازاً ثم يركع جازاً  
قلت إذا قبله وقال سابع كلامه أي أده ولم يقبله وإن سمعه حقيقة في الحديث العود بركن دعاء لا يسبح أي ياء  
بستجاب في القعدة بالمجدة الهام في الركعة والسكينة والاشارة لا للكتابة كذا في القعدة في التسبيح الهام  
كافي قوله واشكره له ويقول المومنين ربنا لك الحمد أي المقتدي يقول ربنا لك الحمد أي بقدر الركعة بالمجدة  
العالمين ويخبرنا ربنا لك الحمد في شرح الطحاوي واختلاف الأخبار في القعدة بعضها يقول ربنا لك الحمد وبعضها اللهم  
ربنا لك الحمد وبعضها اللهم ربنا لك الحمد والاول أظهر فقلت ثبت في الأحاديث الصحيحة من روايات كثيرة ربنا لك الحمد  
وكذلك الجواب اللهم ربنا لك الحمد الكلمة الصحيحة فائدة المحيط والأخيرة اللهم ربنا لك الحمد أفضل إيراداً والثانية  
الوجه في قوله زائدة يقول العرب يعني هذا السبوح فيقول المحيط بهم وهو كبرهم فالإيراد زائدة وقيل يمتثل  
أن تكون عاطفة على حذف أي ربنا لك الحمد ولا يوصلها الإمام عند الحقيقة أي لا يقول الإمام ربنا لك  
المجدة في حنيفة وبه قال مالك وأحمد وحكاة ابن المنذر عن ابن سعد وفي حديثه والشعبي قال وبه أقول وقال  
يقولها في نفسه **سورة** فقال أبو يوسف وهو يقول اللهم ربنا لك الحمد وهو يعني قوله في نفسه وبه قال الثوري والأوزاعي  
وأحمد ورواية يقتصر المأمور على ربنا لك الحمد قال الشافعي يستحب أن يقول سبحان الله من جازة فإذا استوي فافق  
يستحب أن يقول ربنا لك الحمد ثلاثاً من قول بعد أهل السماء والجود الحق ما قال العبد  
كعب بن مالك لما أعطيت لما أعطيت لا ينفع في اليد سجد هذا في كبره وإن في الحديث إنما قال العبد  
كعب بن مالك لما أعطيت ثلاثاً سنة سنن النسائي ويضعها ويسوي عند حمزة استحباب الأداء والإمام والماسوم والمنفرد  
به قال عطاء وابن سيرين وروى وجلا صاحبنا هذا وأما له عليه السوا قال يبدل عليه حديث ابن أبي ليلى أنه عليه الصلاة  
والسلام زاد بعد ذلك اللهم طهرني بالنج والبر والماء البارد اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض  
من الدنس ورواه مسلم هذا كله لا يضاف إلا في أوقات المأوى وفي بؤرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يجمع بين الذكرين يعني سبحان الله من جازة وربنا لك الحمد وأخرج البخاري وسلم عن أبي هريرة قال كان النبي صلى الله  
عليه وسلم إذا قام الصلاة بكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سبحان الله من جازة حين يرفع صليته من الركوع ثم  
يقول وهو قائم ربنا لك الحمد بكبر حين يسوي صاحبنا وأخرج البخاري عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
إذا افتتح الصلاة دفع يده عن منكبيه وقبضه وكان إذا نزع رأسه من الركوع قال سبحان الله من جازة وربنا لك الحمد



ب

أبو حنيفة

البواقي



باعتك بالحق لا احصى غير هذا فعلى ما روى الله قال اذا قلت للصلوة فليكن ثم اقاماً تبصر حال من القرائن ثم اركع حتى  
راكعاً ثم ارفع حتى تهبط قائماً سجداً ثم ارفع حتى تهبط قائماً ساجداً ثم اركع حتى تهبط قائماً ساجداً ثم اركع حتى تهبط قائماً ساجداً  
عن سعيد بن سعيد القبري عن ابي هريرة وقال في آخره واذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك وما استقصت من هذا فافعل  
استقصت من صلاتك والتمذي روى عن رفاع بن رافع انه سئل عن رجل صلى الله عليه وسلم بينما هو على السجدة الثانية  
قال رفاع بن رافع ونحن معه اذ جاء رجل لا يدري فصل ما خلف صلاته ثم انصرف فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له  
عليك ارجع فصل فانك لم تفصل الحديث وقال حدثت حسن والنسائي روى عن علي بن يحيى عن خالد بن ابي بصير عن ابي  
الانصاري عن ابي عبد الله عن ابي بصير قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فدخل رجل فصلى  
ركعتين ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان عليه السلام يرمقه في الصلاة في رقبته في الصلاة ثم قال ارجع  
فصل فانك لم تفصل الحديث واصل الحديث في الصحيحين عن سعيد القبري عن ابي هريرة بطريق اخر في السجدة الثانية وليس  
فيه اذا استقصت من هذا فافعل ما استقصت من صلاتك والتمذي روى عن رفاع بن رافع انه سئل عن رجل صلى الله عليه وسلم بينما هو على السجدة الثانية  
به المصنف وبذكر من الاحاديث المتعارضة مع هذا لا يتفرعون الى بيان خلافاً الى ما خرج من الصحاح والروايات اما  
الاثر في فانه ذكر حديث الاثر في قوله لا يركع في الصلاة في قوله لا يركع في الصلاة في قوله لا يركع في الصلاة في قوله لا يركع في الصلاة  
فانك لم تفصل ولم يرو احد من الحديثين هذه العبارة وقال ايضا وفي قوله عليه السلام ان اسواتنا سرقة من سرقة من  
صلاة ولا يشبهه الا واحد واما الاكل فانه قال واستدل ابو يوسف بحديث الاثر في قوله لا يركع في الصلاة في قوله لا يركع في الصلاة  
يقول في الحديث لم تفصل فانك لم تفصل ولم يرو احد من الحديثين هذه العبارة وقال ايضا وفي قوله عليه السلام ان اسواتنا سرقة من سرقة من  
ولا يركع في الصلاة في قوله لا يركع في الصلاة في قوله لا يركع في الصلاة في قوله لا يركع في الصلاة في قوله لا يركع في الصلاة  
السلام روى عن رجل انك لا تفصل بل فلا فرق قال له اد اسواتنا سرقة من سرقة من صلاتنا روى عليه الصلاة  
والسلام قال ليس صلاة في الركوع حتى تهبط قائماً وما روى عنه في حديثه بن ابي حنيفة بن ابيان رجلاً يصلي في الركوع  
والسجود فقال له مذكر تفصل هكذا فقال مذكر تفصل فانك لم تفصل كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث  
المرجوع ولا تعرض الى حاله واما السجدة في ذلك سلك سلكاً واحداً حديث لا يفصل الله صلاة من لم يركع عليه  
في الركوع والسجود فقد روى الامام عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن ربيعة عن ابي بصير عن النبي صلى  
عليه وسلم قال لا تجزئ صلاة لا يقرب الرجل فيها طهر في الركوع قال الترمذي حديث حسن صحيح واما حديث  
حديثه فله وجهان في الحديث في حديثه من كذا قال حديثه ما صليت صلاة ورجعته قال ولست سمعت غير هذا  
عليه السلام واما حديثه في الركوع هو الاغتسال يقال ركن الشئ ركنه يعني من الكبر والركعة  
الثالثة او امانات الى الارض والسجود هو الانحناء واساس وجهته بالارض عند اذانته عند الحقيقة والمزيد  
على ذلك لا جهل وترك المكمل لا يكون مفصلاً وهذا لان الامر بالفعل بوجوب اصل الفعل دون الدوام عليه ولهذا  
يجزئ اذا احتلت لا يركع بالاغتسال لغة اي من حيث اللغة وهو جمع الى المتكبرين من متعلق الركعة بالاد  
فيهما اي ياد في الاغتسال والافتقار في الركوع والسجود والركعة لا تعني الا بالانحناء واما بعد النص بالركوع و  
هو الاغتسال والسجود وهو الانحناء وكذا الاغتسال اي وكذا الاغتسال في حال الاغتسال ركن اليه ان يركع  
ليست بركعة في اي الاغتسال غير مقصور يعني لانه واما المصنف وادار الركن في الاغتسال والافتقار  
في الاغتسال سنة بالاتفاق وانهما روي في حديثه اياه صلوة حيث قال روي في حديثه هذا شيئاً فقد نقصت من

صلى الله عليه وسلم اي تسمية النبي عليه السلام وهو سائر والضمير اياه يرجع الى الاعراب وقوله صلوة منصوب لانه مفعول بان للتسمية  
وقوله يا خبياء وفي جملة عمل الرفع لانه وقت غير اليقين وروي بخوارن يكون على صفة المعلوم اي ما رواه ابو يوسف  
في حديثه ان يكون على صفة المعلوم اي ما رواه ابو يوسف في حديثه ان يكون على صفة المعلوم اي ما رواه ابو يوسف في حديثه ان يكون على صفة المعلوم  
في صلاته حيث قال ما نقصت من هذا فقد نقصت من صلاتك فلو كان ترك السجدة في هذا الماء سماء صلاة كما لو ترك  
الركوع والسجود وقال الاكل لانه لو كان فاسداً كان الاستغسال به عبثاً وكان تركه عليه السلام الى الفراغ منه موقفاً كان  
الحديث بمنزلة الاكرام من الوجهين فلهذا يقال ان لا يركع في الصلاة في قوله لا يركع في الصلاة في قوله لا يركع في الصلاة  
يرجع الى الصلاة التي صلاها بعد قوله والذي بعدك بالحق تنبها ما الحسن غير هذا فعلى ما روى الله قال اذا قلت للصلوة  
فليكن ثم اركعاً ثم ارفع حتى تهبط قائماً سجداً ثم ارفع حتى تهبط قائماً ساجداً ثم اركع حتى تهبط قائماً ساجداً ثم اركع حتى تهبط قائماً ساجداً  
ذلك فيكون ان يكون تسمية صلاة باعتبار ما عند الاهل في من لعمري انه صلاة وتعليل الاكل بقوله ولا يركع في الصلاة في قوله لا يركع في الصلاة  
الى اخره غير سديد ولا موجه من وجوه الا في ذلك في قوله لو كان فاسداً كان الاستغسال به عبثاً وكان تركه عليه السلام الى الفراغ منه موقفاً كان  
صحيحاً بعد تعليمه اياه ان في ان قوله كان الاستغسال به عبثاً وتركه عليه السلام الى الفراغ منه موقفاً كان  
السلام منه عن تفريقه على الاستغسال بالعبث او تركه على الطهر واما ان كان عليه السلام يرمقه حتى يتكبر فيصلي كما  
ذكرناه فيما مضى عن قريب وفي الحديث حتى يقول ذلك ثلاث مرات ولو كان فعل الاعراب عبثاً وتفرقه عليه السلام عليه  
غير جائز كان عليه السلام منه في المرة الاولى وفي صلاة الصلاة الكاملة بعد ما وانما عليه لانه وما يهدي الى الصلاة  
الصحيحة ولم يركع عليه الا ما كانت من اهل البادية وضد ما جفاه وتغلط فلو امره ابتداء كان يقع في خاطره شيء وكان المفا  
مقام تعليمه وانما هو في مكانه عليه السلام في قوله ثلاث مرات لذلك المعنى الثالث ان قوله كان الحديث شذوذاً  
الانتم بطل ما ذكرنا ومن جملة ما قال ابو يوسف في هذا الموضوع ان القوم والجلسة والطائفة ومن لا يركع من اركان  
الصلاة فوجب ان لا يركع في ما يطلق عليه الاسم بل يركع في جوفه بعد ما ساعى القيام والقراءة والقعود الاخر  
كان الركوع وكذا شريح فيه تفسيره فوجب ان يكون ركن الركوع ركناً في ما ساعى السجدة واجبايات اعتباراً بالقيام  
لكن في القيام عندنا ان ما يطلق عليه اسم القيام واما السجدة بسبب القراءة الاثر في انه متى سقطت القراءة كانت  
فرضا القيام بكيفية كما في اثنتي عشرة والرابعة وفيما ذكره الامام في الركوع واما القراءة فان كان عندنا فيها اذي ما يطلق عليها  
اسم القراءة وذلك آية وما دونها وكان واما حقيقة فليس هو انا حكماً حتى جلت في الحب والماء وضد ما القعدة فاما  
لم يكتف فيها اذي ما يطلق عليه الاسم لان الركوع يلا في القعدة ويصل بها الى الركعة الذي يلا فيه القطع يخرج من ان يكون  
صلاة واما في ما يطلق عليه اسم القطع واذا وجبت الزيادة فقد رت بالتقدير الذي ورد به الشرح بخلاف غير  
من الاركان فانه لا يصل بها فيبي القدر الذي وجدنا كما واما قوله لان الركوع ركن شريح فيه تفسيره فوجب ان يكون ركن الركوع ركناً في ما ساعى السجدة واجبايات اعتباراً بالقيام  
الرابعة السجدة ليس يركع واما الفرض هو الاستغسال لانه لا يمكنه اداء اثنتي عشرة الا انه لا يمكنه الاستغسال حتى لو امكنه  
الاستغسال من غير الركوع بان سجدة وسادة فانه يركع الوسادة حتى سقطت جهته على الارض اجزاء هكذا قال القعود  
في الخبر يركع في الركوع والاستغسال الى السجود يمكن من غير الركوع فلا يحصل الركوع ركناً ثم القوم اي بعد الركوع  
والجلسة اي بين السجدة وبين سجدة عند ما اي عند ابي حنيفة بعد بانفاق الروايات وفي الحديث الاعتراف  
بالقوة والجلسة سنة هذه السجدة وكذا الصلاة اي وكذا الاطيان في الركوع والسجود سنة عندنا ما  
نخرج المرجاني وهو الشيخ ابو عبد الله المرجاني في الحديث اي كذا الذي وهو تليد الشئ اي الحس الكرمي وحده







فِيهَا

أو الارباب جمع اربى بكسر الهمزة وسكون الواو وهو العضة فان قلت حديث العباس بن عبد المطلب وصاته الامر والامر بالامر  
قلت لا تسل ذلك ويجوز ان يكون خرج مخرج الخالب اذ الظاهر من حال المصلي ان ياتى بالاسم فلا يلزم الامر وجعل الخبر  
بمعنى الامر خلف الاصل وفي الواقعات لو لم يضع يديه وركبته على الارض عند سجوده لا يجزئه قال كذلك قال ابو الليث  
قال زكريا بن يحيى بن الحسن بن علي بن ابي حمزة قال في الدعاء لم يضع ابو الليث هذه الرواية وفي  
عنه القائل في صحيحه ان موضع الركبة لكانت بجناح السجود كذا موضع اليد قال هذه العلة غير مدونة فانه لو صلى  
فان لم يضع يديه على الركبة لم يجز ولو وضع اصابع رجليه في سجوده لا يجزئ قال في الدعاء  
لذا ذكره في كتابه وبالحصاة مختصرة ولست فوجي وجوب هذه الاعضاء قولنا اشهرها انه لا يجب اي لو وجب  
الا تمام بما اذا تجرأ عليه ونسبته الى الان لان وضعها مستحب قال ابو الطيب بن عيسى في انه لا يجب حقوقي العامة  
العلماء قال صاحب الرشد والعمري هذا القول هو الا شهره صحيحه الجواز في التحريم والرواية في الحلية والراعي وعند  
نحو واحد واجب وعند الحديث الاثني ورواية الترمذي عن احمد بن حنبل وضع يديه على الركبتين ووقع البدين في  
الركبتين سنة عندنا احقر بقوله عندنا عن قول زفر فانه عنده واجب وهو احد قولنا في وقد استوفينا الكلام  
فيه انما لمحق السجود ووجهها اي دون وضع البدين واما الركبتين فاذا تحقق فلا يشترط وضعهما واما وضع  
القدمين فقد ذكر القدوري انه فرضية والسجود فردد ذلك القدوري والكرجي والحصاة وضع القدمين على  
الارض حال السجود وفرض وذكر البلاذري في معانيه سنة وما ذكره القدوري يقتضي انه اذا رفع احدي رجليه لا يجزئ  
وفي الخلاصة لو رفع احدي رجليه لم يترك الركعة وذكر الكراهة في فتاوى قاض خان وفي جامع الترمذي  
لو لم يضع القدمين بالدين جاز في الخط لو لم يضع ركبته على الارض عند السجود لا يجزئه فان سجد على كوراته  
كور العرايب ودورها اذا راها على كذا في الغيب وفي الصحاح الكور مصدر كارت على ماله اي لانها كاد و  
كورت او فاضل في قوله اي او سجد على فاضل في قوله او كانه جاز فصل ذلك فلا يضر صلاته وقال الجواز على  
كون العامة والفلاس والكر والذليل والدواة الحسن وعبد الله بن يزيد الاضاري القمي وسرق وشريح والنخعي  
والايماني وسعيد بن السب والزهري ومكر والامام مالك واسحق بن واقد في اضع الروايتين عنه قال صاحب التمهيد  
من السنية وبه قال اكثر العلماء وقال الشافعي واحد في رواية لا يجزئ على كورها وكذا طرها وطرفها وعلى كنهه وفيه  
التحليل والاختلاف والمالوف فيما اذا وجد في الارض ما يدونه فلا يجزئ لاجلها وتفسيره جمان اللحم قالوا ان لو واقع  
لا يشغل راسه ابلغ من ذلك وفي المبيد لم يجد على كور عاتيه ذكره هنا في تحفته وذكره في الاثار انه ان وجد  
صلاته الارض اجزاء قال هذا يصلح ان يكون تفسير المذكور قال الشافعي اذا سجد على البهية جليل يقبل به يحرك  
بحركة والقيام او الفقد لا يجزئ وانفق على سقوط لسانه الارض ببقية الاضواء غير المحطة حديث ابن  
مسعود رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الغلغل والغلغل رداء ابن ساجدة وسيل  
الشر رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الغلغل قال لا تقع سقوط عليه وفي الركبتين اولى لانها  
عورة فلا يكتفان وقال ابن تيمية سقوط لسانه البدن قول اكثر اهل العلم واخرج الشافعي بقوله عليه السلام  
لمن جبهته في انفق من الارض وفي رواية الصحيحين من الارض وعار وفي حجاب قال سكنوا الى النبي عليه السلام  
حار الحصار في حياته لم يشكوا ان لم يركبوا انا وبما وفيه على السلام انه قال قرب جبهتك الى راس فارمته  
جبهته ودليلنا في ان مع الجواب عن احاد بهم لان النبي عليه الصلاة والسلام كان يسجد على كور عاتيه هذا الحديث

اولاد







ان نصب القدم اليمنى واستقبل به باصابعها القبلة والجلوس على السجدة وبوب على باب الاستقبال اطلاق اصابع القدم  
للقبلة عند الوقوف للقبلة وجاءت في حديث اخر في قوله تعالى في الاستقبال اطلاق اصابع يديه للقبلة  
وقوله في سجوده سبحان رب الاعلى ثلاثا اي ثلاث مرات وقال الشافعي يضيف اليه ذلك وهو الافضل لهم كل سجدة  
وبعد امتت وكذا سجد سجدة وجعل يده خلفه وصوره وسبق سمعه وجعل يديه انما يترك العباد سجدة وذكر اسرار في سجدة  
انه يخافه انه عليه الصلاة والسلام كان اذا سجد قال لا اله الا الله وحده لا شريك له على الخواص لان باهيا اوسع  
فقد سبق سمعه وبصره اي قد علمها ومعنى قيامه في سجدة وقال ابن الانباري يترك العباد سجدة وذكر اسرار في سجدة  
وقبل السجدة واحسن المواقف في المصورين والمقربين وفي الاستسجاء في لو خفت سجوده وهو في القعود  
او في سجود وان كان الى السجود والارض اقرب الى سجود ويذكر عن الحنفية وقال محمد بن مسلم لو رفع راسه وهو لا  
يسكن على السجدة ان رفع راسه سجود ذكره في الجيوش في سجدة الحسن عن الحنفية انه اذا رفع راسه من السجود  
مقدار ما يراى من راسه بين الارض وسجدة سجدة وسواي او يوسعه عنه اذا رفع راسه من سجدة ما يراى من راسه في سجدة  
الفصل بين السجدين قال في المحيط وهو الاصح بخلاف الركوع حيث ترجع بالاكفة قبل ان تزلزلت جبهة عن الارض ثم عا  
جان ذكره في المغني وفي القاموس لا يجوز ذلك عند ما في سجدة التواضع في السجدة لانها في سجدة التواضع  
سجدة وبكيا وتبين النظر الى السجدة في سجدة وفي مناوي الظهيرية وليس بين السجدين ذكر سنون وعن الحسن  
ابن طبع انه يقول سبحان الله وبهجة استغفر الله العظيم وعند الشافعي سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
لما روي عن جعفر انه عليه السلام كان يقول بينهما اللهم اغفر لي وارحمي واهدني واجبرني دعائي وارحمي وبعث  
تتمهم ولا تعين عبادي ولا تعين عبادي ولا تعين عبادي ولا تعين عبادي ولا تعين عبادي ولا تعين عبادي ولا تعين عبادي  
واسمع فان قلت ما الحكمة في تكرار السجود دون الركوع قلت مذهب الفقهاء انه تعبد لا يظفر فيه المعنى كاعدا  
الركعات والسجدة الثانية فمن قال لا يجمع والجلوس بينهما قد روي عنه واما عند اهل الحنفية فقد اختلفوا فيها  
فرضوا للشيطان ان ياتى بالسجود فلم يفعل فتمت سجدة من ثمرها له وانه اشاد بالشيء صلى الله عليه وسلم في سجدة  
وقال ما سجدة من ثمرها للسلطان وجعل في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
الله تعالى خلقناكم فيها تعبدكم وفيها اخذ الله البيات على ذنوبكم عليه السلام حيث قال واذا اخذتم بكمين  
ادم امرهم بالسجود تصدقوا لما قالوا في سجدة الملائكة والمؤمنون كلام ولم يسجدوا فقالوا دعوا دعوا دعوا  
لم يسجدوا سجدة الثانية سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
ذكر الركوع بقوله عليه السلام اذا سجد احدكم فليقل في سجدة سبحان رب الاعلى ثلاثا وذلك ان اياه اي اذ في حال  
الجموع وقد تقدم الحديث هناك ووقع في كثر النسخ اذا سجد احدكم بواو المطلق عطف على قوله عليه السلام اذا سجد  
احدكم لا يجمع في حديث واحد والما ذكره المصنف مقلدا لان نصفه للركوع ونصفه للسجود ويستحسن ان يجمع  
الثلاث اي ثلاث سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
حنيفة وروي في سجدة ثلاثا وقال احمد وروى في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
ناسيا لا يظفر صلاته وعنه ولو كانت سجدة في الركوع والسجود بعد ان يركع اي بعد ان يركع في سجدة في سجدة  
الا واما في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
وان كان المصل امة لا يريد سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة

التفسير

التفسير اي حتى لا يودي بها وزنه عن الثلاث التي شغلها المائدة وعن سفيان يقول الامام خمسا حتى يمكن القوم من  
الثلاث ثم يسجد الركوع والسجدة ستة عند كثر العمل في الان معنى الكلام فيه لان النص وهو قوله تعالى  
اركعوا واسجدوا انشأوا اي تناولوا الركوع والسجود دون تسبيحهما اي لم يتناولوا تسبيح الركوع  
والسجود فليقل على العمل غير الواحد وهو قوله عليه السلام اجعلوا ركعة في سجدة اجعلوا ركعة في سجدة  
ذلك حين نزل قوله تعالى فليقل على العمل غير الواحد وهو قوله عليه السلام اجعلوا ركعة في سجدة اجعلوا ركعة في سجدة  
فلا يجوز في سجدة ان يكون في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
جاء به على كل حال فيكون كانت من بعد الان سبي الفريض على السجدة والاعلاد ومبني الطلوعات على الحنفية والكنة  
والراة تخفف في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
يقول على السجدة قال اي القدر وروي ثم يرفع راسه من السجدة وقد بينا فيما سبق مقدار الرفع وذكره المصنف  
عليها يعني الان وقوله في حال الماروسا اشار الى قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع عند كل خفت في سجدة  
فاذا اطلق السجدة اي حال كونه جالساً على السجدة الاولى كبر وسجد السجدة الثانية وفيه كبر ان الجلوس بين  
السجدين قد روي عنه في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
الاعرابي يستقصي فيه ثم اجلس حتى تطين بالساورة السجدة ثم ارفع راسك حتى تطين قاعدة وهذا السجدة حتى  
تطين بالساورة ولولم يستوي جالساً وسجد اخري اي لم يستوي الجلوس بعد السجدة الاولى وسجد سجدة اخري اي  
عند الخفيفة وقد تقدم ذكرناه اي في قوله واما الاستواء فاما يظفر في سجدة وكذا الجلوس بين السجدين وقد كملوا  
في مقدار الرفع يعني قد كملوا على وزنه مقدار الرفع الذي يكون فاصلا بين السجدين فقال بعضهم اذا اراد جبهة  
عن الارض ثم اعادها جازعاً القدر وروي اذ في ما سئل عن الرفع وهو رواية الى يوسف دونه اقول اخري  
قد ذكرنا هذا عن قريب واما المصنف الا اوضح من ذلك في المذهب بقوله والاصح انه اذا كان الى السجود اوجب له  
اي سجود لانه بعد ساجداً وكان الى الجلوس اقرب جاز لان بعد جالساً في سجدة الثانية قال اي القدر وروي  
واذا اطمان ساجداً كبر وقد ذكرناه اياه في سجدة الصلاة والسلام بكم عند كل خفت وروي في حديث مسلم  
عن ابي هريرة رضي الله عنه انه كان يركع كل خفت وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يفعل ذلك  
واسوي فاما عباد قدسية ولا يقعد يعني سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة في سجدة  
مكرهه عندنا لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يهضون على صدورهم ولا يعتمدون على الارض بل  
يعتمدون راحة على الارض ينصرون عليه عن الحنفية وفي التورى الامامان يعتمد على الارض وهذا التورى عن فضل  
فقال مالك فقال يضر على صعد قدسية من غير اعتماد وهو قول احمد رحمه الله وقال الشافعي سجدة في سجدة  
حنيفة ثم يرضع يعتمد على يده على الارض لما روي انه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك اي اعتماد على الارض والمروى  
هنا اخريه انما في عن مالك بن الحويرث انه راى النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في الركعة من سجدة لم يهض حتى يسوي  
قاعدته فقال التورى وقال الاكثر لا يستحب ذلك اي الجلوس بعد السجدة الثانية فلا يحكم ابن المذنب عن علي بن سفيان  
واحمد وابن عباس عن ابي اناناد التورى والتقى ومالك واحمد اطلقوا الثمان بن عباس وركعت غير واحد اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني هذا واحد احدث على هذا لم يذكر ذلك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو اسحق  
المروزي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس في سجدة وان كان قويا لا يجلس في سجدة الا امام حبيب الدين في سجدة فاعلم ان خمس





المسحوق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page.

فی مسم مولی

۱۰۰  
اراقه

سید























ولا يلزمه السهو على ما يابا نيك من بعد ان شاء الله تعالى في بابها انما قلنا فان قلت كلمة عيناها ما عيناها وما  
ذكر معلوم قلت لكلمة على معان منها ان تكون للاستدراك والاختيار كما في قوله فلا تفتقر جديا عما انه كرم  
وهيما كذا كذا لا به احدا لان الفقرة في الركعتين وكنت لم يبين وجهه ثم استدرك انه بينه فيها باق  
واما متعلقة فخذ وفي تقديم والتحقيق على ما يابا نيك او الساق في ركعتين في القرآن في الركعتين على ما يابا نيك فاذا قرأت  
هذا الكلام في هذا المقام من الافتراء الحسية التي يختص بها بعض الانام قال اي القدر في وجوبه وجلس في الاجرة  
في القعدة الاخيرة كما يجلس في الاولى اي جلوسه في القعدة الاولى في ركعتين شأ غير متوكل وانما قال  
في الاخيرة دون اثنتي عشرة لشملة قعدة الفقرة المسافة لانها اخيرة وليست تامة وفيه خلاف المتفق وما  
كما بيناه ولما روينا من حديث وايلين جرحا في ركعة روى الله تعالى عنها عند قوله هكذا وصفت عابسة  
فقور رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلت هذا هو من المصنف لانه لم يذكر فيها تقدم الاعتراف في ركعة قالت  
ذكر المصنف فيما تقدم في الجلوس شيئا ذكر بعضها عن عابسة وبعضها عن وايلين وذكر عابسة كذا فان قلت  
انما اراد بذلك حبة الجلوس وهو افتراء البصري فيصعب البني وهذا لم تقدم الاعتراف عابسة قلت لا ينع  
يريد بقوله كما يجلس في الاول عدم الحالات التي ذكرها ثم خصص في التعليل انها حبة الجلوس ولا نهيها  
اي وان جلس على تلك الصفة استوعب اليدين من التوكل وهو ان يضع اليه على الارض ويخرج وجلسه  
من الجانب الايمن وهذه الهيئة اخف من الهيئة التي اختارها اصحابنا وافضل للعبادة استقام الذي يسيل  
اليه شأ الى التوسك ما لك بن ابي اسحق وهو من جهة كذا كذا والذير وحياته اي ان النبي عليه  
السلام قد ستر كما يعني بقدرته في الصلاة ضعف الطهارة هذه هي حبة الجلوس اعني قوله الذي  
وهو جواب عن حديث التوري الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو عن عطاء بن رباح عن ابي جعفر  
حتى اذا كانت السجدة التي بعدها التسلية اخر جله البصري وقد ستر كما على ضعف الابر وضعف الطهارة  
لان عبد الحميد ضعيف عند نقلة الحديث وقد بيناه مستقصي فيما تقدم او بعد على حال الكبر جواب اخر عن  
الحديث المذكور وهو على قول التسليم يعني جلوسه ان حديث عبد الحميد صحيح فهو على قول النبي عليه  
السلام انما تورك بعد ما يركب راسه وتشهد بعنقها التحيات لله الاخرة في القعدة الاخيرة ايضا  
واجب عندنا اي تشهد واجب عندنا وعندنا ما كسنة فيه وفي القعدة الاولى معه وعندنا في ركعتين  
مع جلوسه بخلاف تشهد الاول فانه سنة عنده مع جلوسه وقال احمد تشهد واجب ولا يقبل كذا كذا  
عندنا وقال ابو ابي الواسع والركن عندنا واحد كل ركن واجب وليس كل ركن واجب وصلى على النبي عليه  
السلام اي على طريق السنة وهو عطف على قوله وتشهد وهو ليس بقدر عندنا في الصلاة وتذكر في القعدة  
باعتبار المذكور وهو قوله وصلى على النبي عليه السلام خلافا لما كنت فيهما اي في تشهد الصلاة على  
النبي عليه السلام ودليل تشهد قوله وتشهد على الصلاة قوله وصلى لقوله عليه السلام اذا قلت هذا  
او فعلت هذا فقد كنت صلاتك ان ثبت ان تقوم فترت سبقت ان تفعل فافعل هذا الحديث اخرجه  
ابو اورد في سنة واستقصينا الكلام فيه جدا في اول باب صفة الصلاة والمطهر في وقتك وتفتت سبقت  
لا يركع سجودا في ركعة واحدة ولم يذكر النبي عليه السلام في الصلاة عليه السلام ولا ما علم الاعراب في ركعة  
الصلاة لم يركع باها لو كانت شقة على فان احتج الشا بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما

فقد قلنا الامر

فقد قلنا الامر بطلان فلا يجوز تفصيله بحالة الصلاة لئلا يلزم بطلان صفة الاعتلاق والامر لا يقتضي التكرار في الصلاة  
على النبي عليه السلام في الركعة واحدة سواء كانت في الصلاة او في غيرها وان احتج بما رواه ابن ماجه عن ابن عباس  
ابن سهل بن سعد الساعدي عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء  
لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا وضوء لمن لم يصل على النبي عليه السلام ولا وضوء لمن لم يجيب الاضمار ورواه الحاكم المستدرك  
فقوله هذا حديث ضعيف وعبد المهيمن ليس بالقوي وقال ابن حبان لا يصح به واخرجه الدارقطني عن ابي بن عبيد  
ابن سنان بن سعد عن ابيه عن جده عن عمار بن جهم عن ابيه عن ابي بن عباس عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
والدواني وغيرهم عن ابيه عن جده عن عمار بن جهم عن ابيه عن ابي بن عباس عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
اليعقوبي عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة لم يصل على فيها ولا على اهل بيته لم يقبل منه  
فقوله جابر بن سمير وقد اختلف عليه فوفقه تارة ورفع اخرجه فان احتج بما رواه الباقين عن جابر بن سمير عن  
رجل من بني الحارث عن ابن مسعود روى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا تشهد احدكم في الصلاة  
فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى اهل بيته وعلى اهل بيته وعلى اهل بيته وعلى اهل بيته وعلى اهل بيته  
انك حبيب محمد ورواه الحاكم المستدرك اسناده صحيح متصل فقوله فيه وجوبه يقول وقال القاضي عياض  
في الشفاء وقد سئل في هذا القول ولا سنة بشيء من هذا الكلام عليه هذا القول جماعة وشنعوا عليه منهم الطبري  
والعسكري وخالفه من اهل المذهب للطائفة وقالوا اعلم له فيها قدوة والصلاة على النبي عليه السلام خارج  
الصلاة واجبة لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما لكن اسناده واحد كما قاله الكرخي لان الامر لا يقتضي  
التكرار او كما ذكر النبي عليه السلام اي واجبة كل ذكر النبي عليه السلام وسعوه كما اختاره الطحاوي  
وفي شرح الجمع والفتوى بعد عامة العلماء بالاستحباب كما ذكر عليه السلام وقال في الصلاة في الجامع الكبير  
تكرار اسم واجب كلف السنة اذ به فوام الدين والشرائع وفي اجاب الصلاة عليه مدة العز وقيل بجوابه بغير تكرار  
كما في سجدة الزلاوة اذا انعقد المجلس الا انه يستحب تكرار الصلاة بخلاف السجود وفي الحديث واختلف في تكرار الركعة  
في الصلاة عليه السلام اذا تكررت ركعة مجلس واحد والصحيح انه يتكرر الوجوب وان كرر في الجامع الاصفه  
كرراية السجدة في مجلس واحد بكتفه سجدة واحدة وكذا في الصلاة ولا يسن التمسيد للسجدة لكررة ولو تكرر  
الله في مجلس واحد بكتفه ثلثا واحدا وبه مجلسين يجزئ لكل مجلس ركعة لا يكتفي عليه وبها كان للصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم لو ترك ركعتي عليه وبها لانه ما سورك بالصلاة وغير ما سورك بالثناء قلت كونه ما سورك بالثناء  
اظهر ولا يجزئ على النبي عليه السلام ان يصل على نفسه فكيف سركة الامر هذا جواب عما قاله ان في الامر للركعة  
وخارج الصلاة غير ما وقع في الصلاة ونقبره ان يقال نعم الامر للوجوب ونحن نعمل لرجيه وهو الوجوب  
اما الصلاة عليه في الركعة كما قال الكرخي وكذا كذا كذا كما قال الطحاوي فكيف سركة الامر يعني علنا بموجب  
الركعة النقل والركعة المروية في تشهد وهو القدر اي لفظ القرض الذي يروي في تشهد ابن مسعود  
في حديثه الاخر هو بمعنى القدر وهذا جواب عما قال الشافعي جاء في حديث ابن مسعود انه قال كنا نقول قبل ان  
يقر على تشهد السلام صلى الله عليه السلام على محمد وعلى آل محمد وعلى اهل بيته وعلى اهل بيته وعلى اهل بيته  
فعلم بهذا ان تشهد في ركعة واحدة وان المار من قوله قبل ان يقر اي قبل ان يقر اي قبل ان يقر اي قبل ان يقر

علنا



ودعا

كثرة شيئا من القدر كما في قوله تعالى فاصف ما فرقت في فراقه وصلى على النبي عليه السلام  
بما شاء من الذي شاء من باب استيفاء الفاظ القرآن انما به كون الله في الدنيا حادثة في القدر ليس المراد  
حقيقة المشاهدة لان القرآن من لسان الله تعالى من كلام الله تعالى من ذلك قال في الحبيب والمصباح الصغير ارفع في الصلاة  
بكل شيء من القرآن وتقل عن الفضل ان كان يقول كل دعاء في القرآن اذ ادعى بك لا يفسد صلاته كما اذا قال اللهم  
اغفر لي ولوالدي لاني في القرآن وكذلك اذا قال اللهم اغفر لابي ولولائي وانا اغفر لاني وانا اغفر لاني وانا اغفر لاني  
وعن الحلو في قوله قال اللهم اغفر لاني لا تغفر ولو قال اللهم اغفر لاني لا تغفر ولو قال اللهم اغفر لاني لا تغفر ولو قال اللهم اغفر لاني لا تغفر  
لو قال اللهم اغفر لاني لا تغفر ولو قال اللهم اغفر لاني لا تغفر ولو قال اللهم اغفر لاني لا تغفر ولو قال اللهم اغفر لاني لا تغفر  
الفاظ القرآن من الدعوات اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المسلمين والمؤمنات يوم يقوم الحساب  
قوله رب المصطفى في يوم الصلاة ومن ذم النبي الاية وقوله ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين ولجميع المسلمين  
ربنا طهرنا من الذنوب وربي انك تعلم ما كنا نرا لاني فقلت هذه كلها من القرآن وكيف يقال فيها ما يشبه الفاظ  
القرآن اللهم الا ان يراد بها نفس الدعاء اذ اقرأ القرآن والادعية المأثورة بانها عطف على الفاظ القرآن اي  
وما يشبه الادعية المأثورة في المروية عن النبي عليه السلام ويجوز ان ادعية عطف على القرآن لانه يجوز  
بما في الفاظ الادعية ومن الادعية المأثورة ما روي في السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام  
انه كان يقول بعد التشهد اللهم لا اعوذ بك من عذاب جهنم ولا اعوذ بك من عذاب القبر ولا اعوذ بك من فتنة الدجال  
واعوذ بك من فتنة المحر والممات والادعية المأثورة كثيرة مما رواه عن النبي عليه السلام  
السلام ثم اخبر عن الادعية الجيدة والسيئة التي فيها الباطل والبدع المذمومة عن ابن مسعود وعنه سئل  
الله صلى الله عليه وسلم عن الادعية التي فيها الباطل والبدع المذمومة عن ابن مسعود وعنه سئل  
احسن الصلاة وهي التي فيها الباطل والبدع المذمومة عن ابن مسعود وعنه سئل  
في دعائه وفي رواية لم يثبت من المسألة ما شاء فلهذا لا يجوز له ولا سيما عند البخاري لم يثبت من الكلام ما  
شاء ذكر في الدعوات في الاستبذان بل كل دليل للشأ في وجوه له في اربعة الدعاء بكلام الله سبحانه وتعالى  
امرأة حسنا واعطيت بيتا انا اشقوا ولو استدركت حديثا من حديثنا لا يصح فيها شيء من كلام الله سبحانه وتعالى  
اصوب ولما اراد من الشرح حق هذا الموضع فذكرهم لم يذكره اشياء من ذلك واعتذر بعضهم وقالوا لعله  
سقط من النص وانما به حديث ان صلاتنا هذه الحديث وهذا شيء اخر من السهو وهو ان ثبت الضمير في قوله اطيبها  
واجيبها والعصير من الروايات اطيبها واجيبها وقالوا انما روي في الحديث مع باننا ثبت فعلى ما روي الدعوات والادعية  
فلتعد من الرواية باننا ثبت ينع هذا ان يولد كذلك اول الكلام قال صاحب الدار في تذكير الصغير مع في الروايات  
المؤثورة في هذا كذا لفظ البسوط في بعض نسخ الحديث اطيبها واجيبها باننا ثبت على ما روي في الحديث ولا يصح في ذلك  
هذا اعتذار حسن والظاهر ان المراد ان ثبت قوله اطيبها واجيبها في الحديث الذي يبين بطلان ما روي  
بالصلاة على النبي عليه السلام يكون اقرب الى الاجابة من اي شيء روي في دعائه بعد فراغه من التشهد بالصلاة على  
النبي عليه السلام يكون دعاءه اقرب الى الاجابة من اي شيء روي في دعائه بعد فراغه من التشهد بالصلاة على  
عمره صلى الله عليه وسلم بعد ذلك كما في عليه السلام من خواص حصة من دعا في باب الملك لسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن  
خواص حصة من يسأل النبي صلى الله عليه وسلم من خواص حصة من دعا في باب الملك لسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن

نسيه كلام العباد

الناس

بجمل ما اطلقه عليه

نسيه كلام العباد من غير اعتبار لما يستقبل سواه من غير الله تعالى اعطى كذا ويجوز انما وما لا يشبه كلام الله  
ما يستقبل سواه من غير الله تعالى اعطى كذا ويجوز انما وما لا يشبه كلام الله  
من العباد ولا كذا في الشاذية وقال بعض الشراح في قوله ولا يدعوا باسمه كلام العباد اشكال وهو انه بعد ما تقدمت  
التشديد لا يلحقه ما فساد ويخرج منها كلام الله سبحانه وتعالى في قوله فساد التسمية حتى لا يجوز لعنه الا فساد به بعد و  
تفوت به اصابة السلام او فساد اصل الصلاة لو كان ترك سجدة فانه مائة اذ كان وجود ذلك قبل ان يقعد جاز  
التشديد لهذا قال في الشرح ان وجد ذلك قبل ان يقعد فساد الصلاة وان وجد بعد ذلك وقبل ان يقعد  
اطلاقه من غير وقال ابن بطال قال ابو حنيفة لا يجوز ان يدعوا في الصلاة الا بما هو جازية القرآن او وعليه قوله عليه السلام  
في سجوده اعوذ بربك من سخطك وبعثنا لك من صفوك وبك سخطك لا احصى ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك  
قاله هذا ما ليس في القرآن فحفظ قول المؤلف قلت ما بعد من ذم في القضية وما قد روي عنه ابو حنيفة لا يشهد بان  
يوجد ما يدعوه في القرآن بل يشترط انه يدعوا باسمه العباد ومن كان لهذا الذم وعدم علمه خصه كيف  
يقدم على ذكر ما ذهب اليه فلا ينبغي لاحد ان يعتمد على نقله ولا يجوز له ان يقول ان كان قلت وروي عن ابن عمر ان  
لا يجوز له ان يدعوا باسمه جازي ولا يجوز له ان يدعوا باسمه جازي ولا يجوز له ان يدعوا باسمه جازي ولا يجوز له ان يدعوا باسمه جازي  
الدعاء الا بالادعية المأثورة والوافقة للقرآن وان لم تكن في القرآن وهو قول الشافعي وطوس وقال العبد من  
الشافعية في لا يجوز بما يطلب من الادعية وحكي امام الحرمين عن والده انه كان يسئل الي منع ان يقول اللهم اغفر لي  
خادمه صفتا كذا ربه بطلان الصلاة قال النووي في شرح المذهب يجوز ان يدعوا في الصلاة بكلاما يجوز خارجا من امر الله  
وهو قول الله عز وجل ما ولا وراوسنا انما وكسا طيبا وجارا به حسنا وصبيا كذا وكذا احثنا ربي ويطلب  
ويستغفره ويخلص فلا تأس السجين واهلك فلا تأس بطلان صلاته بشيء من ذلك روي قال ابو يونس سمعنا ما قاله وقال ابن  
سيرين يجوز الدعاء في المكتبة في امر الآخرة فاما الدنيا فلا يخرج عن الفساد او يخرج عن الفساد او يخرج عن الفساد  
او فساد التسمية وقال الشافعي في اي يخرج عن فساد الحمد والمال في كلام الله من جميع الصلاة بالانفاق لانه بعد التشهد  
خداة لها في هذا كذا عند ابو حنيفة لان كلام الله من جميع الصلاة بالانفاق لانه بعد التشهد  
عند الرواة المعتبرين بينهم وما لا يستقبل سواه من العباد كقول الله عز وجل ولا تذكروا الى بيان  
ما يستقبل وما لا يستقبل ونظما لا يستقبل بقوله اللهم رزقني ثلاثة فانه لا يستقبل سواه من العباد فلهذا لا يجوز  
ما في ذلك من الاستقبال سواه من الله سبحانه وتعالى اي فيه كلام العباد فبطلان صلاته بذلك اذا كان قبله  
قدما التشهد كذا كذا وما يستقبل بقوله اللهم اغفر لي ليس من كلام الله تعالى بطلان صلاته بذلك اذا كان قبله  
الاول اي من فيها لا يستقبل سواه من العباد فلا يجوز الدعاء بهذا اللفظ هو الصحيح فاذا كان من قبيل  
الاول فساد صلاته وبطلان استيفاء لان الرتبة هو الله تعالى وهو موجود في القرآن ذكر في البسوط لا يستعملها قوله  
بين العباد اي استعمال هذه الكلمة بين العباد وبين ذلك بقوله تعالى في الاية الجبروت فاذا كان كذلك  
فلا يجوز الدعاء به وقال الانباري في فيه نظر عندي لان ما بعد التشهد موضع الدعاء وهذا دعاء يصح في الصلاة  
قوله اللهم رزقني ثلاثة لانه يشبه كلام الله سبحانه وتعالى في قوله فساد التسمية حتى لا يجوز لعنه الا فساد به بعد و  
ثلاثة ونحوه كما قرأه عن قريب وقال الانباري في هذا ما قرأه من في الجبروت فلا تستعمل ان اسأله ان يردني الى الدنيا حقيقة  
بل هو محض التسمية في اللغة ما يستعمل به قاله الجوهري والرد في الخط ايضا على هذا الاستدلال المذكور وخبره الاجابة

جارية

نسيه



فمن اختلج في كبرية الصلاة على النبي عليه السلام وعن كعب بن عجرة قال قلت يا رسول الله ان  
 فصل عليك وان تسلم عليك فاما السلام فقد عرفنا فكيف تصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت  
 على ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم انك حديد مجيد رواء المعاجد ومن الى حديد الساجد  
 انهم قالوا يا رسول الله كيف تصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك  
 على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم انك حديد مجيد اخرج المعاجد عن ابن راحة وعن ابي شعور الانصاري  
 انه قال انانا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمحمد بن عبد الله فقال له يشتر من سعد ان الله ان تصلي عليك  
 يا رسول الله فكيف تصلي عليك فاستسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تخمين انه لم يسال له ثم قاله رسول الله صلى  
 عليه وسلم قولوا قد ذكر معنى حديث كعب بن عجرة زاد في اخره في العالمين انك حديد مجيد اخرج المعاجد وادود  
 القرمذي والنسائي في الحديث عن علي بن ابي طالب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه  
 عليه السلام في يومئذ قال هكذا تزلزلت من عند ربي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل  
 ابراهيم انك حديد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم انك حديد مجيد اللهم صل على محمد  
 سلم على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حديد مجيد ومن علي بن ابي ربيعة عن ابي جابر رضي الله تعالى عنهم انهم  
 قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تصلي على محمد وآل محمد فقال صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل  
 محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وادرجهم في آل محمد كما صليت وباركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم  
 في العالمين انك حديد مجيد وحكي عن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
 يقول هذا نوع من تقصير الانبياء عليهم السلام فان احد الاستحقاق الرجعة الاساسي في الصلاة عليه ونحن امتنا عظيمة  
 وهذا نوع من تقصير الانبياء عليهم السلام فان احد الاستحقاق الرجعة الاساسي في الصلاة عليه ونحن امتنا عظيمة  
 من طريق ابيه ولا عيبه علي من اتبع الاثر ولا من احد الاستحقاق الرجعة الاساسي في الصلاة عليه ونحن امتنا عظيمة  
 الشبهة دون الشبهة وهو انكم على الله تعالى ان ابراهيم عليه السلام قلنا جارية اولاد كان ذلك قبل ان  
 ربي الله حاله ومزجه واذا قال له رجل يا خير البرية فقال له ذلك ابراهيم فلما اثنوا الله منزله وكشف عن  
 من بينه الفادعوى وانما قد اظهر المريد انما في ان ذلك نفسه لا صل الصلاة با صل الصلاة لا الفقد والقدركا  
 في قوله تعالى كبريتك الصيام كما كبريتك على الذين من قبلكم ان المريد صل الصيام اعيت ولا وقتك انك انما سأل  
 للتسوية مع ابراهيم فيها ويريد عليه بغيرها الرابع ان الشبهة وقع في الصلاة على الاله عليه صلى الله عليه وسلم  
 فكان قوله اللهم صل على محمد مقطوعا عن الشبهة وقوله وعلى آل محمد متصلا بقوله كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم  
 القاسم شبه الصلوة على محمد بالصلوة على ابراهيم وآل ابراهيم ومثل الانبياء عليهم السلام المبراهيم عليه السلام  
 فاذا تقابلت الجملة بالجملة وتعددت ان يكون لا رسول بالابراهيم الذين هم انبياء عليهم السلام كان ما يعرف من  
 ذلك حاصل للرسول عليه السلام فيكون زائدا على المصداق ابراهيم عليه السلام والذي يحصل من ذلك هو ان  
 الرجعة والرضوان ومنه كان وجهه البسر كان افضل اسرار الشبهة وقع في دعاء الاخير السبع انه  
 في الدوام انك من انه سأل صلاة محمد ما حليل لم يمت حتى اعطيا قبل موته ببيان انك سمع شيع ذلك لانه  
 ليسوا بذلك القامران هذه الصلاة اربعها التكرار بالشبهة في كل صلاة في حق كل مسلم فاذا قصده هو كل  
 صلاة حصول صلاة متساوية للصلاة على ابراهيم عليه السلام فان الحاصل للنبي عليه السلام بالنسبة الى مجموع

الابا سالت سلام عليه

ليشيلوا

الصلوات اتفاقا

ففسد الصلاة بتركها



عليكم ورجة الله حتى يري بياض خده الاسمر ولقظ الخد او و ان يا جنة ان رسول الله عليه السلام كان يسلم عن  
بينه وعن شماله حتى يري بياض خده السلام عليكم ورجة الله عليكم ورجة الله وهو لفظ الترمذي  
الا انه ترك حتى يري بياض خده وسواء ان كان في حيان في صحيحه ولفظه ثم انزل في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورجة الله وكذا في نظر الى بياض خده عليه السلام وترواه مسلم في صحيحه  
عن عامر بن سعد عن ابيه سعد بن ابي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت اري رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم  
عن يمينه وعن يساره حتى اري بياض خده وسواء في احاديث في النسبية الواحدة منها ما اخرجته ابن ماجه  
عن عبد المهيمن بن عمار عن ابيه عن جده سهل بن سعد انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام يسلم  
نسبية واحدة لا يزيد عليها وقال الدارقطني عبد المهيمن ليس بالقوي وقال ابن حبان بطل الاحتجاج به ومنها ما  
اخرجته ابن عدي في الكامل عن عطية بن اليختم عن الحسن بن سمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم  
نسبية واحدة لا يزيد عليها قال الدارقطني فيل وجهه وقال عبد الحق بن عطاء ضعيف فرواه ومنها ما اخرجته  
البيهقي في المعرفة من حديث جده عن اشراف رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم نسبية واحدة ومنها ما اخرجته  
الترمذي وابن ماجه عن زهير بن محمد عن هشام بن عروة عن عابشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كان يسلم في الصفرة نسبية واحدة لثا وجهه ورواه الحاكم المستدرک وقال علي بن سبط السجستاني قال صاحب  
الشفيع وزهير بن محمد كان من رجال الصحابة لكن له ساكر وهذا الحديث منها وقال ابو حاتم هو حديث  
شكرو قال الطحاوي في شرح الآثار وزهير بن محمد وكان معه ثقة لكن عمر بن سلمه يضعفه قاله ابن معين والحدیث  
اصله الوفاء على عابشة هكذا ورواه الحافظ وقال ابن عبد البر في التمهيد لم يرفعه الا زهير بن محمد وحده وهو ضعيف  
عنه الجميع كثير الخطا لا يصح به واجاب بعض اصحابنا عن حديث عابشة بانها كانت تفتت فتفتت في وصف النساء عن  
حديث سهل باه كان من جملة الصبيان فيعمل على ان يسمي التسليمة الثانية مع انه عليه السلام كان يسلم  
الثانية اخفض من الاولى قال النووي لا يقبل تصحيح الحاكم حديث عابشة وليس له الاقتصار على نسبية واحدة  
شيء ثابت واجاب بعضهم عن احاديث التسليمة الواحدة بانها محمولة على الجوان واحاديث التسليمة على بيان  
الفصل والكمال وبعضهم قال في الاحاديث التسليمة زيادة صحيحة وهي مقبولة من العدل وروى في الاولى  
اي في التسليمة الاولى ولا بد من اليقظة لان السلام فريضة وهي لا تكون الا بالنية من عن يمينه بفتح الميم في  
عمل الصلوة لا في سعة يمين من الرجال والنساء والمفظة كلمة من اللسان والمفظة جميع حاقط وهم الملاكة  
واما قدم بخادم على المفظة اسماء الجاهل الصغار والقديري في الاصل قدم المفظة على ادم وقال الامراء  
ويعتقد يرمي ادم بنسبه على انهم فضل من الملاكة وهو المذهب عند اهل السنة خلافا للمعتزلة فلهذا ليس  
على اللاف وانما فيه تفصيل على ما عرفت من ضعفه وفي الدار بغيره بعض شائخنا ان ما ذكره المبسوط بانها  
قول لمحضفة الا ان في تفصيل الملاكة على البسرة وما ذكره الجاهل الصغار على قوله الاخرة تفصيل البسرة عليهم  
وليس كما ذكره ان الروا لا توجب الترتيب ومن سلم على جماعة لا يملكه ان يرتب البسرة وكذلك في الثانية شايء وكذلك  
يروي عن يساره من الرجال والنساء والمفظة التسليمة الثانية لان الاعمال بالنيات والصلوات على الاقدام  
من البسرة فان قلت تغيرت استلزام البسرة في الوضوء وجود هذا المذهب فكيف استدلتم به هنا قلت استدلنا من العمل  
به هناك لا من الاستدلال بالاحاديث الكتاب وهي هنا جعلنا لها شرطاً وانما اخذنا لفظه نقطة على البسرة فلا يلزم

ذلك المحذور

ذلك المحذور ولا يروي النسب في زماننا لعدم حضور هذه الجماعات لا من شيعن من ذلك في هذا الزمان لظهور الفسار  
فلا يصح خطاب الجانبين وقيل يروي بالنسبة من جميع المؤمنين والمؤمنات لانه بالتحريم حرم عليه الكلام  
وهو اختيار الحاكم الشهيد وفي التفتة وهو اختيار الحاكم التفتة وقال مسلم لا يمتنع هذا عندنا في سلام الشهادتين  
سلام التحليل فخص المأخوذ من اجل الخطاب قلنا على هذا يروي المؤمنين من الجن ايضا وقد مضت الشبهة  
على هذا في روى هذا اهل السنة اعتقاد وجودهم ولا ينسب اليه في صلاة ولا يروي ايضا من الاشربة  
له في صلاة هو الصحيح واحترز به عن قول الحاكم الجليل انه يروي من ينسب اليه ومن لا ينسب اليه في صلاة وفيما  
ابو الياس في جامعه هذا شئ تركه جميع الناس لانه قالها يروي احد من روى في الجانبين يروي بالسلام الاول المحذور  
وقال في جميع عباد الله الصالحين وقيل يروي بجميع عباد الله المؤمنين وقيل لا يروي الفسقة وكفى  
بالفسقة سبعة وشيئا حيث لا تصيب طرفة الدينام سلام الصالحين والاولى ان يقدم المحظية لغيرهم ولا يري  
او يكون آخر بالاعاء لعمه من الكبار والصغار فقلت هذا ذهب المعتزلة لان الخطاب خطا من غير  
هذا التحليل ياتي في التسليمة لا من شيعن من المحذور في هذا الزمان ولا ياتي في ضمن لا ينسب اليه في الصلاة لان عدم  
النسبة في الصلاة لا يستلزم الغيبة ولا بد للمفسر من نية امامه لانه قدما وهو اكثر استغناء فانه  
غيره وقوله لا بد ليس للدلالة على وجوب نية امامه وعرض الامام بالذكر يوجب قول من يقول انه يروي من ينسب  
في الصلاة دون غيره وكذا في الجامع الصغير لقاضي ابن سيرين شرط التسليمة الثالثة لرد سلام الامام  
فقلت انما منعني فان قصود الرجل حاصل بالتسليمين اولا فربما في الجواب بين ان يقول عليكم السلام وبين  
ان يقول السلام عليكم قال السفي في هذه الرواية ما عتق فان جواب السلام لا يبارق بين تقديم السلام  
عليكم وبين تأخيره قال كان الامام في الجانب الايمن الفاء للتفصيل الى الجانب الايمن من المقتدي  
او الايسر اذ كان الامام في الجانب الايسر من المقتدي نواه فيهم اي يروي الامامة في جملة القوم الذين  
في الجانب الايمن او الايسر وان كان بمخالفته اي اذا كان المقتدي بجند الامام لم يذكر في الجامع الصغير  
ذكر المصنف بقوله نواه في الاولى عند ابو يوسف اي يروي الامام في التسليمة الاولى عند ابو يوسف رجحا  
لجانب الايمن اذ العين في الايمن وكذلك كان النبي عليه السلام يجب التيامن في كل شئ وكذلك يروي اهل السنة  
الصحيح بانهم هو اختيار الطحاوي رحمه الله وعندهم رجحة الله وهو رواية عن يمينه فواء فيهما  
اي يروي المقتدي الامام فيهما اي في اليمين واليسار وقال الشافعي يروي في يمينه ساو ويستحب جالس الايمن لانه  
اي لان الامام ذو خط من الجانبين يعني له الجانبان يستوجب الخط من كل منهما والمفظة يروي المحظية  
لاعين لانه ليس بجزء سواهم وقال الحاكم يروي جميع المسلمين في الدنيا ثم قيل المفظة اثبات احدهما عن يمينه  
والاخر عن شماله فالذي يكتب عن يمينه يكتب بغير شهادة صاحبه والذي عن يساره لا يكتب الا بشهادته  
من صاحبه ان فعلنا فاحد من يمينه والاخر عن يساره وان شئنا فاحدنا امامه والاخر خلفه وان نام فاحدنا  
عند راسه والاخر عند رجليه فان قلت خطي هذا كان ينبغي ان يذكر صيغة اثنين ولم يذكر ما جامع واعاد الغيرة  
اليهم بالجمع قلت اما باعتبار ما قبل انهم اربعة اثبات بالنهار واثنان بالليل ومن عبد الله بن سيار خمسة اثبات  
بالنهار واثنان بالليل والثالث سوا بقا بقا لانه لا نهارا واما باعتبار ان الاثنين يطلق على الجمع كما في قوله تعالى  
فصدحت قلوبكم بالرياء فليكن كما وسع هذا المراد من قوله المحظية هم المحظية هم الملاكة المكونين بيدي ادم

الشي







يكره التسليم الى ان يسلم الامام وقال لا معنى للتسليم في الصلاة بلا سماع فينبغي له ان يكرر التسليم مرة بعد مرة قلت  
 يشكل عليها القيام فان التسليم يسكت فيه من غير سماع وتسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم هو  
 بالقيام وان شاء بان الدعوات المذكورة في القرآن مثل الايات الذي اولها ربنا وان شاء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم اذا سلم الامام لا يجزئ القيام وسطه هل يفعل الامام بعضا من شيه فاذا اتفق فرأى يقوم القضا ما سبق  
 ولا يسلم مع الامام قال الزيد وسئل في نظره فكيف يقوم الامام الى تطوعه ان كان بعد هذا تطوع ويستدل الى  
 الحجاب ان كان لا تطوع بعدها ولو قام قبل سلامه جازت صلاته وتكون سببا وهذا الشا في يوم بعد التسليمين  
 فرض عليه في محضره الجوبيل ولو قام بعد التسليم الا في جاز ولم يذكر المصنف ان المقتدي متى سلم فحق ان  
 حقيقة روايتان في رواية يسلم مع الامام كالتكبير وفي رواية يسلم بعد سلام امامه وقال الشافعي المقتدي  
 يسلم بعد فراغ الامام من التسليم الا في قول سلم بقا رنا سلامه ان قلنا ان نية المروج بالسلام ثم لا يجزئ  
 كما لو سلم الامام لا تتعقد له صلاة الجاهل فلهذا تطلعت صلاته وان قلنا ان نية المروج غير واجبة فيجزيه  
 كما لو سلم معه وفي وجوب نية المروج عن الصلاة بالسلام وجهان احدهما يجب والتا في لا يجب كما في تنهيم وذكر  
 في السوطي المقتدي يخرج من الصلاة بسلام الامام وقبله ولو لم يسمع من الامام بسلام نفسه ونظيره  
 الخلاف من انشأ من الصور بسلام الامام قبل سلام نفسه بالتحقق فعنه لا ينقض خلافا لما **فصل**  
**في الصلاة** اي هذا فصل في بيان احكام القراءة في الصلاة اما جعل احكام القراءة فصل على جهة كبراءة احكام تعلقت  
 بها وادون غيرها ومن احكامها الجهر وسهوا القود في الاول يرجع الى الصفات والثاني في الاذات فكان ينبغي تقديم ما بالذات  
 على ما بالصفات وهذا قدم بالعكس لان الجهر يتعلق بالاداء والكماء والقدر فيكمل التام وان تضمن كان التعلق بالتكامل الذي  
 هو الاصل في التسليم ويجوز بالقراءة اي يجزئ المصلي بالقراءة في القوم والركعتين الاولى من المغرب والعشاء ان  
 كان اي المصلي اماما ويجزيه الاخيرين شرايئ الركعتين الاخيرتين من العشاء ولم ينب على اكثر من المغرب  
 لا يفرق من قوله الاولين والمغرب لان التخصيص عليه في القراءة بالجهرية التي قلنا فان قلنا على هذا ما كان يحتاج  
 الى ذكره له ويجزيه الاخيرين قلت يكون ذلك لنا كيد هذا هو لما قور المشاورث اي الجهر في الموضع المذكور و  
 الاخفاء فيما ينبغي هو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم المتوارث من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كما في رواية القطي  
 في سنة من حديث قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ان جبريل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم فبكره حين رآه  
 الشمس فامر ان يؤذن الناس بالصلاة حين فرضت الصلاة عليهم فقام جبريل عليه السلام امام النبي صلى الله عليه وسلم  
 وقام الناس خلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام جبريل عليه السلام امام النبي صلى الله عليه وسلم فقام جبريل عليه السلام امام النبي صلى الله عليه وسلم  
 على سلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم فقام جبريل عليه السلام امام النبي صلى الله عليه وسلم فقام جبريل عليه السلام امام النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يجزئ بالقراءة يا قوم المصلي بسلام الله صلى الله عليه وسلم وباقم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام جبريل عليه السلام امام النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم استهلحني حيث الشمس فصل بهم ثلاث ركعات جهرية الركعتين الاولى ولا يجزئ الثانية ثم اجعل حتى اذا ذهب  
 ثلث الليل فصل بهم اربع ركعات جهرية الاولى تسين بالقراءة ولا يجزئ الاخيرتين بها ثم استهلحني اذا طلع الفجر صلى بهم  
 ركعتين جهرية بالقراءة قالوا لا رقتي ورواه سعيد عن قتادة من سلام وفيه من سلام اخر ان احدهما يورده  
 في من اسياه احدهما من الحسن والاخر عن الزهري وذكرهما عبد الله بن قيس في نسخة من جهة الزيد او وقال انه من رسول الحسن  
 اصح وان كان شرايئ المصلي متقدرا او غير ان شارب جهر سماع نفسه سماع نفسه في تفسيره لقوله جهر قال

تأخر الشريعة فقال السقفا في انما ذكر قوله وسمع نفسه لبعضين احدهما الجواب سواله عنده وهو انما قال ان شارب  
 جهر او روي عليه فبطلت جهر لان لا يجزئ لغيره فائدة الجهر فانه لا سماع ولا يسمع احد بسمعه فاجيب بان فائدة  
 الجهر بصلاته هي ايضا بصدقه وهو ان يسمع نفسه فيجهر لذلك وانما ذكر في الاسلام بسوطه لا يجزئ  
 كل الجهر لانه ليس به احد يسمع بل ياتي باد في الجهر كان معناه على هذا انه شارب جهر وسمع نفسه ولا يسمع غير لما  
 ان التخصيص في الجهرية يدل على نفي ما عداه في الغالب قلنا كلام تاج الشريعة اوجه واسد على ما لا يخفى لانه في المشرقة  
 امام في مؤلفه لان الامام بقا وهو ايضا بقا والامام غير مقتد بغيره فكذا هذا وان شاء خاف لانه  
 ليس خلفه من يسمعه فيجزيه بسمعه بغير التا من الاسماء والضمير للمستكن فيه يرجع الى المشرقة والباية يرجع  
 الى من والافضل هو الجهر لكونه اداء على هيئة الجماعة ولهذا الوازن واقام كان افضل وفي الذخيرة افضل  
 ان يجزئ به في الصحيح وقال القدوري في شرح مختصر الكرخي لا يباح في الجهر بسلام الامام لانه لا يسمع غير وفي النوا  
 النهاية يحاقف ويجزئ بالليل وفي المخطوط الجهر افضل لانها اشباع للمصلي بغيره فلهذا في الذخيرة افضل  
 في لفظ السبلان تكون بين الجهر والمشرقة فان قلت اذا كان المشرقة اماما في مؤلفه قلنا اجازت الحافضة في حق  
 قلت لان القراءة دون غيره كانت حافضة كجهره ويجزيها الامام اي يجزي الامام القراءة في الظهر والعصر  
 لان الاصل فيه ان الكفار كانوا يستعينون للاذي في الظهر والعصر فذكر الجهر فيهما لهذا العذر ثم ثبتت هذه  
 السنة وان نزل العذر بكثرة الملبس فان قلت لماذا اجزئ في الجمعة والعيدين قلنا لانه عليه السلام ما صلاها  
 الا بالمدينة وذكر ان يكره ان يشرية في سنة ان خباب بن الارت كان يجزئ بالقراءة في الظهر والعصر من حديث  
 شريح قال صلى خلف سعيد بن جبير فكان الصف الاول يفتنون قرأته في الظهر والعصر وكان الاسود وعلفه  
 يجزئ بالقراءة في الظهر والعصر ولا يجزئ من سجدة وعن جابر سالت الشعبي للحكم وسالنا وافقهم وهذا واحد  
 وعطى هذا الرجل يجزئ الظهر والعصر فقالوا ليس عليه سهو عن قتادة ان انما جهر في الظهر والعصر فلم  
 يصحده وروي ابو حفص عن شاربين باسناد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اراد من  
 يجزئ القراءة صلاة النهار فاجزئ بالقراءة وروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن يحيى بن بشير قالوا يا رسول الله صلى  
 عليه وسلم ان ههنا قوما يجزئون بالقراءة بالليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان يعرفه قلنا ان للصلوات وان كان  
 للامام يصلي بغيره وعن مالك بن جبريل الجهر بقرآن لانه يروي بجمع عظمى كما في الجمعة والان ياتي مستويا لقوله  
 عليه السلام صلاة النهار يجزئ هذا ليس بحديث مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال النووي في روضة هذا  
 باطل ليرله اصل ورواه عبد الرزاق في مصنفه من قول جاهد وابي عبيدة قال يسمع عن عبد الكريم الجوزي قال  
 سمعت ابا عبيدة يقول صلاة النهار يجزئ بالقراءة النهار يجزئ في الذخيرة عن ابن عباس من صلاة النهار  
 يجزئ وجعل في المشرقة وفي القصة صلاة النهار يجزئ من كلام الحسن البصري وانما استدلل به اصحابنا لان الحسن  
 لما كان من القرن الاول ومن ادرك ما الصحابة رضاهم عنهم جعلوا كلامه كالمنوع من الرسول عليه  
 السلام اي ليست فيها قراءة سموعة اي ليست في قراءة النهار قراة بالجهر والجماع بالمدنية ثبت الاجم سبب  
 بالجماع كونه ان الذي لا تكلم وتفسيره لهذا الحديث ان من قول ابن عباس رضاهم عنهم فانما قال  
 لا قراة في هاتين الصلاتين من الحديث بان لا قراة فيها وتكلمنا ان هذا الحديث صحيح عن عبد الله بن جبريل  
 قال قلنا لحبان هل في رسول الله صلى الله عليه وسلم بقا في الظهر والعصر قال نعم قلنا ثم كنتم تعرفون ذلك قال

مسند  
 الزيد في الصلاة  
 رواه عن ابي جبريل

من العوب







الحسن انه سوي من حيث الحقيقة انه يعينه بما اما الفاتحة فكذلك يعينه الله واما السورة فلانها مربية على الفاتحة  
على وفق النسبة وهي واجبة ابتداء بدليل وجوب سجود السجود وكما وان قرأها الفاتحة ولم يزد عليها اي على الفاتحة  
يعني بقراءة السورة وقراءة الاخرتين اي الفاتحة والسورة وجوب الفاتحة والسورة وظاهر الرواية يرد في  
ابن سماعه عن ابي حنيفة وفي سنده انه جرب بالسورة خاصة لانه في الفاتحة سجد فراجى صفة ادائها في السورة فاض  
في جرب السورة كما جرب في الاداء ولا يكون جعلا بين الجهر والهاشة في ركعة واحدة وسورة وحقيقة وقد ذكر غير سماعه  
وجه ظاهر الرواية وهو ان يقرأ بها في قراءة السورة واجبة وقراءة الفاتحة في الركعة الثانية في غير ركعة واحدة كان مرادها  
سنة الواجب ان يقرأ بها في السورة جهر بالهاشة كيف تختلف صورة القرآن في مقام واحد كقراءة الجاهل الصغير في  
خان وذكر شيخ الاسلام في السوط ان الظاهر من الجهر بالسورة والهاشة بالفاتحة لان السورة قضاؤه  
فانتهى بصيغة الجهر فيبقى كذلك والفاتحة او قد كانت بصيغة الجهر فيبقى كذلك وقد سرح او اهل سبيل الحاشية  
وكذلك ذكره الامام النزيل في قوله الصحيح ما ذكره الجلي وهو جهر بالسورة دون الفاتحة فكان ما ذكره المصنف من الجهر  
بها جميعا لظهور الرواية في الكتابين ودوايه في الاسلام ايضا وما قلنا ذكر الامام تاجي خان في سوطه في  
الابنة وهذا اي قضاها السورة دون قضاها الفاتحة عند الحاشية ويعد في الاجابة هذا لا يقتضي واحدة منها  
اي من الفاتحة والسورة لان الواجب اذا فات عن وقت لا يقتضي الادبيل وهذا لا يوجد الدليل لان من شرط  
الدليل ان يكون له سبب حتى يصف ما له الياعليه والسورة غير مستوعبة في الاخيرين حتى يصف الياعليه  
الاربعين ان الصلاة اذا فات عن ايام الشريعة يقتضي اعتبار ايام الشريعة لا تكسبه لا لا تكسبه في سائر الايام  
ولما ايجل في حاشية وهو الفرق بين الوجهين احدا الوجهين هو قراءة السورة في اولي العشاء  
دون الفاتحة والوجه الاخر هو قراءة الفاتحة وحدها في اولي العشاء ان قراءة الفاتحة في ركعة على وجه يترتب  
عليها السورة يعني في ركعة الفاتحة في الركعتين الاوليين على وجه يترتب عليها قراءتها في السورة الا ان الفاتحة  
شي في الفاتحة فذكرها قبل الركوع اوجبه فزادها وبعيد السورة فلو ضاعها اي الفاتحة في الركعة في الركعة  
الفاتحة على السورة يعني تقع الفاتحة عقب السورة وهذا اي ترتيب الفاتحة على السورة خلاف  
الموضوع لان الموضوع ترتيب السورة على الفاتحة قال الاكل ونحوه ترتيب الفاتحة التي السمع التي في اي آخر فقلت  
هذا الخدمت السبب في الموضوعات في غير ذلك في الموضوع هو ان ترتيب الفاتحة في الشفع الثاني على السورة في  
الركعة التي تليها من الشفع الاول سماعه وظاهر الجواب ان الذي ذكره على وجه الدعاء وليس الكلام فيه القبول وانما  
الكلام في قراءة الفاتحة على وجه قراءة القرآن بخلاف ما ذكره السورة الذين فانه يقرأه الاخرين الفاتحة والسورة  
ابتداء لا سكن قضاها اي قضاها السورة الاخرين على الوجه المستوعب وهو ترتيب السورة على الفاتحة والضمير  
اليها ثم ذكر اي ذكره راحة الله ههنا اي في الجاهل الصغير ما يدل على الوجوب وهو قوله في الاخرين الفاتحة  
والسورة فان قلت كيف يدل هذا على الوجوب قلنا لا في لفظ الخبر والاضحية الوجوب دليل الامر على عرف فدل على  
قضاها السورة في الشفع الثاني واجب وفي الاصل لفظ الاستحباب اي ذكره في السوط وهو قوله الحب الى ان يقتضي  
السورة في الاخرين لانها اي لان السورة وهذا بيان وجه الاستحباب وهو ان السورة اذا كانت متوالية  
عن الفاتحة في غير موصولة بالفاتحة الاولى في وقوع الفصل في الفاتحة الثانية اي في غير موصولة بالفاتحة لان  
السورة في الثانية والفاتحة في الاولى فلم يكن مرادها اي اعادة السورة من وجبة في القضاء ولم يكن

الوجه الثاني

الوجه الاخير وهو ان يكون مستندة على الفاتحة لانه يعني الامر مستوعب اخر وهو تقديم السورة على الفاتحة  
وان ذهب اليه بعضهم ويحرم بها اي بالفاتحة والسورة اذا قضت السورة في الشفع الثاني هو الصحيح  
اقتضاه به عمار ويدين سماعة عن ابي حنيفة وابي يوسف انه يجزئ السورة الفاتحة وقدر الكلام فيه مستفيض  
كان الجهر والهاشة في ركعة واحدة شنيع اي يحرم وجهه بحسب الظاهر وتفسير النفل وهو الفاتحة او في  
هذا جواب سوال المصنف تقديره ان يقال سلمنا ان الجمع بين الامرين شنيع لكن لا سلمنا ان ارتفاع هذا الشنيع محذور  
فيما قلناه لا يلزم الجمع بينهما فيما قلناه من ان يقرأ به في ركعة واحدة ولا يجزئ الصلاة ونحو الجواب ان فيما قلناه من ان  
تفسير صفة الواجب الى صفة النفل يعني قلت تفسير صفة النفل الى صفة الواجب تفسير صفة النفل اخر فكذا  
هذا التفسير في من ذلك التفسير ثم الحاشية ان يسمع نفسه اشار بهذا الى بيان الاختلاف في وجه الحاشية  
والجهر فقال بعد الحاشية ان يسمع القاري نفسه لان ما دون ذلك حجية وليس قراءة والجهر ان يسمع غيره  
سواء كان ذلك العزلة الصلاة بحسبه او خارج الصلاة وهذا اي الذي ذكرنا من حد الحاشية والجهر عند  
المند والي اي عند الامام الجعفر ونسبه الى الهندوان بكسر الهاء قلعة بفتح لا يحد حركة اللسان لا تسمى  
قراءة بدون الصوت الاواصل الى انه هذا كما في جعل واحد من الحاشية والجهر من الكيفيات المسموعة في  
الاكمل قال المند في جرح حركة اللسان بدون الصوت لا يسمى قارئاً ولا يقرأ ولا عرف وفيه نظرات من رأي المصنف  
الاخيرين يترك شقيقه بخبر عنه انه يقرأ وان لم يسمع منه شئ فقلت في نظر نظرات المند والي ما قد فوله باللفظ  
ولا يعرف كليهما لا ليس المراد من القراءة اعادة الحاشية والاطراف في قاري وان لم يقرأ الحاشية فانه ويقول المند  
قال الفضل وان في شرط يقرأ المند واحد من الصوت من القارئ لم يصل الى اذنه ولكن شرط ان يكون  
سموعاً في الحاشية ولو اد احد سماعته اليه يسمع وقال الكرخي ان في الجهر ان يسمع نفسه واد في الحاشية نصيب  
الموقف وبه قال ابو بكر الجلي المعروف بالاعشى وهو يقول ماك ايضا والكشف الصحيح للموقف وفي الذخيرة ولا بد  
من تحريك اللسان ونصحيح للموقف حتى قال الكرخي لا يجزئ به بل تحريك اللسان قالوا في الكرخي فيسروا  
لان القراءة فعل اللسان دون الصالح بكسر الصاد وتخفيف الميم وهو حرف الازن ويقال الازن نفسها قال الجوهري  
وبالسين نفسه قال الكرخي كما ترى جعل الحاشية من الكيفيات المبصرة والجهر من الكيفيات المسموعة قال الاكل  
اقتضاه عليه بان الكتابة يوجد بها نصيب للموقف ولا تسمى قراءة لعدم الصوت وهذا فاسد لا لم يجعل نصيب للموقف  
مطلقاً وقراءة بل نصيب للموقف بالسان قراءة الا ان في الجهر لان القراءة فعل اللسان فقلت المراد من فعل اللسان تحريكه  
كما ذكرنا وفي لفظ الكتاب اي وفي لفظ مختصر القدر في وقيل المراد من الكتاب بالسوط وقيل الجاهل الصغير  
الاول اظهر اشارته الى هذا اي قول الكرخي حيث قال في مختصر المقدوري وان كان منفرداً فهو مجزئ سواء  
جهر او سماع نفسه وانما في وجه الاشارة اليه انه جعل في الحاشية ما دون سماع النفس كما ترى فعلم  
ان نصيب للموقف كاف في قراءة الحاشية نظراً فيما اذا صح للموقف ولم يسمع نفسه هل يجوز صلاته ام لا فقلت الكرخي  
يجوز وعند المند والي لا يجوز واما عبارة عن هذا الاصل في كتابه فانه نفسه وان ساء جهر او سماع نفسه وغدا  
على ان القراءة نفسه غير سماع نفسه لو جهر احد ما انه جعل سماع نفسه جهر وقراءة نفسه حاشية  
والجهر من الحاشية فلا يمكن حذو الاول على الجلسين او قول جعل سماع نفسه فاما القراءة في نفسه ونسب الجهر  
لا يكون فيها له وان لم يكن ان سماع نفسه نكاحاً خالياً عن القارئ فاعرف غير جهر في هذا الباب لانه لم يربطه

قلنا



فان قرأ ما دون الآية

لا تكمل القراءة ما هو فان حقيقة وحكمها وما دون الآية وان كان فانما حقيقة فليس بقرآن حكما  
 الأثرى انه يجوز قرأته للجنب والمبايض نص بذلك العيون والمختلف فلا يصرف المطلق اليه والاية ليست بهاء  
 في اي معنى يادون الآية فاذا كان كذلك لم يخفى سها عليه وفي السفر يقرأ بفتح الكسب واي سورة شاء  
 قدم حكم القراءة العفوية من العوارض وهو اليق بالناحية لانه مظنة فعل القراءة فكان له مناسبة الحكم التوقيفية وهو  
 قرأته الآية الواحدة اولان احكام واة المضركية فالراد ان يدخلها فيها بعد الفراق من الغليل لما رجعت النبي عليه  
 السلام وفي صلاة الفجر سفر بالمعذورين هذا الحديث رواه ابو داود سنة في فضائل القرآن والناحية الاستغناء  
 من حديث الفاسم وبعده عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال كنت اقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني انا في  
 في السفر قال يا عقبة الا اعلمك خبر سورتين فربما نفعني فدا عوذ رب الفلق وقل اعوذ برب الناس قال ما زلت  
 لصلاة الصبح صلى بها صلاة الصبح للناس الحديث والظاهر هو بعد الرحمن القرشي الاموي من كلام النسي وفيه  
 ابن معين وتكلم فيه غير واحد قاله اللذري ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مسنده ولان السفر في  
 اسقاط شرط الصلاة فلان يورثه تحفيف القراءة وفي السفر مظنة التحفيف فادرك الحكم على وتحفيف القراءة  
 وان كان السافر يباين السفر ثمة اسقاط الركعتين من الرباعيات للتحفيف وناحية في تحفيف القراءة التي خرجت  
 من الصلاة المبروراد في التحفيف قال الاكلان في هذا الغليل مخالفا لكونه طريقا للتحفيف في صلاة الارواح  
 ثواب البخاري استدل بهما بوجوه التحفيف ثانيا وماذا ذكرنا الجيب الفرق بين المصنفين بان القرآن يحفف  
 القرآن تعميلا بالادلة ان كل شيء ظاهري في الاصل كان ظاهريا ثانيا في الوصف لكونه تابعا للاصل بخلاف الارواح  
 فان الضرر والعمالة وصف التحفيف بدنه وكيفيت من بها فلا تعيل ثانية قلت هذا ذكره العباي وله جواب  
 اخر وهو ان الحكم يدور مع القلة لاسم الجملة الانزائية بياح الفظة السفر من الامن والفرا لوجود العلة فقبل  
 في غليل المصنف نظرا لان السفر في اسقاطه على ههنا بالصلاة السفر من الاصل وجبت ركعتين في صلاة  
 عاصمة رضي الله تعالى عنها ان الصلاة فريضة ركعتين فافوت في السفر فريدت في الحضر رواه سلم قلت ياد  
 في الحضر بعد عودتك على السفر ركعتين لاجل التحفيف وان كان في الاصل شرع ركعتين فالامر في ذلك مع كل  
 وجه الى التحفيف وهذا يعني ما ذكرنا في وفي السفر يقرأ بفتح الكسب واي سورة شاء اذا كان اي  
 الخاف الذوق صلى على جملة من السفر اي على استجمالة سيرة لموصول المنزل اذكروا ههنا وسبع عافه  
 فيسهل الخوف جماعة وان كان على السنة بفتح الميم اي من سنة فليد ثمانية فاعسا والاشية ايضا الذي يفتي  
 بكل احد وكذلك السنة يضم الحرف وقوار وفي مكان يقرأ بفتح الخي سورة البروج والسنة  
 يعني والسادات البروج وهي ثنتان وعشرون آية وسورة الضحى استفتت في حشر وعشرون آية  
 بكتة مرعاة السنة مع التحفيف مراعاة السنة هي عليه السلام فراء في الحضر مثل سورة البروج و  
 استفتت في صلاة الفراء اذا كان المسافر من يقرأ مثل هذه السورة في صلاة الفري يكون مراعاة السنة مع حصول  
 التحفيف المطلوب في السفر الذي هو من المستند وبقرأة المضركية الفري الركعتين بارتقاء آية او خمسين آية  
 سوي فاعية الكتب في هذه العبارة اسارة الى ان الاربعين آية او الخمسين تكون في الركعتين في ركعة واحدة  
 تكون في ركعة من الفري عشرون آية واربعة اربعين وخمسة وعشرون آية واربعة الخمسين فان قلت هذا خلاف  
 الآثار فانه ذكره المبسوط عن سروق الجلي قال بلغت سورة قوا فاقتربت من في رسول الله عليه السلام لكثرة في



قال الخطابي روي

قال الخطابي روى هذا حديث مرفوع وحكى القاضي عياض ابن من الجاهلية وهو غريب سيحلف الفصل كثر الفصل روى فيه  
لقلة المشيخ فيه وفي القريب ذكروه بقرائنها بقصار الفصل والاصل فيه **في كيفية قضاء الصلاة في الصلوات**  
كما عرفت وصلى الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى **ان اقرأ القرآن فليعجل بطول الفصل** وفي القصة  
بان ساط الفصل في القريب بقصار الفصل هذا له اصل ولكن بعينه هذا الوجه ترى عبد الرزاق في مصنفه اخبر  
سفيان الثوري عن يحنين بن زيد بن جعدان عن الحسن بن عتبة قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى ابي موسى الاشعري ان  
اقرأ في القريب بقصار الفصل في العشاء بوسط الفصل في الصبح بطول الفصل روى ابن شاهين ولقطه ان  
اقرأ في الصبح بطول الفصل وفي الظهر بوسط الفصل وفي المغرب بقصار الفصل وقال الترمذي في كتابه في باب  
الفراة في الصبح روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى ان اقرأ في القريب بقصار الفصل وابو موسى الاشعري  
اسمه عبد الله بن قيس بنات سنة اثنين واربعين وهو ان ثلاث وستين سنة **ولان سبى القريب على العشاء**  
**والتخفيف بينهما** ارادوا بهلة الاستعمال خوفا من وقوعها الى اشتراك النجوم وروى عن ابن عمر رضي الله عنه تعالى  
عنها كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في القريب بالقول فليأكلها الكافون وقوله هو الله احد رواه ابن حبان فان  
قلت وحديث جابر بن جهم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في القريب بالطور وعنه عليه السلام في  
في القريب الاعتد في هذه الركعتين رواه النسائي في كتابه بحسب الاحوال فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلم من حال المؤمنين  
في وقت انهم يؤثرون الطول فيطولون في وقت غير مستحب قد ذكر المصنف في باب المواقيت انه سمع تاجر العصر في وقت  
الشمس في الشتاء والصفيف لما فيه من كثرة التواء في الكاهن تاء وفيه العشاء انه يستحب تأخير العصر لما قبل ذلك الليل  
لم تعجل المصنف في قوله وقد يعان بالقول بالوقف عن سبى ما عرفت في القريب من تأخير ما عرفت في القريب من تأخير  
في نصف الليل سباح والتعليل الصريح فيه ان وقت النوم في الطول في القريب يحصل التأخير وبالتأخير يحصل  
التسبب والتعجيل في جماعة لعلة النوم عليهم **في وقت فيها** اخذ العصر والعشاء بالاصل اي باوسط  
المفصل ومن الجواب بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في العشاء الاخرة والشمس ويقرأها وتغوى رواه النسائي والترمذي في كتاب  
حدث حسن بن علي بن جابر بن سمرة انه عليه السلام يقرأ في الظهر والعصر والسماء ذات البروج والسماء والطارق رواه ابو داود  
والترمذي وحسنه وقال **في الركعة الاولى** في الركعة الاولى في الركعة الثانية وفي بعض النسخ ويطول وهذا  
بالافتقار بين اصحابنا وعندنا في سبوي بين الركعتين في الصلوات كلها ذكر في المذهب وفيه قال اكثر من سبب الساقطة  
واختار النووي في القريب في الركعة وفي الركعة والاصح التسوية بينهما في الركعة الثالثة والاربعه والتفق على الركعة اظا له  
الثانية على الاولى اما لكانا قاله ابا سريان بطول الثانية على الاولى اعانة للناس على ادراك الجماعة في حال  
الاعانة لكن سبب ادراك الجماعة لان وقت القريب ومنه وفعله فاستحب طالة الركعة الاولى لم يدرك الناس الجماعة قالوا وركعتان  
الظهر سواء اي الركعتان في الركعة من صلاة الظهر سوى بيان في الطالة والقصر لهما استويا وجوب القراءتين في  
في مقدارهما الذي يجمع خلاف الاصل بمقتضى قوله تعالى **ان اقرأ القرآن فليعجل بطول الفصل** وفي قوله تعالى  
السلامة في الظهر والعصر والسماء ذات البروج والسماء والطارق وما شافا سريان في قوله تعالى **فليعجل بطول الفصل** وفي قوله  
بعض اعوان وكفى الظاهر وغيره وقال محمد رحمه الله احب الى ان يطول الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها وفيه  
قال النووي واحد لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يطيل الركعة الاولى على الثانية في الصلوات كلها روى  
الصارمي وسلم بن حبيب في قتادة واللفظ للبخاري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الاولى



















العاجب وهي التي تسببها الفجأة سنة الهدي وهي التي أخذها هدي من كماله فناء كما يستهجا ساءة وكذا  
والمال صا حلا لدرية تشبه الواجبة القوة وكذا قال الأكل وكل ما أخذ من السفن في قلت هذه التاويلات غير  
طائفة لا هذه مسألة مختلف فيها بين العلماء وهذه المسألة التي أنا سنة سوكة وهو قول الكرخي والقدوري وكذا  
قاله شرح بكر خواهر زاده في المعين للمادة واجبة وتسميتها سنة لوجها بالسنة وفي إبداء بحجها على الرجا  
العقلاء الباعين الأحرار القادرين على الصلاة بالمادة من غير حرج وقبلها فرض كفاية وبه قال الطحاوي  
وهو قول الشافعي قال أبو النور وهو الصحيح نص عليه الشافعي وهو قول ابن شريح وأبو اسحق وجوه المتقدمين  
من السنة فعبية وقال النووي في وجه سنة وفي وجه فرض عين لكن ليست شرط الصحة الفرض وبه قال ابن  
خزينة وابن المنذر والرافعي وهو قول عطاء ولا زاعي وأبو نؤر وهو الصحيح من مذهب أحمد وقوله الآخر لا يصح  
الصلاة بتركها وبه قال داود وأصحابه في الجواهر من مالك سنة سوكة وليست بواجبة الإجماع  
حكمي لقاضيات أبو القاسم وأبو بكر من بعض أهل مذهبهم أنها فرض كفاية وفي الحقيقة الجماعة إنما تجزى عن  
عليها من غير حرج وتسقط بالعذر حتى لا تجزى على المريض والأعمى والزمن ونحوهم هذا إذا لم يجد الأعمى ما يداو به أو  
من عمله وكذا إذا وجد عند أبي حنيفة وعند ما عتبه فالعذر لا يجب للجماعة على المريض والمقعور الزمان  
والأعمى سقطوع اليد والرجل من خلاف وتسقطوع الرجل والمفلوج الذي لا يستطيع المشي بأن لم يكن له الم  
الشيخ الكبير العاجز وقال أبو يوسف سألت أبا حنيفة عن الجماعة طين ودرة فقال لا أحب تركها والصحيح  
أنها تسقط بعد المطر الطين وإن فاسته الجماعة جمع بأهله وصلى بهم وإن صلى وحده جاز في صلاة الليل وإذا  
كان مطر أو برد شديد أو ظلة شديدة أو خوف أو حسرة فذلك كله يمنع لزوم الجماعة وقال شريك الأئمة الوحي  
عذر وقال أيضا وعذر لها وظاهر ما ترك الجماعة بغير عذر يجب به التعذر وإن لم يجد الماء بالسكوت عن  
تاركها وقال يجمع الأئمة من يستعمل بالفتنة ليلا ونهارا لا يعذر ولا يعذر بالامام والمؤذن والمجير في السكوت  
عنه ولا تغيب شيئا به وقال أيضا من يستعمل بتكرار الفتنة فتعذره للجمعة لا يعذر وتكرار الفتنة وسط العذر  
يعذر وعن أبي حنيفة لا يصح الجماعة المؤذن إن رفعه إلى السلطان فيأمره بذلك فإن عذر في سبيل  
كراهة الاستغفار بالعلم ويحتمل جماعة سمعية حجة ذلك أن سجدة اعتذار قومها ذات استبرأ بغير عذر  
وقيل جماعة الجامع أفضل الاتفاق ولو كانت صلاة جماعة فصلوها في سجدة واحدة أو بجماعة سجدة واحدة  
بيته فذلك حسن في ذكر الجماعة سجدة ذات واقامة بعد ما صلى أهل الجماعة بجماعة وبه قال مالك  
أحمد وأبو بكر تكمل الجماعة ولو صلى منه من ليس بأهل الجماعة كان أهله أن يصلوا فيه بأذان واقامة  
وعن أبي يوسف إنما يكرر الجماعة بقوم كثير ما إذا صلى واحد أو اثنين فلا بأس به وعنه لا بأس  
مطلقا إذا صلى عشرين مقام الامام وقال قاضي حنا تسجد لا امام له ولا مؤذن يصلي إن سجد فافضل  
أن يصلي كل من يؤذن واقامة غافلة ثم حضر فيصليهم ظهر أن يصلوا على وجه الاعلان كذا في بعض أقواله عليه  
الصلاة والسلام الجماعة سنة الهدي لا تختلف عنها إلا ما في السنة من قول ابن مسعود وهو أنه تعالى  
ورفعه إلى النبي عليه الصلاة والسلام غير صحيح وأخرجه مسلم عن أبي الأحمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما يتقنا وما تختلف من الصلاة إلا ما في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام من سنن الهدى  
الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه وأخرج عنه أيضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يتقنا وما تختلف من الصلاة إلا ما في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام من سنن الهدى

الصلوات حيث يتأدي من فان الشروع في سنن الهدى والسنن من سنن الهدى ولما ذكر صلواته يتوكلها  
بصلواته الخلفه بيته لتزكته سنة نبيكم لظلمة الظلمة ما يتقنا وما تختلف من الصلاة إلا ما في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان الرجل يوم يبعثني بين الرجلين حتى يقام في الصف قد أحفظ الأثران الجماعة سنة سوكة لأن الحاق الوعيد  
الما يكون ترك الواجب أو ترك السنة المؤكدة ودفعها إلى الجماعة ليست بواجبة لقوله وإن سنن الهدى الصلاة  
في المسجد الذي يؤذن فيه فتكون سنة سوكة وذكره رحمه الله أن أهل بلاد واحدة عا على ترك الجماعة بغيرهم  
فتقناهم وقال السنن في الدليل على أن الجماعة سنة ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة الرجل  
بجماعة أفضل من صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة وفي رواية سبع وعشرين درجة ولم يقل صلاة الرجل وحده  
فائدة تأتي عليه الصلاة والسلام اعتبر الجماعة للفضيلة لا للمواظبة على ما سنة إلا أنها سوكة لأنها ست  
شعار لا يساهم من نصا لهذا الدين فأنما لم تكن سنة وعنه في دين من الأديان وما كان شعائر لا سلام فإ  
لنساء في الظاهر قلت الحديث الذي ذكره في الصحيح - أخرج البخاري وسليمان ابن عمار عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وفي لفظ زيد بن علي صلواته وحده سبعا وعشرة  
درجة وأخرجه ابن هبيرة عن عاصم بن الحارث عن فضالة عن حماد بن عيسى عن عيسى بن جبر عن فضالة  
تفضل صلاة الميع على صلاة الرجل وحده خسا وعشرين درجة وأخرج البخاري عن ابن مسعود عن زاذان  
فيه قال صلى الله عليه وسلم في ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة واسأله جبريل وقال الحاكم صحيح على شرط البيهقي  
في لفظ ابن أبي عمير وسليمان بن عمار في رواية لها بسبع وعشرين درجة وفي رواية لمسلم ورد وأخرج أبو داود  
في بيته في سورة خسا وعشرين عن فضالة وفي رواية لها بسبع وعشرين درجة وفي رواية لمسلم ورد وأخرج أبو داود  
النسابة وابن ماجه من حديث ابن بكير عن فضالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الرجل مع الرجل  
أولى من صلاة وحده وصلاة الرجل مع الرجلين أولى من صلاة مع الرجل وما زاد فهو أحب إلى الله تعالى وقوله أفضل  
يقتضي أن تكون الصلاة ترجح أحد الجانبين وما لا يصح لا فضيلة فيه ولا يجوز أن يقال أنه أفضل وقد استعمل  
بعض الفقهاء أن ذلك إنما يجوز على سبيل العلم عند الإطلاق إلا عند التفاضل بزيادة عدد ويؤيد هذا ما جاء في  
الفرق بين صلاة وحده وتلفظ بضعف فان ذلك يقتضي ثبوت صلاة زاده عليها وعدد بضعف والعجز من  
الشرح لم يعرضوا إلى الأمر الذي ذكره المصنف على هو فوق أو مرفوع صحيح أو غير صحيح وعلى كل تقدير هو  
الرواية والمروي عنه ويجب من ذلك قول الأكل حيث نسب هذا الأمر إلى النبي عليه الصلاة والسلام وهو في الدار التي  
أكثر عليها الحديث وجلالها للمؤذن ثم قال وليس المراد بالمشافق المصطفي عليه وهو الذي يجن الكفر فيظهر الأمان  
واللائات الجماعة فريضة لأن المشافق كاف لا يثبت الكفر بترك غيره الفريضة وكان آخر الكلام مناقضا لأوله فيكون  
المراد به العاصي قلت قوله شافق خرج مخرج المبالغة التهديد بدسدة الوعيد وهذا الكلام روي عن ابن عباس عن رجل  
سأله عن يقوم بالليل يصوم بالليل بالنهار ولا يصوم الجماعة قال هو قائلان وليس مراده أنه قال لا يصوم الجماعة  
التخفيف والتهديد والناس في المصطلح الذي ذكره الأكل إنما يسمى اليوم زنديقا ولا يمكن أن يحمل لفظ المشافق في  
الأثر المذكور على هذا المعنى الذي يستحق به اتفاق الأئمة الثلاثة والأربعة وتارك الجماعة غير داخل فيها فلم ين  
لا المعنى الذي ذكرناه إلا أن يقول الأكل أن المشافق كما في لفظه إطلاقا على المشافق له معنيت كما ذكرنا فلا يصح أن يثبت  
المراد منه هذا أحد الوجهين على ما ذكرنا وقوله لا يثبت الكفر بترك غيره الفريضة في الحديث تارك الفريضة كما في الحديث

العاجب وهي التي تسببها الفجأة سنة الهدي وهي التي أخذها هدي من كماله فناء كما يستهجا ساءة وكذا  
والمال صا حلا لدرية تشبه الواجبة القوة وكذا قال الأكل وكل ما أخذ من السفن في قلت هذه التاويلات غير  
طائفة لا هذه مسألة مختلف فيها بين العلماء وهذه المسألة التي أنا سنة سوكة وهو قول الكرخي والقدوري وكذا  
قاله شرح بكر خواهر زاده في المعين للمادة واجبة وتسميتها سنة لوجها بالسنة وفي إبداء بحجها على الرجا  
العقلاء الباعين الأحرار القادرين على الصلاة بالمادة من غير حرج وقبلها فرض كفاية وبه قال الطحاوي  
وهو قول الشافعي قال أبو النور وهو الصحيح نص عليه الشافعي وهو قول ابن شريح وأبو اسحق وجوه المتقدمين  
من السنة فعبية وقال النووي في وجه سنة وفي وجه فرض عين لكن ليست شرط الصحة الفرض وبه قال ابن  
خزينة وابن المنذر والرافعي وهو قول عطاء ولا زاعي وأبو نؤر وهو الصحيح من مذهب أحمد وقوله الآخر لا يصح  
الصلاة بتركها وبه قال داود وأصحابه في الجواهر من مالك سنة سوكة وليست بواجبة الإجماع  
حكمي لقاضيات أبو القاسم وأبو بكر من بعض أهل مذهبهم أنها فرض كفاية وفي الحقيقة الجماعة إنما تجزى عن  
عليها من غير حرج وتسقط بالعذر حتى لا تجزى على المريض والأعمى والزمن ونحوهم هذا إذا لم يجد الأعمى ما يداو به أو  
من عمله وكذا إذا وجد عند أبي حنيفة وعند ما عتبه فالعذر لا يجب للجماعة على المريض والمقعور الزمان  
والأعمى سقطوع اليد والرجل من خلاف وتسقطوع الرجل والمفلوج الذي لا يستطيع المشي بأن لم يكن له الم  
الشيخ الكبير العاجز وقال أبو يوسف سألت أبا حنيفة عن الجماعة طين ودرة فقال لا أحب تركها والصحيح  
أنها تسقط بعد المطر الطين وإن فاسته الجماعة جمع بأهله وصلى بهم وإن صلى وحده جاز في صلاة الليل وإذا  
كان مطر أو برد شديد أو ظلة شديدة أو خوف أو حسرة فذلك كله يمنع لزوم الجماعة وقال شريك الأئمة الوحي  
عذر وقال أيضا وعذر لها وظاهر ما ترك الجماعة بغير عذر يجب به التعذر وإن لم يجد الماء بالسكوت عن  
تاركها وقال يجمع الأئمة من يستعمل بالفتنة ليلا ونهارا لا يعذر ولا يعذر بالامام والمؤذن والمجير في السكوت  
عنه ولا تغيب شيئا به وقال أيضا من يستعمل بتكرار الفتنة فتعذره للجمعة لا يعذر وتكرار الفتنة وسط العذر  
يعذر وعن أبي حنيفة لا يصح الجماعة المؤذن إن رفعه إلى السلطان فيأمره بذلك فإن عذر في سبيل  
كراهة الاستغفار بالعلم ويحتمل جماعة سمعية حجة ذلك أن سجدة اعتذار قومها ذات استبرأ بغير عذر  
وقيل جماعة الجامع أفضل الاتفاق ولو كانت صلاة جماعة فصلوها في سجدة واحدة أو بجماعة سجدة واحدة  
بيته فذلك حسن في ذكر الجماعة سجدة ذات واقامة بعد ما صلى أهل الجماعة بجماعة وبه قال مالك  
أحمد وأبو بكر تكمل الجماعة ولو صلى منه من ليس بأهل الجماعة كان أهله أن يصلوا فيه بأذان واقامة  
وعن أبي يوسف إنما يكرر الجماعة بقوم كثير ما إذا صلى واحد أو اثنين فلا بأس به وعنه لا بأس  
مطلقا إذا صلى عشرين مقام الامام وقال قاضي حنا تسجد لا امام له ولا مؤذن يصلي إن سجد فافضل  
أن يصلي كل من يؤذن واقامة غافلة ثم حضر فيصليهم ظهر أن يصلوا على وجه الاعلان كذا في بعض أقواله عليه  
الصلاة والسلام الجماعة سنة الهدي لا تختلف عنها إلا ما في السنة من قول ابن مسعود وهو أنه تعالى  
ورفعه إلى النبي عليه الصلاة والسلام غير صحيح وأخرجه مسلم عن أبي الأحمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما يتقنا وما تختلف من الصلاة إلا ما في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام من سنن الهدى  
الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه وأخرج عنه أيضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يتقنا وما تختلف من الصلاة إلا ما في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام من سنن الهدى











عاشرونها فكانت بينهما كذا...  
فان البصر...  
اذ كان...  
الزينة...  
وما لك...  
اي وان...  
بهم...  
فلا كلام...  
الدار...  
بهم...  
طريق...  
وقال...  
لما جاز...  
بما...  
الصلاة...  
من حديث...  
والسقي...  
حديث...  
في معلقة...  
فما...  
وجوه...  
الوجه...  
المشقة...  
ليتها...  
الشرع...  
في زمن...  
امه...  
دارها...  
معا...  
عن...  
عن عائشة...

في صفحتين

فكانت...  
وشذ...  
والسنة...  
الهم...  
بما...  
اصلا...  
وجرت...  
وهو...  
الروا...  
الافضل...  
عورة...  
جازا...  
وان...  
النساء...  
سطهن...  
حكس...  
والا...  
وسط...  
المراد...  
ثاني...  
وفي...  
السنة...  
يشد...  
وما...  
قوله...  
عبد...  
ثم...  
المصنف...  
للمع...  
لما...  
في...







فأوحى إليه النبي عليه الصلاة والسلام بشئ لا يقطن جبالهم ان ذلك سنة الرقعة لم يعلم انه لا يصحها وعلو الرقعة  
قال فصار وي عنه على كل رجل من نفسه ولما اتي عليه الصلاة والسلام تقدم على السور اليتيم حين صلى بها  
وهذا الحديث أخرجه الجماعة الا ان ما ذكره عن مالك بن النضر بن عبد الله بن أبي طرفة عن الحسن بن مالك ان جد  
ملكه دعوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم صفة فاكل منه ثم قال فوسوا فلا صلاة لكم فقلت لي حبيبنا قد اس  
من طول ما ليس بضعف بها فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفتنا انا واليتيم وراه واليتيم وراه ورايا فقصي لنا  
وكف عن ثم انصرف اليتيم هو حبيبنا في ضيقه من رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولا يصح صحبة وقيل اليتيم هو  
السلامية وامه صبي واليتيم علم غالب له كاليتيم للزنا وقال ابو عمر قوله جده ملكه والصغير عا بد على سحاق وهي  
جدة اسحق ام ابيه عبد الله بن أبي طرفة وهي ام سلم بنت سلمان زوج ابنة الانصاري وهي ام الحسن بن مالك وقاله  
الصغير يعود على الشرع هو القائل ان جده له وهي جدة الحسن بن مالك امه واسمها سليكة بنت مالك بن عدي ومما قال  
ابو عمر ان بعض طرف الحديث ان ام سلمة كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يابها اخبره النبي عن يحيى بن سعيد  
عن اسحق بن جبراه قد ذكره وام سلمة هي ام السراجا ذلك صرح به البخاري وهذا دليل على فضيلة اي فعل النبي عليه  
الصلاة والسلام تقدمه على الاثنين دليل على فضيلة م والاثر في الاية **فروى** اردو بالاثرا الذي رواه ابو يوسف  
عن ابن مسعود قال قلت لم يعكس قلت رجعا لعل النبي صلى الله عليه وسلم على فعل غيره **فروى** ولو قام واحد  
بحسب الامام وخلفه صف بكرة بالاجماع كذا في شرح الارشاد وفي الحديث ان يقوم في الخراب ليعود الظن ولو قام  
في احد جاني الصف بكرة ولو كان المسجد الصبي يحسن الشوي وامه المسجد ليقوم الامام في جانب الخاف يستوي القوم  
من جانبه والاصح ما روي عن ابي حنيفة انه قال ان يقوم الامام بين السارين وفي رواية واحدة المسجد وال  
سارية لا خلاف عمل الامم وسماي سوي جانيه وهم من بين الامام ان امكته وان وجد في الصف فرجة سدها و  
لا ينظر حتى يجي اخر فيقفان خلفه ولو لم يجد عالما يقف خلف الصف بعد الامام بلغه رتبة ولو وقف من غير  
عنه نصح صلاته عندنا والشافعي وماك وقال احمد واصحاب الحديث لا نصح صلاته واستجواب قوله عليه الصلاة والسلام  
لا صلاة لمن خلفه الصف ولما حدثت السور واليتيم واليهود قد جاوزوا اقتداءها وهي شفرة خلف الصف وما روي  
من الحديث المذكور ان يده في الكمال ولا يجوز للرجال ان يقتدوا بامه ولا صبي بالامه لقوله عليه الصلاة والسلام  
اقرض من حيث اخرهن الله فلا يجوز اقتداء بها وهذا غير مفرغ وهو موقوف على ما رواه بن مسعود اخبره عبد  
الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري عن الامام عن ابي معوية بن اسود عن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني  
في معجمه ولم اجد من شرح الحديث تعرض لهذا الحديث كذا اصحابنا محسوبة به وذكره الكساري في السيرة في  
كتاب بعض تاريخه حديث حبيب في ذكره ايضا ان قداسة في المعنى والى حريم والحلي وجه الاستدلال بقوله من حيث اخر  
الله ما قاله ابو ربيعة الاسرار في حيث عبارة عن الكائن والامكان يجب تأخيرهم هذه الامكنة الصلاة فيلججوزان  
تكون حيث لتتعليل حتى كما اخبرنا في الشهاداة والارث والسلطة وسائر الولايات قلت اصل حيث انه طرف  
فكان صفات الخليفة فيكون جلس حيث اصبح جالس حيث جلس الامير قد يضاف الى المعرفة كقول الشافعي في المواضع  
حيث لا يحرم قال في الفقه من اضاف حيث الى المعرفة اعرجا ومن ذلك ضبط بعضهم ما روي حيث سهيل في العايفتي ثا  
حيث وخلف سهيل في الصلاة حيث سهيل بجمع الشاء ورفع سهيل في الحديث الذي هو موجود واذا اتصلت بهما ان في  
فثبت معنى الشرط وجرت العهدين وفيه ست لغات بالامكان في الثلاث والواو هما ومن العجب في حيث وعليه

ليعتدل

في الكافية

منه

منه ومن حيث لا يعلم ان الكسر في الكائن اتفاقا قال الاخفش وقد تزد للزمان اولية الخبر ما يترك ما يتأخر من حيث  
العام في الصلاة لعدم وجوب تأخيرها عن خارج الصلاة اجماعا وحسب تأخيرها عن الصلاة اطفا والتعيين في الجماعة  
لان الرجال هم الاصل في الجماعة فان جماعته النساء ليست مستحبة عن الانفراد وعندنا في وجوب استحباب الرجال  
والرجل هو المصطفى بالتأخير فاذا ترك ما هو مخاطب به فسدت صلاته كما لو تقدم على امرأة يظهر من هذا انه امر تأخير  
وهو من الصلاة خلفها والى جانبها ايضا والنبي يقتضي فساد المني وان في تأخيرها صيانة للصلاة عن الفساد وهي في  
القول تقي ولا تطلو اعمالكم واليه اسما المصنف بقوله فلا يجوز نقده هذه بجملة قوله ولا يجوز ان يقتدوا بامرأة  
تقدرا الكلام بما جاء الامر بتأخيرها فلا يجوز نقدها فلم يجز الاقتداء بها وفي الاثر ان قد قيل هذا الحديث خبر الواحد  
ويشك في ثبوت الوجوب الا في اقتداء الصلاة بتركه فكذا هذا حديث مشهور ثبتت القرينة به فتركه مفسد وفي الحديث  
يسك في المسألة بالاجماع والمادة اجماع المتقدمين لانه حكى عن ابن جبرين الطبراني انه يجوز ما سألنا بالترجيح اذا لم يكن  
هناك قايض غيرهما واما الصبي فلا يشغل اي واما عدم جواز الاقتداء بالصبي فلانه يشغل والذي يقتضي به  
غيره من فلا يجوز اقتداء المقتدي به اي بالمتقدم لان صلاة الامام مستحبة صلاة المقتدي منه وضاد قوله  
عليه الصلاة والسلام ما من ولا شك ان النبي انما يقتضيه ما هو دون ما هو فوقه فلم يجز اقتداء البالغ بالصبي لهذا ما قال  
الاولاي والنوري وماك واحد واسحق في الشغل وبيان وقال ابن المنذر وكبرها عطاء والسجدة في هذا الحديث  
والث في نصح امامته في الجملة له قولان قال في الام لا يجوز وقاية الاملا يجوز لما روي البخاري عن عمر بن مسلم قال  
اميت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا غلام ابن ست سنين واربع سنين وسلمة صلي والاشهر من عمر  
الربيع من النبي عليه الصلاة والسلام وكبر وعنه فقال المظاني كان الحسن يصف حديث عمر بن سلمة وقاله  
دعه ليس بشئ من فقال ابو داود في الحديث حديثه قال ادري ما هذا قلعه لم يحقق بلوغ امر النبي عليه الصلاة  
والسلام قال وقد عاينه اشكال الصباية وقد عاينه وكنت اذا سمعت خريجت اسرى وهذا غير بالغ والجميع لم يحلوا  
قوله في الحديث في القفا روى وكبار الصحابة رضاهم تعاظم وافعالهم حجة واستدلوا بفعل صبي من ست سنين  
ولا يعرف فريض الوضوء والصلاة فكيف يتقدم في الامانة وشعه احوط في الدين وعنا زعيا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الغلام حتى يحسن وعنه في مسعود بن ابراهيم الغلام الذي لا يجب عليه الحدود واهل الارم في سنة وفي التراويح وفي  
السنن للطفة السنن الرواب قبل الفريض وبودها جوزه ايلا فداء بالصبي شايخ بلخ ولم يجوز  
سأخنا اي لم يجوزوا الاقتداء بالصبي اهل بخاري وسمرقند ومنهم اي ومن شايخ بخاري وسمرقند  
من حقق الملازمة الفعل المطلق في يوسف بن محمد فقال عند بلخ يوسف لا يجوز الاقتداء وعنده جوزه والمختار  
اي للفتوي انه اذ بان الاقتداء بالصبي لا يجوز في الصلوات كلها لا في الصبي دون فعل الباقي لان نقل  
البالغ مضمون حيث يجب القضا اذا افسده ونقل الصبي غير مضمون حيث لا يلزمه القضاء بالافساد بالاجماع  
فيكون نقل الصبي من فعل الباقي فلا يجوز ان يكون الا في مضمون الاعمال ولا يبي القوي في الضعيف لان  
نقل الباقي قوي حيث يلزمه بالشرع ونقل الصبي ضعيف حيث لا يلزمه بالشرع وعليه لا يجوز الاقتداء به ايضا  
في النقل بخلاف المظنون هذا جواب عن قياس شايخ بلخ على المظنون وقدر قياس اقتداء البالغ بالصبي على  
الاقتداء بالبالغ فاصح صورة المظنون ان يقتدي المتعلم من يصلي صلاة عليه يجوز الاقتداء بالمتعلم غير مضمون  
بالقضاء عندنا لانه شرع في اقتداء التمام فخر اخبر عليه بصورة اخرى شرع صلاة على طفل انما عليه فاقدر في

دوجب

وفي الاسرار

بلوغه من النبي

لا نقل



مستقبل في القصد بلزومه القصد وان لم يلزم الامام على تقدير الانقضاء لا به مجرد فيه لا عند  
توفر القصد واجبه على القصد فصار كان الامام فالتقدير في ان الانقضاء به م فاعتبر بالاعتراض  
وهو الظن عدما في حق المقتدي بالنظر في اجتهاد و طرح اعتقاد صحت قول المقتدي في تركه مقصود صلاة الامام  
فكان هذا اعتقادا بصلي المقتدي اما الصبي فليس من اهل الصلوات حتى يبركه حكمه في ان المقتدي في كان اعتقاد البالغ  
به في معنى تقدير المقتدي بالتفصيل وبخلاف تقدير الصبي بالصبي لان الصلاة متحدة من اقسام الصلوات على واحد منهما  
وكان بشارة الضعيف على الضعيف م وبصرف الرجال ثم الصبيان ثم النساء هذا ترتيب القيام خلف الامام في الحيط  
والاستيعاب في حق الامام الرجال ثم الصبيان الكبار ثم النساء ثم الصبيان المراهقات ثم قوله عليه الصلاة  
والسلام ليس فيكم اولوا الاحلام والنبي في هذا الحديث عن ابن مسعود وابو سعيد والبراء بن عازب في  
ابن مسعود اخرجه سائر الرواد والسنن وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيكم اولوا الاحلام  
والنبي فيكم اولوا الاحلام والنبي في هذا الحديث عن ابن مسعود وابو سعيد والبراء بن عازب في  
عوسجة عن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي ابا عبد الله اذا اتممت الصلاة فيسجد عواقتا ويقولان فيقول  
صفوكم كما تصفون انتم تصفون فلو كنتم وليي فيكم اولوا الاحلام والفقير في مكتبته فقال ان يلقى في تحريمه احاد الحديث  
المتصف استدل هذه الحديث على قوله وبصرف الرجال الى اخره ولا يخفى ان هذا الحديث قد تقدم الرجال فقط ويمكن ان يستدل  
بحديث الى ما ذكره الاستيعاب ان النبي عليه الصلاة والسلام كان يصرف في الصلاة فيصلي الرجال تقدم الغلمان والغلات  
منهم والنساء خلف الغلمان واولا المحدثين في ان امانته سجد واخرج ابن ابي شيبة عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
الرجال يلزمهم والنساء الصبيان خلف ذلك واما النساء خلف ذلك فالاعلام الصبيان تأخر الرجال لاحتمال رجوليتهم قلت  
اذا سلمنا هذا فالمراد به على كون النساء بعد الصبيان قوله ليس فيكم اولوا الاحلام وتخصيص الترتيب من غير ان في الترتيب  
من ويلي وليا وهو القرب واصلي على يولي خذت الواو لوقوعها بين الياء والكسر واما الغائب سنة لان الياء تسقط في  
وامر الحاضر في سلك على وزن ع وقال النوري وجوز ان ياء مع شدة ياء النون على انك تكتل القاعدة  
في ذلك ان النون المكية اذا دخلت انتا فصرفوا الياء والواو والهمزة فكانت فصيحة ليس قوله ان اولوا الاحلام جمع علم  
بضم الميم وسكون الهمزة وهو ما يراه النابم في قوله صلى الله عليه وسلم علم بفتح الهمزة واحتمل لقوله صلى الله عليه وسلم بفتح الهمزة  
استغاله فيها ياء النابم من دلالة الهمزة فكان المراد ههنا ليس فيكم اولوا الاحلام فجمع نية بضم النون  
وسكون الهاء هي العقل ويقال بفتح النون ايضا لانه في صاحبه من الزاويل وكذلك العقل العقلة من عقلا البعير  
يقال رجل يرمي ويؤمن فيم في وقال ابو علي الفارسي يجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم لا عهدي وان يكون جعلا قال وسماه  
في القصة الشيات والحسن وقال السفنا في تعبير الحمار العقل غلط من وجهين احدهما ان النقات لم يسموه والناس في  
النباتات النكات في الحديث نفى العقل من غير قابل لان التعميم عليه وهو العقل قلت قد فسره بعضهم العلم بالعقل وليس في  
التكرار واما ههنا فكذلك لان اللفظ مختلف والمعنى واحد وقد وقع كثير من مثل هذه الكلام القصص في قوله وايضا من المشهور  
بالاذن اجماعا قوله ايها الاسد والمؤمن اتقوا انفسكم ان تعرفوا ههنا في الاسواق وهو بفتح الهاء وسكون الياء  
اخر الحروف وبالشين المعجمة وهي هوشان واصلة من الهوش وهو الاختلاط والهوشة الفتنة وبينهما هاشا  
اختلاط واختلاف فاذن قلت ما وجه تخصيص علم الاحلام والنبي بذلك فذلك لاختلاف زمان احتاج اليه وتبليغ سائر  
معروفه منه فخطب ما يحدث عنه والتبليغ على سبيل وقع لانهم حق التقدم ولينتهي بهم من بعدهم وكذا ينبغي في

اولوا الاحلام

من غير فائدة

بالانام احاد

الامة الاقتدار بما به وسيرته عليه السلام في كل حال من جميع الصلاة وبما في العلم والذكر وبما في الرأي وبما في القضا  
قوله في الحديث يلزمهم عنه الذين يعرفون منهم هذا الوصف ولان المهاداة مقسدة في حق من هذا دليل معهود في  
لذلك سلة المهاداة اي كانت مهاداة النساء الرجال مقسدة لصلواتهم في حق من دفعوا للفساد وان حاذته امراته  
اي وان حاذت المصل امراته والمهاداة في اللغة هي المهاداة بالمهاداة يقال حاذ امراته اي حاذته في حق من  
بمهاداة فلان مقتدي فلانا اي يقتدي به ويقال احذني شياها وانني فاعاله اي اقتدي به وبجذبت النعل بالنعيل  
حذوا اذا قدست كل واحد على صاحبه او الغريب حذوه وحاذ به انما اضرب به حذاه وحذوا النعل بالنعيل  
وما ستره كان فصلا واحدة اي والمالان الرجل والمرأة المهاداة له يشتركان في صلاة واحدة وههنا مشروط  
الاول ان تكون المهاداة بين الرجل والمرأة فلان المهاداة في صلبها لا في صلبه الرجل وكذلك ان يكون حذوها الثانية  
ان تكون المرأة المهاداة له شبهة بان كانت بنت سبع وقبلت تسع نظرا الى بناءه عليه الصلاة والسلام بجائسة نفى  
الله عنها وهذا يبلغ في السبع والاصبع ان سالت في ذلك لا تفسد بها بل المعنى ان تكون عبيلة فحصة عمل البراء وان لم يكن  
كذلك لا تكون شبهة بالنسبة الذي ذكرنا في اللفظ من اللفظ ولم تكن فحصة بينتي ان تكون شبهة بالنسبة وهذا لا نزاع  
فيه وسواء كانت المهاداة اجنبية او ذات رحم محرم او حاملة او محجورة شرفها انما يتركها الثاني ان يكون  
المادة عاقلة الرابع ان لا يكون بينهما حال لان المهاداة لا يكون بينهما اسطوانة ان كانت فحصة في  
وسط الصنف في التحريم ومقدار ما يقوم به رجل اخر في الحيط والمقييد وان كان قد رقت المرأة الرجل والا  
في الحيط او بينهما حال اذ انما سلك سورة الرجل ومقدسه وفي المهاداة سلك سلك الصبي ثم المسادة كذا في القوم كذا في  
مختصر الحيط قال ابو الليث هو الاصم وفي الاصم ان الاعتبار بالساق والكعب الفاسدان تكون الصلاة ذات ركوع وسجود  
حتى تكون صلاة من كل وجه وان كان ما يصليان بالاياء لانه لا يهاطقة في الاصل ولا تكون المهاداة مقسدة في صلاة  
للمادة السادسة ان تكون المهاداة في كامل وفيه ينسحب العمل بشرط ان يكون الا انما ركعتا كاملين بعد وعند ابو يوسف  
لو وقعت مقداره الركن فسدت وان لم يود في مختصر الحيط لوجا دية اقل من مقداره فسدت عند ابو يوسف وعند  
محمد لا تفسد الركن وفيه الحيط ذكر البرجاني ان امرأة في كبرت في الصف الاول وركعتي الصف الثاني وسجدت  
في الصف الثالث فسدت صلاة من علي عنها فسدت صلاة كل صف لانها اوت ركنها كاملا من ركعتي الصلاة في كل  
صف فصارت كالذخيرة في الصف السابع ان يكون فيه نوي الامام امامتها او نوي امامتها النساء ولو نوي امامتها النساء  
الامارة بعينها محاذية لا تفسد صلاته ذكر صاحب الحيط عن ابو يوسف وقال نعم لا يفسد الاية المشرقة او بعضها اقتداء المرأة  
بالرجل بعينها لانه قد رقت صلاة الرجل امرأة متى شاء بان يقتدي به فيقف المراجعة وفيه من الضرر رسالا  
بحق ما كان الجواب مطلقا في الكتاب يعني جواز اقتداء المرأة بالرجل في المراجعة والوقوفين ولكن هو محمول عند اكثر المشايخ  
على وجه النيابة من الامام ومنهم من سلم ولكن يفرق بينهما وبين سائر الصلوات فتشغل الضرر وههنا في جازيتها  
لا يفسد صلاة المرأة صلاة العبد والمجدة وحدها ولا يفسد اماما اخر يقتدي به مع انها لا تقتدي على الوقوف فيجب  
الامام لكثرة الارواح في هذه الصلوات ومجتها اقتدارها لضعف الضرر عنها بخلاف سائر الصلوات التي لا يفسد  
ذكر صاحب الشياخ وهو ان يكون الامام قد نوي امامتها وهي حصة قد رقت به من اول صلاة ولو نوي امامتها  
الا انها لا يفسد بانه في اول صلاة فصلتها جازية لان الركن لا يوجد في كل واحد من كل وجه حيث اقتدي به في حصة واحدة  
وجدت الشك في اول الصلاة في حصة يجيب الامام فسدت صلاته وصلا ناهي القوم لفساد صلاة امامهم والصحيح



انه قد كسر شرطه فانه ذكره في الحديث وغيره في كتاب الطهارة فقال لا يقدر رجل على الركعة الثانية ثم احدث  
فذهبها وقوضها ثم جاء بصليتها فادركه في الثالثة والرابعة والامام في الاولى والثانية لصاحبه صلاة  
الرجل وان حاذى في الثالثة والرابعة لصاحبه صلاة الرجل لا يفسد صلاته بها استويان فيها وفيه عتق من الحيط بنية ايمانه  
المشقة تعتبر في الشروع لا بعده وتصح بنية النساء بدون حضورهن وقبل نشطه حضورها وفي الحديث ذكر  
يعتبر انما هي لو ان رجلا صلى ولم يبرأ من نية النساء فاقترنت به امرأة فالابو نصران لم يفر عنه بغيره يعجز اقتداءها  
ابو الفاضل ثم لا يجوز في الرجلين وفي الاستحباب لو تقدمت امامه لا يصح اقتداءها وتصح صلواته وفي المرفوعة لو تقدمت  
المرأة فالصحيح ان صلاة الرجل لا تفسد لانه لم يرض بامامتها ومن لا يرض بامامتها فلا يفسد في الحديث حكى شيخ العارف  
صورة في الحاذية تفسد فيها صلاة المرأة فلا تفسد صلاة الرجل وبيانها جازات امارة فترعت في الصلاة بعد ما شرع الرجل  
تاوبا امامته للنساء فادركه تفسد صلاة الرجل واذا كانت حاضرة فقامت بجذابه وكان يمكن ان يخرجها بالقدم  
عليها خطوة او خطوتين فلم يقدم فسد صلاته لانه لم يوجد منه التاخير لما ذكره في فرض القيام التماسع ان تكون  
الصلاة سنة كغيره بنية واداء بان يكونا واداء الامام حقيقة او تقديرها حقيقة فظاهرا ما تقدمت اياها لاحسن العادة  
الحاذية ان يكون عضوها مما في عضو من الرجل لانهم شرطوا الحاذية مطلقا فلو انك اذ صلت مع زوجة البيت انك  
تأخر في شأن الحاذية غير قدما بشرط من الرجل لا يجب فساد صلاة الرجل في الحاذية اذا صلت مع زوجة البيت انك  
قد صلا على قيام الزوج لا يجوز صلاتها بالبراعة وان كان قد خلف قدم الزوج الا انها طيلة تقع راس المرأة في السجود  
فقد فرغ الامام فادركه المرأة تفسد صلاته لان الاخر خلف الامام فقدر له هذا لو لم يبقها بقية ولو سجد لا يسجد  
فكانت الصلاة مستركزة ولو كانا مسبوين فادركه في قضاء ما سبق لم تفسد صلاته لعدم الاستدراك لا حقيقة ولا حكما ثم  
الشركة قد تكون اتحاد الفرضين واقتداء الشريعة بالمطوعة او المفترض فسد صلاته جازي الشرط في صلاة  
الرجل دون صلاة المرأة ولكن بشرط وهو ان توجب الامام امامتها وفي خلاف ذلك على ما يأتى من قريب ان شاء الله  
فقام والقيام لا يفسد اي ان لا تفسد صلاة الرجل ويجوز ان يفسد بغيره انما من الضمان بغيره ومقتضى  
انه لا تفسد الحاذية صلاة الرجل وهو قول الشافعي اي الفياض وهو عدم الفساد قول الشافعي اعتبارا بصلاحتها  
حيث لا يفسد اي اعتبارا بالثبوت في اعتبارها بصلاة المرأة حيث لا يفسد لانها مستركزة فلا تفسد صلاتها احداهما دون  
الاخر لان فساد الصلاة لغير الركن او لوجود ما ينافيها ولم يوجد وجه الاستسكان ما رويناه وهو قولنا في سقوط  
اخره من حيث اخره من الله وجه الاستسكان به ان الرجل اخطا مكانه ففسدت صلاته لما اذا تقدم على الامام وهذا  
لان مقامه قدام المرأة المعتبر المذكور فلما حاذى له لم ترك فرض الامام وهو حينئذ لم يفسد صلاته دون صلاة المرأة  
لان المأمور بانها حينئذ الرجل دون المرأة وانه من الشاهد اي وان المميز المذكور من الاجتهاد المأمور به عند  
عن سوال المقد قد روي ان يقال هذا خبر الواحد لا يثبت به الفرض فكيف انبئ به فقرأه في مقام فاجاب عنه بقوله انه  
من الشاهد وليس بخبر الواحد فيصير في الزيادة على الكتاب والذين سئلوا ذلك قالوا ان الفرض يثبت به ابتداء بل  
يثبت باعترافه وقعه ما لا ينافيه كتاب الله بقوله ولما جاءكم من الكتاب فخذوا به وحذروا ما لم يكن عليه من قبل  
كله ان ثبت كون الخبر المذكور حديثا من فساد ما ثبت ذلك كما ذكرناه وهو الحاذية في هذا  
القيام وتقريره ان يقال لا يلزم من عدم فساد صلاتها عدم فساد صلاته لانه هو الغالب به اي بقوله اخرجوه من حيث

الخصم

اخره من الله ووجه المرأة فان قلت اذا كانت هو مأمورا بما خيرها ويكون في ايضا مأمورا بالثاخير لان التاخير لا يدم  
التاخير فينبغي ان تفسد صلاتها ايضا قلت لا يفسد لانها مأمورة بفعل ما مأمورة ففعلها ما ثبت ففعلها دون  
ما ثبت ففسد صلاته دون صلاتها وايضا كان يمكن له ان يقدم خطوة او خطوتين ولا تأخيرها فيكون  
هو المقصود في هذا الشأن بقوله فيكون هو الشاهد في فرض القيام وهو تقدمه عليها ففسد صلاته دون  
صلاتها لعدم التفسير منها كالمأمور اذا تقدم على الامام هذا الفياض يستقيم على قول الثالث في قوله لا يفسد لان  
بفساد صلاته المأمور اذا تقدم على ما سلفه لما لا واسم له في التاخير والمأذون له بالوقوف على المذهب وقال الوسيط الاعتبار  
بالكعب وان لم يوا ما منها لم يفسد اي وان لم يوا الامام امام المرأة لم يفسد الحاذية لعدم الاستدراك ولا يجوز  
صلاتها اي صلاة المرأة لان الاستدراك بين الامام وبينها لا يثبت دونها عندنا اي دون النية لان  
نية امامتها تشترط لفساد صلاة الرجل عند الحاذية عندنا خلافا للفرق فان ضرورة نية امامتها ليست بشرط لفساد  
صلاة الرجل بعد ما دخلت في صلاته لان الرجل صالح لامامة الرجال والنساء ثم اذ جاء الرجل به صحيح ببلانية امامته فادركه  
اقتداء المرأة الا ترى توضيح لقوله لان الاشتراك لا يثبت دونها وتقريره انه يلزمه الترتيب في المقام اي لان الامام  
يلزمه الترتيب في المقام فيجب التقديم بالقرين كل من يلزمه لوفد عليه الزامه فلا يسهل الترتيب في المقام فيقول على  
الترتيب كالمقتضى فان اقتداء المرأة في يلزم فساد صلاته من صلاة الامام توقف لزوم الفساد على الامام مقتضى نية  
الشروع في صلاة الامام فان قلت يستلزم هذا قول الجعفيقة رفقته ثلثه عنه في اقتداء القاري بالامام فان صلاة الاخر تفسد  
بسبب اقتداء القاري به ومع ذلك لا يشترط اللامعية امامته القاري مع انه يلحق بالله فساد من جهته عند قلت يمنع شرط  
النية على قول الكرخي فان عدله لا يصح ببلانية ايضا ولين سلفا فيه لا يلحقه الفساد بسبب الاقتداء واما فساد صلاة  
الامام في الحاذية فيسبب الاقتداء لا غير فيوقف على التزامه كذلك بسوط شيخ الاسلام والحيط ولكن ذكره في الكتاب الصحيح  
انه يجوز صلاة الفريضة اذ اصابها بان شاء الله تعالى وجامع الجوزية حاذية الامر تفسد الصلاة عند  
البعض لانه ذكره المنطقان الامر من قوله في قدمه عورته واما تشترط بنية الامامة اذا كانت حاذية اي اذا اقتدت  
بالامام حال كونها حاذية اذ يدبر ان النية انما تشترط اذا كانت الحاذية ثابته وقت الاقتداء بان قامت ولا يجب رجل  
وان لم يكن يجنبها رجل احكاما ولكن المرأة قامت خلفه هل يشترط نية الامامة او لا ففيه روايتان في جواب  
يشترط لاحتمال تقدم المرأة فتتمتع الحاذية او في رواية لا تشترط لانه لا فساد في المال وتحقيقه مرهون والفرق على  
احداهما اي على حديثي الرايتين وهو رواية الصحة ان الفساد في الاول وهو ما اذا كان يجنبها رجل لانهم  
لوجود ملزومه وهو الحاذية في المال فلا بد من النية ليكون الفساد بالتراتب وهو ما اذا لم يكن يجنبها رجل  
فالفساد فيه محتمل بان يفسد حاذية ففسد ولكن الطاهران لا يشترط الصلاة ولا حاذية فلم يشترط الامام لعدم  
التحقق لم يدم الفساد ومن شرط الحاذية ان تكون الصلاة مستركزة استاين هذا الشرط الحاذية المفسدة وقد  
ذكرنا بها مستركزة والفساد ذكر بعضها واشار اليه بكل من التبع للشيخ فيها انه تكون الصلاة مستركزة بغيره يروى  
بان يكون خلف الامام حقيقة او تقديرها حقيقة فظاهرا ما تقدمت اياها لاحسن العادة  
وقد فرغ الامام فادركه المرأة في الاداء فسد صلاة الرجل لا يفسد خلف الامام فتدبر وهذا لم يكن عليه حاذية ولا هو  
واما يفسدان على راي الامام صلاة العبدية عنه والتكبيرات وتعليقها لو كانا مسبوين فادركه في قضاء ما سبق فادركه في  
صلاته لعدم الاستدراك حقيقة فظاهرا ما حكاه فلان المسبوق منفرد في قضاء ما سبق وهذا هو مقتضى

ولا يخرجها

السؤال

وكل من يلزمه شيء يوقف على  
الترتيب فلا يلزمه الترتيب  
في المقام

اذا اثبت



النسب والقرابة وأنه مقدر بحالته نفسه في صلاة العبدية التكبيرات عدد أو علامته الاستنساك قد يكون بانحدار الفرضين  
أقربا المطوعة بالمتطوع أو المفترضين وان تكون مطلقا أي ومن شرائط الحاد أن تكون الصلاة مطلقا أي كماله  
ذات ركوع وسجود وحسنه من صلاة الشارفة فان لها في الصلاة مستحسنة لا نها دعاء وقضاء حق المستلزمين  
وان تكون الصلاة من أهل السهو أي ومن شرائط الحاد أن تكون الصلاة الحادية شهادته المأذون والمأذونان هما  
الصغيرة بسبب غفلة وان لا يكون بينهما حائل أي ومن شرائطها ان لا يكون بين الرجل والمرأة الحادية حائل أي فاضل  
واعتراف في الحائط بقدر رداء وان كانا أقل من ثلاثين سنة وقد استقصيت الكلام في هذه الشروط وفيما مضى لانها  
أي الصلاة الحادية عرفت فسد الصلاة بالنقص وهو قوله وهو من حيث أحسن الله بخلاف القياس  
لان القياس ان الحاد اعتبر بحدته كما قاله زكريا في الصلاة لا تفسد الا بترك ركعة ولو جردت ساكنة فلا رجة  
فيها ذلك فمما يجمع ما ورد به النص هذا الخبر قوله بخلاف القياس من كان شاملا الحاد فسد الصلاة بخلاف  
القياس في راي فيه ما ورد به النص وهو الخبر المذكور في الصلاة الحادية فسد صلاة ثلاثة واحد من بينهما وآخرين يسا  
وآخر خلفها والتثنان صلاة أربعة واحد من بينهما وآخرين يسا وما وهذا لفظ الذخيرة والتدوير في الحائط  
عن بين أحدا وآخرين يسا الأخرى وهذا العبارة أو في صلاة اثنين خلفهما يسا وان كانا ثلاثا وقفت  
في الصف فسد صلاة خمسة واحد من بينهم وآخرين يسا ومن وثلاثة خلفين وثلاثة الأخر الصفوف ولو كان صف  
تام من النساء خلف الإمام وراهن صفوف من الرجال فسد صلاة تلك الصفوف كلها وفي الذخيرة والحائط والحرير  
وهذا السحان في القياس فسد صلاة واحد من الرجال خلف النساء المماثلة في الصفوف فلت هذا استحسان  
فلا استحسان لان الفساد في أصل الحاد استحسان الأصلية المماثلة وصف النساء في الصفوف فلت هذا استحسان  
بينه وبين إمامه طريقا أنه وصف من نسائه طيس موع الإمام ذكر في الحائط والذخيرة وعن ما قاله النووي بقرينة  
كثير الإسلام وهو حقيق من قيم وهو مجهول ورفعه الأصل في الحائط بن حزم عن من كان بينه وبين الإمام  
نحو واحد أو طيس موع الإمام قالوا استحبوا الصف التام من النساء بفساد صلاة من خلفين ولو كانوا عشرين  
صفوا في المقيدين والمريد ولو كان الصف صف الإمام وهو الذي يمنع صحة الاقتدار هو الذي لا يضر الأجملة  
التيس وعنه وقيل ما يمنع فيه السفينة سواء كان فيه ما أو لم يكن ذكر في الحائط وفيه منصف البحر المحيط السواقي يمنع كما  
لأنه لا يضر إلا بفساد أو بغيره لا يضره في الصفين والذخيرة في الصفين وهو الأصح وعنه في يوسف كان يمكن التسوية بطنه في  
الشيء من الحقيقه فالصاحب الذخيرة وهو الصحيح وفي المحيط وهو الأصح وعنه في يوسف كان يمكن التسوية بطنه في  
عظما ومن المشايخ من قال إذا كان لا يمكن الرجل القوي من جواره فوسه فزاد في ذلك على صفوف متصلة لا يمنع  
لأنه يفسد الحاد حق الحوزان وصلة الجماعة إلى الحاد لا يمنع ذكر الإمام أو نصير الصفوف الطريق الرفيعة ما قر  
به العامة وما يرى الواحد أو اثنتان خاضعة قبل ما قر به الجملة وحمل العبارة على الحائط  
كان يصلي في الصلاة وبين إمامه قدر صفين يتبعه أقل وفي الذخيرة في الصفين في الصفين ما قر به الجملة  
بينه وبين إمامه في الصلاة لا يمنع أن لا يتبعه إلا إمامه عليه وحمل الصفين في الصفين في الصفين ما قر به الجملة  
البيت والدور وحمل العبارة في الصفين في الصفين في الصفين ما قر به الجملة  
البيت لها مسجد الرجل كما في سجدة التلاوة وفيه منصف البحر المحيط الحاد التي يمنع الاقتدار في الصفوف متصلة لا يمنع  
قاله الأصح أنه يجوز صلاة جماعة في ذات القناتين والسبيل وأبواب الخلق يجوز أن لا يكون في اتصال الصفوف وهو جاز

القاضي مجاهد

الفاضي مجاهد في حيل لا يجوز به ولو كان بينه وبين الإمام ما يوجب سجدة واحدة قال في المحيط والذخيرة الطين بعد الجارية  
في الحائط قالوا إذا كان الحائط قصيرا مثل فاته الرجل لا يتبعه من الوصول إلى الإمام وان كان طويلا منع أن لا يتبعه عليه  
حالا إمام كان من العظم والطول العريضة وقوله خيرة اختلاف المشايخ في القياس بين القصير وغيره فقالا لو كان الحائط  
القصير ما يصعد عليه بغير كلفة بات يحظر الرجل خطفه ويضع قدمه عليه ويمنع من سلكه القصير والاشتباه حاله  
الإمام عليه به فقل شيخ الإسلام خيرا هذا هو القصير جابط المقصود بحيث لا يمنع المفتري من الوصول إلى الإمام  
كان في الطريق ثقب كبير مثل باب فيصعب الاقتداء وان كان صغيرا لا يمكنه الوصول منه الإمام قيل لا يصح وقيل يصح  
والباب الكبير كان سدودا أخيرا يصح الاقتداء به وبه قال الفقهاء أبو بكر لا سكاك وقيل يصح وبه قال الفقهاء  
أبو بكر الآخر وان كان الحائط الطويل عليه شباك فمن اعتدوا الوصول قال يتبع ومن اعتبر حال الأشياء الإمام قال لا يمنع  
فان كان الإمام على الأرض والقوم على سطح المسجد والعكس قالوا كان له شقة يصح والا فلا وقيل كان لا يتبعه عليه حال  
إمامه يصح والا فلا ويجوز الاقتداء من المأذون بالإمام وهو في المسجد السطح ولو كان على سطح داره بحسب المسجد لا يصح  
قال في المحيط وهو الصحيح وفي الذخيرة قال الحلبي يجوز كالمصلي بئرلة تحت المسجد وهو يصح التكبير من الإمام  
المكبر فقال للشافعية علماء الدين في شرح الفتاوى لا يجوز للقوام على الحائط الذي هو المسجد ومنزله قال يجوز  
بأنه لا حائل هناك في قنات المسجد لا يتصل الصفوف ولا في المسجد ولا في حاكم المسجد واليه أشار محمد بن  
السفيث من المتألفين يستلزم اتصال الصفوف قال ويكره لمن حضور الجماعة أن يكون للنساء في الصفين  
سجدة وهي سابعة وهذه اللفظة باطلا وتماثل الجمع والاعباد والكره والاشتباه وعن الشافعية  
لهن المأذون لما فيه احتياط حضور الجماعة من حرق الصفين عليهن من الشاق وخروجهن سبب الحرام  
وما يفتي الإمام في حرمه وذكره كتاب الصلوات سكان الكراهة الآساء والكراهة الحرة في المأذون الكراهة التبريم ولا  
يما في هذا الكتاب الزمان لفساد أهله ولا بأس بجوارح تخرج في الفرو في المغرب والعشاء لحصول الأمن وفي الغرب  
اختلاف الروايات في المنطوية للمغرب بالعشاء كما ذكره المصنف في السوط الشمسية الآية وفي المختلف والمصنف في المغرب  
بالظهر كونه بسوط شيخ الإسلام ويحتمل أن ذلك بناء على أن المغرب تنسب فيه الفسقة أيضا كالعصر في بعض البلاد  
قبل هذا كله فإنما هم ما في زماننا في كره خروج النساء إلى الجماعة لغلبة الفسق والفساد فاذا ذكره خروجهن للصلاة  
فلان يكره حضورهن من مجالس العلم حضورا عند هؤلاء والمبالا الذين تخلوا بحلية أهل العلم وهذا عندنا في حقيقته  
أي هذا الذي ذكرنا عندنا في حقيقته وقال لا يخرج من الصلوات كلها أي قال أبو يوسف ويكره الجوارح يخرج  
في جميع الصلوات لا لأنه لثمة ثقله الرغبة أي لثمة الرغبة الجوارح فيمن كذا عدلية بعض الشيوخ وفيه نظر  
لان الحوزة من رقبته والجوارح فيصير خروجهن سببا للوقوع في الفسقة فلا يكره نتيجة ما قبله يعني فاذا أمن من  
الفسقة فلا يكره كما في العبادة أي كما يكره خروجهن في العبادة وهذا يجمع عليهم وله أي فلا يكره حقيقته أن قرط  
العبادة فيمنع الباء وهو شدة الغلة من شوق العمل بالكسب إذا شددت عليه والظن بالتسكين بما ذكره في المذهب  
حاصل أن طاعة الفسقة فيمنع الفسقة بسبب غلبات الشهوة فعند ذلك يمنع من الخروج إلى جميع الصلوات في كل  
الوقت كالأمان الساق انتشارهم في الظهور والعبادة المحضة فلا يحصل الأمن في هذه الأوقات لان الحوزة منهم رغب  
في الجوارح فذهب من رغب بالاعتقاد وأما في الغرب والعشاء فهم ما يؤمن وفي المغرب بالطعام شوقون فيحصل  
الأمن منهم والمبالاة فسدته جواب عن قياسهما بقولهم كافي العبادة لثمة ثقله بالياء في شدة بداهة الرجدة بعد الجهم

حاصل











والتنقية

ولا اعتدوا من يصلي لخبرين يصلي خلفهم اخرج يجوز اعتداه القاضي الفاضل اذا افتاتهما صلاة واحدة من يوم واحد كالاداء  
ولا يجوز اداء التاديب بالنادر الا اذا اتم الشاقي عشرين رائدة الاولى لا تخافا وما ولو افسد كل واحد قطوعه ثم اقتدر واحد  
بالأخر كما قيل الا ناسد ويجوز اعتداه الثالث بالخالف لان وجوبهما معا من تحقيق الحقيقة فقل ولا يجوز اعتداه النادر  
بالمالك لقوة الذنب ويجوز اعتداه الخالف بالنادر ولو اقدمي عقوبة حقيقة في الزور غدا لم يفسد عهدا ولا اتحاد الصلاة  
قال الرافعي في وعده في خطبة من صلى ركعتين من العصر فغرت الشمس فاقدمي به الشاقي في الخبرين يجوز ان كان هذا  
قضا في حق المحدث لان الصلاة واحدة ثم اذا لم يصح الاعتداه في هذه المسألة بعدنا هل يصير شاغلا للخطبة ام لا فيه روا  
وقال العمري الشيد الاعتماد على انه لا يصح غيره عاذا كان اعتداه المحدثين المستقلة فعمل واحد قيل لا يصح كذا كانت  
جميع الاعمال لا به بناء الموجود على المحدث وما قال بعضهم يجوز في فعل واحد الا ترى انهما ذكر في ابطال الاسم انما رفع راسه  
من التوجه بما انما في بيده فيقولان يسجد السجدة بين سبق الاسم المحدث فامتنع هذا السجود في الاستحسان في باقي  
المنسقة بالسجدة بين ان يكونان له فعلا حتى يعتد بها وفيها في قوله ما ذكر اول الصلاة ومع هذا صح الاعتداه به وكذا يجوز  
اعتداه المستقل بالمفترضة الركعتين الاحقرين وهو اعتداه المحدثين بالمستقلة حق الصلاة والصحيح الاول الذي عليه عامة  
الاصحاب واجابوا عن الاول بان السجدة فيه فرض في حق المنسقة حتى لو لم يات بها حتى يخرج من صلاته فسدت صلاته وان  
لم يعتد له بها وعن الثانية ان صلاة المحدث في المستقل اخذت حكم صلاة المحدثين بسبب الاعتداه ولهذا الزم قضاءها  
لم يدر مع الاسم من الشفع الاول ولذا لو افسد صلاته لم يزم قضاء الا ربع فكون الصلاة فلاة حقة في الركعتين الاخرتين  
كما كانت فعلا حتى اتمانه فكان اعتداه المستقل بالمستقلة في حق الصلاة في الخبرين وعندنا في حقهما يصح في جميع ذلك  
بما يصح عند اعتداه المحدثين ويجوز بالموجوب المحدثين بالمستقلة اعتداه من يصلي فرضا خلف من يصلي فرضا اخر  
قال احمد في رواية واختاره ابن المنذر وهو قولنا وطوارق سليمان بن حبيب ودأب لان الاعتداه عند اي  
عند الشافعي ادأ على سبيل الموافقة وقد جعلنا التوافق في الاعمال الفارة وعندنا معنى النفس مرامي يعني النفس  
المرتبة وعليه في عليه الصلاة والسلام الاسم ما من مرامي عندها وهو التسمية والفساد والمناصرة من ذلك ثم خص صلاة  
محمدة ونادوا انما صلاتهم على الصلاة والاعتداه لا يصح ما لم يكن اصل الفرض بحيث يمكن الاسم ادأ على المحدثين بحجة  
ادأ صلاة مع اذا المحدثين بناء على صلاته فيدأ على الاعتداه بين صلاتهم وصلاته فلا يحصل مراعاة الاعتداه مع غير  
الخبرين ولهذا لا يجوز اعتداه مصلي الظهر خلف من يصلي المغرب وعلى العكس فان قلت روي انما في صلاة غيره فانه  
نعمان معاذ اذ كان يصلي مع سواه صلى الله عليه وسلم العشاء الاخر ثم يرجع الموقوف فيصلي ثم تلك الصلاة هذا اللفظ سلم لفظ  
الشافعي فيصلي ثم تلك الصلاة المكتوبة قلت الجواب عنه من وجود الاول ان الاحتياج من باب ترك الانكسار من النبي عليه  
الصلاة والسلام شرط ذلك على الواقعة وجاز ان لا يكون على بها ويؤيد عليه ما رواه احمد بن سعيد عن معاوية بن رافع  
عن سليمان بن رجبل عن جيسلة بن ابي اليسر عليه الصلاة والسلام قال يا سائل الله ان عاذرت جبل يايتا بعد ما تمام  
فيهم الا بالنهار فيعادي بالصلاة فخرج اليه فيقول عليا فقال له عليه الصلاة والسلام يا عاذرت انما كنتا انما ان  
تصلي معي اما ان تحث على ترك فعل علي كان بفعل احد الامرين ولم يكن جميعا الا قال اما ان تفصل بين اي في الصلاة  
بقومك واما ان تحث على ترك فعل علي كان تفصل بين اي في الصلاة والسلام بنسبة الفعل ليعلم سنة الفرائض وانما الصلاة لم ياتي  
قوما فيصلي بهم الا في الزمر يرويه ايضا حديث احمد المكنون فان قلت تعاذرت ان ترك فضيلة الفرض خلف النبي عليه الصلاة

وفاقیہ اور مذہبی















في الملاحظة ويكون استخلافه بالإشارة وفي جوامع الفقه بشير كونه واحدة بأصبع واحدة وللمسألة يضع أصبعه على حقه  
 الكائن واحد بأصبع واحد وفي اثنين بأصبعين وفي خمسة بأصبعين وفي عشرة بأصبعين وفي عشرة بأصبعين وفي عشرة بأصبعين  
 بعد السلام بحول الله تعالى وأما في اختلاف الكلام فمستد صلاته وصلاة غيره سواء كان عارفاً أو ساهياً أو جاهلاً  
 وذكر في الحديث لما أكلية أن عدد ما كان استخلف بالكلام يجوز وقال بن جيب إذا استخلف بالكلام جاهلاً أو عارفاً لم يخطئ  
 وكان إذا استخلف فخطئه فقط ويقدم من الصفات التي يليه لقوله ولقد قال عليه السلام ليلى منكم أو لو الأحكام والبر  
 وفي الحديث لو قدم امرأة لنفسه صلاة وصلاة غيره وقال لا تقصد صلاة العبد والسا تقصد صلاة العبد  
 محض الجهر استخلف عدداً فصدت صلاتهم وفي الجمعة يجوز تقديم غيره فيصلي بهم وفي الأجراس لو قدم جنباً أو مدبراً أو  
 فصدت صلاة الكافر ولو استخلف عبداً أو ميتاً أو امرأة أو كافراً فاستخلف أهله غيره لم يخطئ ولو استخلف رجلاً  
 جالساً أو قائماً وكان قريباً من حدث الإمام مع وكذا بعده ونحوه لا تقدر به وعند بشر بن الحارث لا يصح اقتداءه ولو كان  
 الإمام رجلاً أو قائماً أو غيره أو تقدمه القوم أو يتبعه بك طائفة فهو الأول سواء أو قدم الإمام رجلاً أو قائماً أو غيره  
 رجلاً أو قائماً أو غيره الإمام إذا نوى القوم أن يقرأوا بالقرآن قبل أن يقرأ الإمام لم يخطئ ولو كان الإمام لم يخطئ  
 تقبل هذه المسألة وأما في الظاهر السبع من قدمه القوم إلا أن ينوي القوم أن يقرأوا بالقرآن قبل أن يقرأ الإمام لم يخطئ  
 الفقه لو تقدم أحدنا بنفسه بشرطية القوم الأقران به ولو قدمه الإمام أو القوم لا يخطئ ذلك قال المصنف  
 هذا خلاف ما ذكر في الأصح في الحديث الإمام المحدث على ما سألته قام بخروج من المسجد فاستخلف وقام خليفة مقامه  
 في مكانه ونوي يومئذ استخلف القوم غير خراج من أمانته وفي جوامع الفقه لا يخرج من أمانته إلا بالزوج  
 من المسجد وقيام خليفة مقامه أن نوي أن يومئذ ذلك المكان أو استخلفه من غير صلاة وفي الفقه وإن لم يستخلف  
 خرج من المسجد فصدت صلاة القوم إذا لم يكن خارج المسجد فخطئ من خلفه فالتكليف وإن لم يخطئ  
 صلاة غيره بخفية وفي يوسف وقال لا يخطئ إذا تصحى فيها وكذا لو استخلف من الصفوف المتصلة الخارج من  
 المسجد لم يخطئ مما وجد بعده وفي مختصر البحر المحيط وفي المسجد يستخلف والكبير والصغير فيه سواء إلا إذا كان مثل  
 جامع المنصور وجامع البيت المقدس إذا لم يوجد غيره من ذلك فخطئ ما جاز المسجد والقوم ينظرون ورجع المكان  
 وأما في الصلاة إذا لم يستخلف أحد خرج الإمام من المسجد بطلت صلاته والإمام يؤمنه ويؤمنه لا يفرق في نفسه  
 وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في صلاة الفقه في فساد صلاة الإمام وأما في صلاة الإمام في صلاة الإمام في صلاة الإمام  
 أنها لا تقدر وذكر أبو عبيد عن أصحابنا أنها تقدر والصحيح لا ولد ولو لم يكن مع الإمام إلا رجل واحد فهو إمام قومه أو لا  
 وثارة الوبر في تقدم نفسه أو لم تقدم وقام مقامه الأول لم يخطئ ولو فسدت صلاة النسا في فسادت صلاة نفسه  
 قال في المفيد لا أمانة الكبرية إذا لم يكن من العالم من يصلح غيره ولو أدى شأنه بالإمام المحدث فليخبر وجهه من المسجد  
 مع وكان بعد انصرافه ثم يخطئان قدم المحدث خليفة جازت صلاة العارفين لا يستند وكان خليفة من الأصابع  
 الأمانة كالأمانة والامانة والأمانة لا تقدر بنفسه بخلاف كذا ذكرنا لم يستخلف وخبر من المسجد استخلف  
 الشافعي فيه فقبل بنفسه وقبل بنفسه فصدت صلاة المحدث في هذا مع ولو قدم المحدث واحداً من الصفوف  
 فخرج من المسجد قبل أن يقوم النسا في مقام الأول يخطئان في الصلاة من سألته لا تقصد وتقول الأمانة  
 إلا أن في أن لم يؤمنه سألته وأما في أن يكون الإمام مقام الأول يخرج الأول من المسجد قبل أن يصل في مقام الأول  
 فصدت صلاة القوم لأن الأمانة لم يتحول إليه بعد ولا أوله يعني على صلاة بكل حال فان تقديم رجلاً في الصلاة



الإمام متعين وإن استولى التقدم واقتدى بعضهم بهذا فصدت صلاة الفقه التي به الأكثر صحة وصلاة الأخرى لا تسد  
 وعند الاستوى لا يمكن الترجيح وأما ما يأمرون من فساد صلاتهم كذا في الحديث وفي جوامع الفقه لو قدم كل  
 طائفة رجلاً فاعلموا للأكثر وعند الاستوى فصدت وفي البسط لو قدم كل فريق رجلاً فافقدوا أحداً من الرجال أو رجلين أفقدت  
 بالأخر فصلاة الجماعة صحيحة وصلاة الآخرين فاسدة وإن كانت إحدى الخاصين أكثر فقد قال بعض أصحابنا وصلاة الأكثرين  
 صحيحة وبعض الفاضل في الأثرين كذا الواحد والثنى قال الأصح أنه يشهد صلاة الفريقين وفي شفرات الفقه لا يجمع  
 إذا فسد المحدث فاستخلف ثم شئت أنه لم يحدث وذلك قبل خروجه أن كان الطائفة لم يأت بالركوع جازاً ولا صدت قال  
 الفقيه وفي رواية أن ساعة من بعد أن قام الملبقة مقام الإمام فصدت صلاتهم وفي جوامع الفقه كذا الخليفة ينوي الاستخاف  
 جازت صلاة من استقبل وصدت صلاة من لم يستقبل وصدت صلاة المتخلف أن يخطئ صلاة نفسه وسبيل أو يضر عمت  
 استخلف فقدم القليلة غيره من غير أن يحدث أن قدمه قبل أن يقوم يؤمنه الإمام والأول في المسجد جاز ولو قدم في القيم  
 بالمسافر خارج الوقت أو المستقل بالمعتمر فحدث المسافر والمعتمر من نفسه صلاتهما لا يفسدان لأخيهما ولو أحدث  
 الإمام والقوم في جوامع فصدت صلاة القوم دون الإمام لم تكن الإمام وقدر الإمام ثم أن الذي سبقه المحدث  
 يتوهم أن لا تلتزم في الصلاة ويستوجب راسه بالسبح ويحفظه ويستشعر في سائر سنن الوضوء وهو الصحيح  
 وفي الحديث من أتى القاسم يومئذ مرة ولا يرد عليه ذلك وإن زاد فصدت صلاته وفي جوامع الفقه المصنف في الصلاة إذا خطئ  
 فذهب فوجد ما يكفي لوضوءه يبنى بخلاف ما إذا وجد ما يكفي لمباته وفي الحديث المراءاة رجل في الوضوء والبناء  
 لأن كلمة من يتناول الرجل الملاءة وعن أبي يوسف فمدرسة وإية الأصول أن سكنها الوضوء من غير كشف عورتها بأن يكتفي  
 غسل رجليه الكفين وسبح فاسبح المراءاة إن كان ذلك رقيقاً يصل الماء إلى ما تحت ذلك جاز فكشفتها لا شيء وإن لم تكن  
 إن كان عليها حجة وخارج تحسب لا يصل إلى ما تحت ذلك جاز وهو نظير الرجل إذا اكتشف عورته في الاستنجاء عند مجاوزة النجاسة  
 عوفها أكثر من قدر الله هم وعن ابن هب بن رستم لا يجوز للمرأة البناء إلا بصورة وفي مختصر البحر المحيط لوقوع المحدث  
 في صلاة المراءاة يستحب أن يبنى في اختلاف خلاف وفي أبي علي صلاة ما لم يوجد شيء ما بينا في صلاته ماله منه  
 بدنا الكلام والاكل والشرب والبول والغوط وعورته في العتافي يمنع البناء المحدث العود والأغصان والنجون والقنينة  
 عمداً أو الإعتدال والأساس يسر يسهو والنظر يسهو أو تفكر أو الشجة أو غصة زبور أو ظهرت عورته عند الاستنجاء  
 لو لم يظهر شيء من ذلك أبو سليمان أنه يبنى مطلقاً في نزع القدوري لا يبنى في نزع القدوري لا يبنى في نزع القدوري لا يبنى في نزع القدوري  
 عن محمد أنه يستحب من تحت ثيابه وروى أبو سليمان أن الاستنجاء من البول يمنع البناء ولو جاز والماء فذهب إلى غيره  
 فصدت صلاة وفي مختصر البحر المحيط يبنى ولو استنفا بالوضوء أو خرد لوه فصدت صلاته وفي الحديث يبنى من البول  
 ويبنى وقال الأثرين والقدوري لا يبنى وفي النسخة أنه يبنى ولم يخطئ خلافاً ولو طيب المراءاة سألته أو استنفا بالوضوء  
 أو استنفا في موضع المراءاة فرجع واحدة لا يبنى لو لم يكن له لم يسبح برأسه فرجع يسبح به لا يبد منه ولو  
 فاصابته ثوبه أو بدنه يغسل ويبنى ولو استنجى عليه من البول أكثر من قدر الإدرام وهو في الصلاة فذهب  
 لا يبنى عند حوائض أو يوسف يبنى ما كان له لو كان قزع البصر منها من سألته وصل وكذا لو وقع ثوبه فافقد  
 من سألته فستره لا تقصد صلاته وإن سكنت عراباً أن يخرج من ثوبه لا تقصد ما لم يرد ركعتين اكتفت  
 وإن قدر على رفعه فصدت صلاته لا يخطئ في يوسف فان قلت ما وجه تخصيص الإمام بالبناء مع جوامع الفقه في  
 المنفردة على شرائط البناء غالياً من غيره وأما من يستقبل في أي صلاته هذه وهو قولنا في

لو كان الحدث فاستخلف

شعب بن

الإمام



















هذا القول وقد علمت هذا فقد علمت ان هذا القول كما في قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد رجع الى قار بلقام  
بالانفاق ليقا قرير يوده وهو طراخ النيا بالانفاق وقال عليه السلام قد علمت ان هذا القول كما في قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد رجع الى قار بلقام  
فقلت من اي باب هذا قلت من باب فدية الشئ باسم ما يؤخذ اليه كما في قوله عليه السلام من وقف بعرفة فقد رجع الى قار بلقام  
بين ما قلت من الذي لعل العقل يبينه لان العقل جهة من حج الله تعالى لا العقل والاشكال فليس بمسند هذا جواب  
شكوكه قدس بره على قوله او احدثت الامام القاري فاستدل بما تقدمت ان يقال لا يفيق ان لا تصد الصلاة عند الخفية  
بما يتوقف الامر بقدر الشبهة لانه لا اختلاف على كونه مسند للصلاة وهو متعنه فيخرج من عن الصلاة بما استدل  
وقد علمت ان الاختلاف منه ليس بمسند بل لانه لو اختلف القاري في الصلاة لم يضر وهو متعنه في يخرج من عن الصلاة بما استدل  
في القاري اي حتى يجوز الاختلاف في الفصل الثاني فعلمت ان الاختلاف ليس بمسند وانما القصد ضرورة  
حكم شرعي يعني ان الضابط ليس بمسند لاختلاف الامام في الصلاة وهو ضرورة حكم شرعي وهو عدم صلاحية الامامة  
بغير عدم شرعية الامامة القارية وقال القاري في قوله الاختلاف ليس بمسند نظر عندي لا انما هو لا يوجد  
الصنع المسند وهو استناد من لا يصلح لاختلافه وقال القاري في قوله الاختلاف ليس بمسند نظر عندي لا انما هو لا يوجد  
انما استدل ليس بمسند وقد صرح صاحب الهداية نفسه بغيره من قوله انما هو لا يوجد فاستدل حيث قال وان كان اختلف  
فصله على كونه فلو لم يكن الاختلاف مسندا للصلاة في تلك المسألة لانه استدل القاري لا في ذلك  
في كلامه وفي هذا القاري وهو ان مسألة الاختلاف على الخلاف كان ذكره هناك اختيارا وذكره الميسر  
وهو ان الصورة في الاختلاف متعنه وهو على كونه من غير ضرورة وهو ان مسألة الاختلاف كان ذكره هناك اختيارا وذكره الميسر  
مسند عند الضرر ومن اقتل الامام بعد ما صلى ركعة اي بعد ما صلى امام من صلاته ركعة وهذا المسند  
سبق بالركعة فحدث الامام فقدمه اي تقدم هذا المسند في الذي هو سبق بالركعة اجزاء اي اجزاء الاما  
تقدمه لوجود المناداة في التوبة يعني ان الاختلاف بالمشارة وهو ما صلا في المسبق فيصير اختلافه فان قلت  
يشق ان لا يجوز استناد المسبق لان الاختلاف على كونه يثبت بغير خلاف الصابح في المذكر والمسبق ليس في  
معناه فلا يلحق به فلا يثبت ان الاختلاف كان في المذكر والاولى الامام ان يقدمه كانه اقدم على اتمام صلاته  
اي لان المذكر اقدم من المسبق فكانت في المسبق اذا اتم صلاة الامام يقدمه مدركا اخر للسلام لغيره عن  
السلام اما المذكر فكذلك في المسبق فكانت في المسبق اذا اتم صلاة الامام يقدمه مدركا اخر للسلام لغيره عن  
انما تقدم لغيره عن التسليم لان عليه بقية صلاته فلا يقدر على التسليم حتى يكملها عليه وان فعل تقدمه جاز  
فيستلزم مدركا عند تمام صلاة الامام ليس له ويسجد لسبق الكمال عليه فهو فان جاز الاول فقد سبقه الثاني  
يستلزم بقية ما سبقه ثم يتابعه لانه لا يجوز ان لم يفعل جاز في المسبق لان الترتيب في افعال الصلاة ليس شرط  
عند اخلا فان في مثله في الاستحباب في ذلك وهذا قال ابو حنيفة وابو يوسف المسبق يصلي اتم الامام اخر صلاته  
فان اقام بضمي اول صلاته فقد قدم اخرها على اولها في الفعل فلو تقدم اي المسبق يتقدم من حيث  
التهيئة اليه الامام فبانه قائله اي لقيام المسبق مقام الامام وهو يفتح الميم واذا انتهى التسليم اي  
اذا انتهى اخر صلاة الامام الذي يحمله التسليم يقدمه ما يسلم به اي بالقوم لقوله اي المسبق  
حين اتم صلاة الامام فقهه او احدث شعرا اي قصدا او كمالا يخرج من المسجد فحدث صلاة  
اي صلاة المسبق وصلاة الصوم لانه لا يفسد وجبة خلال الصلاة في حق المسبق وفي حكمه اعني

خصه

حق القوم

حق القوم وجد بعد تمام اركانها فلا يفسد صلاتهم لان هذه الاشياء لو وجدت في هذه الحال لم يفسد صلاتهم  
كانت لا يفسد صلاتهم لان لا يفسد اذا وجدت من امامهم اي في آخره والامام الاول وهو الذي قدم المسبق  
الكان في حق لا يفسد صلاته لانه لو احدث من القوم وان لم يفرغ من صلاته لوقع المناق في الصلاة في وسطها  
وهو الامام اي صلاته هو الامام لما ذكرنا واختره به عن رواية ابو حنيفة ان صلاته ايضا لانه لا يفسد  
الاول الصلاة فيكون كالفاسخ بقوله الامام قدس الشهد فان لم يحدث الامام الاول وهو قدس الشهد  
جد القوم بعد الشهد لانه اذا وجدت الحقيقة او الحديث العبدية تفقد صلاة الجميع اتفاقا ثم تفقده  
احدثت بعد اذ صلاته الذي لم يذكر اول صلاته وهو المسبق عند حنيفة ولا تصد صلاة  
المذكر اتفاقا وفي صلاة الاخير واثبات وقال لا يفسد اي صلاة الذي لم يذكر وان تكلم اي الامام الاول  
اخرج من المسجد لم يفسد فيهم جميعا ائني قوله ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد اي اي لا يفسد صلاة  
ان صلاة القوم في صلاة الامام جوازا وضادا اي من حيث الجواز والفساد ولم يفسد صلاة الامام  
اي والحال لانه لم يفسد صلاة الامام فكذلك صلاته اي صلاة المفتدي ايضا لا يفسد لان صلاته مبنية على صلاة  
الامام فصارت كصلاة الامام اي صار حكم هذا الحكم السلام والكلام بعد ما قدس الشهد وله اي  
لا يفسد بغيره فثبته ان الحقيقة مبنية على الذي تلاقيه من صلاة الامام لانها تبطل الطهارة وهي  
شرط للصلاة ففسد بغيره اي بغيره الحقيقة مثله اي مثل ذلك الجواز من صلاة القوم  
لا يثبتها عليها عيان الامام لا يحتاج الى البتة هذه اشارة الى بيان الفرق بين صلاة الامام وصلاة المسبق  
مع ان الحقيقة لاقت بخروج من صلاة كل واحد منهما مع هذا لا يفسد صلاة الامام وتفسد صلاة المسبق وذلك  
لان الحقيقة وجدت في حق الامام بعد استتمامه وان كان بفعل عفو او الاحتجاج الى البناء والمسبق يحتاج اليه  
اي الى البناء انتهى وجدت في خلاص صلاته ففسد ذلك الذي لاقت ففسدت صلاته اصله لعدم قدره  
على البناء والبتة على البناء كان هذا جواب عما قاله لا يثبت السجود ايضا فقال كيف يثبت على القوم  
وهو الجواز الذي لاقت الحقيقة في خلاص صلاته واثبت على الفاسد فاسد بخلاف السلام لانه لا يبطل  
شيئا من اجزاء الصلاة على الامام لانه لا يبطل بشرط الاداء وهو الطهارة لانه منه اي لان السلام سنة  
للصلاة وهو من انهاء دعاء من الصلاة وبطلان او جواز او ان التحليل لهذا لا يفسد الطهارة وفي  
الحج المبرور من المنى ما يكون مستحقا بالحرية اما بصفة الاتصال بالسلام ولا انفصال كالحج وفيه بسبب شيخ  
الاسلام السلام منه لا يفسد لانه فاع والقاطع في واثقه وفي غير واثقه بطلان وهذا في واثقه فيكون منها  
خسار والكلية معناه ائني معناه السلام لانه انا جعل منها باعتبار كلامه لا باعتبار انه شاء ففعل معناه  
ولهذا قالوا لو حلف لا يكلم فلا يكلم حدث ويتصدق وهو الامام لوجوه الحقيقة في حرمة الصلاة وعند من  
لا يفسد وهو الضابط لانها انما تنقضي العضو اذا حدثت الصلاة وهذا لم يفسد صلاة الامام فلم يفسد وضوءه  
وجه الاستحسان انها قدسدت الجواز والملا في الصلاة ولو وقعها في حرمة الصلاة فانقضى وضوءه ايضا  
كما ضا ذلك لا لا انما لا يفسد في فساد باقي الصلاة لانها لا يفسد لانها لا يفسد في كونه او سجد وتوما  
وباعث صلاته ولا يفسد بالشئ احدث فيها اي الركعة التي احدث فيها وبالسجدة ولا يفسد من لا يفسد  
اي لا يفسد بعض الشئ ويعيد بالتي احدث فيها من الاعادة والمعنى في بيان عدم الاعتداد بغيره الاعادة



















فيكون مفسداً أو اعلم ان الاستفتاح في الصلاة هو التسمية العقلية الاولى ان لا يكون المستفتح والقائض  
الصلاة وهذا هو فيها نحن فيه والفتا في ذلك يكون فلا تهل الصلاة لم لا يهل ان تكون الصلاة مفسدة ان يكون  
المستفتح اسماً أو الفاعل هو ما لا يكون في الاول الذي هو الضمير الذي لا يفسد الصلاة كالتسمية التي هي التي هي  
الضمير الرابع بقصد الصلاة كل واحد منهما لا يعلم وتعلم ولا استفتاح طلب الفتح والاستفتاح في الصلاة هو  
يستفتحون اي يستنبطون ويجوز ان يكون كل واحد منهما مراداً واستفتاح المصلي طلب الفتح بدلالة حاله حيث  
توقف سبب الفتح وكل واحد من العنصرين مفسد لان الفتح ينزل منزلة قول القائل اذا انتهيت الى هذا ففتح  
هذا والقائض به مفسد فكذا التسمية في نفسه ولكن وقع العدول من فضيلة هذا التسمية الى بل فيها اذا قصدت  
صلاة بها كانت المستفتح اسماً والقائض مفسداً بالقائض وهو ما وفيه من ان يفسد في نفسه تعالى عنها انه قال صلى الله  
عليه السلام صلاة فالتسمية عليه فلما فرغ من الصلاة في شهادته معناه ان يقول فاستفتح ففتحها على وان يقول  
واين جاز وروى الحاكم عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صلى الله عليه وسلم من صلى من غير ان يقول  
قال لا يحيط بصلاته ولا يثبت له ان استطاع الامام فافعله والاستفتاح مما من الاستفتاح لا يستحق كمالاً على استقامة  
وعن الحسن بن سيرين انما قال القائل الامام ومن عطا الابرار ومن نافع فلا صلى من غير ان يقول ففتحها عليه فاحذروا  
ذكره كماله انما في شعبة في سنة وهو قول البربر وقال ابن قدامة في البربر ان فتح على الامام طلت صلاته فلهذا  
ليس هذا صحيحاً وقال الاثر في روى في غير هذا الصنيع على الامام الصلاة ما روى عن الحسن بن علي بن عمار  
تعاينه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل على احد منكم ان يفتح على احد منكم في الصلاة قلت ذلك مطلقون فيه طاعة الله او  
في السنن وفيه لم يسمع الا من عن الثمار الاربعة اعادت ليس هذا منها قلت كان قصده من اراد هذا بطول  
الخطاب ما يراه وكانت شعبة ان يقول وما روى في الثمار من غير صحيح لان الثمار ضعيف وايضا قد مر عن خط  
خلات هذا وقد ذكرنا ثم في هذا التكرار وهو ان يفتح عن من يفتح في الصلاة في الاصل في الحديث السور وذكر في هذا  
غير من ضدت صلاته وهذا اشارته الى انه ما لم يتركه لا يفسد لانه اي لان التكرار ليس من اعمال الصلاة ويعق  
القبيل منه كالمطلوب والمطلوبين لم يثبتوا في التكرار في الجامع الصغير لان العالم الكلام نفسه فاطع وان قل  
في الفتح يكون مفسداً بنفسه وان فتح على اسما لم يكن كافياً استحضاراً من حيث الاستحسان لان التباس  
بابه واخلط هذا في هذا على انه اذا اراد ان يفسد ما يجوز به الصلاة ولم يفسد صلاته بها بالفتح والاختلاف في  
هذا ما ذكرنا في حان في فتاواه وقال ان في الامام مفسداً ما يجوز به الصلاة لانه توقف ولم يستقل الاية اخرى  
حتى فتح المفسد في اختلافه والصحيح ان لا يفسد صلاة الفاعل وان اخذ الامام لا يفسد صلاته ومن قريب يعني  
من كلامه فيه لانه اي لان الامام مضطر الى اصلاح صلاته فكان هذا رأي الفقيه من اعمال صلاته حتى  
اي من حيث الفتح وادامه استحال بالفتح والفتا من اعمال الصلاة ووجه الفتح في اي وجه الفتح الفتح  
على اسما دون التسمية لانه من وجوه الفتح من الفتح دون الفتح هو الصحيح اي استمر به عن قول بعض المشايخ  
اي ان الفتح على اسما لا يكون كافياً في الصلاة وقال السرخسي هذا من قول بعض المشايخ  
ولكن الامام استقل الاية اخرى ففسد صلاة الفاعل خاصة ان لم يأخذ الامام بقوله لعدم الضرورة الى الفتح

تفسد صلاة الامام لو اخذ بقوله اي بقوله الفاعل ليجوز التلقين من الفاعل والمتلقين من الامام  
من غير ضرورة الى الفتح وينبغي للمفسد ان لا يهل بالفتح لان كان الاستفتاح ولا يفسد صلاة الفاعل  
اي في الفتح والالهام ان يفسد ساكن بعيد المفسد ويكره الامة ولا ينبغي له ان يفعل كذلك بل يترك اذا اجاب او انه  
اي او ان الركوع وهو ان يقرأ بقدر ما يجوز به الصلاة وكلامه مطلق فبعضهم فصل فيه لاختلاف الرواية  
في بعضه فبعضها اعتبر الاستحياء وفي بعضها اعتبر فيها فريضة الفريضة او يستقل الاية اخرى لان الفتح وان  
كان اصلاً حاشية ولكنه يصور بصورة العلم والتعليم ويكره كذا في المخطوطات فاجاب عن الترتيب  
لو استفتح بعد اقراره بما يجوز به الصلاة ففتح عليه ففسد صلاته وقيل بقصد صلاته ولو اخذ الامام بنفسه  
صلاة التكل والاصح ان لا يفسد صلاة احد لانه لو لم يفتح وبما يجوز به الصلاة ما يكون مفسداً فكان فيه اصلاح صلاة  
ومن الى حقيقة لا ينبغي لحدان يفتح على احد وان فعل ففسد صلاته ولا يفسد صلاته في ذلك لا بأس به  
لواجاب اي المصلي في الصلاة رجال بل الله الا الله بان قيل ففسد صلاته الله اخذ فاجاب ان لا الله الا الله  
ففسد كلامه مفسداً عند الحاشية ومعه وبه قال مالك واحمد فقال ابو يوسف لا يكون مفسداً وبه قال الثوري وفي هذا  
الخلاص اي خلاف المذكور بينهم فيما اذا اراد به جوابه اي جواب ذلك الرجل ففسد صلاته والواجب بقصد  
صلاة وان اراد الاعلام بان في الصلاة فلا وهذا يوجب يوسف لا يفسد صلاته سواء الجواب او الاعلام ان اي  
لا يفسد الله اي في قول الجيب بل الله الا الله شئاً بصيغة فلهذا يفسد بقصدته اي شئاً بوضع ولا يكون  
من كلامه ان سميته كان كلامه ان لا يكون ذكرنا وبغيره ولما اي في حاشية ومعه الله اي ان  
هذا الجيب التخرج الكلام خرج الجواب بضم الميم وهو صفة اي الجواب يحصل كلامه لا يحصل التثنية والواجب  
فكان كالمشرك والمشرك يجوز تعيين احد مدلوله بالقصد والعزيمة يفعل جواباً لا كالتسمية فانه لا شك  
انه ذكر بصيغة وعمل الخطاب وفعل الفاعل النبي صلى الله عليه وسلم السلام بكلامه ان سجدت فلهذا خطاب العاطف فان قلت  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال في جوابه بن مسعود حين استاذن على النبي صلى الله عليه وسلم وهو عليه السلام في الصلاة  
ادخله جالساً استن ابنه جوابه ولم يفسد صلاته قلت اجاب سجدت لامة السجدة المحمودة على النبي صلى الله عليه وسلم  
في هذا الموضع ويجوز ان اراد به الاعلام انه في الصلاة والتسمية مصدر من سجد على وزن فعل بالسجدة وبشي  
الصحيح فتسميت العاطف بالسجدة والسجدة وقال تعلي الاختيار بالسجدة لانه ما خذ من السجدة وهو القصد  
الحجة فقال ابو سعيد السجدة المعجزة اعلى كلامهم واكثر وفاق السجدة جواها ما من كلامه ان سجدت كان فيه ذكر  
الله تعالى وهذا هو القول الجليل منه يعني يوجب هذا الكتاب ففسد صلاته لانه اراد به الخطاب وكذا اذا قال الرجل سمع  
يوسف يوسف من هذا وكذا في قوله من اي وضع مررت فقال تعلي في الصلاة وبين عظمة وقصر سجد وكذا في  
قال لا يسه وهو خارج السجدة بايها كعب معنا ففسد صلاته في الوجود كلامه ولا سترجاع بالرفع سجد وهو  
القول بان الله والاله راجعون عند التسمية وكذا الرجوع جئت على هذا الخلاف اي لخلاف المذكورين في  
يوسف وبما يعني في الاختيار فلا تامة في الصلاة انا الله وانا الله راجعون ففسد صلاته  
فبعضهم لا يفسد واستأذنه في الصحيح الى الاحتراز عن قول الفضل فانه قال ما لية الاسترجاع على  
الفتاح وقال في ان قصد الاسترجاع في الصلاة لا يفسد ولا يفسد في رواية اخرى في علم او في علم  
فقال المصلي سجدوا حتى يصيبه فاسترجع او سقط انسان من سطح فمال للمصلي بسم الله او سجد رعداً و







بغيره كما لو قرأه عن ظهر قلب وهذا لأن النسيان كان في العمل لا في الذاكرة لا يفسد الاسترخاء النبي عليه السلام  
كان يصلي واسأله بنت أبي أنصاري عن عاقبة فكان بضعها إذا سجد فبطلت إذا أقام وان كان للنظر فله أن يجوز له  
عبادة ما نضعت للعبادة أخرى ولا يكون أكثر من النظر في المفسر في الخراب وهو لا يفسد وإن كان لتقليد  
الأوراق فلا يفسد لأنه عمل فليقل أن يكون أن صح فهو محمول على أنه كان يقرأ من المصحف قبل سوره وفي الصلاة  
أي ينظر فيه ويتلوه منه ثم يقوم فيصلي فيقول ما ولا فإنه كان يفعل في كل شئ من غير أن يقطع مقدار ما يقرأ في  
الركعتين فظهر أن ما كان يقرأ من المصحف في كل ركعة كان يقرأه في الصلاة في المصحف يكرهه ولا نظر  
بعبادة من الله تعالى عنها إنما كانت تمنع بالكره وتصل خلف من يصلي بعبادة مكرهه وروي عن ابن عباس  
رضي الله عنهما قال سألت أبا عبد الله عن رجل يقرأ في المصحف وهو يقرأ في المصحف وهو يقرأ في المصحف وهو يقرأ في المصحف  
باسناده وأما قضية أمانة فقد قيل له ما نسخ وقل له تحضر للنبي عليه السلام وذكر أبو عبد الله عن أبيه عن  
عن مالك أن هذا كان في الصلاة وسئل لا يجوز في المفسر وذكر ابن عباس أن هذا كان في الصلاة وسئل لا يجوز في المفسر  
أن سئل هذا العمل بكونه ويكون في الصلاة وأما نسخها قال وروى علي بن شبيب عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه  
الضروية فقل على الضروية ولم يفرق بين الفريضة والنافلة قال سئل لا يجوز في الصلاة وسئل لا يجوز في الصلاة  
لأنها اشغلت نفسها بالبر من عملها وفيه ترك سنة الأعمى ووقع عليه السلام كان في وقت كان العمل بها  
في الصلاة ولا يكون إلا بغيره وأما نسخها قال وروى علي بن شبيب عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه  
منه للكتاب من القرآن لأنه لو نظر في الكتاب هو قرآن وقوله لا خلاف أنه يجوز وقوله فالصحيح أن  
لا يفسد الصلاة بالأجاء قيد بالصحيح أحسن ما قال بعضهم ينبغي أن يفسد الصلاة على قولهم قد سألنا  
اليمين إذا خلعت أبقراط كتاب فلا تنقطع حتى يتمه ولم يقل بساير حديث عنه بالغير وجعل الغم بمنزلة  
القرآن والصحيح لا يفسد منعه كذا لا يفسد عندهما بخلاف ما إذا خلعت أبقراط كتاب فلا تنقطع حتى يتمه بالغير عند  
أشهر هذا الذي يفرق بين صلاة الصلاة وسأله اليمين لأن المقصود هذا أن أي مسألة اليمين الغم  
الراد من عدم فإن كتاب فلا تنقطع حتى يتمه ولا يطلع على سره مما نأى عنه اليمين على العرف أما فساد الصلاة  
في العمل الكثير أي فساد الصلاة متعلق بالعمل الكثير والغم ليس بغيره فلا يفسد الصلاة ولا يأخذ الغم حكم النطق  
ولهذا لو كان سكت على جبين امرأة انت طالق أو على جبين عبدة انت حر من شرطه فله يقع الطلاق ولا العتاق  
سالم بل يخطأ به كدخول اليمين كما ذكرنا ولما ثبت الفرق بين المسألتين لم يصح القياس وإن مررت امرأة بغير  
يد في فصل لم يقطع الصلاة وروى قال عامر القفا وروى عن أنس ومكرول وأبو الأحوص والمسنون وعكرمة بقطع الصلاة  
الكلب والحار وروى أن عباس يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض ذكر ذلك ابن أبي شيبة في سننه وفيه  
أبو داود قال أحدهما المستهين بغيره بقطع الصلاة مرور الكلب الأسود البهيم وقوله بقطعها الحمار والمرأة البهيم  
والبهيم الذي لا يحاط لونه لون آخر كما كانت بين عيبيه تكسان بخلاف لونه لا يخرج بذلك عن كونهما  
وقطع الصلاة وحرمة الإطعام به وحل قتله على نفسه ولا فرق بين الفريضة والنافلة والصحيح والظاهر ما  
بين يديه ولا يقطع في أحدهما رواه ابن عباس عنه ذكر ذلك كله في المعنى في جامع شمس الأمانة عند أهل الظاهر فيفسد  
الصلاة بمرور المرأة بين يديه وفي الكلب في عند أهل العراق فقتل وجرور الكلب والمرأة والحار في الكلب قال أحمد  
بقطع الصلاة الكلب الأسود وفيه فليمن الحار والمرأة شئ وقال الأثرابي وأما قيد المرأة والكلب والحار في الكلب

كذلك لما كان

كذلك لما كان المرور بين يديه المصلي ينشأ من الجهل لما فيه من الأثم والغالب في النساء الجهل وقال الأكل وأما ذكر هذه  
المسألة وإن لم يصد من المصلي شئ يوجب فساد صلاة له روى القول أصحابه الظاهر أن مرور المرأة بين يدي المصلي  
يفسد الصلاة قلت أما كلام الأثرابي فإنه غير صحيح ولم يقل أحد من علماء هذه المسألة ما ذكره فان المسألة لما كان  
فيها خلاف بين السلف والخلف ذكرها احترازاً عن خلاف الجماعة الذين ذكرناهم عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم  
وأما كلام الأكل فإنه أخيراً السلف في وهو قريب المأخذ لقوله عليه السلام لا يقطع الصلاة مرور سبي هذا الحديث  
روى عن أبي سعيد الخدري وعبد الله بن عمر بن الخطاب وأبو جابر رضي الله عنهم حديث المذنب يرواه  
أبو داود في سننه عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شئ وأما استطاعتها فما هو سلطان  
فيه فالذين سجدوا لكن كل الخرج له مقرر وأما الجماعة من أصحاب الشيعي وجدوا في مرور المرأة في الصلاة  
في سنة غير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهم قالوا لا يقطع صلاة المسلم شئ وأما  
استطاعتهم وقوله ما لا يقطع من غير سوطه وقوله البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقطع الصلاة شئ وحديث أنس رواه الأثرابي في الصلاة أنه رسول الله صلى الله عليه  
ولم يصلي بنا حديث فيمنع فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شئ وروى ابن الجوزي في العمل المتأهية  
هذه الأحاديث الثلاثة من طريق المدركين وقال لا يصح منها شئ قال في التحقيق في حديث ابن عمر بن الخطاب بن زيد  
الجوزي قال أحدهما النسائي هو سرك وقال ابن معين ليس بشئ وفي حديث أبي أمامة عن عيسى بن معدان قال أحدهما  
منكر الحديث وقال يحيى بن بشق في حديث أنس رضي الله عنه قال بن عدي حديث عن الثقات بالأطيل  
ما يرويه من سرك من موضوع وقال ابن حبان لا يحمل الرواية عنه ويعقب صاحب الشفيع وقال أنه وروى في صحيحه  
عبد الله بن حنبل الراوي عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أنه لم ينكح به من عدي ولا من حبان بل من حبان  
ذكر في الثقات وقال النسائي هو صحيح وأما ضعف بن عدي في حديثه أكثر في العرف بالحاجي وهو ما خرج من سنن  
روى عن مالك والبيهقي وغيرهما وحديث جابر رواه الطبراني في صحيحه الأوسط عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه  
وقلم فأنما يصلي فذهبت شاة ثم بين يديه فسلها حتى انقضت الحائض ثم قال لا يقطع الصلاة شئ وأما استطاعتهم  
وقال الأثرابي عيسى بن ميمون وقال ابن حبان عيسى بن ميمون بن أبي الهيثم لا يقطع الصلاة به فان قلت المصلي احتج  
بما رواه مسلم عن عبد الله بن الصامت عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلاة الرجل إذا لم يكن بين يديه  
كالخروج المرأة والحمار والكلب الأسود قلت ما بالأسود من الأخر قال ابن أبي سنان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سألتني فقال الكلب الأسود شيطان وروى مسلم أيضاً حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقطع الصلاة  
المرأة والكلب والحار ويعني كدخول المرأة الرجل وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما  
عنهما في بضعها بقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب قال يحيى بن سعيد لم يرفع عن شعبة أحد رواه قلت أخرج النعمان  
وسلم بن سعيد عن حمزة عن عاتبة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي ما بين يديه  
كما عرفت الحائض وفي لفظ مسلم عن حمزة قالت عاتبة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي ما بين يديه  
المرأة كذا في سورة لقدر أثنى على يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره كاعتزال الحائض وهو يصلي وروى البخاري  
أيضا عنها أنها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزعجني فقلت فإذا أصبحت فقلت رضي  
وأما قام بسطتها قالت والبيوت يومئذ ليس فيها صاحب وفي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة







ثم قوله ستره من انه يكون حايطا او سارية او شجرة او عودا او ما يجري مجراه ولا يكون من مرمر او اقماعا او قال محمد  
يستحيل بصل في القول ان يكون بين يديه شيء من كل عشا ونحوها فان لم يجد يستتر بسارية او شجرة او مقدارها  
ذراع فصاعدا هذا هو الرابع من المواضع العشرة في مقدار السترة قدر ذراع اقلها بدليل قوله فصاعدا ونقصا  
على الحال والتقدير فذهبت السترة الى الحالة الصغرى وعلى الذراع كما في قوله اخذته بدنه ثم فصاعدا اي فذهب الى  
الحالة الصغرى وعلى الذراع ثم في قدره كل موضع ما ياله من الظل والفا فيه للعطف على الخذوف بقدره على الذراع  
مقدار فصاعدا فانهم لقوله عليه السلام ان يجر احدكم اذا صلى في الصلوة ان يكون امامه مثل مورخة الرجل من  
هذا قريب بهذا اللفظ ان سئل اخبره عن طه بن عبيد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اخذت  
بين يديك مثل مورخة الرجل فلا يصرك من سريته يدريك واخرج ايضا عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم يقطع الصلاة المارة والمارة والكاتب ويق ذلك مثل مورخة الرجل واخرج ايضا عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه عليه السلام اذا قام احدكم يصلي فانه يسترا اذا كان بين يديه مثل اخر الرجل واخرج ايضا عن عابسة رضي الله عنها  
عن النبي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال مثل مورخة الرجل وهو يصلي المبر وكسر  
لثا وتستر يدها الخطا وهي الخشية العربية التي تصاد في راس الركب واخرة الرجل لثا فيه ولو تستر انسان  
جالس كان سترة وان كان قائما اختلفوا فيه ولو استتر بلباسه فلا بأس به وقيل ينبغي ان يكون في غطاء الاصبع  
هذا هو الخامس من المواضع العشرة ولم ارا احدا من الشراح بين هذا الفاظ من مود والفا هاته شيخ الاسلام قال  
في مسوطه في حديث في حجة انه عليه السلام صلى بهم بالطهار وبين يديه عسرة قال مقدار السترة طول ذراع  
غلظ اصبع لقوله بن سعد رضي الله عنه ماتت من السترة الصغرى في الذخيرة طول اصبع ذراع وعرضه  
قدر اصبع واختلفت شأنا فيما اذا كانت السترة اقرب من ذراع وقال شيخ الاسلام وروى عنه قتادة وروى عنه  
يديه وارتفع قدر ذراع كان سترا بخلافه وكان وانه فقيه خالف في غريب الرواية التي اكبر الحديث  
كالنظر في ذلك الخبر وذكر ذلك في مختصر البحر المحيط وقالت المالكية يجوز ان تلتبس السترة العالمة والسادة  
بمختلف السورت وجوزية العتبة المستتر بالمحيطات الطاهر بمختلف الخيل والبقاع والجزيرة وجوزي الرجل ومنع  
بوجه وروى في جنبه ومنع بالمائة واختلفوا في الماسم فلا يستتر بلباس ولا يمتنع ولا يمتنع في دبره ولا في اذنيه  
كلامهم لان ما رواه في ياد من غلط الاصبع لا يمتنع ولا يمتنع من بعيد اي لا يظهر من بعيد فلا يصح  
المقصود وهو ان يستتر من ايقاع المار بالانتم ويقر من السترة وهذا هو السادس من المواضع العشرة  
لقوله عليه السلام من صلى له سترة فليد من شها روي هذا الحديث خمسة من الصحابة سهل بن ابي حنيفة والظاهر  
سعيد بن جبير بن عظم وسهل بن سعد بن جبير بن عبد الله بن ابي حنيفة اخبره ابو داود والشافعي  
يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم الى سترة فليد من شها لا يقطع الشيطان عليه صلاة ورواه ابن  
حبان في صحيحه قال ابو داود واختلفوا في سواده ورواه الحاكم في مستدركه وقال على شرط البيهقي وسلم وعديت  
ابن عبيد الله اخبره ابن حبان في صحيحه عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اخذت من السترة فليد من شها  
فان الشيطان يمر بينة فلا يدخل احد من بين يديه وحديث جبير بن عظم اخبره الطبراني في معجمه عن ابن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم الى سترة فليد من شها لا يقطع الشيطان بينة بين يديه ورواه البيهقي ايضا  
سند وقال شيخنا في هذا الحديث وسلم وعديت سهل بن سعد اخبره الطبراني ايضا في معجمه عن غيره وسواء وجد

وبينهما

روى اخبره

روى اخبره البيهقي في مسنده غيره سواء ويجعل السترة على حاجبه الايمن او على الايسر هذا هو السابع من مواضع  
السترة والايمان افضل به ورد الاثر في اي جعل السترة على الحاجب الايمن او على الايسر وروى الحديث اخبره  
ابو داود بن محمد بن خالد الدمشقي قال سئل عن سترنا ابو عبيد بن الوليد بن كادع الملبس بن حجر ابيد في عن سترنا  
بنت المقداد بن الاسود عن ابيها قال ما بابت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى يمينه لا يجره ولا شجرة الا جعله على  
حاجبه الايمن والايسر لا يصح له وهذا اخبره احمد بن محمد بن الطبراني في معجمه وروى عنه في كماله واهله بالوليد  
بن كادع قال بن القطان فيه حديثان علة في سترنا لان فيه ثلاثة باهليل صباغية بحول الحال ولا علم احدا من  
المحدثين بحول الوليد بن كادع من الشيخ الذي ثبتت به عن عبد الله بن علقمة في مسنده وروى ابن ابي علقمة عن السكن بن  
في مسنده عن ابي سعيد بن عبد العزيز الجاهلي ثنا ابو اسحق هشام بن عبيد الملك نا بعينه عن الوليد بن كادع ثنا  
المحدث بن جهم الطبراني عن سبعة بنت المقداد بن معدى كرب عن ابيها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى  
احدكم الى يمينه او يساره او شئ فلا تدعه يصلي عليه نصيبه ولا يجعل على حاجبه الايسر قال ابن السكن اخرج ابو داود  
وهذا الحديث من رواية علي بن ابي ربيعة عن الوليد بن كادع بن سترنا سترنا فانه عن صباغة بنت المقداد بن معدى  
كرب عن ابيها وذلك قبل هذا القول ولا يصح له هذا يعني لم يقصد قصدا للمرجحة والصمد القصدي في اللغة و  
ستره الامام ستره القوم هذا هو الثامن من العشرة لا يله عليه السلام صلى الله عليه وسلم في حجة مكة الى مكة ولا يركن  
للقوم ستره الحديث اخبره الصغار في مسنده عن ابن ابي حنيفة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
بهم بالطهار وبين يديه عسرة والمارة والمارة من وراها قوله ولم يكن للقوم ستره ليس من الحديث بل جعل  
ان يكون من المصنف وهو لا يظهر ولم يفرق هذا الحديث من سترنا عن ذلك الحديث وهذا قصور عظيم قوله  
الى سترة بالتقريب لانها من جسر مكة وهي شبه العكاذ وهي عسرات روج والزوج الجديدة التي في أسفل الرمح  
وفي الكافي في الحديث النبي صلى الله عليه وسلم يكون عسرة متصرفا في البيت والعلية فيصير بالضب والحر والارزاق  
وقيل بعض الشراح كان المراد عسرة النبي صلى الله عليه وسلم يكون عسرة متصرفا في البيت والعلية فيصير بالضب والحر والارزاق  
ثنا وستر النبي صلى الله عليه وسلم وعسرة فلا يركن شئ العلية قلت يزيد بها الخط على صاحب الكافي والدي في قوله  
ليس في ان احل السير في ذكره صلاح النبي صلى الله عليه وسلم قالوا كانت حرة دون الرمح يقال لها العسرة فكانها بال  
صار على الحافة كانت فيها العلية فالتا ثبت فلا يصحف ويعتبر العسرة دون اللفظ واللفظ هذا هو التاسع  
من العشرة اذا لم يكن العسرة لكون الارض صلبة لا يعتبر بالانفا فاذا لم يعتبر بالانفا فالتا يعتبر باللفظ  
لان القصود لا يحصل به القصود هو البراء فلا يحصل بالانفا ولا باللفظ وبه يسقط شيخ الاسلام انما يفرق  
اذا كانت الارض رخوة فاما اذا كانت صلبة لا يمكن فضع وهذا لان الوضع قدس وفي كادع وفي كادع في كادع يضع  
على الارض يكون على تلك العسرة والخط وروى ابو عبيد عن محمد بن عبد الله بن محمد ستره قال لا يخط بين يديه فانه الخط  
زكه سواء لا يخطا طرف من بعيد وقال الشافعي الجاهل ان لم يجد ما يستر يخط خطا طويلا وروى اخبره الطبراني  
الحديث في الحديث روى عنه ثمانية من ستره قال اذا صلى احدكم في الصلوة فليد من شها بين يديه ستره فان لم يكن  
فالتا يخط بين يديه ستره خطا اخره جامع القرن الثاني من بعد يخط وقبله الخط يخط طويلا وفيه عسرة وروى  
كا حارب وقال امام الحرمين اسقطت الامة الخط يعني وقال السرخسي ان المحدث يفرقه او يقسمه على خط بين  
من يخط فالتا يخط هو الخطا وعليه لا يكون من اصحابنا من غيرهم وقال السرخسي ان المحدث يفرقه او يقسمه على خط بين



هو الصبي وفي المحيط الخط ليس في الواقع هو المختار وكذا لا يعتبر الاشارة وهو المختار وفي الخبرين للفرق  
الخطا بل هو قول الجوزي وجره اشيب في العتبة وهو قول سعيد بن جبير والاولى والاشارة والنسب لان باحدهما  
لا يحل ان يخلط من وحيه او من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم  
فلا يجعل وجهه شيئا فان لم يجد فالسجدة فان لم يكن معه عصا فلا يحط خطا فلا يصير ما رآه من واه ابن  
ماجه ومن ابن شبة ايضا قلت قال بعد الموضع جماعة ولا يكتب هذا الحديث وقال ابن حزم وفي الحديث  
الخطا في وجهه لا يجوز القول به وفي الحديث هو مطعون فيه وقال سفيان لم يجد شيئا فشد به هذا الحديث  
المأثور اي بدفعه اذا لم يكن بين يديه سترة او حبيته وبين السترة هذا هو العاشر من المواضع الغش  
وفي الميسر ينسب ان يدفع المار عن نفسه لئلا يستغل ابا القاسم او يأخذ طرفه فوجهه ليس فيه شيء من العالج  
ومن الناس من قال ان لم يقف باشارة جازة دفعه بالقتال كما هم اخذوه نعم قوله عليه السلام فاه واما  
فما هو شيطان وبعاء وفي البخاري وسليمان بن سعيد الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان  
قالوا ان احدكم يصلي فلا يدع احدا من بين يديه ويدع راءه ما استطاع فان ابا القاسم قال انما هو شيطان واخرج  
مسلم عن ابن عمر فرعا قال الخطا في معناه ان الشيطان هو الذي يحمله على ذلك ومعنى المقتاة الدفع العنيف  
ويجوز ان يراد بالشيطان نفس المار لان الشيطان هو المار والمحدث من الجن والانس ويقال معناه شيطان يات  
بذلك بدليل حديث بن عمر فان دفعه القريب راءه سلم واحد وقبل فعله فعل الشيطان ويقال ان كان في وقت كان  
العمل فيه سابقا للصلاة وقبله على المقتاة ان يغفل عليه بعد واقعه وقبل يدعو عليه بقوله تعالى فانهم الله  
لقوله عليه السلام فاه واما استطاع قد مر عندنا ذكر قوله عليه السلام لا يقطع الصلاة مروى  
ويدفع بها واما امام الحرمين لا ينبغي دفع المار الى منع حق بل يوجب ويثبت برؤيته من يديه وفيما كان في الموضع  
بدفعه وقصر على ذلك وان ادخل في قوله وقبل بدفعه دفعا شدة الدرد واليأس الى ما يفسد الصلاة  
وهذا هو المشهور ومن ما ذكره واحد وقال فان شئله لم تطلعه لانه وان جفا وزلا في الفاسم من اصحاب  
ما ذكره قال الشافعي واحد وقال بن سعد وسال ابي حنيفة عن يديه ما لا يورثه الاشارة كانه  
كما قلت المالكية دفعه برجله او الصفة الى السترة كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم بل الذي ام سلمة رضي الله  
تعالى عنها هذا الحديث رواه ابن ماجه في سننه عن ام سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في حجرة  
ام سلمة في يديه عبد الله او عمر بن ابي سلمة فقال يديه فرجع فرت رقيب بنت ابي سلمة فقال يديه هكذا وقصر  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا غلب وذكر الشراح هذا الحديث هكذا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصلي في بيت ام سلمة فقام عن يديه فاشارة اليه النبي صلى الله عليه وسلم ان فف فوقف ثم قامت رقيب لتبين  
فاشار اليها ان ففت قامت ومرت فلما فرغ من صلاته قال ففتين غلب وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما  
الذين صلوحيهم كرسف يغلبون الكرام ويفعلون الكلام وكرسف اسم عابد من بني اسرائيل ففتنته النساء في  
كتاب الميراثين ساهين قالوا انما رسول الله صلى الله عليه وسلم من كرسف قاله جل كان بعد الله على ساحل البحر  
علما فلهذا الله العظيمة سببا مرة عشرة ما قد ذكر الله تعالى ما سلف منه فتاب عليه او يدفعه بالمسح  
يعني بخبرين دفعه بالاشارة وقوله بالتسبيح ويمكن ان يقال ان لم يدفعه بالاشارة او ما فيها بدفعه التسبيح  
فيكون كسبحان الله لا وسبحان من لا اله الا الله فلهذا من قوله عليه السلام اذا نأى احدكم نائبة قال

حقيق

المسليم

وهذا هو الجاهل

وهذا في حق الرجال اما النساء فانهم يصفقون قوله عليه السلام فاما الصبي والنساء والصبي والصبي  
يعني ولا يصفقون ففتة فذكره من القبيح ويكره للبع بينهما اي بين الاشارة والنسب لان باحدهما  
كفاية وفي الميسر قال في الكتاب واجب ان لا يجمع بينهما ومنهم من قال المستحب ان لا يفعل شيئا واما الاشارة  
المعروفة بذكرهما فاحداهما ترك السترة والاصلة فيها انه مستحب وقال ابن حزم التحقيق كما في الصحيحين اذا صلي  
فصلى ان يكون بين ايديهم ما يستترهم وقال الخطابي ان ترك السترة وصلى الفاسم وسال النبي صلى الله عليه وسلم  
فذكر هذا كله بن لابن شبة في مصنفه والاذا كانت السترة منصوبة في موضع عندنا وبطلان صلاته في احد  
الروايتين العوارض من احد ذكر حاية المغني وسنله الصلاة في الثوب المغصوب عنه **فصل في العوارض**  
بالسكون لان العوارض لا يكون الا بعد العقد والترتيب وفيه بيان العوارض التي تكرر في الصلاة وفيما قبله بيان  
العوارض التي تفسد ما فلق بها قد مر وكبره المصلي ان يجث ثوبه او يبعد الجوارحه واولا استفتاح  
لا العطف ولغيره لخدم ما يقتضيه هكذا سمعنا عن بعض شيوخ الكبار وقالوا لا يفسد في قدم هذه المسألة لما ان  
هذه كلية وعندها روي لان تقليب الجوارح والفرقة والتحصين من انواع العيب والكل يقدم على نوي وقال لا يراى  
ايضا وانما قدم هذه المسألة لكونها كالكل لما بعدة قلت لاشتمل انها كلية لان الكلية له مفهوم مشترك بين  
اقرانه وبالثوب او بالبدن لا يفسد بعد من تقليب الجوارح والفرقة والذي يقال فيه انه لا يفسد قوله ان يبعث كل واحد  
معدنية وتقدمه ويكره العيب في الصلاة وفي الذي فيه غرض ولكنه ليس مستحب والسنة ما لا يفسد العيب  
كله ليس فيه غرض صحيح فان قلت بين تعريض منافاة قلت هذا اصطلاح ولا يترجم فيه فبذره الدين الكندي  
اصطلاح بذلك وحديثه الذي في هذا وقال اناج السريعة العيب الفعل وفيه غرض غير صحيح لقوله عليه السلام لا يراى  
كره لكم لاننا وتمامه ان الله كره لكم ان تارا العيب في الصلاة والركعت في الصيام والغرض من المقارن ولم ارج احد من الشيوخ  
بين اصل هذا الحديث وحاله عريان صاحب الداية قال رواه ابو هريرة كذا في الميسر وقال السري في هذا الحديث  
في كتب الفقه كالميسر وغيره قلت رواه الفصيح في سبيل الشهاب من طريق ابن المبارك عن اسماعيل بن جابر عن  
اهله بن دينار عن جبير بن لا كثر برسالة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله كره لكم الاخرة وذكرنا في كتابنا  
الميزان وعنده من مسكنات اسماعيل بن عمار وقال بن طاهر في كتابه على احاديث الشهاب هذا الحديث رواه اسماعيل  
بن عمار عن عبد الله بن دينار وسعيد بن يوسف عن يحيى بن ابي كثير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقطع  
وعبد الله بن دينار شامي من اهل حمص ليس بالمشي فقلت اسماعيل بن عمار عن عالم الشام واحد شيخ الاسلام  
ويحيى عنه مثل سفبان الثوري في حديث اسماعيل بن عمار عن ابي الليث بن سعيد والاعشى عن شيوخه وقال يعقوب  
النسوي كذا في حديث اسماعيل بن عمار وهو ثقة عدل اعلم الناس بحديث الشام اكثر ما نكل في فيه قالوا يروى  
عن ثقات الجواز وعن ابن مهدي ثقة وعبد الله بن دينار الثوري وبقال الاسدي المحقق وعن بن معين منيع فقلت  
ابو اعلى النيسابوري في الحفاظ هو عبد الله بن يحيى بن ابي كثير ابو نصير البجلي في احد اعلام روى عن جماعة من  
الاصحاب من سلا وقد روى في كتابه رضي الله عنه بصلية وكلمة ولم يسمع منه فاذا كان الامر كذلك فحق هذا الحديث  
مرسلات افتاب عن يحيى بن عمار عن المارون العيب في الصلاة فقلت ليس بها لعدم المشهور والركعت التبرج بذكر  
الجواز وقال الاسدي في الرتبة كذا جماعة لكل ما روى به الرجل من المدة وقال بن عرفة الرتبة الجواز في قوله تعالى احملوا  
الصيام الرتبة الى ان يسيروا في ركعة الصبي عند المقارن تكونها مواضع الاعيان ولا تعاط وذكرا لآخر والنيقظ



















اسمه خافي اسمه الظاهر من شهيد البدر، وفيه القصة الجريئة التي لا يوسلها شعرب قاضي الكوفة اسمه عامر فاضل  
وقد كثر الشبهة في الفاضل بن القليل والكثير بعدة أقوال أول الكثير ما جزمناه فعله كقصة حكاية الرافعي قال  
التوحي وهو ضعيف وأخطأ في ما يحتاج في عمله إلى دونه ككبر عياشته وعقد زاره وسرويه حكاية الرافعي  
الثالث ما يظن لنا ظاهره أنه ليس في الصلاة وضعفه كقصة الحية وحمل الصلح الرابع وهو المشهور بان الرجوع في العرف  
والفطنة والكثرة وكذا هذا الأقوال الموصية في شرح المذهب ولا بأس أن يكون مقام الإمام في المسجد وسجوده  
في الطائفة من معنيها في سائر الجوامع الصغيرة والمعاد مقام الإمام موضع القدم والطاق في الحراب وقوله يجوز  
في الطائفة أي ورأسه في الطائفة عند السجود وهذه صورتان الأولى هذه وهن يقوم الإمام في المسجد بقضيه ولكن  
عند سجوده يكون رأسه في الحراب فهذا لا يكره لأن الاعتبار بوضع القيام لا بوضع السجود لأن رجليه في المسجد  
إذا كانت موقوفة عند قدم الإمام ورأسه عند أعلى رأس الإمام بسبب طول المقدس يجوز صلاته لا يزي أن الطير  
إذا كان رجلاً للرم ورأسه خارج الحرم يكون من مسجد الحرم حتى يمسك المذابح ولا فرق بين خلف اليد دخل  
داره فلا بد من خل جميع أعضائه في داره من القدمين لا يجنب تعلمن الاعتبار بوضع القدم وفي الحاربه طعن بعض  
خالفه بأخيه في قوله لا بأس أن يكون مقام الإمام في المسجد وسجوده في الطائفة يجعل جعل الطائفة من المسجد وليس كذلك  
فإن المروءات المسبحات عاهنا أصل الناس موقفة سجودهم والطاق ليس مسجد لهذا الاعتبار وبه تندفع شبهة الصورة  
الثانية في قوله لم يكن أن يقوم في الطائفة أي ويكره أن يقوم الإمام وحده في الحراب وتعليل هذه الصورة بمشيت أحد  
ما ذكره المصنف بقوله لأنه يشبه صفح أهل الكتاب **الكتاب** أي أن قيام الإمام في الطائفة يشبه صفح أهل الكتاب وأما في قوله  
الشبهة بصنيعه بقوله من حيث تخصيص الإمام المكان لا يهرجونه ولما لم يكن أيا من شبهة بهم مذكورة قاله  
عليه السلام من شبهة يقوم فيه منهم وهذا يكره للاعتبار بضعفه العلم أنه تشبه به وكذا يكره التماثل مع النبي  
والإمام فقد صح عن أبي بكر عفاه نقاه عنه أنه عليه السلام قال إذا سأل أحدكم فليسكن أطرافه فلا تماثل تماثل  
اليوم والسعليل التي في حاكمي عن أبي جعفر أنه قال إن حاله يشبه علي بن أبي طالب وعن يساره حتى إذا كان يجني  
الطاق ويحرقان واما ذلك فوجه بطعن بهما عن عيسى وعن يساره على حاله فلا بأس بالإمام إنما كان أمثالا  
ليعلم بحاله تحقيق الإجماع وهذا القول لأن حمارهم موقفة مطوقة سنية بالدين والأجران قلت لم اعتبار المصنف  
بالوجه الأول قلت لأنه مطرد على خلاف الثاني لأنه إذا استكمل الإطلاع على حاد بالفرجة لم يطرد فيه وقال ابن سيرين لا بأس  
من اختيار الطريقة الثانية لم يكره عند عدم الاستئذان وكان مقام الإمام في الطائفة من اختيار الطريقة الأولى يكره  
في الوجهين جميعا في الثانية قاله وهو الأصح **بالحال** أي أن سجوده في الطائفة أي لا يكره في هذه الصورة وهي  
الصورة الأولى لما قلنا أن العبرة للقرنين وفيه فناء وفي أول الحديث أنما في المسجد من خلف الإمام على الصورة الأولى  
بأن يقوم الإمام في الطائفة لأنه أعز الأركان لم يصف المسجد من خلف الإمام لا ينبغي للإمام أن يقوم في الطائفة لأنه  
يشبه بين المكاتبين الخوف والكرامة ففي هذه الصورة وهي إذا قام في الطائفة وحده قال محمد بن سعد وحسن القصة  
أما رابعه الضعيف وسفاهة التوريب وسليمان التميمي لم يسلّم ومحمد بن جرير الطبري ومن خرم ذلك الطائفة وهذا  
في الكوفة فإنها كانت خارجة عن هذا المسجد لأنه يشبه اختلاف الكبارين فلا يشبه حاله علي بن أبي طالب  
الإمام فإما كان كسوفه في شبهة حاله فلا يكره وعلى الأول يكره وقال الشيخ في الكوفة في الوجهين لأنه يشبه أهل  
الكتاب والشبهة بهم مذكورة خارج الصلاة فكذلك الصلاة فلا بأس به ويكره أن يكون الإمام وحده على المكان

وإذا كانت قدم المقدس  
مقدمة عن قدم الإمام  
فلا يجوز صلواته

قد ذكرنا ان المراد من

قد ذكر ان المراسم الدكان الموضع المرفوع حتى يعلو عليه مثل البدكة واختلف في وقته هل هي اصلية ام زائدة وفيه يقولون  
وحده لانه لو كان معه بعض القوم لا يركع به قالوا بك واحد او اثنان فان فعل بطول صلاة عبد الا وارتفع وقولوا ايضا  
من المشاهدة وقالوا انما في ركوعه ان يكون موضع الامام والمأموم اعلى من موضع الركوع الا اذا اراد فعلها افعال الصلاة و اراد  
المأموم تبليغ القوم فقال في المذهب اذا ركع ان يعلو الامام فالامام او في قلم يذكر المصنف مقدما ارتفاع الركعات  
الذي يركع عليه فقبل وقته ارتفاع قائم الرجل الذي هو من وسط الجماعة فلا يارب باد ونهاذ ركعتي المحيط فكذلك اذ  
الطماوي وهكذا وفيه من لا يوسف وقبل لانه قد يركع سابع الاستبانة قبل بقدر وقته ذراع اعتبارا  
بالسعة قالوا في حقها وعليه الاحتياط لما ذكرنا وهو ان لا يركع بشبه شيع اهل الكتابين حيث تحسب الاما  
المكانات في بعض النسخ ما قلنا وكذا على القلب اي وكذا يركع على قلب الحكم المذكور اي عكسه وهو ان يكون الامام  
اسفل الدكان والقوم على الركوع في طاهر الركعة احتج به عماري عن الطماوي انه لا يركع لعدم التشبه  
بضبع اهل الكتاب فانهم لا يفعلون هكذا وعليه عامة المشايخ لانه لا يركع الامام اسفل الدكان و  
القوم ارداء الامام اي استخفاف به يقال اذ رآه اي اختلف به واختلف في ذكر شيخ الاسلام افكاره هذا الذي يمكن  
من عذرهما اذا كانت عدو فلا يركع كما في الجوز اذا كان القوم على الرق وبعضهم على الارض فبقي مكان الذي يفتح  
الركعة الممسكة وتشد يد الشا قال ابو بصير الرق شبه الطاق والبعق الفرق فان ذلك روي عن عماري ومسلم حاش  
اي حاش من ويناران رجلا انهما سبعا الساعية وقد استر ولما التبرع هو دة فبالرخصة لكان فقال  
وايه الا يعرف ما هو وفد رايته ان اليوم وقع وتولد يوم جسر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وشبه  
آخيه ثم رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيتا وكبر وهو عليها ثم ركع وهو عليها ثم نزل القبر فمسجد  
اصل المبر ثم عاد فساو اعز ذلك فقال والله اني لا اعرف ما هو وفد رايته عاد فلما فرغ قبل عينا ان سرفقال بها  
اننا لم ناصنع هذا انما نولي وليا لعلنا اصلا في هذا يدل على ما ذكره الطماوي وهو مذهب بن حزم الظاهري  
وحكاة في الحكي عن الشافعي واحد قال وقال ابو حنيفة وما لك لا تجوز ويجوز الاخذ من سطح المسجد وركعه وبه  
قالا في واحد وفي المقي على ابو حنيفة على سطح المسجد بصلاة القوم وفعله سالم قلت وفيما يورد وفيه  
سنه من حديث هام ان خديجة امنا سر المدائن على دكان فاختار ابو سعيد فقبضه فغذبه فلما فرغ  
من صلاته قال انهم كانوا يقولون عن ذلك قال بل قد ركت حين مددت يدي وروي ايضا من حديث عمار  
بن ثابت انصار روى حديثي رجل ان كان حرم بن يارس رعاها فباعه بالدينار فانما الصلاة فقدم عمار بن  
يارس وقام على دكان يصلي وانما سر اسفلته فقدم خديجة فاختار عمار يديه فباعه عمار حتى نزل خديجة فلما فرغ  
عمار من صلاته قال له خديجة الم شفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا ام الرجل القوم فلا يقرب مكان ارفع  
من مقامهم او يجرد كسفا لعلهم لا يذكرك اجمعك حين اخذت على يدي وعن بن سعدي بقوله تعالى عنه لم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان يقول الامام فوق شئ وان سر خلفه يعني اسفلته بعاد الدار قطعي الجواب من حديث سهل  
رفعه تعالى عنه انه كان فعل عظيم الصلاة والسلام بها القوم وقد قلنا انه لا يركع للضرورة وايضا قد نقل  
انه كان في الدرجة السفلى لانه لا يحتاج الى حكمة اذ التزول والصعود والعدا لكثير فبشد للصلاة بلا خلاف  
وايضا هو فعل الذي قاله لا يركع قول والقول مقدم على الفعل وقال بن قدامة لاحتمال اجماله بفعله عليه  
السلام قلته هذا لا يمكن قوله انا قلنا هذا السند واني نقلت على اصلا في قد دفن عليه السلام انه غير مختص به بل







السفنا في وجه الله حديث جابر بن عبد الله الذي ذكره المصنف بقوله له ويجهاد عن أبي هريرة رضي الله  
تعالى عنه ان جابر بن عبد الله عليه السلام استاذن عجله صلى الله عليه وسلم فقال له اوتوا فقال كيف ادخل  
بيتا وفيه ستر عليه فاشبه جوارا او جالا اسان يقطع روضها او يتجمل بساطا يوطا انا معتمدا للملائكة  
لا يدخل بيتا فيه كلبا وصورة وذكره الاكل في شرحه ناقل عنه وقد صاحب الدار بة نحوه الا ان في موضع  
ستر قرام وفيه فاشبه فقلت هذا الحديث اخرجه ابو داود والترمذي عن جابر بن عبد الله قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اني جابر بن عبد الله عليه السلام فقال لي يا جابر كيف فعلت فلم ينهني ان ادخل الا ان كان في البيت  
نساء الرجال وكان في البيت قرام ستره فاشبه كان في البيت كلبا فمر باس النمل فليقطع فيصير كلبا الشبهة  
ومر بالستر فليقطع فليجعل منه وسادتان منبوتان سوطيان ومرا بالكلية فالسراج ففعل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم واذا الكلب الحسن او الحسن كان تحت تضاد لهم فامر به فاخرج وفي المظن الترمذي يجعل منه  
وسادتين مستقدتين فوطان فانظر في هذا السراج كيف يذكر الحديث على غير اصله ولا بيان من اخرجه  
مرار باب من الحديث ولا التعرض للحالة عيان هذا الحديث مطابق لمصنفه لا عام بالنسبة الى كل  
صورة وكلام المصنف صادر بالصورة المعلقة قوله قرام بكسر القاف وهو السراج البقيق وقبله الضيق من صوف  
ذي اللون والاصناف في قوله ستر كقولك قرب قصير قبل القرام السراج في قوله السراج الغليظ وكذلك اشار  
قوله منبوتان قال المظن في وسادتان لطيفتان وسميتا منبوتين لحقيقة تنبذان اي نظرات  
المنقود عليهما قوله تحت تضاد بعض اللون والضاد المعنى وهو السديد الذي يتضاد عليه السراج ويجعل  
بعضها فوق بعض هو ايضا سراج البيت المصنوع ولو كانت الصورة صغيرة بحيث لا تدور اي لا يظن للسراج  
لا يكره لان الصلوة لا تعبد لان الكراهة باعتبار شبه العبادات فاذا كانت لا تعبد للصورة فلا يكره وقد  
روى ان ابا هريرة رضي الله عنه قال كان اتخذها تماثيله في بيته وكان على قائم والجالل بن عبد الله  
اسد وابسة بينهما صبي محسبانه فلا نظر اليه عمر رضي الله عنه فاعانه افر وقت عيانه ردفعه الى موسى  
الاشعري رضي الله عنه فاعانه واصل ذلك انه الف في عصبه عظمه وهو وضع فقصر الله له اسدا يحفظه  
ولبوة ترضعه وحملها فادار هذا النفس ان يحفظ منه الله تعالى ولو كانت التماثيل مقطوع الرأس  
محض الرأس فليس بمثال اي فلا يكره فلا لازار في رحمه الله وانما صوره بمحور الرأس لانها اذا لم تكن محققة  
بل خيطا بين الرأس والجسد لا ترفع الكراهة كالطوق له في شبهه جوارا طوقا فقلت هذا لا يدل على هذا وكذا  
تفسير السفنا في قوله انا فسر بها فلا يتوهم ان لو قطع راسه غلبت من اللقوم وراسه كلفه فان الكراهة  
فيه باقية ايضا لان من الطير ما هو مطوق والكل يقتله منه كذلك والصواب ساقه فافهم فان قطع الرأس  
او نحو راسه حتى لا يبقى له اثر وقاله المحيط وقطع ان يحرق الخيط عليه حتى لا يبقى له اثر سائر الخيط  
بغيره فقلت الذي دل عليه حديث ابو هريرة سا ذكره السراج ان يقطع الرأس بالكلية فيجعل بساطا  
لانه لا يعبد بدون الرأس اي لان التماثيل لا يعبد اذا كان بلا رأس له ح يصير كغيره من المبادات  
ومما كذا اصل السراج او سراج اي صار حكم التماثيل الذي يجرى به في الصلاة اليه كصلوة الي  
شمع او سراج لانهما لا يعبدان على ما قالوا اشار به الان في اختلاف المشايخ حيث قيل في  
التوجه الى السراج والسراج والتمتانه لا يكون في المحيط وان توجه الى سراج او قنديل او شمع لا يكره وكذا

ذكر في قاضيات

ذكر في قاضيات من غير اشارة الى خلاف بخلاف اي اذا توجه الى سراج كافتون فيه ان تتقدم فانه يكره لانه  
يشبه العباد لا لانه فعل الجوار فانهم لا يعبدون الا انما يتوقروا وفي الذخيرة ثم من المشايخ من سوي بين ان يكون  
الستر ويشتج السراج ويولد من من فرق وفيه القضي لا يصل الى سراج هو قول ابن سيرين وكره السراج والغزالي في  
هنا وقال بن بطاينة شرح حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه الذي رواه البخاري عنه انكسفت الشمس وصلى النبي  
عليه السلام ثم قال استأذنت الناس فلم يسموا فقال يوم فطما قطع لستره استقبل النبي من المصنوعات وغيره كما لم يضر  
الرسول فادرك في قبلته واستند اليه البخاري بهذا الحديث على انه لا يكره استقبال النار في الصلاة لانه عليه السلام  
لا يصل صلاة مكرهه فقلت احتجاجة بذلك على عدم الكراهة غير صحيح من وجوه الاول انه لا يلزم من قوله استأذنت  
الناس ان يكون امامه متوجها اليها بل يجوز ان يكون عن يمينه او عن يساره او وراءه انما في الصلاة عليه السلام امر بها  
في جهته وبينه وبينها ما لا يحصى من بعد المسافة فلا يكره انكسرت في وجهه والتوجه الى النار والى عبادت وليست  
نارا لانه سراجا الرابع ان اراء هناك تستدعي الشروع في الصلاة فلم يكن مقصودا بالوجه اليها ولو كانت الصورة  
على وسادة او على حدة ولطم وسادتين ملقاة من اي مطرقة على الارض او على بساط مفروش اي او كانت  
الصورة على بساط مفروش لا يكره لانها تسوق على اي لان كل واحد من الوسادة والبساط تداس بالرجل  
وطوقا عليه فيجعل الاستحسان بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت من اي الصورة على السراج اي على  
النار لانها تعظم لها اي لان الصلاة اليها تعظم لها فمكره وقال السرخسي قد ذكر بعض المشايخ ان التماثيل  
على البساط الكبر من الوسايد التي توضع في صدر المجلس فيجلس عليها لان ذلك معنى لا يكره فيكره المجلس عليه ويجوز  
عن الحسن وعطاء انهما دخلا بيتا وفيه بساط عليه نصا ورفق فوطا وجلس الحسن وقال تعظم الصورة  
ترك المجلس عليها واستدركه استأذنت الصورة من حيث الكراهة ان تكون امام المصلي اي قدماه  
ثم فوق راسه اي ثم ان يكون من فوق راسه ثم على يمينه اي ثم ان يكون على يمينه ثم على شماله  
اي ثم ان يكون على شماله ثم من خلفه اي ثم ان يكون خلفه وانشأ هذا الى ان الكراهة مفصلة بالشك في  
مختلف احادها الشدة والضعف والحاصل ان ذكره بكلمة ثم مكره اشارة الى التنزيل الى التمسك في حق قبل اذ كان  
الصورة خلف المصلي لا يكره الصلاة ولكنه كونه في البيت لان تنزيه مكان الصلاة عما يمنع من دخوله للملائكة  
مستحب وكذا يكره اتحاد الصورة على البساط ولكن المجلس والنوم عليه لا بأس به لان فيه استنارة لها لا يظلمها  
ولو ليس بواجب نصا وكره لانه يشبه حامل الصنم والصنم ما يعبد من خشب او ذهب فصورته اشارة  
واذا كان سراجا فليس بواجب وفيه ذنوب وفي الذخيرة وكره في الكتاب الصلاة بخلافه فيه فاشبه لانه من ذي الاعاجم والصلاة  
جارية في جميع ذلك اي في جميع ما ذكرنا من صور الكراهة لا يستباح سراجها اي سراج الصلاة لان الكراهة  
ليس بمعنى ترجع الى الصلاة ويوافق وجهه مكره اي تعاد الصلاة للاحتياط على وجه ليس فيه كراهة وفيه  
الكسب احاد في هذا المأينة واجبة كوجوب احاد الصلاة التي ادب مع الكراهة على وجه غير مكره وفي جرح  
النزاهة لصلواته في وجهه الصورة مكره وجب الاعادة على وجه غير مكره ويمتنع من يصل وهو حامل الصنم و  
في السجود بدل على الاولوية والاستحباب فانه ذكر فيه والقوة غير مكره عند ما ذكرنا لا يفسد الصلاة في  
والاولى الاعادة وهذا شك الواجب فالواجب ان يكون في غير ذلك وقال الحسن الامة السرخسي ثم البخاري في  
اصحاب الترمذي انهم لا يعادون ولو ترك الصلاة لا يومئذ بل على وجوب الاعادة في ترك الواجب غير



































































5

والفتوى

حضور







فقد ارضيت به وقد قد ما يطلق اسم القيام واطال السكوت فورا افضل ولم يذكر المصنف عددا في التسبيح وذكر الغشا  
في القد وروى في شريحه في الحنفية والحنابلة والشافعية والسيوطي في سبع ثلاث تسبيحات اجزاء وفي الحنفية تسبيح واحد  
الذي يفسد وفي سبعين فيهما لم يذكر الا يكون سبعا وان سكت فيهما يكون سبعا وسبعا في الرياء والمسلمين سبعا  
ترك القراءة اذا في التسبيح لان القراءة فيها شرعية على وجه الشك والذكر ولهذا اصبحت الفاتحة تكونها شتا والماء حلت في  
كراهة السكوت وروى في شرح مختصر الكرخي وروى الحسن بن علي حنفية ان قراءة الفاتحة افضل من التسبيح وان كان  
لم يذكر في سبعا عليه سجدة السهوان في كما سبعا اذا القياس الاخرين مقصود فلا يجلي عن القراءة والذكر جميعا  
كالركوع والسجود فالتا خلا لركوع والمسيح عن الذكر لا يوجب سجود السهوان في الاصل وفيه يوجب سجود  
في رواية تسبيح فيهما لا يسكت الا انه اذا قرأ الفاتحة فيهما فالأفضل عليه الشك وروى القراءة وله اخذ بعض المتأخرين  
من اصحابهم وهو لما قرأ عن علي بن سعيد وعاصم بن رستم عن الله تعالى عنهم اعني الضمير هو يسلي ان رجوع الى  
التسبيح بين الامور الثلاثة لان الامور في غير علي بن سعيد في القراءة والتسبيح فقط وقال صاحب الدلالة وهو التسبيح  
هو الامور التي لم يرد في الحديث الا في ذكره في الامور الثلاثة واعادته في الحديث بالادراك والظاهر انه يرجع  
الى المذكور في كلام القدور الذي نقله المصنف المذكور فيه الضمير ولكن الدليل الذي هو الاصل في بيان ذلك  
الامر الا اذا كان اثبات عند المصنف ان التسبيح هو المقبول عن علي بن سعيد ولكن ما ذكره وكان المصنف  
خطا في واسعة لم يرد في الحديث الا في ذكره في الامور الثلاثة واعادته في الحديث بالادراك والظاهر انه يرجع  
اسما في السبعين عن علي بن سعيد فلا اقر في الاولين وسبعين الاخرين ومن غشوا فقلت انهم بايعوا في الاخرين  
من الصلاة قال تسبيح واحد لله وكبروا ما عن عاصم بن رستم لم يثبت ولكن في ان سجدة عاصم بن رستم  
تتضمن قراءة الفاتحة في الاخرين فالتا افراها على وجه الشك لان الافضل ان يقرأ هذا الشك من قوله حين  
في الاخرين وفي الدلالة انه اراد به نقرا واية الحسن عن الحنفية ان القراءة يجب فيها حتى لو لم يقرأ لم يسبح كان  
سبعا ان كان عمدا وان كان ساهيا عليه القراءة والسجود وقد ذكرنا ان هذا من شرح مختصر الكرخي في الامور التي  
ان الافضل عندنا ان يقرأ خلا فاما ما روي عن سفيان فان عمدا الافضل ان يسبح لانه عليه السلام ولم يرد في  
يعني على القراءة في الاخرين هذا التعليل لاطلاق قوله لان الافضل ان يقرأ لان مدونة النبي عليه السلام على  
فعل شيء يدل على وجوبه ولهذا في الحسن عن الحنفية ان قراءة الفاتحة واجبة في الاخرين ويجب سجدة  
السبعين فيهما ساهيا ذكر في المبسوط ويتردد ذكرناه ويتردد لذلك حديث في القادة رواه الجماعة الا الترمذي  
ان النبي عليه السلام كان يقرأ في الركعتين الاولى بينهما بفاتحة الكتاب وسورة بين وفي الركعتين الاخرتين  
بفاتحة الكتاب ومطل في الركعة الاولى في الاصلية الثانية وكذلك في العصر وقد ذكرنا الوجه في تعليل الفضيلة  
القراءة في الاخرتين يقول له ليكون مود بالصلاة للبارئ يقيم وقال لا اراد ان كان القراءة افضل لان  
النبي عليه السلام وروى عليه في اشد كماله في الاصل لان النبي عليه السلام وروى عليه في اشد كماله في الاصل لان  
ولا كان واجب فقلت ان اخذ الارزاق في قوله في اشد كماله في الاصل لان النبي عليه السلام وروى عليه في اشد كماله في الاصل لان  
الصحيحة لا يترك على ذلك والذين سلموا ذلك لا ينبغي ان يكون القراءة في الاخرتين سنة وفي الحنفية وخرج مختصر الكرخي  
ان السنة في الاخرين في الفاتحة لا يرد وروى علي بن يوسف انه يقرأ فيها الحمد وسورة معها ولهذا في ذلك  
قراءة الفاتحة على وجه الفضيلة لا يجب سجدة السبعين فيهما اي يترك القراءة يعني يترك قراءة الفاتحة فقلت هذا

ايضا لاطلاق

ايضا لاطلاق تعليل المذكور على ما لا يخفى في ظاهر الرواية احتج به عام وفي الحسن عن الحنفية ان ان لم يقرأ  
لم يسبح عمدا وان ساهيا كان ساهيا وجعل عليه سجدة السبعين كما ذكرناه وقال الاكمل في الرواية اصح لان الاصل  
في القيام القراءة فاقا سقطت في القيام المطلق وكان القيام المقيد في كل واحد من القيام والقراءة ركعتين  
بذاته ثم قال ان القراءة سقطت طاقا لا تسلي انه يكون القيام المقيد في كل واحد من القيام والقراءة ركعتين  
تتوب عن قرائته والقراءة واجبة في جميع ركعات الشغل وفي جميع ركعات القيام الشغل فلا يكون كل شفع منفصلا  
على حدة لان تركه في الشغل لا يوجب اكثر من ركعتين على ما يخفى الآن والقيام في الثانية يعني القيام  
الى الركعة الثالثة لا الشغل بالاربع ركعات كتحريم سجدة كتحريم سجدة يعني كتحريم سجدة ابتدائية لا كتحريم سجدة  
الركعتين ركعتين وهذا اي ولكون كل شفع من الشغل منفصلا على حدة لا يجب التحريم الاول في الامور التي  
المشهور عن اصحابنا رحمهم الله هذا اذا روي اربع ركعات حتى يحتاج الى التفتيد بالمشهور فاما اذا شفع في الشغل  
بطلت السنة لا يرد في اكثر من ركعتين بالافق وفي جميع الروايات كذا في الحنفية واحتج به بالمشهور عن قول ابو يوسف  
او قاله قال لم يرد في جميع الروايات اعتبارا بالمشروع بالذوق في روايته عنه لم يرد في اربع ركعات ولا يلزمه اكثر من ذلك  
اعتبارا بالشغل في الركعتين وهذا اي ولكون القيام الى الركعة الثالثة بمنزلة تحريم سجدة يعني كتحريم سجدة  
الله يستغفر في انية اي بقرينة ما رواه ركعة ان تسبيحا لله اللهم ويحمدك كما في الاستدلال فان قلت اذا شفع  
من الشغل صلاة على حدة وترك الركعة الاولى من الشفع الاول كان ينبغي ان لا يوجب هذا عند الحنفية وفي يوسف  
مع انها يجوز ان ترك الركعة الاولى من الشفع الاول فقلت الفاضل هو الفاضل في رواية زفره وفي غيره من  
كل شفع بمنزلة صلاة في ركعة واحدة فلو ترك الركعة فيها فسدت الصلاة وان فم اليها ساقا اخر  
فكذا هذا ولكن الاستسكان عدم الفساد وجوب سجدة السبعين عند السهوان والتعلق كما شرع ركعتين شرع  
اربعها ايضا فاذا ترك الركعة وانما الى الشفع الثاني فيمكن ان يجوز في الصلاة واحدة وفي الصلاة الواحدة من  
ذوات الاربع لا يتردد من الركعة الاخرية وهي ركعة الحمد كما في الظاهر بخلاف صلاة الواحدة في الركعة  
لا غير ويقدم الشفع الثاني في الصلاة الواحدة واحدة فان قلت يلحق على هذا ان يكون في آخر القراءة كذلك حتى لا  
يجب الركعة الاخرين كما في الفرض قلت اعترفت في القراءة بمنزلة صلاة في الركعة واحدة ولكن مقصود في الصلاة  
شرعت لنفسها بخلاف الركعة لانها شرعت للفقير بين الشفعين فلا يكون فيها وفي الفرض شرط للتحليل  
فيكون فسادا فان قلت لو سار في القيام الى الشفع الثاني في ركعة صلاة واحدة في الظاهر لما امر بالاجود الى الركعة  
عند القيام الى الثالثة كماله الظاهر بل يوجب فسادا قلت له شبهان شبه الظاهر ليراد الفساد الى الاول بعد ترك  
الركعة في الشفع الثاني فاشبه بالغير وجود اليها ما لم يقيد بالسجدة وبشبهه بالظاهر لا يوجب العود اذ قيد الثاني  
بالسجدة ولم يفسد في الركعتين واما الذين فلا يحيطوا اما وجوب الفصل في جميع ركعات الوتر فلا  
لاحياط ان الوتر سنة اعتقاد البرهان في تحجب القراءة في الوتر نظر اليه وبالنظر الى مذهب الحنفية لا يجب  
ولكن يجب الاحتياط وهو قول في الصديق فان تيمنا وما لا يخفى ومن شرع في فاقلة لم يفسد  
فيها وقال ان في الاصل عليه وفيه قال الحمد وكذا الخلاف في الصوم والظهور والعلل او ردوا هذا  
للمدونة في كتاب الصوم لان الاحتياط في جميع جهات اليقين انما وروى في القد وروى في الاصل  
ان حكم المسألة فيهما كان واحدا وروى في كتاب الصلاة وناجيه المصنف رحمه الله لانه من شرع في

كان



انما فعله هذا لانهم على الشرع لقوله تعالى ما على المحسن من حساب الا ما عملوا من صالح فانما هو الذي  
الذي وقع فيه بدليل ان له لربا بعد هذا القدر من الذي يصير شيئا فيلزم الاقام ضرورة سبابة عن  
البطلان وابطال العمل اجماع لقوله تعالى ولا تظلموا اعمالكم ولا تحزنوا عن ابطال العمل فيما لا يحسن فيكون  
الا بالانعام من الدليل على ان الشرع في الزم كالتزام الشرع في الحج فانه يلزم بالانفاق وقبالة على المظنون فاسد  
لا شرع قطعا لانما هو ما وكلنا فيما اذا شرع ملتزما وان صلى بها اجماع شرع في الصلاة تاويا  
اربع ركعات والمأقدها هكذا الا انها لو كانت على حقيقة ما لا يتصور الاخرين بعد ما من وقلة الاوليين و  
فقد قبل القعود لانه لم يقعدوا فاسد الاخرين يجب عليه قضاء الاربع بالاجماع ثم احسد الاخرين  
فرض ركعتين يعني الشفع الثاني لان الشفع الاول قد تم بالقعود والقيام الثالث اجماع الركعة  
الثالثة بمنزلة تحريرة يستدل به اي بمنزلة تحريرة ابتداء فيكون ملزما فيقتضي ركعتين كما اذا شرع في الركعتين  
ابتداء فاسد جازي ركعتين فكذا هذا الذي ذكرنا من قضاء الركعتين اذا فسد الاخرين بعد  
الشرع فيما بان قام الاخرين فاسد مما لو فسد اي الاخرين قبل الشفع في الشفع الثاني فيبقى  
الاخرين عند حقيقته ومحمد بن يوسف انه يقتضي الاخرين اعتبارا للشرع بالذمة وذلك لان  
نية الاربع فارت سبب الوجوب وهو الشرع فيلزم القضاء كما اذا شرع في اربع فارت سبب الوجوب  
وهو الشرع ولهذا اي ولا في حقيقة ومحمد بن يوسف ان الشرع يلزم من الاربع ما شرع به جملة على النصب  
مفعول قوله يلزم وما احسن له الابه اجماع الشرع يلزم ايضا لاصحة له اي الشرع الابه كركعة الشافعية  
حيث لاصحة الاول بدونها لان البتة في شفاء وصحة الشفع الاول لا يتعلق بالثاني اي الشفع الثاني في  
يتعلق ولا يتوقف عليه فلا يلزم من لزوم الشفع الاول سبب الشرع فيه لزوم الشفع الثاني في فاذ لم يلزم الا  
واجبا فاذ لم يكن واجبا لا يجب قضاءه فظهر من هذا ان النية لم تقارن سبب الوجوب وهو الشرع لان  
القرينة لم يشرع بخلاف الذكر فان نية الاربع فارت سبب الوجوب فيلزم القضاء بالافساد وما اذا  
عيان الشفع الثاني في ينقل من الشفع الاول في الموضع ان المراه اذا دخلت على زوجها وهو في الشفع الاول  
فانقل الى الشفع الثاني في ثم خرجت فظهر يجب كمال المراجعة للنية وبطل الشفعة ايضا اذا احتج الشفع  
الاول فاستقل الى الشفع الثاني في اما في فرضت سنة الظهور في صحة الصلاة ولا تبطل الشفعة وعلى هذا اي  
وعلى هذا الثلاث النية النقل المطلق سنة الظهور يعني لو احسد الاخرين من سنة الظهور فعند يوسف يقتضيها  
سواء فسد قبل الشرع فيها او بعد الشرع وعند ما يقتضي في الفاسد ما بعد الشرع لاجله لكن يقتضي  
ركعتين لانها تأملت اي لان سنة الظهور تأملت الاصل وقيل يقتضي بها احتياط لانها اي لان  
سنة الظهور غير متصلة واحدة بدليل ان الزوج اذا احتج امراته وهي في الشفع الاول من هذه الصلاة ارج  
ان شرع بشفقة لها فانت ارجا لا تبطل جازها ولا شفعها بخلاف سائر الطوائف وان صلى بها  
اي اربع ركعات فظهر ان لم يقرأ فتهن شيئا اي في الحالة انه لم يقرأ في هذه الاربع شيئا من القرآن فساد  
ركعتين لانها ذكرنا ان الشرع الاول لا يلزم الشفع الثاني في فاذ لم يلزم بعيدا ركعتين ههنا وهذا  
اي لاقتصار على اعادة الركعتين فقط عند حقيقته وهذا بما عني ذكرنا من اصلها وقال ابو يوسف يقتضي  
اربعا اي على اصل المذنب وهذه السلسلة على غاية اوجهها انما انحصرت على الثانية لان اقتضائها القسمة

انما

في

الغلبة

العقلية هذه الاقسام والحقيقة فاقسام ترك القراءة لانه الفساد اما جاز من قبل الترك ولهذا لم يات  
فيها اذا في الجميع ان القسمة العقلية تقتضي ثم تذكر الكل باعبار المتن في ذلك وانما عمله لان الشرع لا اعلم  
الا اذا ساقا المتن واتبعه بالشرح والافالمتن في وادي والشرح في وادي ولا ينتفع به الناظر الا بعد سقاة  
كثيرة وبعد استبعاد كامل والاصل فيها اي في هذه المسألة المستعدة ان عند محمد ترك القراءة في الاوليين  
او في احدهما او بوجوب بطلان التيمم اي في حق الشفع الثاني لانها اي لا التيمم تقتضي الافعال  
يعمل المقصود منها الافعال ولهذا لا تسقط الصلاة عن العاجز عن القراءة وان قدر على الاداء كان ولا فاعال قد فسد  
بالاجماع ومع صفة الفساد للافعال البقاء التيمم فيه بسبب شيخ الاسلام اذا فسد الاداء بحيث لا يمكن اصلاحا  
ينقطع التيمم كالمبيع اذا هلك قبل القبض فنفس العقد لا تفسد فالتيمم عليه بحيث لا يرجي وجوده فذلك  
ههنا التيمم منعت الاداء فاذا فسد فقد فات المقصود عليه بحيث لا يرجي وجوده فتقطع التيمم ويش  
بسبب شيخ الاسلام لما فسدت الافعال صارت بمنزلة افعال ليست هي الصلاة ومن فعله صلاته افعال  
من الصلاة يبطل بها التيمم كالمكمل والمحدث العمل وعندنا لا يوجب ترك القراءة الاول الشفع الاول لا يوجب بطلان  
التيمم لانه لا يوجب فساد الاطلاقة وفساد الاداء لا يبرئ على تركه وهو معنى قوله وانما يوجب فساد  
الاداء لاطلاقة وفساد الاداء لا يبرئ على ترك الاداء بعد التيمم لان القراءة تكون زائدة لا تزيل للصلوة  
وجود بدونها اي بدون القراءة حقيقة كما في الامم والمفسد بين تحليله اي غير ان الشان وهو استثناء  
من قوله ومن لا يدق يدان القراءة والكتابة ركنا لا يدان ولكن لا صحة للاداء بها اي بالقراءة لا بالتوث  
في ان لصفة الصلاة وهي صحة الاداء والكتابة لا قرينة ان لا صحة اصل الصلاة حتى يصير باطلا فساد  
الاداء لا يبرئ على تركه اجماع ترك الاداء بمعنى الفساد ليس في حق حالات الترك لما ان الفساد عبارة عن  
زوال الوصف دون السقوط في حق من زوال الوصف ترك الاداء اجماع لا يوجب بطلان التيمم  
فساد الاداء في ان لا يوجب ومحمد بن يوسف ترك الاداء ان يحرم للصلوة فقام طوله بالاداءات بسبب من الاكراه  
ولعدم الاداء اصل بحيث التيمم في هذا العهد التيمم صحة فيما يحسن وان القراءة لانها تيمم التيمم  
اعمال الدنيا لم يودي لا فها ان تلك التيمم فان قلت ما ذكرتم تأخير تركه فلا يكون عيبا فالتيمم ترك  
قبل شفعه بالاداء وانما يعرف كونه تأخيرا اذا استعمل الاداء فقبل اشتغاله به يصير اطلاق اسم التيمم عليه  
قال السفنا في كذا قاله العلامة سبب الدين الكندي رحمه الله قال لا يكون فيه نظر لان التيمم حينئذ يكون كالتيمم  
ان الفساد لا يبرئ على تركه فانما يفرق بينه وبين الكلام والمحدث العدم فانما يبطلان التيمم دون الترك  
الفساد على الترك فان قلت ما الفرق بينه وبين الكلام والمحدث العدم فانما يبطلان التيمم دون الترك  
قلت حاشا عظماء التيمم وارتكاب الخطي يقطع التيمم لانه يمنع انعقادها في الابتداء فيصير ان يقطعها  
بعد الصحة والصحة فيه ان التيمم شرط الاداء وفساد الاداء لا يفسد شرط الاداء كالمصداق فيفسد بفساد  
الصلاة فلا يبطل التيمم بل يتيمم ما قبله وقد فرغنا من بطلانها لان وعنده في حقيقة تركه  
القراءة الاوليين فوجب بطلان التيمم في احدهما لا يوجب بطلان التيمم وهو ما امرنا ان احدهما ترك القراءة  
في الاوليين والاخر تركها احدهما وعنده الاول بقوله لان كل شفع من القطع صلاة على حدة فكان ترك القراءة  
فيه اخلا للصلاة عن القراءة فيكون فاسد يجب قضاؤها وبطلانها وعنده الثاني بقوله وفسادها

في الاسلام



اي فساد المسألة بترك القراءة واحدة بغيره فيه فان عند الحسن البصري لا يجب القراءة الا في الركعة الاولى  
كما ذكرناه فقتضينا بالفساد في وجوب القضاة اي فساد الشفع الاول كما في الخبر وعكسها بقراءة الترتيبية  
خلاف الشفع الثاني احتياطاً في كل واحد من الركعتين فاحتمل الاداء بعد الشفع الاول بفساد الشفع الثاني  
ما استكمل به الترتيبية فاحتملنا بقراءة الترتيبية يعني بفساد الشفع الاول في وجوب  
القضاة يكون العمل في الوضوء في الصلاة وفي مسوطة شفع الاسلام ما قال ابو حنيفة بهذا حيث اوجبنا  
بفساد الاداء ولم يرفع الترتيبية لانه لم يوجد القطع فقلبه فساد الاخرين بالاجماع لبقاء الترتيبية وصحة المشروع  
في الشفع الثاني وهذا اذا قد بينهما فان لم يتعد فساد الاعلان عند حال يصح المشروع في الثاني والاخران  
لا يكون فساداً عن الاولين لانه بناء على تلك الترتيبية والتعدي للواحدة لا يتسع فيها الاداء والقضاة فان قلت فساد  
الصلاة بترك القراءة في الركعتين ايضا بمقتضى هذه لان الباكر الاصل وان عليه وابن عبيدة لا يقولون بفساد  
قلت ذلك خلاف الاختلاف كونه مخالفاً لادليل القاطع وهو قوله تعالى واما نيس من القرآن اذا ثبت هذا  
بعض الاصل المذكور فيقول اذا لم يقرأ الكل شرع في بيان تلك المسائل الخمسة فذلك قاله في قوله بالغاء  
الاولى الى بقراءة الاربع كلها فتكون ركعتين عندهما اي عند ابو حنيفة ومحمد لان الترتيبية لم يطلت بترك  
القراءة الشفع الاول عند ما قلنا يصح المشروع في الثاني اي في الشفع الثاني في قوله لم يبعث المشروع في الثاني في  
لا يكون صلاة عندهما وعند ابو يوسف يصح ان الترتيبية باقية وهو قوله وبقيت اي الترتيبية عند ابو  
يوسف تصح المشروع في الشفع الثاني في ترك الترتيبية في تلك القراءة فيه اي في تلك القراءة عند  
اي عند ابو يوسف وشرع الاختلاف بظهور اقتداره في الشفع الثاني على ما يصح ام لا وفي الحقيقة هل يكون فساد  
للمشروع ام لا فعند ما لا يصح الاقتدار لا تنقض الطهارة خلافاً لابن يوسف والمصنف قبل هذا عند ابو يوسف  
فيما اذا فسدها بترك القراءة اما لو فسدها بالخطأ والمعدب العمل بتركها الركعتان قال هذا مذكور في المتن  
وفي المسوطة رواية ابن سماعه عن ابو يوسف يلزمه الاربع بالكلام ايضا ولو قرأ الاولين لا يعتبر عند  
المسألة الثانية وهي ان يقرأ الركعتين الاوليين من الاربع فعليه قضاء الاخرين بالاجماع لان الترتيبية  
لم يطل في المشروع في الشفع الثاني ثم فساد اي فساد الشفع الثاني بترك القراءة لا يوجب فساد الشفع  
الاول لان كل شفع صلاة واحدة ثم لو اتى في به انسان في الشفع الثاني وصلاة معه ضفي الاولين ذكر  
في المسألة الثانية الترتيبية في الامام كذا في الطلوع بصل الطلوع غيرها ولو قرأ الاخرين هي المسألة الثالثة  
وهي ان يقرأ الاخرين اعتبر فعليه قضاء الاوليين بالاجماع هذا ما اعتد به الجواب واختلف الترتيب  
اشار اليه بقوله لان عندهما اي عند ابو حنيفة ومحمد لم يبعث المشروع في الشفع الثاني فلا يكون  
مسألة في قولنا حتى لو اتى في به انسان في الشفع الثاني لا يصح اقتداره ولو فسدها لا تنقض طهارته كذا  
ذكره في ضمن في الجامع الصغير وذكره المسوطة والاخران لا يكونا قضاء عن الاوليين وعند ابو يوسف  
لان مع اي المشروع في الشفع الثاني فقد اداها اي فقد اداها الاربع وان لم يبعث فعليه قضاء الشفع  
الاول واصل كل الترتيبية لخلق الجواب والاختلاف في الترجيح ولو قرأ الاوليين هذه المسألة الرابعة  
وهي ان يقرأ الركعتين الاوليين واحدي الاخرين اي في ترك احد الركعتين احديين فعليه قضاء  
الاخرين بالاجماع يعني اذا قرأ الاوليين ولو قرأ الاخرين هذه المسألة الخامسة وهي ان يقرأ الركعتين

الاخرتين

الاخرتين واحدي الاوليين اي في ترك احد الركعتين الاوليين فعليه قضاء الاوليين بالاجماع  
والاخران صلاة عند ما خلا للمحرر ذكره في المسألة السادسة وهي ان يقرأ الركعتين الاوليين  
الشفع الثاني وقدا به وعليه قضاء اربعة وهو الشفع الاول ولو قرأ احد الركعتين هذه المسألة  
السابعة وهي ان يقرأ احد الركعتين الاوليين واحدي الاخرين اي في ترك احد الركعتين الاخرين  
فعليه قضاء الاربع لبقاء الترتيبية وكذا عند ابو حنيفة اي كذا عند يفتي الاربع وانما قال  
وكذا عند ابو حنيفة ولم يقل على قول ابو يوسف في حنيفة لانه اشار بذلك الى انه يسرق في حنيفة اتفاقاً وبينه  
وبين ابو يوسف بل ما في ذلك من اشارة وابعد من ذلك عند يفتي الركعتين على ما يجب الا انما يفتي الاربع عند  
ابو حنيفة ايضا لان الترتيبية باقية وعند يفتي قضاء الاوليين لان الترتيبية قد انقضت عند يفتي وقال  
شرح لمحمد بن عيسى عندهما وقد انكر ابو يوسف عليه اي على محمد هذه الرواية عند يفتي اي عند ابو  
يوسف وقال اي ابو يوسف ما روي لك عن ابو حنيفة انه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد لم يرجع عن روايته عند  
بان قال ابو يوسف بل ما روي اليه اقول ذلك انت واصحابك القضية ما ذكره في الاسلام المبين وفي اول  
شرح الجامع الصغير كان ابو يوسف يتوقع عن محمد بن روي كتاباً عنه فقص محمد عنه الكتاب اي كتاب الجامع  
الصغير فاشد عن ابو يوسف الى ابن حنيفة فاعترض عن ابو يوسف استحسنه وقال حفظ ابو محمد الله الا  
سبيل الخطا في روايتها عنه فلا ينعى ذلك عندنا بل يحفظها ونسبها في سبيل احدها في هذه المسألة وهي ان  
يصل الطلوع اربعاً وقرأ احد الركعتين الاوليين واحدي الاخرين لا يعتبر اي في قوله يفتي اربعاً وقال ابو يوسف  
انما روي له ركعتين وقال في الاسلام واعتد سبيلنا رواية محمد قالوا ايضا بمقتضى ان يكون ما على ابو يوسف  
من قول ابو حنيفة قياساً وما ذكره بعد استحسننا ذكر القياس والاصول ولم يذكر في الجامع الصغير و  
المسألة الثانية ستخاضة نوات بعد طلوع الشمس وصلى حين يخرج وقت الظهر قال ابو يوسف انما روي  
لك حتى تدخل وقت الظهر والثالثة المستري من الغائب اذا اعتق ثم اجاز لما لك السبع بعد الغروب قال ابو يوسف  
انما روي له ان لا يقرأ الا بعد الصلاة المباشرة لا بعدة عليها وشك الان يكون حليل فلا يجوز تكاثر ذلك ابو يوسف  
انما روي له انها تنكح ولكن لا يقرأها زوجها حتى تضع حملها والثالثة عبيدين اثنين قتل مولى لها عتداء  
فعني احد ما بطل الدم كله قال ابو يوسف ومحمد يدفع ربه الى شريكه او يهد به ربع الدية وقال ابو يوسف  
انما حكيت له عن ابو حنيفة كما حكى عنها واما الاختلاف الذي دونه في عتد قتل مولا عتدا له انسان فعني  
احد ما الان عهداً ذكر الاختلاف فيها وذكر في نفسه مع ابو يوسف في المسألة الاولى مع ابو حنيفة في المسألة  
الثانية والسابعة من مجلدات ترك ابنه وعبد له لا يعتبر فادع العبدان الميت كان اعتقته فصدقه وادع  
رجل على الميت بالثمن وريم وقته العبدان فقال ابن حنيفة يبيع العبد في قيمته وهو حر وباعه ما العتق  
بدنيه وقال ابو يوسف انما روي له انه عبد ما دام يبيع في قيمته قال في المسوطة وغيره اعتد المسألة السابعة وهي  
محمد والمذهب ان الراوي ذكره وادع له لا يبيع حجة خلاف لمحمد الشافعي ذكره الشافعي والبرقي وفيه قول الفقهاء  
لو قرأ احد الركعتين الاوليين لا يعتبر فعليه قضاء الاربع اي عند ابو حنيفة واي ابو يوسف هذه المسألة السابعة وهي  
ان يقرأ احد الركعتين الاوليين ولم يقرأ الركعتين الاخرتين يفتي في حنيفة واي ابو يوسف ان يبيع ما يبعث  
وعند محمد ركعتين اي يفتي ركعتين ولو قرأ احد الركعتين الاخرتين اعتبر في المسألة الثامنة وهي ان











14











مع الناس على قيام شهر رمضان الرجل على ابن كعب والنسابة سليمان بن أبي حنيفة وفي الذخيرة اذا احتجم على  
شلا فله ان يقرأ بنية الشهر ما شاء الله قالوا فاني ارجو ان يقرأ بنية الشهر ما شاء الله في بنية الشهر من غير تراخي  
جاء من غير كراهة لانها شرعت لاجل ختم القرآن مرة وهذا ان من لم يكن فارسيه من النساء يوصي سنا وما يشاء  
وفي التبريد يرضعهم اعتادوا قراءة القرآن الله احدى كل لغة وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل والآخر القرآن وهذا  
احسن لانه لا يشبه عليه عدد الركعات ولا يستعمل قلبه بحفظها فيستخرج للتعب والتفكير وفي الحديث ان القراءة فبقلده  
ثلاثين آية في كل ركعة وقيل عشرين وقيل عشر آيات الغنم مرة وقيل كما في المغرب وقيل ثلاث آيات فصدا واية طويلة  
او آيات متوسطة ومن اورد آيات وفي الدنيا والمناجاة وما تافهون ثلاث آيات فصدا واية طويلة  
حتى لا يعمل القوم ولا يلزم تعذيبها وهذا الحسن ان يقرأ عذرا بالابودي في الغنم القوم لكسهم فقلت المصنف قال هذا  
فقد احسن ولم يبق هذا في المكتوبة فالتكليف فيها وفي المحيط الافضل زمانا يقتضون ثلاث آيات فصدا واية طويلة  
حتى لا يعمل القوم ولا يلزم تعذيبها وهذا الحسن ان يقرأ عذرا بالابودي في الغنم القوم لكسهم فقلت المصنف قال هذا  
على ما يحسن وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الامام يقرأ بنية كل ركعة عشر آيات يحصل الغنم وبها وصحها لان السنة في التراويح  
الغنم مرة وعدد ركعات التراويح جميع الشهر ستين ركعة وعدة اي قراءة سنة ثلاثين وثلاثون ركعة في كل ركعة عشر آيات  
يحصل الحنفية وبها واليه السالك المصنف بقوله واكثر الشيوخ في الغنم وقال السرخسي هذا هو الاصح فان قلت ما المانع  
في المصنف في كل سنة في الغنم فقلت قال في الداراية اي سنة المصنف الراشدون فقلت اكثر من يكتفون بالراشدون واولهم  
ابو بكر الصديق رضي الله عنه فكانت التراويح تركت في ايام ابي بكر وجده في ايام عمر رضي الله عنه والراشدون عليه السلام  
ذكرناه من حديث عبد الرحمن بن عبد القاري انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب في آخره رمضان الحديث فحدثني  
على انها تركت في زمان عمر بن الخطاب عن جميع الناس على ابن كعب رضي الله عنه فقلت على ان الراشدون قول المصنف ان  
السنة هي سنة عمر بن الخطاب ومن بعده من الخلفاء الراشدين وهذا ورد ايضا على من قالوا ان التراويح  
سنة العيون ما رواه ابي بكر بن محمد بن عيسى في كتابه لا يترك المصنف مرة لاجل كسب القوم وفي  
النهاية والفضل في الغنم مرتين واهل الاجتهاد كانوا يخشون في كل عشرين ركعة من التراويح ان يكونوا في سنة  
احدي وستين ثلاثين في الليالي وثلاثين في الايام وواحدة في التراويح كذا في فتاوى فاضل خان بخلاف  
ما بعد التبريد من الدعوات حيث بينها انها ليست بسنة قال السعدي في بعض ما علم ان قرأنا الدعوات  
تفعل عن القوم ولكن ينبغي ان ياتي الصلاة لانها فرض عند الله فعيضا في الايات بما كذا في الملائمة فقلت وما قاله  
المصنف فلا يترك المصنف لاجل كسب القوم ثم يقول بخلاف الدعوات بعد التبريد يعني ترك لاجل  
كسب القوم فكيف لا يترك ما هو مستحب او سنة صحابي لاجل كسب القوم ويترك ما هو سنة النبي عليه السلام فانه سنة  
الدعوات المأثورة عن النبي عليه السلام بعد التبريد فكيف يقول انها ليست بسنة وقد ورد في الحديث سنة من  
حدث ابن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التبريد وفي آخره وكان في آخرها اي في  
آخر صلاة وفي بعد التبريد بما شاء الله ان يدعو ثم يسلم واخرج البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اخرج احدكم من المسجد الاخير فليقرأ بنية الله من امره من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة  
الحبي والمات ومن شرفه للسبح الدجال الذي هذه السنة التي عن النبي عليه السلام اذا تركت لاجل كسب القوم  
لا يترك ما هو سنة النبي عليه السلام ولا يصلي التراويح جماعة في غير شهر رمضان لانه فصل من وجده حتى يثبت

ما اشار

المستحب

مستحب

مع الناس

مع الناس على قيام شهر رمضان الرجل على ابن كعب والنسابة سليمان بن أبي حنيفة وفي الذخيرة اذا احتجم على  
شلا فله ان يقرأ بنية الشهر ما شاء الله قالوا فاني ارجو ان يقرأ بنية الشهر ما شاء الله في بنية الشهر من غير تراخي  
جاء من غير كراهة لانها شرعت لاجل ختم القرآن مرة وهذا ان من لم يكن فارسيه من النساء يوصي سنا وما يشاء  
وفي التبريد يرضعهم اعتادوا قراءة القرآن الله احدى كل لغة وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل والآخر القرآن وهذا  
احسن لانه لا يشبه عليه عدد الركعات ولا يستعمل قلبه بحفظها فيستخرج للتعب والتفكير وفي الحديث ان القراءة فبقلده  
ثلاثين آية في كل ركعة وقيل عشرين وقيل عشر آيات الغنم مرة وقيل كما في المغرب وقيل ثلاث آيات فصدا واية طويلة  
او آيات متوسطة ومن اورد آيات وفي الدنيا والمناجاة وما تافهون ثلاث آيات فصدا واية طويلة  
حتى لا يعمل القوم ولا يلزم تعذيبها وهذا الحسن ان يقرأ عذرا بالابودي في الغنم القوم لكسهم فقلت المصنف قال هذا  
فقد احسن ولم يبق هذا في المكتوبة فالتكليف فيها وفي المحيط الافضل زمانا يقتضون ثلاث آيات فصدا واية طويلة  
حتى لا يعمل القوم ولا يلزم تعذيبها وهذا الحسن ان يقرأ عذرا بالابودي في الغنم القوم لكسهم فقلت المصنف قال هذا  
على ما يحسن وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الامام يقرأ بنية كل ركعة عشر آيات يحصل الغنم وبها وصحها لان السنة في التراويح  
الغنم مرة وعدد ركعات التراويح جميع الشهر ستين ركعة وعدة اي قراءة سنة ثلاثين وثلاثون ركعة في كل ركعة عشر آيات  
يحصل الحنفية وبها واليه السالك المصنف بقوله واكثر الشيوخ في الغنم وقال السرخسي هذا هو الاصح فان قلت ما المانع  
في المصنف في كل سنة في الغنم فقلت قال في الداراية اي سنة المصنف الراشدون فقلت اكثر من يكتفون بالراشدون واولهم  
ابو بكر الصديق رضي الله عنه فكانت التراويح تركت في ايام ابي بكر وجده في ايام عمر رضي الله عنه والراشدون عليه السلام  
ذكرناه من حديث عبد الرحمن بن عبد القاري انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب في آخره رمضان الحديث فحدثني  
على انها تركت في زمان عمر بن الخطاب عن جميع الناس على ابن كعب رضي الله عنه فقلت على ان الراشدون قول المصنف ان  
السنة هي سنة عمر بن الخطاب ومن بعده من الخلفاء الراشدين وهذا ورد ايضا على من قالوا ان التراويح  
سنة العيون ما رواه ابي بكر بن محمد بن عيسى في كتابه لا يترك المصنف مرة لاجل كسب القوم وفي  
النهاية والفضل في الغنم مرتين واهل الاجتهاد كانوا يخشون في كل عشرين ركعة من التراويح ان يكونوا في سنة  
احدي وستين ثلاثين في الليالي وثلاثين في الايام وواحدة في التراويح كذا في فتاوى فاضل خان بخلاف  
ما بعد التبريد من الدعوات حيث بينها انها ليست بسنة قال السعدي في بعض ما علم ان قرأنا الدعوات  
تفعل عن القوم ولكن ينبغي ان ياتي الصلاة لانها فرض عند الله فعيضا في الايات بما كذا في الملائمة فقلت وما قاله  
المصنف فلا يترك المصنف لاجل كسب القوم ثم يقول بخلاف الدعوات بعد التبريد يعني ترك لاجل  
كسب القوم فكيف لا يترك ما هو مستحب او سنة صحابي لاجل كسب القوم ويترك ما هو سنة النبي عليه السلام فانه سنة  
الدعوات المأثورة عن النبي عليه السلام بعد التبريد فكيف يقول انها ليست بسنة وقد ورد في الحديث سنة من  
حدث ابن مسعود رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم التبريد وفي آخره وكان في آخرها اي في  
آخر صلاة وفي بعد التبريد بما شاء الله ان يدعو ثم يسلم واخرج البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اخرج احدكم من المسجد الاخير فليقرأ بنية الله من امره من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة  
الحبي والمات ومن شرفه للسبح الدجال الذي هذه السنة التي عن النبي عليه السلام اذا تركت لاجل كسب القوم  
لا يترك ما هو سنة النبي عليه السلام ولا يصلي التراويح جماعة في غير شهر رمضان لانه فصل من وجده حتى يثبت







الشيخ

اي ان ما دون الركعة بحال الرقص يعقل ولا ية الرقص ما لم يقيد بالسجدة لانه ليس له حكم فعل الصلاة ولهذا  
لو قطع الرقص لم يلحق بهما القصر والقطع المذكور الفرض والقطع المذكور هذا جازا به عاقل انما في قرينة سلبية  
سقطها فلا يجوز اصطلاحا الا ترى انه لو شرع في المنوع ثم اتمت الظاهر لم يقطع المنوع مع ان الفرض اوله ونهيه  
الجواب ان القطع المذكور لا مكان الفرض والقطع المذكور يجوز كعدم السجدة للميت وعلى الوجه الاكل فانه يجوز بحال  
ما اذا كان في النقل بحال يقوله بقطع يعنى يقطع في الفرض عمدا في القطع في النقل لانه ليس بالكمال اي ان القطع  
في النقل ليس بالكمال فلا يقطع ولو كان اي المصلى في السنة قبل الظهور اي ولو كان شرع في السنة التي قبلها  
الظهور او الجهره اي او كان في السنة التي قبل صلاة الجمعة فانهم اي للصلاة الفرض او خطب اي او خطب  
الامام الجمعة وهو من نفسه وسبقه بقطع اي ما شرع فيه على امر الركنين احراز الفضيلة الجماعية بروي  
ذلك عن ابي يوسف رحمه الله انما يقطع على امر الركنين مروي عن ابي يوسف فان اقطع فمضى ركعتين عند اية  
خسفة فمعه وعلى قياس ما روي عن ابي يوسف انه يقطع امر على كل طوع بقضى ههنا الرجاء وقد فصل بينهما  
اي الظاهر الذي كان شرع فيه وقال في الاسلام وكان السجدة الامام محمد بن الفضل البخاري يعنى يايه يقطع  
انه بعد الاصل منزلة صلاة واحدة واجبة وان كان قد فصل بالامام اي وان كان المصلى قد فصل ثلاث ركعات  
من الظاهر فيها اي الظاهر لان الاثر حله الكلي حيث ثبت جهة الفراغ ولم يثبت وحقيقته لم يجعل  
فلكل اذا ثبت شبهة فلا يجعل النقص نتيجة قوله لان اكثر حكم الكل بخلاف ما اذا كان في الثانية بعد  
بخلاف ما اذا كان في الثالثة هذا المصلى الركعة الثالثة بعد ان شرع فيه ولم يقيد بها بالسجدة اي و  
لما انه لم يقيد الركعة الثالثة بالسجدة حيث يقطعها لانه محل الرقص وقد عدا له ولاية الرقص ما لم يقيد  
وفي الفتاوى الكبرى عنهما انه ياتي بالركعة الرابعة قاعد القلب ففلان الرقص لا يتادى قاعد مع القدرة على  
القيام ثم ياتي بالجماعة ليصحب بين التواييب ثواب القبول ثواب الجماعة ويخبر يعني اذا اراد القطع من الجماعة  
ان ساء عاد الاستسناد وقد ساء لانه اراد الخروج عن صلاة خروجا مستقلا به والخروج عن هذا  
لم يشرع الا بعدة فتكون صلاته على الوجه المشرع ثم اذا عاود للصلاة قال يستند ويسلم قال بعض من يستند  
ويسلم انما شان القعدة الاولى ان تكون قعدة ختم قال بعضهم يكفي ذلك الاستند لان العود الى القعدة يفتقر القيام  
وجعله كان يكرر فكانت هذه القعدة الاولى لم يسلم تسليمين عند البعض لانه العود في التحلل عند البعض تسليمية  
واحدة لانه التسليمية الثانية للتحلل وهذا قطع من وجوه ولا يسلم قال انه لم يشرع في القيام في المحيط بقطوعها بما  
بتسليمية واحدة وهو الاصل انه قطع وليس بمتحلف فان ساء دفع وان ساء لم يرفع كذا قاله الامام حميد الدين الضرير  
شرحوه وعن شمس الامة الحارثي انه لم يعد الى الاستند تشدد صلاته ونقله عن التواتر واذا انما عطف  
على قوله ثم ياتي واذا اتم صلاة الظاهر التي كان شرع فيها بالخروج القوم يعني لا تخفق صلاته ولا يكون ليلان  
لان الذي يصلي معهم نافلة ولا الزام فيها ولكن الافضل الدخول لانه في وقت شريع ومنع عنه تهمه بانه عن  
لا يشرع للجماعة والذي يصلي معهم نافلة اي والذي يشرع فيه ليصلي مع القوم نافلة لا يلا الزام فيها قاله الزراري  
انما انت الضمير بتاويله الضمير انما على حاله وانما ذكر الاستند لان المعنى للصلاة التي يصلي مع القوم نافلة وانما  
ذكره باعتبار فعل الصلاة فليكن اداء الفرض الجماعية خارجا ومضافا وهو مكروه فقلت انما يكون الكراهة اذا كانت  
الامام والقوم مستقلين وانما اذا كان اماما مشغرا فافلا ركعة بماء روي في حديث يزيد بن الاسود وقال عسك

لا غشائم

مجله















بالجماعة ظهر لك بمحصله ثواب الجماعة **فقد اتفق** على ذلك بالاتفاف **عن** في بيته لا يدرك الجماعة ولا  
في بيته لا يدرك بالجماعة **عن** الضرورة به يرجع الى المأذون الذي يدل عليه قوله او كذا مما عرفت ان قد بينا  
عن قريب ومذهب الله في الظاهر كما هو هنا وهو انه اذا ادرك الامام في الشبهة بين الفضل والجماعة وعند  
بعض اصحابه لا يشال اذا ادركه فيما دون الركعة ومن لم يسمعها قد صلى فيه **عن** اي حال اهل فيه بالجماعة ومن اجل  
فانته بالجماعة فلا بأس بان يطوع قبل المكتوبة ما بدله **عن** اي حال اهل فيه بالجماعة ومن التطلع **عن** مادام في الوقت  
**عن** اي حال وقت هذه الصلاة **عن** اي حال اهل فيه بالجماعة ومن التطلع **عن** مادام في الوقت  
اذا كان في الوقت سعة بفتح السين والعين يعني تساع **عن** فان كان فيه **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الطوع وهو من التوري والمسن بالجماعة لا يطلع قبل المكتوبة لانه عليه السلام ما اشتغل به اذا صلى  
بالجماعة قبل هذه غير خمسة الظهر والعصر **عن** الشافعي هذا الخبر لان الجماعة **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الطوع قبل العصر والعشاء ودون الطوع قبل المدا الظهر لان الجماعة **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
اي زيادة خصوصية بالفضل وزيادة الاجرة من ذلك بقوله **عن** قال عليه السلام سنة الخ صلوا ما كان طركم  
الحول **عن** اخراج هذا الحديث ابو داود في سنة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الحول والخرج سلم عن عائشة رضي الله عنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على صلاة عادية سنة على  
الركعتين قبل الفجر واخرج الطبراني عنهما انه ترك الركعتين قبل صلاة الفجر سقلا وخفلا وصحرا ولا سقم واخرج  
ابو يعلى الموصلي سنة عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الركعتين قبل الفجر **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
لم ينزل شيئا من هذا الحديث **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
وعنه يعقوب ولا يعلو كذا **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
لم يثبت كذا **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
فان ما جازت عن اجيبه **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
واربع بعدها هم الله على النار **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
سلم **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الجميع **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
السلام على السنن قبل المكتوبة **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
في مسجد فليس في ذلك **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
فمن الموطاة **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
بعد الظهر **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الكتاب **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الاخذ به **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الشيء **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الخرج **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك

لا يدرك الجماعة

عند ادراك المكتوبة بالجماعة وانما  
الجماعة لا يدرك بالجماعة  
والجماعة لا يدرك بالجماعة

لا يدرك الجماعة

لا يدرك الجماعة **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
ترك سنة الفجر والظهر **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
والاخذ بها **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
سواء كان مودبا بالجماعة او منفردا او مع جماعة او مسافرا **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
لما نقص من الفريضتين من غير النقائص يقع فيها خصيصا في كل ركعة ولا يوجب اليها نية واحدة في كل ركعة **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
من قوله والاولى يعني الاولى بتركها **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الى الامام في ركوعه **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
اولا **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
رفع الامام **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الركعة بالاجماع **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
وعبد الله بن المبارك **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
لو جازوا سنن النصف الاصل الذي به يتنزل القيام من الفاعلان استواء النصف الاعلى بوجوه في الفاعل ايضا ولهذا  
لو شأركه في الركوع صار مدركا **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
والما لشركه في الفطر **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
مدركا لتلك الركعة فان قلت جاز في الحديث ان ادرك الامام في الركوع فقد ادركه **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
يوجب بها حقيقة القيام قلته **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
شيئا ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلاة **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
ادركت الامام **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الحديث **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
فانما في الخلاصة **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الصلاة **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
ليلا يقول **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
على انه لا يكبر لكيلا يكون عساجا للمسنن الصلاة **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
فانما خطرات شرايات **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
قال عطاء **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
ان الصلاة **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الاعطاف **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
وجدت **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
الى القيام **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
وان علم **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك  
بين الركوع **عن** اي حال وقت يتوكله **عن** اي حال ترك



جاء به في الصلاة انه لم يعد الركوع لان ما اتي به قبل الامام عليه من عدة ركعة  
سريعا عنه قال عليه السلام لما جعل الامام بينكم به فلا تختلفوا عليه فكذا ما عليه لان الباء على اسد فاسد  
ولما ان الشوط هو المشارة في ركعة واحدة وقد وجد جعل بين يدي الامام كفاي الطريق الاول يعني كما صار في الطريق  
الاول وهو انه ركع معه ورفع راسه قبل الامام وهذا لان للركوع طرفين والركعة في احدهما كما فيه بخلاف ما وقع  
راسه من هذا الركوع قبل الركوع الامام لانه لم يوجد للركعة شئ من الطرفين فوقع لوطا الامام السجود فرفع المقدن  
واسه بظن انه سجد ثانيا فوجد معه من قولي الاول انه لم يكن له نسبة يكون عن الاول كذا انه قولي الثانية والثالثة  
الرجحان المشارة في الركعة الثانية للموافقة وان قولي الثانية لا يعتبر كما تضمنت الثانية فان شاركه الامام فيها  
جاء به خلاف ذلك في معنى حقيقته انه لو سجد المقتدي قبل رفع الامام راسه من الركوع فمادام كان الامام  
فيها لا يجزى به وعن ابو يوسف انه يجوز وان اطال المزمع سجوده فوجد الامام ان نسبة رفع راسه وقت ان الامام  
في السجدة الاولى سجد ثانيا يكون عن الثانية فان قولي الاول لا يعتبر في الأخير للفرق ان رفع المأموم قبل ان يطعن  
الامام راسه او سجد فسدت صلاته ورجع فلا ينظر في رفع الامام وعنه وعن ابي حنيفة لا يرفع لان الركوع او السجود  
قد تم فكل من رآه في الصلاة وقال مسنون يرجع ويقيم الامام بقدر ما يقدم الامام وفي شرح التهذيب للزبي  
ان تقدم الامام بركوع او سجود وحلفه الامام قبل ان يرفع راسه لا يطل صلاته عند ذلك او سجد وفي وجه شاذ  
ضعيف بطلان نفيه وهل يجوز فيه ثلاثة اوجه الصحيح استحباب سجود القول بها ثم يركع معه الثاني في  
ولم يترك حرمة العود فان تكرر بطلت صلاته وان سبق ركعتين بطلت صلاته ان تكرر عالما بحرمته وان كان جاهلا  
او ساهيا لم يطل لكن لا يفسد تلك الركعة فيها في باعد سلام الامام فان رفع الامام بعد في القيام فتوقف حتى يركع  
الامام ثم رفع من الركوع فاحتجبا في الاعتدال فيه وجهان احدهما بطل صلاته وان كان في التقديم بركع لا يطل  
كالخلف فهو الصحيح في التصحيح والمصال ان الخلف بركع واحد لا يطل على الصحيح وفيه وجه للثاني سببه انه يطل  
وان تخلف بركعتين بطلت بركعة عند تكميل الجماعة سجودا واحدا في الأخيرة والوترية وغير ما دونه قال  
سالم وابن قدامة وابن عوف وشمسان البيه والاوزاعي والثوري وابو ثوب والليث ومالك والشافعي قال الوجيز ان  
امام ما تب للسجدة فلا تراه الجماعة الثانية وان اتم بالاجماع واما اذا كان له امام ما تب وليس للسجدة نظر وفا  
فذهبوا كراهة الجماعة الثانية بغير اذنه ويصلون فيه افراد اخلاقا لا جود هو في ان يسجد وعظماء والحسن و  
الصفوي والظاهرية واخرون من المذنبين في الميسر وغيره جعل مذهب الشافعي مثل قول احمد وفي الأخيرة عن ابي  
يوسف انه يكره ذلك اذا كان القوم كثيرا اما اذا اقل واحد واحد او اثنين بعد ما صلى فيه اهله فلا بأس به وعن محمد  
ابن ابراهيم باسا بالكلية اذا اقل في المسجد على سبيل الخفية لا الذي والاجتماع وقالة الفتوى بركة كتابه اذا كان  
المسجد على عادة الطريق له فوم معين فلذا سبكت الجماعة عليه ولو صلى فيه غير اهله جماعة فلا خلاف الا عادة  
اذا لم يوجد واحده فان صلى فيه بغير اهله فليس بنسبة اهله ان اعتبر من يصل الجماعة وفي الميسر ما صلى فيه اهله  
ان اكثر من اقل ابو يوسف لا يراهم يصل الجماعة غير الموضع الذي صلى فيه الجماعة بغير اذان واقامة ذكره عنه  
الوريدي وغيره وان كانت الجماعة في مسجد ويكره ان يدركها في المسجد اخر ان شاء الله في سجدة واحدة وان شاذ  
لا يصح في جماعة فداي في مسجد او فضل الجماعة ويصل بذهب بصل الجماعة بادة فقلنا اذ قال الحسن البصري  
انه عليه السلام اذا غلبت الصلاة بالجماعة صلوا في المسجد قال مالك رضي الله عنهما في المسجد

صلواته

صلواته في ركعة واحدة لا يفتاد الا احييت **باب قضاء الغائب**  
اي هذا باب في بيان حكم قضاء الصلوات الغائبة وهو جمع فائتة من فائتة بغير الفاء والصلوات الغائبة من يقضيها  
وقعت عليها بعد الغائبة فقلت مرة كما عرفت في الشرح وهو مستعمل على وجه معنى الحكم ومنه وتخصي بذلك وقول  
ومنه قضاء حاجته والفتل ومنه فقضى عليه ومنه قاض اي قائل الوقت ومنه قضى عليه اي مات والانه ومنه  
وقضيت اليه ذلك الامر والمخفى منه ثم قضوا الى الصنع والتقدم منه قضا من سبع سنوات ومنه القضاء والقدر  
والصالح ومنه في حديث فاضا من علي بن بود واهم الى الصالح والقلب ومنه المحقق في ربه ونفا مناه والآداء ومنه  
فاذا قضيت الصلاة فانتقم في الاثر ما معناه السمع في القضاء او سماع الواجب مثل من عند المأمور وهو حقه  
والآداء تسليم عين الواجب بسببه الى سخطه هذا اختيارا ليس لامة السرخس عيازة في الاسلام البتة وفي  
الآداء اسم لتسليم نفس الواجب الامر والقضاء اسم لتسليم مثل الواجب به ثم القضاء يجب بالسبب الذي يجب به  
المصلحة لهذا جرح الامام الفقرة اذا قضاه في الاقامة وبصل صلاة الاقامة او بوا اذا قضاه في السفر وقيل يجب بسبب  
جد يد وقد عرفت في موضعها ولما كان المأمور به على نوعين اداء وقضاء وقد عرفت من الآداء السمع في القضاء كذا قاله  
الشرح قلت ينبغي صلاة للمؤمنين وصلاة للدارة ولما التماسية بين البابين فمن حيث وجوده وهو لا يركع  
فيهما ومنه قاسته صلاة فيه رعاية الادب حيث لم يقل من تركها لان ترك الصلاة لا يليو بحال المسلم ومنها  
لغزوات تحسنا لا ظن به وحمل الامر على الصالح لذلك في قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فان الحكم  
عنه مقتصر على النوم والنسيان لانه اذا ترك فسقا وبها توجب القضاء بالاجماع لكن المخرج من صاحب الشرح يخرج  
التحسين الصابرة والظن بالخير فضاها اذا ذكرها سوادا كانت في ثباتها او بعد رغبنا للنسب او عامدا  
به قال مالك والشافعي والفرق بين جيب لا يقضي المستور في تركها لان تركها من زلة او ما رواه مسلم عن النبي صلى  
عليه وسلم انه قال ان اراد احدكم عن الصلاة او عجز عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول اتم الصلاة  
لذكرى قوله لذكرى اي لذكر الصلاة من بها تليق فانه من عيان الملازمة لانه اذا قام اليها فقد ذكر الله فيها وانما  
خصص الشافعي في التام والظاهر في الذكر لذهب الا بوجوبها الذي هو من لوازم الوجوب فتوم اسفاه القضاء  
الوجوب فاما الشافعي بالقضاء من باب التيسير بالاذن على الاعلاء الذي هو المتعذر وقد مضى في وقت  
اي قدم القاضية على الوضوء لوجوب الترتيب على ما ياتي الان **والاصل** في هذا الباب ان الترتيب بين الغائبات  
ومن فرق الوقت مستحق اي واجب عند تأديه قال الشافعي والزهري وربيعة ويحيى بن ابراهيم والبيهقي ومالك  
احدوا سحن وعن ابن عمر رايده عليه وعند الشافعي مستحب اي الترتيب مستحبين واجب وهو قول طائفة ومن  
والى قول ومذهب ابن القاسم وسحنون ان الترتيب غير واجب ولا شرعي وفي الأخيرة وظاهر المدونة الوجوب  
والترتيب لقضاء الغائبات في المأخرة ومذهب الظاهرية عدم وجوب الترتيب واعتبروه بتمتصان ومذهب مالك ان  
الترتيب واجب كما قلنا ولكنه لا سقط بالنسيان ولا يضيئ الوقت ولا يكره الغائبات كذا في شرح الارشاد وفي شرح  
الحرم والصحيح المعتبر عليه من مذهب مالك سقوط الترتيب بالنسيان كما نطق به كتب مذهبه وعند ائمة  
تذكر القاضية في الوضوء منها ثم يرضى الغائبات ثم يصلي الوضوء وذكر بعض اصحابها انها تكون نافذة وهذا بعيد  
وجوب الترتيب ولو اجتمعت الغائبات وجب عليه الترتيب مع الذكر ولا فرق بين فليها وكثيرها الا ان يضيئ  
الوقت فعنه وروايتان كفا في الحلية لان كل فرض اصل بنفسه فلا يكون شرطه غيره فاذا كان الترتيب وشا















عليه ادام العفو

٤٠ الفقه

Engels.







سجد فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل السلام وبعد السلام في الواضع التي سجد فيها عليه السلام بعد السلام وماذا  
من السيرة في قول الرازي سجد له قبل السلام ابدأ فلهذا الظاهر لا يسجد للسبح الا في الواضع التي سجد فيها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط وغير ذلك فكانت قريشا التي به وان كان قد سجد عليه في الواضع التي سجد فيها  
الله صلى الله عليه وسلم خمسة احدى اتم اثنين كما جاء في حديث ابن مسعود وان في سجدتين كما جاء في حديث  
ذي اليمين والظاهر ان سجدتين ثلاث كما جاء في حديث ابن مسعود وان في سجدتين كما جاء في حديث  
ابن مسعود والظاهر ان السجود على السلام كما جاء في حديث ابن مسعود وان في سجدتين كما جاء في حديث  
نظام ثم يشهد ثم يسلم اي بعد ان تشهد اخر صلاته يسجد سجدتين ثم يشهد ايضا ثم يسلم مرة واحدة قال ابن مسعود  
والشعبي والثوري ومجاهد والليث ومالك والشافعي واحمد واسحاق وقال ابن سيرين وسعد وحماد  
وبن ابي ليلى ولا تشهد وقال الثوري والزهري وعطاء وطاووس وسريسة يسجدتين السجود تشهد ولا السلام  
فقال الله تعالى عنه يسجد قبل السلام لما روي في ابيه عليه السلام سجد السجود قبل السلام  
بن مالك ابن يحيى اخرجته الآية الستة معهم الله واللفظ لا يثبت في الحديث النبوي عليه السلام سجدتين في سجدة واحدة  
الاولين ثم يسجد في سجدة واحدة ثم يسجد في سجدة واحدة ثم يسجد في سجدة واحدة ثم يسجد في سجدة واحدة  
يسلم ثم يسلم ولا تشهد في سجدة واحدة ثم يسجد في سجدة واحدة ثم يسجد في سجدة واحدة ثم يسجد في سجدة واحدة  
عنه اخرجته ابو اورد ومن ما جاء عنه من ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسجدوا بعد السلام  
مسند وعند الرازي في مصنفه والطبراني في معجمه وروى في ابيه عليه السلام سجدتين في سجدة واحدة  
هذا الحديث رواه ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم في سجدة واحدة  
فصل في ركعتين فقام ثوبا في اليد ثم نزل في الصلاة باربعين ركعة ثم نزل في الصلاة باربعين ركعة  
وسار ما بقى من الصلاة ثم سجد سجدتين وهو السجود التام وفي هذا الباب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
عنه اخرجته سلمة عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات فقام رجل فقال له الحارث بن  
له صفة فقال اصدق هذا قال نعم صلى الله عليه وسلم ثم سجد سجدتين ثم سجد سجدتين ثم سجد سجدتين  
الترمذي عن زبارة بن علقمة قال صلى الله عليه وسلم في ركعتين في سجدة واحدة ثم سجد سجدتين ثم سجد سجدتين  
فما فرغ من صلاته وسلم وسجد سجدتين السجود فلما انصرف قال راي رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع كما صنعت فكان  
الترمذي حديث صحيح عن ابن مالك اخرج الطبراني عن محمد بن صالح عن علي بن عبد الله بن عباس عن ابي بصير عن ابي  
الشرين ما جاء في حديثه بعد السلام ثم انشأ البيهقي ما قاله الى ما لم يمتنع الا كما ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصنع وعن عبد الله بن ابي بن عوف عن ابي عبد الله بن عباس عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الله بن الزبير بن العبد يسلم في الركعتين ثم قال فيسجد به القوم فضلي بهم الركعة ثم يسلم ثم يسجد سجدتين قال ثابت بن  
عباس بن عثمان بن عفان عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الترمذي في الصلاة وروى في الركعة السجدة كسجد سجدتين اي في ركعة واحدة ثم سجد سجدتين ثم سجد سجدتين  
شوطا شيعتين ثم انشأ فقام ثوبا في اليد ثم نزل في الصلاة باربعين ركعة ثم نزل في الصلاة باربعين ركعة  
الحديثين الذين ذكرهما في حديثه ان حديث الشافعي في حديثه ان حديث الشافعي في حديثه ان حديث الشافعي في حديثه  
يبدأ بدخول في سجدة بعد السلام قال الشافعي في كتابه في الصلاة انما تعارضها اعلان عنه عليه السلام

والجانب

فكنا

ركنا ما جابنا فقلت انما عليه السلام السلام من المعارض وهو يعني قوله المصنف فيقول التسليم بغيره عليه السلام  
وهو قوله عليه السلام لكل من سجدتان قلت فيه نظر لان الاحاديث قد وردت في السجود قبل السلام من قوله عليه  
السلام منها حديث ابى سعيد الخدري رضي الله عنه في حديثه اخرجته سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
شك احدكم صلاة لم يدرك ما صلى الا او اوجها فليطرح الشك وليسجد سجدتين ثم يسجد سجدتين ثم يسجد  
ان يسلم منها حديث ابى هريرة اخرجته الامة الستة عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان احدكم اذا قام يصلي  
جاء الشيطان فليس عليه حتى لم يدرك ما صلى الا او اوجها فليطرح الشك وليسجد سجدتين وهو ما مر في حديثه ابو اورد ومن  
ما جاء وهو ان يسجد قبل التسليم يعني لفظ الجلالة يسلم ثم يسلم وسجدتين عن ابى هريرة بن عوف رضي الله عنه في حديثه اخرجته  
الترمذي ومن ما جاء عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان احدكم في صلاة لم يدرك ما صلى الا او اوجها فليطرح  
قال البيهقي في كتابه في حديثه اخرجته سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه اخرجته سلمة  
والسجدة سجدتين قبل ان يسلم قال السجدة سجدتين في حديثه حسن صحيح وقال البيهقي في المعرفة وروى عن الزهري انه  
اخرج في صحيحه بعد السلام واستدل انك في حديثه ما رواه في حديثه عليه السلام سجدتين في سجدة واحدة  
رواه الشافعي في سنة وقال وصحبه عا وبن شاذان في حديثه اخرجته سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقال الطبراني في صحيحه اخرجته سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه اخرجته سلمة  
وقال الشافعي في صحيحه اخرجته سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه اخرجته سلمة  
سجدتين في سجدة واحدة ثم يسجد سجدتين ثم يسجد سجدتين ثم يسجد سجدتين ثم يسجد سجدتين  
جعل الاجابة على التوسع وجواب الامرين فان قلت قالوا المراد بالسلام في الاحاديث التي اوردت في السجود في السلام  
هو السلام على النبي صلى الله عليه وسلم في التسليم او يكون اخرجته سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقال حديثهم قبل السلام يكون على سبيل السجود ويجوز حديثهم على السلام المعهود الذي يخرج به من الصلاة وهو  
سلام الصلاة ويطلق ايضا عليهم على السلام الذي في التسليم ان سجودا لم يكن الا بعد التسليمين اتفاقا  
قال الاكل في هذا الموضع اخرجته سلمة في حديثه اخرجته سلمة في حديثه اخرجته سلمة في حديثه اخرجته سلمة  
في الحديث انما يقتضي ان لا يحد حاشا من الجلالة في ما رويها والقول في هذا القول في هذا القول في هذا القول  
القول عند حاشية الفعولين الاعتراف ان في انه لم يرد من هذا الذي ذكره الترمذي في حديثه اخرجته سلمة  
اذ لا ما يصحح عليه يصحح حجة وقول الرسول عليه السلام من ان النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه اخرجته سلمة  
يقضي المساواة والمعادنة بين القولين في كل ركعة والقول وضعف القول لما ثبت المعادنة بين القولين في كل ركعة  
في القوة اخذنا بالقول لانه يشهد لنا فعلنا به وقولهم ان المعادنة اذا وقعت بين الحديثين بغير ما احدثنا  
يكون ذلك عند عدم الحاجة فيما فرغنا ان كانت الحاجة فركعتا فلا يحتاج سجدتين الى المعادنة وهذا لا يكون انكرنا  
يؤثره بقدر العود واجيب عن ذلك في ان ما قلتم انما لم يرد ان لو قلنا بترجيح القول ولا نقول به بل نقول  
لما خاضنا حديثنا فقلنا وجعلنا انما هو الوجه في الباب وهو حديثنا القول قلت في هذا لان حديثنا ايضا عام  
كما ذكرنا في الباب اذكر ان ما جعلنا الاحاديث على جواز الامرين ايضا حديثه في الحديثين مشوخ وفي الامور  
نا ورواه الله في الرواية دخل في صلاته عليه السلام في سجدة السجود وعابن السلام بعد من فروي ذلك  
كان - وذلك سنة عليه السلام لبيان الحديث قبل السلام لا لبيان السنون ولا ان يسجد السجود في ركعة فيكون عن

الترمذي











لأن ظاهره منافق ولا يصدق إلا بعد هذا العهد بعضه على السهم من المصنف وقسمه بقوله وأثبت ليس بموجب لأن المصنف هو الحسن  
 عليان في زمانهم أن التعقيب لا يخرج من الميراث كالمصنف وأجاب الأثر بكيفية الميراث وجوبه أنه إذا سعى عنه إبان قيام الميراث  
 ثم عاد إلى السهم بدله من ميراث السهم لذلك الواجب لأنه كان يجب عليه أن لا يؤثر الركن وهو القعدة الأخيرة فلا يبقى  
 ترك الواجب فليس فيه نظر أيضا لأنه لا يدل على خطأ ما ذكره من ظاهر لفظ المصنف إلا من قربة تدل على ذلك والأوجه أن  
 بقاؤه القعدة الأخيرة فرضه لكنه ما فرق ذلك إذا أشار إليه فيما سبق وأجابه عما سألنا عنه إلا أنه إذا قام  
 في الخاصة بعبارة القعدة ما لم يقصد بها السهم ويسجد للسهم ولا يعيد صلته فعله ان اتصالها بالركعة الأخيرة  
 واجب وقد أشار إليه ههنا فلا يترفع الإشكال إلا إذا وكل كلامه على السهم والمطابق لكلامه على هذا الذي عرفنا  
 أعرض عن حل محل السهم وفي النهاية والأوجه فيه أن يحل كلامه على رواية الحسن عن أخيه فإنه يجوز الصلاة بدون القعدة  
 الأخيرة وذكر الأثر أن هذا لما يتحقق إلا أن المصنف ذهب إليه لظاهر المذهب خلاف ذلك وهو أن الصلاة  
 بعد ما ذهبه فلا لاك ولا واجب بأن المراءى تأخيرها لقيام الخاصة فإن قلتنا جاز في تركها جاز في تركها لأن الركن  
 بوجوب السجدة قلته في جواب بعضهم نقله صاحب النهاية ونقل عنه لا كمن نظر فيه بما عاينه أنه إذا حقيقته الترتيب  
 في غير ما لو لم يده انت خير فيها ألم لم يعم من الحقيقة في المراءى وهذا الخطأ أيضا للفرقة هذا قلنا لأن يقول يعود  
 الجمع بينهما عند اختلاف محل صد السجدة لأن الواجب عن الثاني أن قرأ السجدة في القعدة الأولى فيها اختلاف  
 هل هي سنة أم واجبة فالمصنف والكاتب راها سنة وأما ذكر أنها عينا واجبة على قولين يذهب إلى الوجوب وعن الثاني  
 أن المستحيل اجتماعهما معين وهو ما يعضد الزائدة إلا أن يقول القارئ قبل السجدة الظهر والركعة من الرابع ومنها  
 أي في ترك قرأ السجدة القوت والسجدة وبكبريات العيد **سجدة السهم في العصر** وجوب سجدة  
 السهم في هذا الشيء هو الصحيح وأحضره عن جواب القياس في هذه الأشياء حيث لا يجب فيها شيء كما في ترك النساء والقوت  
 وقال لا كذا قوله الصحيح احتراز عما قيل في السجدة في القعدة الأولى سنة وقال لا تأمينا فاقيد الصحيح احتراز عما  
 قاله القاضي إمام أبو جعفر لا يستوي ضرورة أنه إذا قرأ السجدة في القعدة الأولى سنة فقال صاحب الذم أن الصحيح  
 احتراز عن جواب القياس السجدة سنة وكذا في الاستسقاء ثم قال ذلك جواب الاحتسان أنه واجب فلو لم يخل  
 مستفوق على السجدة المصنف والأوجه الاستدلال الذي ذكره على ما ينبغي على المصنف في المحيط قال الكرخي الطحاوي  
 وجعلنا نحن من القعدة الأولى واجبة قرأ السجدة فيها سنة عند بعض النسخ تجدوه لا يصح عند بعضهم واجبة  
 وهو الأصح وقراءة السجدة في القعدة الأخيرة واجبة بالاتفاق وقال الاستسقاء في ذلك احتراز أيضا عن أحدي الروايتين  
 عن أبي يوسف في ترك قراءة السجدة في القعدة الثانية لا يجب السجدة رواية عنه كذا في جامع فأنجحات ولوجوه إمام  
 فيما ينبغي يعني عينا سجدة الجهر لغيره الظهر والعصر أو حاققت فيما يجزئ جاز أيضا على صيغة المجهول نحو صلاة التراويح  
 والعشاء والصبح بلزمه سجدة السهم أي يلزمه سجود السهم لأن الجهر في موضعها والخاصة في موضعها من  
 الواجبات كولاية النبي عليه السلام عليها خير مما يلزمه السهم وقال الطحاوي لا يجب السجدة في الجهر والمخافة  
 لأنه لم يتركها ترك المقصود في الحال وإنما تركه صيغة وقال مالك وأحمدان جازية موضع الإسراء يسجد للسهم وحده المصنف  
 وأن أسرى موضع الجهر سجدة الإسلام ومن أحمدان يسجد تحن وأد تركه فلا بأس في اختلاف الرواية في مقدار المقدار  
 وفي بعض النسخ والعشيت بالواو وهذه أصح ما اختلفت الروايات عن أصحابنا في مقدار ما يغني به السهم من الجهر  
 فيما ينبغي إلا أن يخاف فيما جهر فذكر مالك الجليل عن ابن سنان عن حمزة قال إذا جهر أكثر لفظة يسجد ثم رفعه فقال

المختصر

[illegible]

ألفا جيتو مقدر























ذلك الموضع وان كان يعرض له كثر الا يلبثت اليه وكذا لو شك انه كبر لا فلاح فالكأن اول ما عرض له استقبله  
وقوعه ونحوه على وجهه ثم قال لا بد من صلاة على وجهه ولو لم يضره غلب على ظهره صدقه عليه السلام  
التي فيها قام المسبوق في قضاء ما سبق ثم ذكر الامام ان عليه سجدة التلاوة فهاهنا فسيدها فان عاد المسبوق الى سجدة  
تعددت صلاته وان سقى سجدة واحدة ففيها دهرها بستان وفي الروضة فالواجب على المسبوق بعد سلام الامام القعود  
ولا يقوم الى قضاء ما سبق حتى يوحى من الامام ما بعد صلاته من الاعتراف والكلام والشرع في صلاة اخرى قال في هذا  
اذا قال في السجدة الاولى اللهم صل على محمد وآل محمد وعن النبي خيفة اذا اراد حذو السجود ولو زاد سلا وقال  
الامام ابو بصير انما ينبغي ان لا يركع على سجدة واحدة على وجهه ولا يركع على سجدة واحدة على وجهه ولا يركع على سجدة واحدة على وجهه  
مجهود السجود بالصلاة على النبي عليه السلام ولو اذناه الكتاب قبل التمسك بركنه السجود بعد الصلاة  
صلاة المريض من اي هذا باب في بيان احكام صلاة المريض وهو قيل يعني فاعلم من روى من باب على وجهه قال في قوله  
المريض المستقم قلته هو ضعف القوي وترا في الامام وفي البداهة الامانة في صلاة المريض من باب انما في الفعل الثاني  
او الى قوله كثر الخسبة وانما سأل كثره جرح زيد لا يندمل ولا يستفاد في جرحه رجع لا يندمل جرحها ذلك  
ينبغي ان يتبين المعنى الاول ان المعنى الصلوة الصادقة من المريض والمريض فاعلمها وموجودها خلافا جرح زيد لان  
الروح لا يكون نظير لان المريض يعني المريض كما ذكرنا ثم المناسبة بين البيتين من حيث ان كلا منهما مشتمل على  
نوع من العوارض الناصية وكون قدم باب السجدة وكثرة وقصده سأل الحاجة الى بيان ان اوله في قوله صلاة مع  
تقريبها جاز في اول سجدة السجود في هذا قدر الامكان **ادام الله** المريض عن القيام بان يلقه بالقيام  
من روم ولم يرد هذا الى الصلاة بحيث لا يمكن القيام بان يصير مقعدا بل بحيث يقدر على القيام الا انه يضعفه ضعفا شديدا  
او يجد وجعا كذا في الحظ وقيل بجواز قيامه سقط من ضعفه او دوران راسه وقيل بحيث ان يصير صاحب راسه وقيل ما  
يبيح الاطرافه وقيل ما لا يبيح التبريد وقيل ما يجوز عن القيام بجرحه واصل الاقارب ما ذكرنا ان كلاهما ان يلقه بالقيام  
حذر كذا في قوله كثر الخسبة في ثمانية اوجه الظاهرية وعليه التوجه وعن ابي جعفر الطوسي لو قدر على بعض القيام ولو في  
آية او تكبير يقوم ذلك القدر واذ اعجز وان لم يفعل ذلك خفت ان تعسر صلاته هذا هو المذهب والجمهور عن انما  
خلافا وكذا اذا عجز عن القعود وقدر على التكبير والاستناد الى اشياء او حائط او سادة لا يجز به الا ان كان كذا في السجدة  
لا يجز به خصره في ثمانية اوجه فاعلم ان قدرته على الوضوء بعينه كقدرته بنفسه فكذلك في سبوط شيخ الاسلام  
والفرق بين هذا وبين الصوم فان المريض اذا كان قادرا على الصوم في بعض اليوم لم يجز له الا يصوم اصلا وهيئة يصلي بها  
بقدر ما رآه لنا اظنه اخر اليوم لو كان فعله معتد به في اول اليوم فلا يستعمله وفي الصلاة قيامه فاولها في معتد به  
كان فعله في اخرها وفي الحظ والحيث لم تكلف المريض اليها عجز عن القيام قيل لا يخرج مما عرفت الركن والاصح ان  
يجز لان الفرض القدر على التمسك والتمسك عليه القوي صلى فاعلم ركع وسجد فاعلم ان عليه على التمسك  
المريض بركع وسجد ايضا خلافا لان سجدة واحدة او سجدة واحدة **ادام الله** قوله عليه السلام لو كان من حصصه صلى الله تعالى  
عليه صلى الله تعالى فاعلم ان لا يستطع فاعلم ان لا يستطع فعل الخسبة في باب هذا الحديث اخرجه الجماعة الاسلاميون عن  
بن حصين كذا كانت في اول سيره فالتسليم عليه من الصلاة فاعلم ان لا يستطع فاعلم ان لا يستطع فاعلم ان لا يستطع  
فعل جرحه في السجدة لم يستطع فاستلوا لا تكلف الله تعالى قضاء الا وسعها وفي رواية اخرى في قوله تعالى لا تكلف الله تعالى  
قال كان في الناصور فالتسليم عليه لم يدرى انما هو في قوله تعالى لا تكلف الله تعالى وقيل انما هو في قوله تعالى لا تكلف الله تعالى

فمعدة

وفي علة عدت في باقي العين تستحق فلا تقطع بقدر انما في قوله تعالى لا تكلف الله تعالى وقيل انما هو في قوله تعالى لا تكلف الله تعالى  
والابن سوري الباء الموحدة على عدت في المقعدة وفي اصل الالف ايضا ويجمع على بوا سيرة في لفظ يسور او قيل في الوزن  
وقيل لا يسور الا اذا جري في التفتيح افراد عروقه من داخل الخرج وفي العرب الباء بسور فحة عدلة فلا بد من  
لان الطاعة بحسب الطاعة اي بحسب القدرة قال الله تعالى لا تكلف الله تعالى نفسها الا وسعها قال في القدر  
رحمة الله فاعلم ان لا يستطع الركوع والسجود او ما اياها ايما اصلها بالتمسك وكذا ما بين يعني فاعلم هذا  
كلام القدوري فانه قال فان لم يستطع الركوع والسجود او ما اياها وجعل السجود والخضوع من الركوع ولم يعرض انه يوحى بيا  
او فاعلم انما المصنف رحمه يوحى فاعلم فان قلت اذا قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود ينبغي ان لا يستطع  
عنه فرض القيام ويصلى قايما بالركوع والسجود وهو قوله تعالى في حديث عمر بن الخطاب بن حصين فان لم يستطع فاعلم انما  
المكروه القيام الى المقعد بدلا من الركوع والقيام قلت جاز السجدة في سجدة على يسير سجد في سجدة على يسير سجد في سجدة على يسير  
ما اذا كان قادرا على الركوع والسجود حال القيام بدليل انه ذكر لا بما احال يصلي على الجنب فدل ان المداوم على القيام  
القدرة على الركوع فان قلت في اي حديث عمر بن الخطاب في حديثه يقول بدليل انه ذكر لا بما احال الى اخره فان قلت  
لم يرد صفة القعود كيف هي قلت قال صاحب الحققة واختلفت الروايات عن اصحابنا في انه كيف يقود فروي بمحض  
اليخسبة انه يجلس كيف ما شاء وروي الحسن بن ابي حنيفة انه اذا اتم الصلاة يتبعه واذا ركع فيفترش رجله  
البصري ويجلس عليها وعن ابي يوسف انه يشرح في جميع صلاته وعن زرارة انه ان يقترش رجله اليسرى  
في جميع صلاته والصحيح رواية محمد بن عبد الرحمن بن يسير عنه الاركان فقلت سقط عنه الحديث او لم يرد  
سنة ايلان الابن ابنا الركوع والسجود فاعلم ان سجدة هذا الرجل الذي لا يقدر على القيام والركوع والسجود  
جعل سجوده الخسبة من كونه اي واطا لانه اي لان الابن فاعلم انما اي مقام الركوع والسجود فاعلم  
حكمهما اي فاعلم انما ركع الركوع والسجود وهو ان السجود يكون الخسبة الركوع فكذلك في الايام ولا يرضى الى جرحه  
يسجد عليه لا يرضى على صفة الجرح بل في قوله تعالى لا تكلف الله تعالى نفسها الا وسعها قال في قوله تعالى لا تكلف الله تعالى  
لعله في قوله تعالى لا تكلف الله تعالى فاعلم انما سجدة هذا الرجل الذي لا يقدر على القيام والركوع والسجود  
فروى الله تعالى عنهم فحدث جابر اخذه البخاري في سجدة واليه يعني في قوله تعالى لا تكلف الله تعالى نفسها الا وسعها  
وحدث ابو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم عاده في بيته فاعلم انما سجدة هذا الرجل الذي لا يقدر على القيام  
عليه وفيه وقال صلى الله عليه وسلم ان استطعت الا قام ايما واجعل سجودك الخسبة من ركوعك وقال ابو الزبير عن جابر  
رواه عن الثوري الا ابو بكر الخسبة قال النبي صلى الله عليه وسلم عاده في بيته فحدث جابر اخذه البخاري في سجدة واليه يعني في قوله تعالى لا تكلف الله تعالى نفسها الا وسعها  
به وهذا لا يجز ان يكون في سجدة من سجدة ويجز ان يكون في سجدة من سجدة على الارض وحديث ابن عمر اخرجه الثوري  
في مجرى عن طارق بن شهاب عن ابن عمر قال عاد النبي صلى الله عليه وسلم رجلا كان اصحابه من يضا فذكره وان فعل ذلك  
ايان رافع الى جرحه شيئا يسجد عليه وهو يحض راسه اي والمحال انه يحض راسه **ادام الله** قوله تعالى لا تكلف الله تعالى  
الذي هو الفرض يعني لا يارب في حقه في الاصل يكن للمؤمن ان يفتح عودا او سجدة يسجد عليها وفي الباب  
يكون سجدة وسجدة صلاته ان وجد فيه عجز راسه وان لم يوجد لا يجوز له ان يفتح عودا او سجدة يسجد عليها  
فيلها وبها وهي الاصح في السجدة بقاء صلاة لا يارب الا بوضع الراس وحده فاعلم انما سجدة في سجدة  
على الارض سجدة عليها جازت لما روي الحسن بن ابي حنيفة في حديثه في قوله تعالى لا تكلف الله تعالى نفسها الا وسعها

ادام الله



دینی

آن یصلیٰ

وهو الثالث الرابع البت اذا وضع على النصف لقصد ولا ينافيه فيه الاصحاب لكن قد اختلفوا على قتله الفاسد الاصحاب  
في حادثة الصلاة عليه بنحو يستقيم على قتله كما هو المعروف بين الناس من السادة والابناء في المذهب يضع على جنبه الايمن  
ووجهه الى القبلة ثم لما وسماء قبل اراده حديث عن ابن حنبل الذي ذكره في اول الباب م الا ان الاولى  
هي الاولى عندنا لان الاولى يقع الغرض بمعنى الاخرى ولا جد ولا ينافي في بينهما الغرض ثابت الاول واراد به الاستسقاء  
على الظاهر فان قلت كيف وجه الثاني والمذكور من الاستسقاء على الظاهر يذكر في مكانه هذا وجهه حاله ذكر بالثاني على ان  
الغلبة ويجوز ان يكون على تأويل الرواية الاولى وجعله السفن في مزاب المزاجية خطأ فلا حاجة الى الفكر وانما يدل  
المذكور احد وفي بعض النسخ الاولى بالضم يند على الاولى بالفتح وعلى هذا نسخ الاكل خلافا لما نص في فان عندنا هو  
في كما ذكرنا لان اشارته المستقيمة نحو الوجه هذه اشارته الى وجه الحقول اراد ان المستقيم على قتله الاول  
يرفع ايما به الى الكعبة وقد علم ان شرط المصلي ان يقبل الى القبلة والصلاة بالايما ماله فعل عند الايمان والايمان انما يقع  
في الكعبة ما قلنا الا ترى انه لو حققه لذلك لمحو وانما الى القبلة وعلى ما قاله الحنفية لو حققه كان الياسر الكعبة  
واشارة المضطرب على جنبه الى الجان فدمية فيكون توجه البدن الى الكعبة والشرط او الصلاة الى الكعبة لا لا بد  
بدون الاداء فاحتمل ان الظاهر الوجه بدله كما في البت ونحن الى التوجه عليها وهذا اولى وقال الاكل في هذا الموضع  
لنا فانما حديث عمران بن حصين وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في حادثة جازا العمل بكل منهما الا ان  
ما ذكرنا في الاول لان العقول يعني فان اشارت المستقيمة الى اخره قلت لم يبين هو حديث بن عمر صلاة في اخره وكيف قال  
ولما نفاض حديث عمران وحديث بن عمر في حديث ابن عمر واه اليه يبين عن نافع عن ابن عمر ان يرضي المستقيم ولا  
يسلم لما روي بينهما فان في حديث عمران ايضا فان لم يستقم فليس عليه واه السامي كما ذكرنا في قول صاحب الدرارية  
وحديث عمران تحت ما رويته اعني حديث بن عمر في العمل بالحكم اولى قلت هذه الدعوى انما تقع اذا لم يكن يوجد  
عمران ذكر الاستسقاء على الفناء والحال انه قد ذكر فيه ثم كلاهما يساويان فلا تصح دعوى كل واحد من الاكراهين  
الديناستين انما احبنا انما اول حديث عمران بن حصين وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان لم تستقم فعدا وعدا وعلى هذا ذكر  
الصف والشيخ السامي في مسان اخر الحديث فان لم تستقم فعلى الجنب ثم احب انما كان هذا ان معنى قوله عليه  
السلام فعلى الجنب اي ساقط على الارض المستقيمة ساقط على الارض فقلت هذا ليس بدلالة بل من التكرار في الحديث  
بلافايدة فافهم الكلام الوجه فيه ان بلغا ان واحد من المدين يد على جوارفنا لواله وما قلنا عما في الباب ان احبنا  
سجوا صورة الاستسقاء على الفناء المساعدة العقل اليه كما ذكرنا في الباب مرجع عن هذا وجه صلاة  
اي يجمع اشارته الى الكعبة تنادي الصلاة فان لم تستقم الايمان راسه اخرت عنه اخرت الصلاة عن  
هذا الموضع عند عدم استطاعته على الايمان راسه وسجى الكلام فيه مفصلا فلا يوجب بعينه ولا يقبله وفيه  
والحققة والفتنة عند الحسن بن يقبله وبما حجب به ويعيد ولا يحجب به اي لا يوجب ايضا حجب به  
خلافا للفرقة الله فعند يوجب بعينه وحاجبه بقلبه واصل ان المريض اذا اجتمع عن الايمان بالراس هو سلم في  
الايمان بالبعينين والمجايبين ام لا ولم يذكر هذا عندنا في ظاهر الرواية ودور عن الجنبية في غير رواية المصنوع لانه قال  
لا يوجب المريض بمجايبه ولا يوجب بعينه ولا يقبله في الصلاة وهكذا روي عن ابي يوسف والشافعية وعنه عن ابن عمر عن الحسن  
انه قال لا يوجب بقلبه ولم يذكر المجايبين والعينين وعن سفيان بن عيينه في المجايبين ولا يقبله من الراس فان عجز في المجايبين  
فان عجز في بقلبه وقال الحسن بن زياد ولا يوجب بعينه وبما حجب به ولا يوجب بقلبه كذا ذكر شيخ الاسلام خاخر اراده في











عليه فائدة بالفاقة

[illegible]



والمحافظ ذوالقعدة

[illegible]











وهذا الذي قاله صاحب الهداية لانه لما سلم ان هذا السجدة رجب عليه ان يقول بدم وجوب السجود  
الساجد خارج الصلوة لانه قد ثبت من استدلنا ان تصرف المحرم في الصلاة لا يحل له فيكون هذا المحرم بالنسبة الى من وجب  
في حقه هذه السجدة غير محرم لان الاول مستلزم من قول العزم وان في قول الوجوب فافهم لانه لم يثبت في قسم  
هذا تحليل الصبيح اي في حق المفسدين والامام وهما من هذه السجدة المحرم لان الاول مستلزم من قول العزم فافهم  
اي فلا يجزى ولا يجوز غيرهم فلا جزم يجب السجود بقراءة المفسدين على خارج الصلاة وان صعدوا ثم شؤوا  
لما لانهم في الصلاة من رجل ليس بهم من المفسدين اذا سمعوا اية السجدة من الرجل خارج الصلاة  
لم يسجدوها في الصلاة لانها اي لانه هذه السجدة ليست بصلية بل هي من الاعمال هذه الصلاة لان افعال  
الصلاة اما واجب او غير واجب واما السجدة التي يجب فلا يوجبها في الصلاة وسجدوها بعد الصلاة اي بعد  
الصلاة يعني بعد فراغها التحق سببها هو السماع من ليس بمفسد ولو سجدوها في الصلاة لم يجرم لانه اي لان  
السجود ناقصة بل كانت النبي لانه لم يوجبها من الصلاة فيها وقد وجبت السجدة كاملة فاذا فعلها  
ناقصه فلا يشاء في سببها اي بانها ناقصة الكمال لان ما وجب كاملا لا يباين ناقصا فمما لا يوافقها اي  
قال المصنف وانما السجدة التي يجبها في الصلاة لتقرر سببها وهو السماع من غير مفسد ولم يبعد  
الصلاة لان مجرد السجدة لا ينافي احرام الصلاة لان سجدة الملائكة عبادة والصلاة لا تنافيها فصار كمن اتى  
سجدة زائدة فطوعا فلا تفسد الصلوة وفي النوادر انه يفسد اي ذكر في النوادر مراده من جماعة عن ابي  
خليفة واي يوسف انه انما السجدة بفساد الصلاة وقوله بفساد بضم الباء من الاضداد لانهم لا يوافقوا  
فيها اي في الصلاة ما ليس بها وذلك انهم استعملوا في الصلاة شيئا حله ان يصعد بعد الصلاة فصار  
ناقصين صلاة من كان صلى الفل في حال الفرض وقيل هو قول عبد اي قال بعضهم الذي ذكر في النوادر هو قول  
عبد وفي مسوطة خوارزمية ذكر الفساد على قول عبد ثم قال في الصحيح ان انفسد الصلاة عند التكلم قال هكذا قال  
على العمى يقال قوله بوجوب القيام وما ذكرهنا وهو وجوب السجود لا استحسان بانه على ان زيادة ما دون الركعة لا  
يفسد ما عندنا وعلى قوله زيادة السجدة بفسادها وهذا الاختلاف بناء على اختلافهم في سجدة الشكر فبعد عبد  
السجدة الواحدة عبادة مقصورة ولهذا حكم بان سجدة الشكر سنة فتقصده لسروعة في واجب قبل المكال  
الفرض وعند ابي حنيفة واحد الروايتين عن ابي يوسف انها غير مستوية والسجدة الواحدة بمنزلة الركعة وفي  
كونها ركعتان ان الصلاة غير مستقيمة عبادة وفي المختلف وملق البرجاني في ابي يوسف مع عبد في سنة وسنة  
سجدة الشكر وفي قاضي خات عن ابي يوسف روايتان فيها فان رواها الامام وسجد بها رجل ليس معه في الصلاة  
قد جرحه بعد ما سجدها الامام لم يكن عليه ان يسجد بها لانه ما رددت كما لو رددت ركعة في الصلاة اي ما رددت  
الركعة رددت ركعة السجدة بادران التي رواها الامام فيها لانه ما رددت كما لو رددت ركعة في الصلاة اي ما رددت  
لما تعلق بالفرد وقال شيخ الاسلام خوارزمية ذكره زبادات الزبادات انه لا يسقط عنه ما لم يسجد بها الامام وسجد  
بعد الفرض ثم رادوا ان ركعة في فوات الصلاة لا يفي بسلطان ثم هذا الذي ذكرنا فيما اذا ركب الامام في  
تلك الركعة كما ذكرنا اما اذا ركعه في الركعة الاخرى قبل بطلان سجدة الامام في الصلاة قال الامام العتافي  
واشبه في بعض النسخ الى انما يسقط عنه لانها صارت سجدة فان كانت بشكل على هذا هو ادراك الامام في الركوع  
في صلاة العبد حيث لم يصبر مدركا تلك الركعة وبقي بالتكليف في حال الركوع خلافا لابي يوسف فقلت لا مصلية

جسسه

جسسه ان كلما لا يمكن ان يودي به في الركوع او الركعة فيادراك الامام في الركوع يصبر مدركا تلك الركعة وما يتعلق  
بها كلما يمكن به انه يودي فيها فيادراك الامام في الركوع لا يصبر مدركا اليه وفيها الادراك يمكن فانه تلك السجدة  
من افعال الصلاة كما يجري فيها النيابة قلت لا نسلم ذلك لان الفعل اذا وجب بسببه يجري فيه النيابة والسبب  
هو الظاهر وان دخل معه قبل ان يسجد بها اي وان دخل مع الامام قبل ان يسجد الامام سجدة لثلاثة سجدة  
سعة اي سعة الامام لانه اي لان هذا لا يحل له لم يصبر مدركا اي سجدة الملائكة من الامام سجدة  
سعة اي كانت عليه ان يسجد بها لوجوب السبب فافهم اي في هذه الصورة قد سمعها من الامام فان  
ان يسجد وان لم يدخل معه سجدة اي لم يدخل الرجل مع الامام في صلاة تسجد بها هو خارج الصلاة  
لتمحق السبب وهو الملائكة الصحيحة او السماع لثلاثة سجدة على اختلاف الساجد وقال مالك لا يسجد  
لان السماع ينافي الثلاثة وهي وجدت في الصلاة فكانت صلاة يودي خارجا قلت السماع وان كانت بناء  
على الثلاثة ولكن الوجوب بالسماع فان قلت الصحيح ان الثلاثة سبب في حق السماع وكانت في الصلاة فكانت السجدة  
صلاة يودي خارجا قلت ما اختلفوا في ان السماع سبب في حقه او الثلاثة فقد راد انما خارج الصلاة  
احتياط فان قلت ينبغي ان لا ينافي الامام فيما اذا لم يسجد حتى يشرع لان ما وجب الصلاة فيه فقلت صارت صلاة  
بالاقتداء والاقتداء تأني في جعل غير الواجب واجبا في جعل الواجب غير واجب فان الفقرة على ما سلكنا من  
واجبة للسافر وواجبة بالتميز بين واجبة وكذا لو تحرم الاربع فقلت يلزمه ركعتان وهو الذي يحصل في الظاهر  
لان الاربع حتى لو اقتصرت بغير الاربع وذكرنا في شرحه للجمع ليس للثلاث وفيه ان ركعة الواحدة صلاة يودي للملائكة  
في ذلك رابع لان سطل السماع هل يوجب السجدة في الصحيح انه اذا قصد الاستماع سجدة ولا فلا فكذا راد والمسلمة  
في الجمع بصحيفة لا يفيد خلافا وكل سجدة وجبت في الصلاة فلم يسجد بها فيها لم يقص اي لم يقصه والقضاء  
بالي في جوب الادراك فقله تعالى فاذا قصدت الصلاة اي فاذا اذنت خارج الصلاة لانها صلاة يودي  
للاصلاة واعترض عليه بان هذا خطأ لان ثابت في السبب والصواب ان يقال صلاة كما يقال في  
السبب الى المرفة ذكرية واجاب صاحب الدرية عن هذا بان هذا خطأ مستعمل فيكون خبر من صواب مستعمل  
ورضى لكل يترك هذا فاجاب بقله قلت كيف يكون الخطا خبر من الصواب وهذا لا يقول به احد والصواب ان  
يقال في جوابه ان الفقهاء قصدوا المعاني وكثيرا ما يتساهلون في صورة الفاظ لان جمل قصدوا المعاني فان قلت  
هذا الكل مستوفى اذا سمعوا وهم في الصلاة من ليس معهم في الصلاة فانها سجدة وجبت في الصلاة ويسجدونها  
بعد ذلك كما ذكره المصنف بقوله وان سمعوا وهم في الصلاة ليات قال سجدها سجدة قلت قال صاحب الدرية المراء  
من قوله وكل سجدة اي سجدة صلاة يودي ولا بد من هذا التقيد حتى لا يرد الفصل المذكور وكنت ترك هذا بعد ظهري  
وقال الاكل وفيه نظر لان قوله وجبت في الصلاة اما ان تكون صفة موصفة واما ان ياتي عندها لان كل سجدة  
صلاة واجبة في الصلاة وصفة كاشفة وعاد السؤال واعترضه ان كيد المدح والذم والمفهوم لا يقتضيه  
قال الصواب بان يقال تقديره وكل سجدة من ثلاثة وجبت في الصلاة اليه ثبتت قلت هذا الذي قاله اما يثبت في  
جعلها في وجبت في الصلاة حاله غير ثلاثة واما اذا جعلتها صفة فلا اشتكا في حاله فان قلت في الحال لا يكون  
تكملة قلت في الحال هي شاق من المعرفة بالموصف فافهم فانه قلت فلم يسجد بها فيها غير مقصود لانها في سجدة  
الصلاة اذا سجدها على ما اذا اخذها فلا انها تقصير في سماعه بقرات وقيل لا يشاء في حق العتافي



قلت في كتابي موسع في سجدة واحدة اذا انقضت هذا عند المشرق واية من الوجوه وعندي في يوسف واية  
عن الحنفية ان وجوبها على الفور على التخيير بان يكون المصنف اختيارا كذا **وهذا في السجدة**  
**ثانية الصلاة** قال في كتابي ان الصلاة الثانية التي لا تأتى بها وجبت تلاوة تعلقها بوجوب الصلاة الاولى  
لو صحت في سجدة الاولى في الصلاة تنقطع طهارته ولو صحت فيها غابح الصلاة لا ينقطع فيكون لها اثر  
فلا يتاخر بالتأخير لان التماس لا يجوز اذ اوجبها الله **ومن تلا سجدة فلم يصعد حاجتها في صلاة**  
اي مكان واحد فان قلت بجلوس الصلاة غير مجلس الصلاة قلت بل واحد حقيقة وحكم الماحقة نظاره وامله  
حكما فان مجلس الصلاة بجلوس العباد فكل من جلس الصلاة واعادها اي في الصلاة تلك الالية  
التي فيها خارج الصلاة وسجد اهل به السجدة عن التلاوة **اي التلاوة التي وقعت خارج الصلاة**  
والتي التلاوة التي وقعت في الصلاة لان الثانية اي السجدة الثانية **اي السجدة الثانية** فاستنبطت الاولى  
اي جعلت السجدة الثانية السجدة الاولى نابعة لها لان التلاوة في الصلاة افضل من الصلاة في غيرها هذا على اية  
الجمع الكبير والمبسوط وقول الصلاة التي رواها ابو حفص وفي التلاوة اي راد به في الصلاة التي  
رواها ابو سليمان لا تستنع احد بها الاخرى فاذا كانت سجدة اخرى اي من الصلاة لان الاولى في الصلاة التي  
فاستوبا اي جواب فلا تستنع احد بها الاخرى **قلت الثانية** اي للسجدة الثانية التي في الصلاة  
قوة اتصال المقصود هو السجدة لان المقصود من وجوب السجدة اذ اوقرت حجت بها اي فترجعت الى نية  
الاتصال بالمقصود لان الاصل اتصال المسبب بالسبب فان قلت هذه المسائل لبيان التلاوة والحق الاول في الثانية  
خلاف موضوع لتلاوة لان السابق قد مضى واهله فيكون ملحقا لاحد قلت السابق قد يكون نجا اذا كان  
اللاحق اقوى كالمسألة قبل الطهارة وان التلاوة في الصلاة الاولى بالنية مكانا وان تلاها  
اي وان تلاها في السجدة وجعل خارج الصلاة لسجد التلاوة ثم دخل في الصلاة لتلاها اي تلك الالية سجدة  
لها يعني يجب عليه ان يسجد لها لان الثانية اي السجدة الثانية هي المستعينة اذ ان الملتزم  
في الصلاة هي مستعينة لغو بها التلاوة في غير الصلاة كقصرها لكونها بعد تعدد الوجوب بالحق الثانية بالاولي  
بأنهم استناع الشاع بنبوعه فلا يجوز ولا حاجة الى التلاوة بالاولي **قال الامام في الحاجة الى السجدة**  
المفعولة بالاولي اي بالتلاوة الاولى لانها اذا ألغيت بها وهي نابعة للثانية كانت السجدة ملحقة بالتلاوة الثانية  
وذلك يؤيد بكتابي في السبب فتبين ان التلاوة في هذه الصورة تسعة فوجب سجدة ثانية للسجدة  
الثانية ثم قالوا بان ان تزد من المأثور الى التلاوة الثانية كما فعل بعض الشافعيين واعتبر على المصنف  
فاحمد قلت اريد بعض الشافعيين لانهم قالوا في هذا الموضع بيان ان التلاوة في الصلاة  
بالمأثور في غيرها بان قلت السجدة المفعولة خارج الصلاة تجري في التلاوة بين جميعا بلزم تقديم الحكم وهو  
السجدة على السبب وهو التلاوة وتقدمه عليه لا يجوز ثم قال وفي هذا التعليق نظر عندى لان التلاوة تقدم  
الحكم على السبب لان سبب السجدة على التلاوة في السبب فعلى تقدير الحاق الثانية بالاولي لا يلزم ما قالوا لان  
يكون السبب هو الاول وحدها عند تقديم السبب فلا بد من كماله في كل صلاة قلت الصواب كما قاله الامام والاصح  
من كلامهما ان يقول عالم يمكن للقول بالتلاوة في سجدة واحدة في كل صلاة سجدة على حد في بعض النسخ ولا وجه  
للكونهما مستعينة للاولي فافهم **ومن تلاوة سجدة واحدة في مجلس واحد اجزائه سجدة واحدة** قد بقوله

سجدة واحدة

سجدة واحدة لانه اذا كرر سجدة مختلفة يجب لكل واحد سجدة ويقول في مجلس واحد لانه اذا كان في مجلس مختلف  
تعدد السجود على ما يحكي بانه ان شاء الله تعالى قال النووي ان لم يسجد للاولي كفته سجدة واحدة وان  
سجد لها ثلاثة او جدها بسجدة واحدة قال مالك واحمد والثاني يكفيه الاول في قوله بن شريح ووجه صاحب  
العدة وقطع به ابو حامد الشافعي ان طالع الفصل فها سجدة ذهب بحقل له شي ثلاث خطوات وجمع  
فقد رها سجدة ثانيا وان لم يسجد للاولي عليه سجدة فان رواها في مجلسه فسجد لها فذهب ورجع فها  
سجدة ثانية **لعدة السبب** وان لم يكن سجدة للاولي فلهي سجدة ثان **اراد ان اذهب عن مجلسه** يعني  
ولم يسجد لها ثم رجع اليه فقرأها ثانيا فلهي ان يسجد لكل تلاوة سجدة **والاصل** في هذا ان سجد  
على التلاوة يعني الاستسكان والقياس ان يجب لكل تلاوة سجدة سواء كانت في مجلس واحد او لم تكن لانه  
السجدة حكم التلاوة وانما وجه الاستسكان في قوله **وقال المرح** وذلك ان المسلمين  
محتاجون الى تعليم القرآن وتعليمه وذلك يحتاج الى التكرار غالب فان التكرار في السجدة مفضل الى المرح بالجملة  
ولما خرج سدق ويوجد هذا ما روي ان جبريل عليه السلام كان يقرأ على النبي عليه السلام ويقرأ النبي على اصحابه  
وبسجدة مرة واحدة وقال الامام وقد صرح ان جبريل عليه السلام كان يقرأ على النبي عليه السلام ويقرأ النبي على اصحابه  
الله عليه وسلم وتكرار عليه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد لها مرة واحدة تعليمها للجماعة التلاوة قلت  
تروى جبريل عليه السلام بآية السجدة وغيرهما من القرآن على النبي عليه السلام صحبه لا شك فيه وتكرار  
صحبه بقية القضية من ان لا يقرض اليه فالتكرار في سجدة التلاوة كان ابو موسى الاسدي روى عنه تارة يلقن  
الناس القرآن في سجدة المصطفى تكرر السجدة وبسجدة واحدة وروى عن ابي عبد الرحمن السلمي وهو معلم الحسن  
والحسين رضي الله عنهما انهما كانا يعلم الية الواحدة من راد لا يزيد على سجدة واحدة وقد اخذ التلاوة عن  
الصحابه فانظروا انه اخذ حكمها عنهم وهو داخل في السبب دون الحكم اي التلاوة الذي عليه سجد  
هو داخل في السبب وهو التلاوة دون الحكم وهو وجوب السجدة وهو ان يجعل التلاوة الموجودة في المجلس تلاوة  
واحدة فلم تكن الثانية والثالثة سببا للوجوب اذا السبب اذا تحقق لا يجوز ترك حكمه في العبادات احتياطا  
وضعف السبب في الداخل وقال الصبيح ان سبب الوجوب حرمة التلاوة فالثانية تكرار يحضر فلم يكن سببا فلا  
بها شي وقال الما شري في سبب وجوب التلاوة مفسدة ولم يوجد في الثانية لانها في الاول وتكرار وسببه  
وهذا اي التلاوة في السبب **التي بالعبادات** لانه لو حكم بحدود الاسباب بلزم ترك الاختيار في امر  
العبادة لانه يلزم الاسقاط وجوب سبب الايمان فلا يجوز ان العبادة يختار في اشياء اخرى اسقاطها  
والثاني في العقوبات اي التلاوة في الحكم دون السبب التي بالعقوبات لانها ليست مما يختار فيها بل قد  
فجعل التلاوة الحكم ليكون عدم الحكم مع وجود الوجوب مضافا الى العقوبة وكرمه فانه هو الموصوف بسبوع الوصف  
وكمال الحكم وكرمه هذه من الفضل في نظري الاول فيما اذا ان الثانية سجدة فسيجد ثم فذلك الية ذلك الحكم  
تكفيه تلك السجدة من التلاوة التي توجد بعدها في الثاني اذا في قوله ثم فذلك الية ذلك الحكم فها  
ثالثا ولما روي عدم التلاوة في الاسباب بخلاف ما اذا في ولم يجد ثم في سجدة واحدة فدخل الحكم للعقوبة  
وامكان التلاوة اي راد به الامكان الشرعي عند اتحاد المجلس لكونه جامعة للقرآن اي لا ترى ان  
سجدتها عند جمعها المجلسان فها بالاولي واتحاد المجلس ان في جميع المقدورات كما في الاحباب والقبول والاقامة



























في يوم واحد خمسة عشر يوماً فيه ثمانية عشر يوماً من الخفيفة اذا وضعت رجلها بايمن فاقم وعين رابعة  
اقامة يوم واحدة وعين ابن المسيب ثلاثة ايام وعين ابن ابي عمير واحد في رابعة ايام وعين ابن ابي عمير واحد في رابعة ايام  
وعنه ان يوفي اثنين وعشرين صلاة ذكر في المعنى يجعله مذهباً وعن الحسن بن صالح بن عبد الله بن علي بن عيسى بن ابي عمير  
قوله علي بن ابي عمير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
وعين الحسن بن علي بن ابي عمير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
يقصر حتى ياتي بعد من الامساء وعن بعضهم عشرين يوماً وعن احمد بن محمد بن ابي عمير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
والقول السابع عشر يقصر بذلك القول اياماً من عشرين يوماً او اياماً من عشرين يوماً او اياماً من عشرين يوماً او اياماً من عشرين يوماً  
عمراس بن عبد الله بن علي بن ابي عمير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
ان لا حاجة الى ذكر لفظ اكثر لان الحكم اذا ثبت في خمسة عشر يوماً فافهم ما رواه ابي عبد الله عليه السلام في ذلك من المقدرات الثمينة  
ما يقع الاقل الاكثر انما هي المهاداة والسرقة والسكاة وما يظن ان نية الاقامة فيها هي خمسة عشر يوماً  
يجمع من القصة ولا يمنع اكثر من ذلك فقالوا اكثر دفعاً لظن بذلك فان نوي قائل ذلك ان يفي خمسة عشر يوماً  
فصلاته لانه ان ياتي ان الانسان لا يدين اعتباراً لعدد لان السفر يجامعه الكليث ش يعني ان المسافر ربما يبيت  
في بعض المواضع لمصلحة له كما تظن ان راحة السفر السبعة فلا يدين ذلك فلا يدين ان يقدر الكليث ش فقد رآها  
ش اي المدة بمدة الظهر لا اياماً من مدة الاقامة ومدة الظهر ش عدنان بن سفيان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
اعادة ما سقط من الصيام والصلوة بحكم الحجز مدة الاقامة فوجب ما سقط بحكم السفر حكماً استوزاد في مدة الظهر  
بثلاثة عشر يوماً قلنا ان في مدة الاقامة وهذا قد رآنا في مدة الحجز السفر ثلاثة ايام تكونها بسقطات  
وهي اي التقدير بعد التقدير الطهر ش ما روي عن ابن عباس بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم هذا الوجه الطهر ش  
ثم يهاهوا اذا قد استبلت واثت سافر وفي نفسك ان تقصر خمسة عشر يوماً فاكل الصلاة بها وان كنت لا تدري  
سافر فظنهم فاقصروا وروى عن ابي ثوبان في حقه حديثاً وكيع بن عمار بن زرارة عن ابي عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم  
على اقامة خمسة عشر يوماً اتم الصلاة اخرجته محمد بن الحسن بن كتاب الاثار اخبرنا ابو حنيفة ما سوي بن سليمان بن جابر  
عن عبيد الله بن عمر قال اذا كنت سافراً فظن نفسك على اقامة خمسة عشر يوماً فاكل الصلاة وان كنت لا تدري ما راي فاقصر  
الشافي اذا نوي اقامة اربعة ايام صار مقيماً لا يباح له القصر وفي قوله اذا اقام اكثر من اربعة ايام كان مقيماً وان لم  
ينوي الاقامة واحتج الاول بظاهره في قوله اذا اضربتم في الاصل فليس عليه جناح ان تقصر وامن الصلاة على القصر  
بالضرب في الاصل ومن نوي الاقامة فقد قول الضرب والمعلق بالسفر لعدم عند عدمه الاثباتها ما روي  
ذلك بدليل الاجماع والشافعي ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام لم يقصر الا في مكة بعد فداء المشرك  
ثلاثة ايام فهو يدل على ان ما زاد على ذلك لم يثبت حكم الاقامة وروى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه شرا من هبه وما  
اختلفت الصحابة كان الاخذ بقوله عثمان اولى للاختياط وروى عن عثمان رضي الله عنه انه دخل اليهود والنصارى  
من بني بركة العرب ثم ضرب ليدقهم منهم تاجراً ان يقر ثلاثة ايام حجة المسافر فاذا زاد على ذلك صار مقام المقيم وروى  
لما ترك ظاهر الآية بالاجماع كان الاخذ بما قلنا اولى لما روي عن عثمان بن ابراهيم انه قال اقل مدة الاقامة خمسة  
عشر يوماً وسئل ذلك التوفي فيترك منزلة المقيم وروى جابر رضي الله عنه انه عليه السلام دخل مكة  
مكة اليوم الرابع من ذي الحجة وخرج الى منى يوم النحر وكما يقصر الصلاة وقد اقام اكثر من ثلاثة ايام فان قلت

الحديث الجليل

الحديث عن علي بن ابي طالب الم يوا اقامة وحدثت النية لا يصير مقيماً اربعة ايام عند قلت لا يصح هذا لانه عليه السلام  
وذكر ذلك في يوم واحد وعين ابن ابي عمير واحد في رابعة ايام وعين ابن ابي عمير واحد في رابعة ايام وعين ابن ابي عمير واحد في رابعة ايام  
كان يقصر فاما الحديث فانه عليه السلام انما قد رخصه لانه علم ان حوائجهم كانت ترفع في هذه المدة لا لتقيد اولى  
مدة الاقامة ش وما روي عن عثمان رضي الله عنه ثمانية عشر يوماً ش وعنه انها تتقد بثمانية عشر يوماً فدل  
على رجوعه واما دعوى الاحتياط فانه يشكك بالان نوي الاقامة ثلاثة ايام او اقل لا يصير مقيماً وان كان الاحتياط  
فيه فقال الطحاوي ما قاله المشايخ في خلاف الاجماع لانه لم ينقل عن احد قبله بان يبين مقيماً بنية اربعة ايام فان  
قلت روي عن ابن المسيب انه قال من اجمع على اربع وساعة اتم صلاته فليت عارضه ما روي عن ابي ابيهم عن داود بن  
ابن سنان عن ابن المسيب انه قال اذا اقام المسافر خمسة عشر ايام الصلوة وما كان دون ذلك فليقصر مع هذا لا يجوز ان يعارض  
قوله بن عباس بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وعن يحيى بن ابي عمير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
صلى الله عليه وسلم والحجز بوجوب كذا لا تذكر فان قلت كيف مع انه قال عنه معنى محمولاً اصله الا ان ثبت اصلها  
بدليل المعتبر كان عدنان بن سفيان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
ثلاثة ايام فاما اذا لم ييسر ثلاثة ايام فاقصر على الرجوع ونوي الاقامة يقصر مقيماً وان كان في المأثرة كذا ذكره في المسألة  
وفي الجنب لا ينظر في النية الاقامة او دخوله الوطن او الرجوع اليه قبل الثلاثة وروى في السفر في الظهر في  
الاقامة انما نوي خمس ايام اجماعاً ترك الاقامة في حيز وجب من لم تقصر واعاد الموضع والمدة والاستقلال بالارزاق  
حتى لو نوي من كان يعارضه لا يعتبر بالحزب والرجوع والرجوع اليه في الاقامة في المأثرة لان حاله يتغير بنية  
صاحب الدين الا ان نوي شروعه ولو نوي المتبوع الاقامة ولم يعلم بها التابع فهو سافر حتى يعلم كالمكبر اذا غل  
وهو الاصح ومن بعض اصحابنا يصرون مقيمين ويبدلون ما روي في مدة عدم العلم والتقدير ش اي التقدير  
محدثين المسألة بنية الاقامة ش بالبلد والعرض يشير الى انه لا يصح بنية الاقامة في المأثرة لان حاله يتغير بنية  
وهو الظاهر ش من الروايات واحترزه علماء ش وي عن ابي يوسف ان الرعاة اذا ائتمروا موضعاً كبيراً للكل والماء والذئ  
الاقامة خمسة عشر يوماً والماء والكل يلعبهم تلك المدة يصرون مقيمين وكذا التركة والاعراب والاكاد وفي  
ظاهر الآية لا يصح بنية الاقامة الا في موضعها وهو العراة والبيوت المتخذة من الخشب والمدرك للقيام والاجنبية الذين  
في فتاوى فاحش ش ولقد دخل مصر على عزم ان يخرج عدداً بعدد ش ولقد دخل المسافر مصر من الامصار على  
نية ان يخرج منه عدداً ويخرج بعدد ش ولم يوس ش اي والحال انه لم يوس مدة الاقامة ش حتى يقع في ذلك المصير على ذلك  
ش الغرض سبب عديده قصر ش وعند الشافعي اذا اقام ستة عشر يوماً اتم ولم ينزل الاقامة وعنه اذا اقام اكثر من  
اربعة ايام اتم وعنه اذا اقام ثمانية عشر يوماً اتم واخذنا في ما قامه النبي عليه السلام بمكة سبعة عشر يوماً  
عشر يوماً وهو يقصر عام الفتح فاذا اراد على ذلك اتم ما روي بن عباس رضي الله عنه ثمانية عشر يوماً قال انه عليه السلام  
امام الحرب هو اتم ثمانية عشر يوماً فان اقام اكثر من ذلك ثم بقي ما زاد على الاصل اذا القصر عارضه لم يثبت الاخذ  
ما زاد قلت ما رواه علي بن ابي عمير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
ترك ذلك باجماع الصحابة فقال ان الذي من جملة اهل العراق ان المسافر ان يقصر ما اجمع الاقامة وان لم عليه سق  
وقال ما لم يذكر مثله لان بن عمر رضي الله عنه اقام باء بجان سنة اشهر وكان يقصر ش هذا الزيادة  
عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا عبد الله بن عمر بن نايف عن ابن عمر انه اقام باء بجان سنة اشهر يقصر الصلاة



























































من الفروع الخمسة بالجملة لقوله تعالى سجدوا لله جميعا ولما ذكر الله وقدره من السجدة من الصلوات لما ذكره عن أبي هريرة أنه  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا قميت الصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها تسعون وعليكم السكينة  
فإنكم فصلوا وما قالكم فالجواب واللامنة السنة وتغيره وذكره الاسترابة وجه كون السجدة من الصلوات بالجملة  
هو أن صلاة الجمعة صلاة خاصة لا يمكن أن تكون إلا بالسنن البهاضار السعي مخصوصا به دون سائر الصلوات  
فإنه يصح إذا أهمل في كل مكان فإذا أصاب من خصا - فصل الجمعة شرعا أشبه الاستغفار به الاستغفار بركعتين متجا  
والشخص إذا استأخر في بعض المحض بالجملة بطل الظهر فإن قلت كيف لا يبطل الظهر إذا أتى من قبل الجمعة والظهر  
من فروضها قلت سلمنا أنها من فروضها ولكن ليست من الفروض الخمسة بها واعتبر على أصلها حقيقة  
بما لا يشك أن فانه إذا وقف بعزلة في صلاة بطريق غيره يصح ما فعله ولو سعى إلى ركعتين به  
وأفضا لله وأجيب بأن في العمرة روايتان ذكرهما أبو بكر الرازي حديثهما أيضا أنه يجرى بهما الوجه كما في  
السجدة الجمعة فلا بد من العمل به ولا يخفى أنه لا يكون رافضا لغيره حتى يقف بها وهي الرواية المشهورة وفيه  
الفرق لأن ما ورد برفض الظهر خلاف رفض العمرة فانه حرام فلا يجوز إقامته الوجه مقام الوقوف فإن قلت الظهر  
قوي لأنه حسن العقوبة نفسه والسعي ضعيف لأنه حسن يعني في غير فلا يقض الضيق العقوبة فالتما قام السعي  
الجمعة اعتبار فيه صفة الجمعة لاصفة نفسه كالتما قام مقام الماء اعتبر فيه صفة الماء لاصفة نفسه فالتما قام  
مقام السعي صار هو في نفسه فإن قلت السعي الموصل إلى الجمعة ما حبه والسعي الذي لا يمكن به الجمعة غير موصل  
فحيث لا يبطل به الظهر قلت المالك به إذا كان لا يكون الامام في الجمعة والأدراك يمكن في الجملة بالانذار أهل  
أبناء البلاد وأن **فصل في بيان** أي إذا كان الامام كذلك ذكر السعي من صلاة الجمعة في حق الرافض الطاهر احتياطا  
في حال الاحتياط إذا أتى بمسح في مكانه لا يعتد في إثبات الانعفاء بخلاف ما بعد ذلك منها هذا  
جواب عن قياسها أي بخلاف أدراكه بعد فزع الامام من الجمعة لأنه ليس بسعي **الجمعة** أي بالجمعة فلا يبطل الظهر  
وما قيل إن السعي المذكور في النفس السكون لا يصفى القدر ولا يبرأ من النظر وهو مرفوع التمام وفي  
الفتنة سرعة بالسعي العذر وغير واجب عندنا وعندهما الفقهاء واختلاف في استحبابه والاصح أن يسعى على السكينة و  
الوقار ويكره أن يصلي العذر دون الظهر جماعة يوم الجمعة للصوم وقالوا في ذلك لم يذكر بطلانها  
في سائر الأيام ولكنهم يخفون احتياطا من زعمهم لا يظهرون أنهم رغبوا عن الامام وفي المدينة قال الشافعي المستحب لأصحاب  
الأعداء أن يخرجوا الظهر إلى وقت الجمعة ثم يصلونها ولكن يجب عليهم احتياطا لها لئلا يكون الرخصة من صلاة الامام  
في شرح الوحيين فيه وجهان أحدهما الاستحباب للجمعة فهذا اليوم شعار الجمعة وهو قول مالك والشافعية واسمها  
أنه يستحب به قال أحمد والثوري ولوصل العذر وظهر في بيته ثم عذر صلى الجمعة فخرج في المسجد وبه قال  
أحمد والشافعية القدر به يجب لله تعالى بها شأنا وفي القاية ولوصل العذر دون الظهر إجماع وذكره الحسن  
وابن تيمية كقولنا وقالهم يصلون جماعة وفي مالك عن ابن سريج وقال الثوري وبها فعلته أنا ولا أغتر بوجه  
قال ابن عباس بن عاتق واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أهل السجدة أي وكذا يذكره أهل السجدة إذا صلوا الظهر يوم الجمعة  
بجماعة وخص ما كان أهل السجدة والمسافرين والمدرسين بمجموعه أو خلف قوله في القديم يعني يوم الجمعة شك في القاسم  
عنه أنهم يصلون أفرادا ربعا وفي جوامع الفتنة أصحاب الأعداء ومن لا يجب عليه الجمعة إذا صلوا الظهر بالأذان  
ولا إقامته في أي من عتب جماعة كان الحسن وفي خاتمة الأكل يصل العذر بأذانه وإقامته في بيته في صلاة الجمعة لأبوه

من الفرق

فصل في الرواية التي فيها ذكر أن عليه توجبه مخاف وقت الجمعة استقلا بالجمعة مما لا يجز به الجمعة وقتها  
هو الظهر فإذا ذكره الجمعة كغيره على الظاهر من شروحات وعنده من يصل الجمعة في وقتها وقت الجمعة فسادا لا يجرى  
فجروبه في غير وقت الظهر حيث ينقض الظاهر أن لا يقوت فرض الوقت وإن عدلنا بغيرها **أي إذا كان الظهر**  
لهذا الذي هو الظاهر من قولهم يوم الجمعة في صلاة الامام ولا عذر له أن يحضر الجمعة **فوجه** لا يجوز في الامام  
بها **أي** والحد أن الامام وصلاة الوقت لا يفرغ منها **بطل** ظهر الذي صلاها في وقتها **أي** إذا حضر  
بالسعي أي يخرج سعيه سوا ذلك الامام إذا حضرها قبل ذلك الأول قوله فان بدله أنه يحضرها لانه إذا خرج  
لا من بعد الجمعة لا من بعد ظهر بل لا تقا والشافعي قوله فوجه والامام فيها لانه إذا أوجبه بعد فزع الامام لا يقض  
ظهره بالانفاق وقد اختلفت عبارات كتب أصحابنا في هذا الباب في الخط لوجه البها والامام لم يردوا إلا  
أنه لا يجز إذا كان العذر المسافة لم يبطل ظهره في قول أبي حنيفة عند العلقين ويبطل عند الثمانيين وهو الصحيح  
ولو توجه إليها ولم يصلها الامام بعد أو غير ذلك من اختلافنا بطلان ظهره والصحيح أنه لا يبطل من المار  
لو خرج من البيت ولكن أرادها قبل المخرج إذا كان البيت واسعا لا يبطل ما لم يجاوز العتبة وقبل يبطل  
إذا دخل خطوتين في الخفة وهو محذور من الأولى أن صلى بعد أدراكه في الصلاة بعد ما فانه يبطل ظهره ولا  
خلاف وإن أتى في حين يسكن الامام في الجمعة لكنه عند حضوره كان قد فرغ منها فكذا عندنا وعندنا لا ينقض  
ما لم يسكن بعد وفي الاستحباب لوصل الظهر بيته ثم خرج الجمعة وقد فزع الامام لا يرفض الظهر في غير الرواية  
حين خرج كان الامام فيها قبل أن يركب فرغ منها ويقتضيه خلافنا لما في المحيط ذكرنا الطحاوي إذا كان  
خرج وجهه ففزع الامام قاله يفتقر ظهره في السباح إذا أوجه والامام فيها أو لم يسكن بعد بطل ظهره **أي** في السبح  
يعتبر سعيه بعد اتصاله به وأنه في قسبة السبح يفتقر الظهر عند أدائه بعض الجمعة وعندنا لا ينقض  
لم يردوا هذا **أي** في المسح في المحيط وفي الخفة والفتنة لوصل العذر والظهر **أي** كركعة الجمعة لا يبطل ظهره عند  
ذلك لأنه قد روي عن الحسن بن سعيد بن خالد بن عبد الله بن ميمون أنه إذا أوجبه الجمعة كان سعيه عليه فلا يقض  
الظهر وهو في الشافعي في خاتمة الأكل من إن يوصله يوم الجمعة ويصل الامام في صلاة الجمعة فصل فيها  
ثم استدعا أجزاء الظهر فيمنع ولو أتباع الامام انقلب ظهره لظهوره على القوس وبطية وكذا في المحيط **أي** في  
لا يبطل حتى يدخل الامام **أي** كذا ذكره في قوله ما يشرح المباح الصغير كذا ذكره ابن أبي الجارود والاستحباب في سعيها  
لمنصرف الطحاوي وكذا ذكر القدر **أي** في سعيه عنصرا للركعة حيث قال وقال لا يبطل الظهر حتى يكبر الركعة وهذا  
كله يدل على أن الظهر ينقض عند ما يجرى الشروع في الامام وذكره خواهر زاده في مسبوقة ان على قوله لا يرتفع  
الظهر بالركعة كلها حتى إذا استمر في الجمعة والامام ثم أنه يتكلم فيلان بجملة فانه يرتفع عند الحقيقة  
وعنده ما يرتفع ثم قال كذا ذكر الحسن في كتاب مسألته **أي** لأن السعي دون الظهر **أي** لأنه ليس بصلوة وجب  
والظهر مخصوص بنفسه **أي** فلا يقضه بعد تمامه **أي** فلا يقض السعي الظهر بعد تمام الظهر لأن الأعلى  
لا يقض إلا في الجمعة وفيه **أي** في وقت الظهر وإنما اقتضى سعيها اعتبارا بالصلاة **أي** فيقتضها  
إذا أتت الجمعة في الصلاة الظهر ينقض صلاة الظهر لا ما أتت بأسفل الظهر بالجمعة فإما أن يقضه **أي** في  
أي هذا الذي قلناه أن توجهه والامام فيها ولم يدخل معه **أي** كما إذا توجه بعد فزع الامام **أي** من  
صلاة الجمعة فانه لا يبطل ظهره بالانفاق **أي** ولا **أي** في خفة **أي** أن السعي بالجمعة عندنا بطل الجمعة **أي** لأنه

لا يشك في سعيها



ولا يقيم في السجدة كصلاة الظهر في المسبوق لوصلي الامام الظهر بأهل المصاحبة صلاة ثم وقد اساءوا في القضا  
اذ اشيع الامام اهل حمران يجهلون انهم يحضرون ذلك الوجه هذا اذا سمعوا بأمره وادوا ان يصح تلك البعثة ان  
تكون صلا فاما اذا نهاهم فبما انهم قتلوا ان يحضروا على ما يعملونهم وزعموا انهم يحضرون في صلاة الله تعالى  
انها تصح على كل حالين ولم يبرأوا عليه طاعة في اي ما في النقل المذكور وهو صلاة المودع ومن الظهر جماعة  
وصلاة اهل السجدة كذلك من الاحكام بالجمعة اذ هي جماعة للجماعات في كل اذ للتعديل وهي ترجع الى الجمعة  
والعدون قد يصلي به عتبا في اي غير المعذور ولا يذهب الى الجمعة فيجعل الجمعة بخلاف اهل القديس وهو  
اهل القري لانه لا جهر عليهم وكذلك اهل المعافاة الذين يسقط عنهم شهر من المدة لان يوم الجمعة يحفظهم  
كسائر الايام ويعري ضيعهم عن شبه مخالفة الامام والواد الاعظم وان فعلوا ذلك اي وان فعلوا لكونه ورون  
الصلاة بالمعافاة اجازتهم فعلهم ذلك لا يستجيب من شرطه في الصغير في شرطه يرجع الى الله الذي  
عليه تولد فان فعلوا فالله بالفضل هو صلا بهم بالجماعة ومن ادرك الامام يوم الجمعة صل معه ما ذكره في سوار  
ادركه في الركعة الاولى وفي الثانية وفي عليه الجمعة او على ما ذكره كسائر الصلوات لقول عليه السلام  
ما ادركتم فصلي صافا فكم فافصلوا هذا الحديث رواه الالبسة في كتبهم عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع الصلاة فانها تسعون واؤها تسعون وعليكم السكينة فادركتم  
فصلوا وما كانكم فافصلوا لفظ الجمع فيه فانما لفظ المصنف اخرجه احمد في سننه وان جاز في صحبه عن  
ابن عبيدة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال فيه من عبيدة وحده فافصلوا قال ابي سلمة في سننه  
الزهري فافصلوا ابن عبيدة وحده واخطأ قلت في كل ما قالوه نظر فقد رواه احمد في سننه عن عبد الله بن قيس  
عن ابي هريرة به وقالوا فافصلوا ورواه ايضا في كتابه المرفوع في الادب من حديث الليث عن ابي هريرة به وقال  
فاقتلوا ابن عبيدة سليمان عن ابي هريرة به عنوه ومن حديث الليث عن ابي هريرة عن ابي سلمة  
وسعيد عن ابي هريرة كذلك ورواه ابو نعيم في المسند صحيح عن ابي هريرة والظاهر ان ابن ابي ذئب عن  
الزهري به عنوه فقد تابع ابن عبيدة جماعة فان قلت هل في قبح من اتوا به من الفضل في الاستدلال قلت استدل  
بما رواه قال ان الذي يدركه المأموم هو اول صلاته واستدل فافصلوا قال انما يدركه هو اخر صلاته  
وقال صاحب الشفيع والصواب عدم الفرق بينهما فان الفضا هو لا فاس في حرف السا راجع قال الله تعالى فاذا  
قضيت مناسككم وقال فاذا قضيت الصلاة وان كان ادركه في التسبيح اي وان ادرك الامام حال كونه  
في التسبيح او في سجود السجود اي او ادرك الامام حال كونه في سجود السجود وبني عليه الجمعة اي في  
على صلاة الامام الجمعة يصلي كعتين عدما اي عند ابي حنيفة واي يوسف قال لا بد من هو قول  
الشافعي والمالك بن عبيدة وحده وادوا وقال محمد ان ادركه اي ح الإمام اكثر الركعة الثانية  
ان ادرك اكثر الركعة الثانية ادرك الركوع بن عليها الجمعة اي بني على صلاة الامام الجمعة يعني يصلي ركعتين  
وان ادرك اقلها اي في الركعة الثانية بان ادركه بعد ركوع الثانية بن عليها الظهر يعني في  
على الجمعة التي صلاها الامام صلاة الظهر يعني يصلي ركعتين ويقول بعد قال ابي هريرة وزفر والساق في ذلك  
واحد وجعل النووي في لاي يوسف معهم وهو غلط وقال النووي في شرح المذهب وان ادركه بعد نوع الامام  
فاسه لم يدرك الجمعة بلا خلاف عند من وفي كيفية نيته وجماعا احدهما بنوي الظهر لانه الذي يوديه واحدا

السواد

وبه قطع

وبه قطع الرواية في اللحية بنوي الجمعة موافقة الامام قلت بعد ان يصلي الظهر بنوي الجمعة وهذا هو بنوي الظهر في الاجتهاد  
لا يصح ومنه ما عدا على الاحتاد للمرجع بنوي ظهره ولو بنوي الجمعة لا يجزئ به وقيل بنوي الجمعة خلاف الامام فان قلت  
ذكره للمنازع والمواشع بنوي الجمعة بالاجماع قلت هو محمول على اتفاق اصحابنا فكيف يكون اجماعا وفيه خلاف للشافعية  
والغالبية فان قلت كيف جعل الركوع اكثر الركعة الثانية قلت لان الصلاة الاعمال فذكرها هو الركوع و  
السجود فان قلت لم يصلي المصنف وان ادرك بعد الركعة الثانية قلت ليلال بنوهم انه اذا ادرك القيام بنوي عليه  
الجمعة والا فلا يكون هذا ما لا ثلاث سبائل وفي ادرك في القيام قبل الفقرة وفيه بعد الفقرة وفي الركوع وبيان  
انه لو ادركه في القعدة لا يذهب على الجمعة لعدم ادراك الاكثر والسجود الذي ياتي به مع الامام لا يعتد له به لانه  
جمعة من وجه ظهر من وجه اما كونه جمعة من وجه فباعتبار ما وجد من شرط الجمعة فيما ادرك الركعة  
والجماعة والامام واما كونه ظهر من وجه فباعتبار ما عدم من الشرط فيما يقتضيه كالمركعة والامام لقوات  
بعض الشرط في حقه اي في هذا الذي ادرك اقل الجمعة وهو الجماعة والامام كما ذكرنا في فصل اربعاء اي  
اذ كان كذلك يصلي اربع ركعات اعتبارا للظهر اي يعتبر اعتبارا لاجاب الظهر ويقعد لاهالة فيفتح الميم  
عنه ههنا لا بد وانهم زائدة فعل هذا يجوز ان يكون من الحيل وهو الحيلة وان يكون من القول وهو القوة والمركعة و  
على كل حال وزعمنا مفعلة على راس الركعتين وما للشان الكاملان للامام اعتبارا للجمعة اي نظر الجاهل للجمعة  
وللصلاة به بعد ما يسبب من لزوم القعدة الاولى ردها لها ويمنع من كماله للامام وفي رواية المعلق عنه  
لا يركع القعدة الاولى لانها ظهر من وجه فلا تكون القعدة الاولى اجبية وقيل وجوبها للاحتياط قلت فقال  
السرخسي هذا الاحتياط لم يأت به فانه ان كان ظهر فلا يمكن بناؤه على بنوي عتدها للجمعة ولهذا او دخل وقت  
العصر وهو للجمعة يستعمل الظهر ولا يثبت على تحريم الجمعة وان كان جمعة فالجمعة لا تكون اربعا وفي المرتبة  
روى عن الشيخ الامام الزاهد في حقه كلب انه قال لم يركع الله بصر من بنوي للظهر بخرية وقد جازت به  
الامام في المسقى سائر ادرك الامام يوم الجمعة في التسبيح سلا ربعا بالنكبة الذي دخله ولم يركع خلافا  
قلت طائفة من لو يدرك الخطبة سلا ربعا وي هذا القول عن عطاء وطا وروى في مسند محمد بن يحيى  
انه تقاعد لقرات السطوط وهو الخطبة في حقه قبل ابن سبويه ان من لم يدرك الخطبة صلى ربعا وهو قول اهل  
مكة قال النبي هذا ابني وبقرية الاخرتين اي بقا يجوز به الصلاة في الركعتين الاخيرتين اللتين  
يسلمهما هذا للسبوق للخطبة لاحتمال السكينة اي لاحتمال كون ما بين الركعتين نقلا لا فاس فان فيه  
شبهتين فكان في فكر اعمال الدليلين وهو اولي من احوال احدهما ولهما اي في حنيفة واي يوسف  
انه اي ابن هذا المذهب لا فلا الركعة الثانية سدر للجمعة هذه الحان وهي الحان الترادرك الامام  
بنها خوف من طية الجمعة حتى لو بنوي عتدها لا يصح وهي ركعتان ولا وجد لما ذكره عن من قوله لانه  
جمعة من وجه ظهر من وجه لانهما اي لان الجمعة والظهر مختلفان حقيقة وحكم لان الجمعة  
يكملتان فيشرط فيها ما لا يشترط في الظهر والظهر اربع ركعات فالاربعة خلاف الاثنين فاذا كان كذلك فلا يمتنع  
احد ما عدا بخرية الاخر للاختلاف بينهما فان قلت فيما ذكرنا من بخرية الجمعة مع عدم شرطها وذلك فاسد  
قلت وجوه في الامام جعل وجوه في حق المسبوق كما في الفقرة فان قلت ذلك المصنف قوله عليه السلام ما ادركتم فصلي



ولما قالوا فافضوا القول في حديث صحيح في طريق الاستدلال في حنيفة وفي يوسف فواجه قوله بعد ذلك وأما  
الله سبحانه في الحديث فافضوا القول في حديث صحيح في طريق الاستدلال في حنيفة وفي يوسف فواجه قوله بعد ذلك وأما  
أو تقول كان لا بد من الاستدلال على ما إذا كان الذي ذكره أكثر ذلك شفع عليه في الاستدلال لما فقط بالام  
جميعا فكون الحديث يدل على المطلوب الثاني أيضا لا سيما فيه وهنا بحث ذكره الشراح فقالوا للسفاح  
الشيخ من خالف ما روينا من مخالفة أبي حنيفة وأما يوسف في المسألة المذكورة بما روينا عن أبي هريرة باسناد  
رفعه الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها وليضيف إليها ركعة  
أخرى وإن أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
بعضه في المسألة المذكورة بما روينا عن أبي هريرة باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة  
من الجمعة فيضيف إليها ركعة أخرى وإن أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
أجاب السفاح بقوله لا يصح التعليق بهذا الحديث لأن لفظ الجمعة في قوله وإن أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
منها أصح من الزهري هكذا قاله الحاكم الشهيد وأما الثقات من أصحابه كعمرو بن دينار ومالك بن ربيعة والزهري  
من أول ركعة من صلاة يوم الجمعة فقد أدركها فأما إذا أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة فقد أدركها فقد أدركها  
فقد نام وهو ما روينا من قوله عليه السلام ما أدركتم فصل الجمعة وأجاب الأثرابي بما قاله السفاح في رواه  
قوله والحديث عند كونه السبب هكذا قاله عمر بن الزهري ما روينا في الجمعة إلا من أدرك ركعة منها فقد أدركها  
وان أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
فقد أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
صاحبه الدنيا أيضا بما ذكره السفاح في كل يوم من الحديث وقيل بعضهم بعضا وليهذا باب شرح الكتب  
الموضوعة على الأحاديث النبوية فنقول وبالله التوفيق هذا الحديث له طرف منها ما رواه الدارقطني من حديث  
ياسين بن معاذ عن ابن شهاب عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
يوم الجمعة فافضوا القول في حديث صحيح في طريق الاستدلال في حنيفة وفي يوسف فواجه قوله بعد ذلك وأما  
سفيان ما رواه الدارقطني أيضا من حديث سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
رواه الدارقطني أيضا من حديث سليمان بن أبي داود عن الزهري عن سعيد بن يوسف عن سلمة بن وهيب عن  
سليمان بن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
الربيع ولا يرد ما رواه الحاكم في حنيفة وفي يوسف فواجه قوله بعد ذلك وأما

جان وفي صحيحها

حيات في صحيحها أنها كلها معلومة وقال ابن خاتم في العلل عن أبيه لا أصل لهذا الحديث وله طرق أخرى من غير طريق  
الزهري رواه الدارقطني من حديث داود بن أبي هريرة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وفيه يحيى بن راشد البراء  
وهو ضعيف وقال الدارقطني في العلل حديث غيره بغيره وقد روينا عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه بلغه عن سعيد  
بن المسيب قوله وهو أشبه بالصواب وفي الباب عن ابن عمر وأه الشامي وإن ساجدة والدارقطني عن حديث تعبد  
حديث يحيى بن زيد عن الزهري عن سالم بن أبيه دفعه من أدرك ركعة من الجمعة صلاها أو غيره أضيف إليها  
أخرى وقد ثبت صلاته وفيه لفظ فقالوا ذلك الصلاة قال ابن داود والأستاذ وأما ما روينا عن الزهري عن أبي سلمة  
عن أبي هريرة عن عثمان بن أبي شيبة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
زاده في مسوطه عن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
بعضه في المسألة المذكورة بما روينا عن أبي هريرة باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة  
من الجمعة فيضيف إليها ركعة أخرى وإن أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
أجاب السفاح بقوله لا يصح التعليق بهذا الحديث لأن لفظ الجمعة في قوله وإن أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
منها أصح من الزهري هكذا قاله الحاكم الشهيد وأما الثقات من أصحابه كعمرو بن دينار ومالك بن ربيعة والزهري  
من أول ركعة من صلاة يوم الجمعة فقد أدركها فأما إذا أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة فقد أدركها فقد أدركها  
فقد نام وهو ما روينا من قوله عليه السلام ما أدركتم فصل الجمعة وأجاب الأثرابي بما قاله السفاح في رواه  
قوله والحديث عند كونه السبب هكذا قاله عمر بن الزهري ما روينا في الجمعة إلا من أدرك ركعة منها فقد أدركها  
وان أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
فقد أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
صاحبه الدنيا أيضا بما ذكره السفاح في كل يوم من الحديث وقيل بعضهم بعضا وليهذا باب شرح الكتب  
الموضوعة على الأحاديث النبوية فنقول وبالله التوفيق هذا الحديث له طرف منها ما رواه الدارقطني من حديث  
ياسين بن معاذ عن ابن شهاب عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
يوم الجمعة فافضوا القول في حديث صحيح في طريق الاستدلال في حنيفة وفي يوسف فواجه قوله بعد ذلك وأما  
سفيان ما رواه الدارقطني أيضا من حديث سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
أدرك ركعة من صلاة يوم الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
رواه الدارقطني أيضا من حديث سليمان بن أبي داود عن الزهري عن سعيد بن يوسف عن سلمة بن وهيب عن  
سليمان بن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أدرك ركعة من الجمعة لم يجز له أن يركع ركعة من صلاة يوم السبت ولا ركعة من صلاة يوم الأحد  
الربيع ولا يرد ما رواه الحاكم في حنيفة وفي يوسف فواجه قوله بعد ذلك وأما



























[illegible][illegible]

شيء







فوائد

وفي الثانية يسجد وبه قال ابن قتيبة التواتر في الخطبة افتتح بها بالكبر وبكبر من حين ان ينزل من المنبر  
او بعدة عندنا واصعد المنبر لا يجلس عندنا وعند بعض اصحابنا السجدة في رواية فكانت الجلس لا تقطع بالوقوف  
ان يقضي من الاذان والاذان غير مشروط في العبد فلا حاجة للجلبوس فقال بعض اصحابنا في حق ما كتبه وانه  
يجلس في الجمعة فيذكر ورد النفل المستفيض اي يحط بين بعد الصلاة وورد النفل السابع في وقت العبادة  
وسلم عن نافع عن ابي ذر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يركع يصلي العبد قبل الخطبة واخرج البخاري  
وسلم الزاهر عطاء بن ابي رباح عن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخطبة فذا الصلاة قبل الخطبة  
فخطب النبي صلى الله عليه وسلم ايتا قال شهدت العبد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة فذا الصلاة قبل الخطبة  
تكملة كما يصلي العبد قبل الخطبة واخرج البخاري في رواية عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة  
الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الاضحية ويوم النفل فذا الصلاة قبل الخطبة واخرج جابر بن عبد الله عن  
قال يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النفل فخطب فاما ما قرع فعدا ثم قام وقال الووفي في الخلاصة وسواء  
عن ابن مسعود انه قال السنة ان يحط في العبد من خطبتين يفضل بينهما على سخر خفيف غير متصل ولو ثبتت في تكرير  
الخطبة شيء ولكن المحدث فيه الفيا على الجمعة ويعلم اننا نرجحها اي ويعلم المطلب في خطبة عبد العظم صدقة  
القطر منها واجبة واحكامها اي ويعلم ايضا احكام صدقة القطر كيف يخرج ومن اي شيء يخرج وكل مخرج في  
اي وقت يخرج وعندنا من ساجد في صلاة لاها سجدت لاجله اي لا في خطبة صلاة عبد العظم سجدت لاجلها  
احكام صدقة القطر الصبرية لاجله يرجع الى النعمان الذي يدل عليه قوله بعلات سركا في قوله ثم اعدوا لاهو قريب  
يلتقي اي العدل ومن فاته صلاة العبد مع الامام لم يقبها كلمة مع صلاة الصلاة لا يقبل فاته اي فاته  
الصلاة عنه بالجماعة وليس حذاه فاته الصلاة عنه وعن الامام حاصله اي الامام صلاة العبد ولم يدها هو واما  
اذا فاته الامام ايضا فانه يصلي مع الجماعة في اليوم الثاني اذا كان القوات بعده وفي جماع الفتحة وما كان اذا  
نكحها بعينه ولا يقبها صلاة بعد ويقبها في اليوم الثاني في وقتها وبه قال الا وراعي والثوري واحمد واسحاق  
قال ابن المنذر وبه قول في جماع الفتحة العبد وسكان يظهر انهم صلوا بعد الزوال في يوم غير عطلة في قول في شجاع  
لا يجوز في اليوم الثاني وبه قال مالك فان نكحها في اليوم الثاني بعينه لم يجز وبه قال مالك في وقتها فاته  
صلاة العبد يصلي وحده كما يصلي مع الامام وهذا ما عرفت ان الفتحة هل يصلي صلاة العبد نالا يصلي وعنده يصلي  
بقال السراجي والشافعي في قولنا لا يصح فيها وهذا ما عرفت ان الفتحة هل يصلي صلاة العبد نالا يصلي وعنده يصلي  
انما اخل عندنا ويحذف في الاخر في الجمعة بشرط الجماعة والاربعين ودار الاقامة وفعليها العبدان فانه اذا لم يصليها في  
بقية اليوم والاصلاها في نفسه وهو الصحيح عندهم وناحيزها عن فتحة لا يسقطها وبه قال الى اخره والثوري  
قال الذي يفتونه صلاة العبد مع الامام لكنه ان احب ان يصلي ان سجد صلى ركعتين وان سجد بها الصلاة الضحية كسائر  
الايام وسئل في الابد وعنه ابن مسعود يصلي اربعاً وبه قال احمد لكنه ان سجد بتسليمة واحدة ولا يصلي بتسليمتين  
واستحب الثوري وعنه الا وراعي يصلي ركعتين ولا يصليها بالفتحة ولا يركع بكلمة الامام وقال اسحاق ان يصلي  
في الجماعة صلاة ركعتين ولا صلاة اربعاً وقال السفياني فان احب ان يصلي فافضل ان يصلي اربع ركعات لما  
روى عن ابن مسعود انه قال فاته صلاة العبد على اربع ركعات بقائه في الركعة الاولى يسجد اسمك لا على الركعة الثانية  
والثالثة منها او في الثالثة والميل اذا بقى وفي الرابعة والفتحة وفي ذلك من البر عليه السلام وعادها

لَمْ يَخْلُبْ بَعْدَ الصَّلَاةِ







واضحاً أيضاً

واعضا ايضا بقوله تعالى واذكروا الله في الامم معدودة وذكر الخلد منها باسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتفسير فان قلت فعلى هذا يكون  
تكريرات العبد قلت لا نسلم لانه قد دللت شواهد الاصول على صحة قول ابن مسعود رضي الله عنه بخلاف تكرير  
النسبة فان المترجم لما ذكره ان قوله عيب الصلابة في النبوة والارادة من ان يخطب الله عليه السلام في الغد بالانذار اكثر احبنا ط - واخذ بقوله  
ابن مسعود في اخذ ابو حنيفة بقوله بعد ان سمع ابن مسعود رضي الله عنه اخذ بالاف - استجاب الغضب فاستعمل  
سقط لقوله اخذ لان الجواب ان تكرير اللفظ في قوله تعالى واعصوا امر الله وقوا عصى الله واجتنبوا عبي الله وقوا عصى الله وقوا عصى الله وقوا عصى الله  
في الامم على ان الامم الاربعة التي هي من اهل النبوة وكان ينبغي ان يكون التكرير واجبا في جميع ايام العترة  
ان ما قيل يوم عرفة من اجزاء من الصلابة في النبوة في يوم عرفة وفيما يلحقه يوم الاضحية ولا اجماع فكان الاحتياط على  
تكرير ابن مسعود وفيه ان قلت لا نسلم عدم الصلابة في النبوة في الايام التي ذكرها الله في الامم معدودة وان قلت لا نسلم ان  
الارادة الذكر المفعول عقيب الصلابة بل الارادة الذكر عند في الجمل بدل سبب الالفة في تعجيل يومين فلا ما عليه في يوم  
آخر فلا ما عليه لان ذلك الحكم محض في الجمل وقال الثالث فبعبارة اخذ بالانذار اكثر في العترة طان هذا باب يعرفه بالارادة في  
في الاجزاء عن الثقات فينبول وان هذا التكرير في نسوة في الامم الشريفة وان يكون في عترة ايام الشريعة وهو يوم عرفة والغير  
فلا ان تكرير ايام الشريعة وفيه في شرح الاجزاء ان تكرير الايام في الناس فيه قيمان حاج وعبرتهم فالجواب يدون عقيب الصلابة  
يوم التور ويحسون عقيب الصلابة ايام الشريعة وما غيرهم فيه طريق ان احصوا على الالفة اقول انظر ايامهم كالحاج والارادة  
الهم يدون عقيب في يوم عرفة والغير من اجزاء ايام الشريعة وقال الصديق وغيره وعمل العبد في الايام  
الطريق ان في القطع بالقرن الاول اذ هو العترة وفي شرح المذهب النووي للحاج يبدله من طه يوم التور ويحسون عقيب الصلابة  
ايام الشريعة بلا خلاف واما عترة الحاج فلما في يومه فبعبارة اخذ بها كالحاج وهو المشهور ونسب في عترة الشريعة  
والجواب على الامم والغير في قوله في يوم عرفة والغير في قوله في يوم عرفة والغير في قوله في يوم عرفة والغير في قوله في يوم عرفة  
الغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة  
صلاة في قوله الثاني في قوله في يوم عرفة والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة  
والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة والغير في يوم عرفة  
عليك سلاما بكر من يوم عرفة من صلاة العترة والصلوة في النبوة في الامم معدودة في يوم عرفة من يوم عرفة من يوم عرفة  
لا يجزى بها وسوى لما ذكره في قوله في يوم عرفة من صلاة العترة والصلوة في النبوة في الامم معدودة في يوم عرفة من يوم عرفة  
من صلاة الصبح ويظهر صلاة العترة ايام الشريعة في قوله في يوم عرفة من صلاة العترة والصلوة في النبوة في الامم معدودة  
هنا الحديث في قوله في يوم عرفة من صلاة العترة والصلوة في النبوة في الامم معدودة في يوم عرفة من يوم عرفة  
وقال النووي والبيهقي في يوم عرفة من صلاة العترة والصلوة في النبوة في الامم معدودة في يوم عرفة من يوم عرفة  
او او في يوم عرفة من صلاة العترة والصلوة في النبوة في الامم معدودة في يوم عرفة من يوم عرفة  
الحديث في يوم عرفة من صلاة العترة والصلوة في النبوة في الامم معدودة في يوم عرفة من يوم عرفة  
وقد وعده على الامم معدودة من صلاة العترة والصلوة في النبوة في الامم معدودة في يوم عرفة من يوم عرفة  
في الفتاوى في الطهارة وفي جميع الفتاوى في يوم عرفة من صلاة العترة والصلوة في النبوة في الامم معدودة  
والساجد قال نعم قال ابو الليث وكان ابراهيم بن يوسف يعني في التكرير في الامم معدودة في يوم عرفة من يوم عرفة



























الحقيقة

[illegible]







































الوداد

لغة







































[illegible]



بانه كان في ابتدا الاسلام وهذا متفق عليه وليس عليه دليل واعلم ان المطالب وخدمته بنت خويلد زوج النبي صلى الله عليه وسلم  
ما نفا نعام واحد قاله في حماة وقال النبي صلى الله عليه وسلم في حجة توفيت جدسوت المطالب ثلاثة ايام وذهبوا في ذلك يوما  
ما نفا قبل الحج ثم في عام ثمانين من الهجرة النبوية اجد حجة توفيت قيس بن ابي ابي بن واثق بن ابي لهلة وقال بعضهم  
الشيخان ان المطالب توفي في سنة اربعة عشر من الهجرة النبوية وبعد ذلك خرج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة فاشهر في حجة  
وعشرين يوما وكان عمره ثمانين سنة ثم توفي في حجة بعد المطالب ثلاثة ايام وكان من رحمة الله عليه ان لم يكن له اولاد  
سنتين في قتل بن كبره لم يدم في ان تغرب الصلوة في السنة لانه لا اولاد له المطالب اسمه عبد مناف وهو اخ عبد الله لانه كان  
له من اولاد المطالب مات كان قد جعل في علي بن ابي طالب فاشهر في حجة توفيت جدسوت المطالب ثلاثة ايام وكان من رحمة الله عليه ان لم يكن له اولاد  
الصلوة في حجة توفيت جدسوت المطالب ثلاثة ايام وكان من رحمة الله عليه ان لم يكن له اولاد  
يغسل على الشرب الحسن باخاضه لما عليه وبغيره في حجة توفيت جدسوت المطالب ثلاثة ايام وكان من رحمة الله عليه ان لم يكن له اولاد  
من غير ما شاء سنة التكمين من اعشرا بعد وصي حنوط وكان فورم وبعده في حجة توفيت جدسوت المطالب ثلاثة ايام وكان من رحمة الله عليه ان لم يكن له اولاد  
القبور وشار ان ذلك كله بقوله من غير ما شاء سنة التكمين والحمد وهذا على المطالبين سنة الله في الدين  
الحققة وسائر حجة الحفيرة ولا يوضع فيه اي في الحمد يعني لا يجعل له لحد حتى يوضع فيه بل يتلقى في الحفيرة كما تلقى  
الحقيقة ويقولون ان ذلك فوف قال ما كمل له ووارثه ولم يبين في الكتاب ان الابن المسلم اذا مات وله ابنا فويل من ان  
من القيام بفسد وتجديد في شجرة لا يمكن من ذلك بل يفعله السلطان لانه لا يهوى له ان يمسح بوجهه صلى الله عليه وسلم  
وسمى بحماة كما في المسطرة الذهبية ولا يحد بينه وبين والده اليهودي ويمكن ان يدخل كافرة فقرر من المسلمين  
ليدفعه في موضع الكافي على الدين والمسلم يحتاج الى التذلل لرحمة ويستتره فيه من ذلك كما في المسطرة الذهبية وذكر القرائن  
لوه هناك من يقوم بذلك من اقارب الكفرة فلا بد للمسلم ان يدع ذلك كله ولكن ينبع المنة ان شاء الا اذا كان معها  
كفار ينبغي ان يشري على ابيه وامام المنة ان يكون حجة عنهم وذكر الامام الكاشي والمجيب في الكافي انما يغسل  
لانه سنة في حجة توفيت جدسوت المطالب ثلاثة ايام وكان من رحمة الله عليه ان لم يكن له اولاد  
المسلم اذا غسل فوضع فيه فانه لا يغسله وقيل غسله وقيل غسله وكذا لو لم يهرجوا لم يمسلم كما كان قبل الفسار لا يجوز  
صلاته وجدا غسله بغير خلاف الكافي حيث لا يجوز قبل الغسل وبعد غير ان الكافي لا يجزئ حال حياته غسله اياه الله  
نحو الاحتمال الاسلام فلما ختم له في الشقاوة صار سراسا في الفسار والمرة اذا غسله في حجة توفيت جدسوت المطالب ثلاثة ايام وكان من رحمة الله عليه ان لم يكن له اولاد  
فيها كما تكلم في دفع اليه من اسفل الرءوس منهم ليدفوه بخلاف اليهودي والصوري في حجة توفيت جدسوت المطالب ثلاثة ايام وكان من رحمة الله عليه ان لم يكن له اولاد  
يديهم فلما لم يبرسوا لا يدفع كما ذكره انما اختلفت موافق المسلمين وموافق المشركين وجعلت علامة المسلمين وسماهم  
نحو اسم الحنات والحنات حلق العانة والبرس لا يصلح عليهم هكذا ذكر في المذاهب وغيرها قلت في الحنات انهم لا يبرسون  
وبعض النصابي يحسنون وانما لم يبرسون كان السلطان اكثر غسلهم وكفوا وسلبوا عليهم وقال ابن توفيق في بعض  
يكفون ويصل عليهم وكان سرفى الكفاي ككفون الصلوة المسلمين به قال مالك واحد من الزنبيين في حجة توفيت جدسوت المطالب ثلاثة ايام وكان من رحمة الله عليه ان لم يكن له اولاد  
بالاختلفت الميتة بالانجاب او بركة الميتات حيث لا يحيا الا كره وهو الزمان باطل فان الميتة اذا كانت كره فانه  
يجزئ وحكم الحكم للميتات وان كانت الزمان كره يجزئ واما اذا اختلفت ميتة بالاجابة يات فالعرق انما يكون فيها  
باح عند الضرورة لا يباح الا بالضرورة فلا يجوز التحريم وان كانوا سواهم لم يهرجوا فويل من ان يغسلهم في حجة توفيت جدسوت المطالب ثلاثة ايام وكان من رحمة الله عليه ان لم يكن له اولاد











وفي السيرة وصفة الشق ان يجر حفرة كانه وفي وسط القبر ويحفر من البيت فيه وصية من نالغ  
 الاسلام واليه الصبر وان يتعدى الحفر فلا يسلط تحت البيت لكن السنة ان يفر فيه الخراب والهدم افضل عند  
 الامم الاربع من الشق وقال صاحب السيرة واليه واليه من الشق حيا بل كن فكانت الارض صلبة لا يثقل  
 في الخراب عنه وقال التوفيق يخرج المذهب اجمع العمل على ان الهدم والشق جائز لكن كانت الارض صلبة لا يثقل  
 ثرابها في القبر فافضل ان يكون الشق حيا بل كن فكانت الارض صلبة لا يثقل  
 الشق وادارها في الارض فيجعل الله فيها حيا بل كن فكانت الارض صلبة لا يثقل  
 وشبه في السيرة ويكتب السابوت من راس المال اذا كانت الارض خوة وان يدعى كون السابوت في قبره ما حكمه تعالى  
 قوله العلي راقية وقال احمد كانت الارض خوة جعل له من الحارة شبه المهد فادلا احياسق وقفا فوفان ينفق  
 ان يفر في القرب ويظهر الطبقة العليا فابلى البيت ويجعل المين الخفيف على عين الميت ويساوي ليخبر سلا الهدم  
 في الحيط لا يستعمل شيئا من التراب في النساء فانه اقرب الى السر والحرز من سها عند الرضع والقبر ويدخل البيت  
 من باب القبلة وهو موضع المشارة في باب القبلة من القبر ويجعل من الميت فوضع في القبر وهو من بيتهم او في  
 وابنه من بيتهم في الحيط وسماها من بيتهم وابنه من بيتهم في الحيط وسماها من بيتهم وابنه من بيتهم في الحيط  
 واشتباخ خلافه فالأصل الذي كراه فان عند سلا اي فان عند الشق في سلا الميت سلا وهل ان يوضع  
 راس الميت عند رجل القبر وهو من بيتهم الذي يكون فيه رجل الميت ترسل من قبل راسه سلا والاسل خارج الشق  
 من الشق فيجذب واما يدعها خارج الميت من المشارة الى القبر فانه سلا سلا اذا نزع من سلا ويقلو الميت في القبر  
 احمد ومن اجله لا يسلط كذا وما كذا من بيتهم في الحيط وسماها من بيتهم وابنه من بيتهم في الحيط وسماها من بيتهم  
 ووجالت في سنة الله ان الله عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل  
 انما سلا من خاله الزبي وعز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل  
 بعد ذلك انما سلا من خاله الزبي وعز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل  
 راسه وكذلك في القبر وهو من بيتهم في الحيط وسماها من بيتهم وابنه من بيتهم في الحيط وسماها من بيتهم  
 ولما ان جاب القبلة تعظم يستعمل الدخايل وهذا ليل عقلي وليرى كذا ليل عقلي غير ان اجاب عن احتجاج  
 الش في السيرة في روي الحديث وشاربه كذا عليه ما ذهب اليه اصحابنا من الأخاديت ما واد من مائة في سنة الله  
 هارون بن اسحاق بن القاري وعنه عن قيس بن عبيد الله عن ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ من قبلة القبلة  
 واستعمل في استقبالها منها ما رواه القرمذي حديثا ابو ربيب ومحمد بن السواق قال احدهما يحيى بن النعمان عن  
 النجاد بن خليفة عن الحاج بن اوطاه عن عطاء بن ابي عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم اخذ من قبلة القبلة ما راج فانه  
 من قبلة القبلة وقاله ان كنت لا واهلا للفقراء وكبر عليه ادبها وقال احمد بن حنبل ما رواه الملائكة  
 عن عبد الله بن مسعود انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ من قبلة القبلة ما راج فانه  
 او راجا شيئا كما حدثني سنده في حديثه واخذ من قبلة القبلة ما راج فانه  
 يعني انما اخذ من قبلة القبلة ما راج فانه  
 فكبر عليه ادبها واخذ من قبلة القبلة ما راج فانه  
 عن ابي الهيثم بن ابي حنبل عن النبي صلى الله عليه وسلم اخذ من قبلة القبلة ما راج فانه

[illegible]

المقصود  
في الأيضاح روي عن علي رضي  
الله عنه أنه قال لا شهاد  
التي عليه السلام  
في



وسلم بهذا الاسناد ورواه ابن حبان في صحيحه ورواه الحاكم في المستدرک بل يلفظ اذ اوصعهم سوا كونه قيوهم لما رواه  
بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعد ذلك في صحيحه على شرط الشيخين ولم يخرجهما في كتابهما  
اذا اسند هذا الحديث لا يعادل من روى عنه وقد وثقه شعبة ورواه البيهقي وقال في حديثه روى عنه حماد بن عيسى  
الاسناد وهو ثبت الا ان شعبة وهشام بن سالم في حديثه عن قتادة بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا  
هو الحفوف فالت رواء بن حبان في صحيحه من حديث شعبة عن قتادة بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا  
وضع الميت في قبره قال بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفع الطير في الاوسط من حديث ابي  
نازع عن ابن عمر بن الخطاب في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
في حديثه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
على حديثه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
وسلم بهذا الحديث في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
اذا لا يشهد بالحيث في قبره الا بغيره ورواه في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
السلام ورواه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
ابن عمر بن الخطاب في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
او يورثه في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
كما ذكر في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
وهو في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
باسم عبد الرحمن بن عوف واسامه مولا وقال في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
ما ذكرناه ورواه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
لها عنهم يصنعها الاجاب ذكر في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
القدور في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
والا من قولنا جديا شرها فيها السنا في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
او امارة وهذا اخلاقيه وقال صاحب البيان في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
من في القبر وحديثها في القبر قال صاحب البيان في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
الصديق في الام في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
او جرد السرو جرد السرو جرد السرو جرد السرو جرد السرو جرد السرو جرد السرو جرد السرو جرد السرو  
الا بغيره وحديثها في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
التراب عليه في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
ان في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
المسوط في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
قالوا بالصياح في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة

عليه السلام في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
الميت في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
ابن عمر بن الخطاب في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
دفع في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
لان المدينة في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
ليرفع للملاق في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
والله لا يملك احد بعد اهلها في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
يستد النور في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
يقول القاب في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
ثم الحارة في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
الاجرة في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
وذا لا من ذلك في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
بن بيان عن عبيد بن عمر بن قنادة في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
فذكرها في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
تواترته في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
يحل واضع الميت في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
يوضعه في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
نصاع عن عائشة في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
والخرج في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
وسلم في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
فقد خرج في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
او نصوا على الميت في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
السلام في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
اي غطى في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
اذا في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
ودام في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
ولا يسي في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
حدث في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
كروا في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
واختاره في صحيحه عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة

عن ابي حنيفة



...

حد شمار دانه

21



















ارث قال علي ما لم يسم لاهله اي خلق من المذكرة ذرية ابي جعفر محمد بن يوسف وعمره من كان من ابناء المصنف  
يقولون وهو ابن علي بن ابي طالب في ارض كوفى من اهل البيت اعدوا له في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
يقولون من خلق اي بالي بسوى فيه المذكرة والمذكرة لا يسمي الا بالابن يوسف بن علي بن ابي طالب في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
خلقوه اي خلق المذكرة بسوى فيه المذكرة والمذكرة لا يسمي الا بالابن يوسف بن علي بن ابي طالب في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
يذكر ان ابن علي بن ابي طالب في ارض كوفى من اهل البيت اعدوا له في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
منه من اهل البيت في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
حيثما وجدوا في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
او تكلم بكلامه في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
المذكورة في سنة ثمان من الهجرة  
وهي مائة وخمسة وعشرون سنة من الهجرة  
بعد الملك محمد بن علي بن ابي طالب في سنة ثمان من الهجرة  
وان رايته لا فرق بينه وبين غيره من اهل البيت في سنة ثمان من الهجرة  
سبعون سنة من الهجرة  
السلام ويوقو له ان احسن في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
الجنة في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
العدالة في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
الشهيد في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
البيع في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
وهو في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
به وهو في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
انطلق اليه فاذا هو في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
به اليه في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
كذلك في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
قال الاثر في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
واحدة اذا كان في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
القتال ثمرات في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
ارث بذلك في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
وهي الجنة الكبيرة في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
مع قيم الفاء وكسرهما في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
حيثما وجدوا في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
عن ابي جعفر في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة

ابن المصنف  
نفسه

على ادائها

على ادائها اي على ما لم يسم لاهله اي خلق من المذكرة ذرية ابي جعفر محمد بن يوسف وعمره من كان من ابناء المصنف  
وهو ابن علي بن ابي طالب في ارض كوفى من اهل البيت اعدوا له في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
يقولون من خلق اي بالي بسوى فيه المذكرة والمذكرة لا يسمي الا بالابن يوسف بن علي بن ابي طالب في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
خلقوه اي خلق المذكرة بسوى فيه المذكرة والمذكرة لا يسمي الا بالابن يوسف بن علي بن ابي طالب في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
يذكر ان ابن علي بن ابي طالب في ارض كوفى من اهل البيت اعدوا له في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
منه من اهل البيت في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
حيثما وجدوا في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
او تكلم بكلامه في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
المذكورة في سنة ثمان من الهجرة  
وهي مائة وخمسة وعشرون سنة من الهجرة  
بعد الملك محمد بن علي بن ابي طالب في سنة ثمان من الهجرة  
وان رايته لا فرق بينه وبين غيره من اهل البيت في سنة ثمان من الهجرة  
سبعون سنة من الهجرة  
السلام ويوقو له ان احسن في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
الجنة في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
العدالة في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
الشهيد في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
البيع في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
وهو في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
به وهو في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
انطلق اليه فاذا هو في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
به اليه في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
كذلك في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
قال الاثر في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
واحدة اذا كان في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
القتال ثمرات في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
ارث بذلك في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
وهي الجنة الكبيرة في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
مع قيم الفاء وكسرهما في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
حيثما وجدوا في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة  
عن ابي جعفر في كربلاء في سنة ثمان من الهجرة

واليلة

امور



لأن علياً رحمه الله لم يقبل  
على البقاة ثم

[illegible]



السلام قد خرج واخذ بلالا قايما بين يديه فقلت صلى الله عليه وسلم قال نعم كعت من بين السارين على يساره  
اذا دخله الكعبة فكثير فان قلت اخرج البخاري في مسلم عن بن جريح عن عطاء بن عباس ان النبي عليه السلام  
دخل الكعبة على سارية ودعى ولو فصل يده عن ابن عباس اخبرني في سائر من ما يدا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل  
البيت فيه حتى خرج فلما خرج دفع في قبل البيت كعتين وقال هذه القبلة قلت اخذ الناس حديث بلال رضي الله تعالى عنه  
لانه ثبت في مسنده عن جريح بن عبيد بن كلاب بن عمرو والمبايعة وشهادة الميت وعن تاول في قول بلال ان صلى الله عليه وسلم في قبره  
لان في حديث بن عمر انه صلى على كعتين دواء البخاري في ذكر رواية بلال ورواية بن عباس صحيحان ووجهها ان عليه  
السلام دخل الكعبة في سنة باسناد حسن عن جريح بن جعدة عن ابن عمر قال دخل النبي عليه السلام البيت ثم خرج وبلال  
خلفه فقلت بلال هل صلى قال لا فلما كان من العدة دخل فسال بلال هل صلى قال نعم صلى كعتين واخرج الدار فطفي ايضا  
والطير في بيته حتى علم جميعه من ابي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت ففصل  
بين السارين وكعتين ثم خرج فصل بين ابواب الحجراكعتين ثم قال هذه القبلة ثم دخل مرة اخرى فقام فدعى ثم خرج ولم يعمل  
واما حديث اسامة بن زيد فروى عنه خلافة احمد في سنة بن خبان في صحيحه عن ابن عمر اخبرني اسامة بن زيد  
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الكعبة بين السارين قلت فخاص الكلام في هذا الباب ان المتأخرين في هذه الروايات المختلفة  
ما ذكرناه اولها انه روي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن السائب انه عليه السلام صلى الكعبة ففصل بين عمر دواء الجوارح  
في سنتهم من حديث جاهد عن عبد الرحمن بن مسعود قال قلت لعمر بن الخطاب كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين  
الكعبة قال صلى كعتين وفي اسناده زيد بن زياد وفيه مقال قاله القاسم فقلت وفيه سلم بقدرنا غيره واحتمت له  
الاربعة والاربعون وحديث عبد الله بن السائب واه بن حبان في صحيحه قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح  
وقد صلى الكعبة فرفع عليه ثوبه ما في يمينه ثم افتح سون المومنين فلما بلغ ذكر موسى وعيسى اخذته سعة فركع واسأ  
الجواب عن قولنا انك تقول انه استقبل شطر المسجد الحرام وهو المهور قال لا لله تعالى قول وجرك شطر المسجد الحرام فهو فيه فاسأ  
عليه الوصل خادجوا فانه حينئذ لا يوجه الى الكعبة واستدباه البعض مع استقبال البعض لا يراه ما امر به التوجه الى الكعبة  
بحالة واحدة لانه غير ممكن ان يصرف الى ما في اليمين في سعة فوجه البعض فكون ما وراء ذلك لا غير وليست الصلاة بالظن  
لان الطواف بالبيت ما هو لما فيه والطواف بالكل ممكن فغير الطواف خارج البيت يقع على الكلالا في ان الطواف خارج  
للمسجد الحرام لا يجوز بخلاف الصلاة والاستدباه خارج البيت ومنه عدم استقبال ما هو المهور والاستدباه في وقوع الفرق  
كذلك في طواف الاسرار ولا نه صلاة دليل عقل اي لان الصلاة في الكعبة صلاة استجفت سرا بطيما عن الطهارة عن  
المحدثين وشتر المهور وطهارة التوب واليكان والنية لوجود استقبال القبلة لانه استقبال جوارح الكعبة واستقبال  
الكل ليس بممكن وهو معنى قولنا ان استقبالها ليس بشرط اذا استعاب اجزا الكعبة فان صلى الامام فيها اي في الكعبة  
بجماعة فهو يوجههم اي بعض الجماعة ظهر الى ظهر الامام جاز اي جاز فوجه ذلك يعني صلته وفي الميمنة في جوارح الفقه  
لوصلوا فيها بجماعة جائز صلته سواء كان للفتنة في جهة الظهر الامام او الى جهة او الى جنب او ظهره الى ظهره او الى  
لكي يكره اذا كان وجهه الى جهة الامام لاستقبال الصلوة الاجابة ولا يجوز صلاة ثلاثة من كان ظهره الى وجه الامام و  
الثاني من كان وجهه الى الميمنة التي وجه الامام اليها وهو عن يمينه ويقدم عليه بالكان اظهر الى الميمنة من الامام والسالك  
عن سائر مثله للفتنة على الامام علم بذلك او لم يعلم لانه متوجه الى القبلة ولا يعتقد امامه على الخطا اي والحال انه لا يعتقد

امامه على الخطا